مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية .

تصدرعن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسير

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي

تيسمسيلت - الجزائر

العدد الثالث

مارس 2018

ر.د.د.م : 2543-3911

البريد الالكتروني: shoaa@gmail.com

شعاع: مجلة علمية- سداسية - محكمة

ISSN : 2543-3911

العدد الثالث: مارس 2018

Issue N°:03 March 2018

2543-3911

SHOAA, Une Revue Scientifique – Semestrielle -Arbitrée

Beam Journal of Economic Studies

An International Refereed Scientific Journal

Issued in El-wancharissi University

Tissemsilt –Algeria

Issue N° 3

March 2018

ISSN: 2543-3911

E. Mail: shoaa@gmail.com

iSky soft PDF Editor

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مجلة

شعاع للدراسات الاقتصادية

دورية علمية دولية محكمة نصف سنوية تصدر عن

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي تيسمسيلت

العدد 03

مارس 2018

رد م د 3911 - 2543

---

iSkysoft PDF Editor

مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بالدراسات المتعلقة بميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

عن المجلة

مجلة أكاديمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة، تهتم بنشر الأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية المتعلقة بميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التي لم يسبق نشرها من قبل، والمعالجة بأسلوب علمي موثق.

ترمي مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في مجالات البحوث والدراسات في مجالات الاقتصاد والتسيير والتجارة والتمويل.

الرؤية

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

للاتصال بالمجلة

رئيس تحرير مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - المركز الجامعي تيسمسيلت

الهاتف : (+213) 46.57.31.86

(+213) 673874260

البريد الإلكتروني للمجلة:

Revue.shoaa@gmail.com

iSkysoft PDF Editor

الهيئة الإدارية للمجلة

الرئيس الشرفي للمجلة: أ.د. دحدوح عبد القادر مدير المركز الجامعي الونشريسي – تيسمسيلت

مدير المجلة: د. عيسى دراجي

مدير النشر: د. لجلط إبراهيم **منسق الهيئة العلمية:** د. العقاب كمال

رئيس التحرير: د. كروش نورالدين **نائب رئيس التحرير:** د.بن دحمان محمد الأمين

أعضاء هيئة التحرير: د. زيان بروجة علي د.زيان موسى مسعود أ. صافة بن عيسى أ. معزوز فتح الله

أ.بكاري سعد الله أ. بونعجة سحنون أ. بلحوسين لخضر أ. بن غالية فؤاد

أعضاء الهيئة العلمية

اسم الأستاذ	الجامعة المنتسب إليها	اسم الأستاذ	الجامعة المنتسب إليها
أ.د. براق محمد	المدرسة العليا للتجارة - القليعة	أ.د. محمود سليم الشويات	جامعة عجلون الوطنية - الأردن
أ.د.قدي عبد المجيد	جامعة الجزائر03 - الجزائر	أ.د. زكرياء عزام	جامعة الزرقاء - الأردن
أ.د. لخلف عثمان	مدرسة الدراسات العليا التجارية -القليعة	أ.د.علي الزغبي	جامعة الزرقاء الاردن
أ.د.مصيطفى بشير	جامعة الجزائر03 - الجزائر	أ.د. محمد نور الجداية	جامعة جدارا - الأردن
أ.د.يوسف بومدين	جامعة الجزائر03 - الجزائر	د. محمد سليمان	جامعة الفيوم- مصر
أ.د فارس فوضيل	جامعة الجزائر03 - الجزائر	د. نقي عبد القادر	جامعة Cergy pontoise paris– فرنسا
أ.د. رابح شريط	جامعة الجزائر03 - الجزائر	أ. نادية العقاب	جامعة King's college London – بريطانيا
أ.د. بريش عبد القادر	المدرسة العليا للتجارة - القليعة	Dr. Vncent plauchu	جامعةPierre Mendes France - فرنسا
أ.د. كرزابي عبد اللطيف	جامعة ابوبكر بلقايد - تلمسان	د. قندوز عبد الكريم	جامعة الملك فيصل - السعودية
أ.د دربال عبد القادر	جامعة وهران	د معزوز لقمان	جامعة الدمام - السعودية
أ.د. راتول محمد	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	د. محمود غسان	جامعة دمشق - سوريا
أ.د مخلوفي عبد السلام	جامعة طاهري محمد - بشار	د. علي كنعان	جامعة دمشق - سوريا
أ.د. نوري منير	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	د. حسين الفحل	جامعة دمشق - سوريا
أ.د. سليمان ناصر	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	د. سدي علي	جامعة ابن خلدون - تيارت
أ.د. بلعزوز بن علي	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	د.شيخي بلال	جامعة أحمد ميرة - بومرداس
أ.د. شريط العابد	جامعة ابن خلدون - تيارت	د.لقواق عبد الرزاق	جامعة محمد بوضياف- المسيلة
د.فرح الياس الهناني	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف-ميلة	د. العقاب الجيلالي	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
د. فلاق محمد	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	د. نور الدين كروش	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
د.علة مراد	جامعة زيان عاشور - الجلفة	د. أبو بكر بوسالم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف - ميلة
د.غويني العربي	جامعة الجزائر 03 - الجزائر	د. قمان عمر	جامعة زيان عاشور الجلفة
د. دراجي عيسى	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. إلياس شاهد	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي
د. بن دحمان محمد الأمين	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. مداني أحمد	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف
د. لجلط إبراهيم	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. عبد النعيم دفرور	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي
د. عيسى سماعيل	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. العقاب كمال	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
د. بن زواي محمد الشريف	جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي	د. غربي حمزة	جامعة محمد بوضياف المسيلة
د. قمان مصطفى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. معراج هوراي	جامعة غرداية
د. ليليا بن منصور	جامعة خنشلة	د. سبتي وسيلة	جامعة محمد خيضر بسكرة
د. رتيعة محمد	جامعة يحي فارس -المدية	بوكردید عبد القادر	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
د. رابحي بو عبد الله	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. طالم صالح	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
د. محمودي أحمد	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. ضويفي حمزة	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
د. بوساحة محمد الأخضر	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. براضية حكيم	جامعة الجوف -السعودية
د. بن صالح عبد الله	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. بوزكري الجيلالي	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت
د. سهلي رقية	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت	د. عادل رضوان	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت

iskysoft PDF Editor

هيئة التحكيم

تتشكل هيئة التحكيم (لجنة القراءة) بإشراف إدارة المجلة دوريا في كل عدد وتنتقي من أعضاء الهيئة العلمية أو من خارجها حسب التخصص والدرجة العلمية من داخل وخارج الجزائر.

هيئة الإشراف اللغوي

د. غربي بكاي (لغة عربية)، أ. سي مرابط محمد العربي (لغة إنجليزية)، د.أديب ياسمين (لغة فرنسية)

الإشراف التقني والإخراج

أ. جيلالي العقاب : تصميم الغلاف، الإخراج والإشراف التقني على المجلة.

مواصفات النشر

أولا: قواعد النشر

مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية تنشر الأبحاث والدراسات في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية وفقا للشروط التالية:

أن يكون البحث المقدم أصيلا، منصبا في مجال اختصاص المجلة وغير مقدم للنشر إلى جهات أخرى بأي شكل من الأشكال، أو تم المشاركة به في تظاهرات علمية وطنية أو دولية؛

- يتعهد الباحث كتابيا (وفق النموذج المعتمد الذي يمكن تحميله ....للتحميل اضغط هنا).

بعدم نشر المقال المرسل إلى المجلة، أو قبوله للنشر في مجلة أخرى.

- يجب أن لا يقل البحث عن 10 صفحة و أن ألاّ يتجاوز البحث المرسل **25 صفحة** ، بما فيها الملاحق والمراجع ؛
- تتضمن الصفحة الأولى بالضرورة العنوان الكامل ل لمقال، اسم الباحث، الرتبة العلمية، مؤسسة الارتباط والبريد الالكتروني، وكذا ملخصين (مع إدراج الكلمات المفتاحية) للمقال أحدهما بلغة المقال، والآخر بإحدى اللغتين الأخريتين.
- يكون المقال المكتوب باللغة العربية بخط "**TraditionalArabic**" حجم 14، والمقال المكتوب باللغة الفرنسية أو الإنجليزية بخط **Times New Roman** حجم 12 ، بتباعد بين الأسطر "**Simple**" ؛
- تكتب الهوامش في قائمة بنهاية المقال مع الإشارة إلى أرقامها في ثنايا البحث ؛
- هوامش الصفحة تكون كما يلي : أعلى 2, أسفل 02, يمين 3, يسار 1.5, حجم الورقة A4

(تحميل المقال النموذجي)

iSkysoft PDF Editor

- المقالات التي لا يُحترم فيها قواعد النشر الخاصة بالمجلة لن تُؤخذ بعين الاعتبار ولا يلزم هيئة التحرير بتبليغ أصحابها.
- المقالات المقدمة للمجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر ؛
- تحتفظ هيئة التحرير بحق تعديل شكل تقديم المقال إذا لزم الأمر دون التغيير في محتواه.

ثانيا: سير البحوث

- ترسل وتوجه المراسلات فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة: revue.shoaa@gmail.com
- تعرض المقالات على هيئة التحرير فإن رأت صلاحيتها يتم تحويل المقال إلى لجنة التحكيم بعد ملاءمته لقواعد النشر.
- تحكم البحوث والدراسات المقدمة للنشر من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.
- تعتبر نتيجة التحكيم نهائية، وفي حالة قبول البحث مع التعديل فإن صاحب المقال عليه أن يجري التصحيحات المطلوبة منه في أجل 15 يوم من تاريخ الإعلان عن نتيجة التحكيم.

ثالثا: لغات النشر

اللغة العربية، الانجليزية، والفرنسية.

iSkysoft PDF Editor

مقدمة العدد
هيئة تحرير المجلة

iSkysoft
PDF Editor

تقـديم

باسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

باسم الله نبدأ وبكتابه الكريم نهتدي، وبرسوله الصادق الأمين نقتدي، اللهم وفقنا إلى ما تحبه وترضاه، اللهم اشرح صدورنا وألسنتنا إلى أحسن الأقوال وأصلح الأعمال، وما توفيقنا إلا بك وما توكلنا إلا عليك، وما ملجؤنا إلا إليك، اللهم افتح علينا فتحا مبينا وتقبل عملنا هذا بقبول حسن.

بحمد الله وعونه نضع بين أيديكم العدد الثالث من مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية -مجلة علمية دولية حكمة -، والتي تهتم بنشر البحوث والدراسات الأصيلة، بهدف زيادة الحصيلة العلمية في مجال العلوم الاقتصاد ية ، فهي رسالة تساهم في نشر المعرفة وتنوع وتبادل الخبرات والدارسات بين مختلف المجتمعات.

وفي ختام هذه الافتتاحية لا يسعنا إلا أن نشكر الباري عزوجل الذي هدانا ويسر لنا هذا العمل، كما نشكر الهيئة العلمية التي آمنت برسالة هذه المجلة وأهميتها، والشكر لجميع من ساهم في وصولها للعدد الثالث من قريب أو بعيد، والله نسأل أن يوفقنا لما فيه نفع وصلاح الأمة.

رئيس تحرير المجلة

د. نورالدين كروش

iSkysoft PDF Editor

المحتويات

قسم المقالات باللغة العربية

عنوان المقال	لقب واسم الباحث	الصفحة
الجهود الجزائرية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة : قراءة اقتصادية	د. محسن زوبيدة: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر د. بن علال بلقاسم: المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر د. تي أحمد: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر	10-27
مؤشرات جاهزية الولوج إلى الاقتصاد الرقمي قراءة تحليلية لوضعية الجزائر على ضوء مؤشر الجاهزية الوارد في التقرير الدولي	د. قاسمي شاكر: جامعة الشاذلي بن جديد/ الطارف، الجزائر د. ملوكي أوس: جامعة الشاذلي بن جديد/ الطارف، الجزائر	28-47
أثر بعض المتغيرات الاقتصادية والارشادية على إنتاجية محصول القمح في نطاق روابط مستخدمي المياه للمساقي المطورة بمحافظة الشرقية	إبراهيم عبدالوهاب محمود موسي عمر: جامعة الزقازيق – مصر	48-67
تجربة دولة الكويت في إطار حماية البيئة والتنمية المستدامة	أ.رندة سعدي: جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة – الجزائر	68-81
الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية	أ/ بوقصة إيمان: جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر	82-89
واقع تمويل السوق المالي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	كروش نور الدين: المركز الجامعي تيسمسيلت- الجزائر سرارمة مريم: جامعة ام البواقي- الجزائر جلابة علي: جامعة عنابة- الجزائر	90-103
الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة	بونقاب مختار: جامعة ورقلة، الجزائر زواويد لزهاري: جامعة غرداية، الجزائر	104-119
دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2000-2015	عيساني العارم: المدرسة العليا للتجارة، الجزائر	120-131
التمويل الأصغر في الجزائر...الواقع و المأمول دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	د.مطاي عبد القادر: جامعة الشلف –الجزائر د.قسول أمين: جامعة الشلف –الجزائر د.بلقلة براهيم: جامعة الشلف –الجزائر	132-141
تحليل نشاط التداول في بورصة الجزائر للأوراق المالية	د.سعود وسيلة: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر	142-157
جهود تكامل أسواق الأوراق المالية العربية ومتطلبات إنجاحه	د. عمار زودة: جامعة باتنة 1 - الجزائر د. حمزة بوكفة: جامعة أم البواقي - الجزائر	158-175

iSkysoft PDF Editor

دور التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين Saa وكالة تيسمسيلت أنموذجا)	د. رابحي بوعبد الله: المركز الجامعي تيسمسيلت- الجزائر	176-191
فاعلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة	د. عيسى دراجي: المركز الجامعي تيسمسيلت- الجزائر د. منية خليفة: جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر	203-192
دور نظام المعلومات المحاسبية في تكوين قاعدة بيانات عن المورد البشري تفيد متخذ القرار	د.هشام عمر حمودي عبد نينوي: كلية الحدباء، جامعة العراق أ.د. عزيزة بن سمينة: جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائـــر	213-204
مدى أهمية محتوى القوائم المالية للمستثمرين في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية	د. حكيم شبوطي: جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر أ. براهيم علي عباس: جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر	227-214
دور محـافظ الحسابات في تقييم نظام الرقـابة الداخلـية الإلكترونيـة –دراسة حالة–	د. محمد الهادي ضيف الله: جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي –الجزائر- أحمد الصالح سباع: جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي–الجزائر-	249-228
مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (/IAS IFRS) (دراسة تحليلية تقييمية)	سعيداني محمد السعيد: جامعة الأغواط –الجزائر- رزيقات بوبكر: جامعة المسيلة –الجزائر-	269-250
دور ممارسات السلسلة اللوجستية في تحسين أداء المؤسسات (دراسة حالة مؤسسة عمومية استشفائية)	د. لقواق عبد الرزاق: جامعة محمد بوضياف، المسيلة –	281-270

قسم المقالات باللغة الأجنبية

Démarche Marketing des Ressources Humaines: levier actionné pour attirer et fidéliser les talents	AMARI Salah Eddine Sofiane: Ecole Normale Polytechnique d'Oran MOKHEFI Amine: Université de Mostaganem	4-15
Le cadre conceptuel de la transition économique Algérienne	Kerrouche Sihem: Université de Mascara Amarni Abir: Université de Mascara Hachmaoui Kamel: Université de Mascara	16-25

iSkysoft PDF Editor

الجهود الجزائرية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة : قراءة اقتصادية

Algerian efforts in the field of environmental protection and sustainable development: economic reading

د. محسن زوبيدة
كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
zoubidamo@yahoo.fr

د. بن علال بلقاسم
معهد العلوم الاقتصاديةو التجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر
benallal.belkacem@outlook.fr

د. تي أحمد
كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر
teiahmed39@gmail.com

ملخص: توضح التوقعات البيئية العالمية أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديمغرافي والاقتصادي والأنماط الاستهلاكية فسيزداد الضغط بصورة كبيرة على الموارد الطبيعية ومن ثم سيزيد الضغط على البيئة بدرجة تفوق قدرتها الاستيعابية، وقد تضيع المكاسب البيئية والتحسينات الظاهرة نتيجة ازدياد سرعة التلوث واستنزاف وتدهور الموارد الطبيعية. فطالبت الدول الصناعية أخذ الاعتبار من تجاربها والبحث عن حلول للمستقبل يساهم فيها المجتمع الدولي بأكمله، ورفضت مسؤوليتها عن الأضرار الحاصلة رغم كل الدلائل التي أثبتت أن الدول الصناعية هي المسؤولة عن التدهور البيئي. وفي إطار حماية البيئة وتحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة، ظهرت العديد من المبادرات الدولية وخاصة من الدول الصناعية التي كانت مدركة لأخطار التلوث البيئي، ففي مؤتمر ستوكهولم (1972) الذي اهتم بقضايا البيئة وتأثيرها على صحة. وبالنسبة للجزائر نجدها كباقي الدول الصناعية تواجه مشاكل بيئية، وكانت واعية ومدركة لخطورة الوضع، وظهر ذلك خلال مشاركتها في مؤتمر "ريو دي جانيرو" (قمة الأرض) عام 1992، وإصدارها لمجموعة من القوانين الرامية لحماية البيئة والمحافظة عليها في إطار التنمية المستدامة. من هنا جاء هذا العمل ليبن أهمية الاهتمام بالتوجه والعمل البيئي والتوجه نحو التنمية المستدامة في الجزائر، وأهم المؤتمرات والاتفاقات الدولية المنددة لحماية للبيئة والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: البيئة، تلوث، حماية البيئة، أمن بيئي، تنمية مستدامة، الجزائر، تدهور الموارد، اقتصاد.

Abstract: The Global Environment Outlook (GEO) shows that if current trends in demographic and economic growth and consumption patterns continue, the pressure on natural resources will increase significantly and thus increase the pressure on the environment beyond its absorptive capacity. Environmental gains and apparent improvements may be lost as a result of increased pollution, depletion and degradation of natural resources. The industrialized countries demanded consideration of their experiences and the search for solutions for the future, in which the entire international community would contribute, and rejected their responsibility for the damage caused despite all the evidence that the industrialized countries were responsible for environmental degradation. In the context of the protection and preservation of the environment, many international initiatives emerged, especially from industrialized countries that were aware of the dangers of environmental pollution. At the Stockholm Conference (1972), this dealt with environmental issues and their impact on health. Algeria, like other industrialized countries, faces environmental problems and was aware of the seriousness of the situation. This was demonstrated during its participation in the 1992 Rio de Janeiro Conference and its promulgation of a series of laws to protect and preserve the environment in the framework of sustainable development. This work is intended to highlight the importance of attention to environmental action and the drive towards sustainable development in Algeria, and the most important international conferences and agreements that are against the environment and sustainable development.

Key words: environmental protection, Environmental security, sustainable development, Algeria, resource degradation, economy.

تمهيد:

البيئة هي المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات، ونتيجة للقضايا البيئية التي أفرزها النصف الثاني من القرن الماضي، والتي في مقدمتها التلوث و التدهور البيئي، التغير المناخي، تآكل طبقة الأوزون، ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر...، وما إلى ذلك من المشاكل البيئية، أدى إلى إعادة النظر في العلاقة بين الاقتصاد والبيئة، أو متطلبات التنمية الاقتصادية واعتبارات المحافظة على البيئة.

هذا ما أدى بضرورة حماية البيئة من خلال مراعاة الأنشطة الاقتصادية للأهداف البيئية، عن ولادة فرعا جديدا من فروع العلوم الاقتصادية أطلق عليه علم الاقتصاد البيئي الذي يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت الشغل الشاغل لكافة دول العالم بصرف النظر عن فلسفتها التنموية وأسلوب إدارة اقتصادياتها الوطنية. وسنحاول من خلال هذا العمل دراسة الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة الجهود الجزائرية في التوجه نحو الاهتمام بالعامل البيئي في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة بها ؟.**

المحور الأول: مفاهيم حول البيئة والتلوث

تعد البيئة من أهم الموضوعات التي شغلت الإنسان منذ أن وجد على سطح الأرض، لأنها المحيط الذي يعيش فيه، ومنه يحصل على مصادر عيشه وبقائه واستمراره. كما أضحت البيئة وندرة مواردها لها دور فعال في عملية صنع القرار على المستوى الدولي كما هو الحال بالنسبة للمعادن[1].

1- ماهية البيئة:

1-1- تعريف البيئة لغة: البيئة اسم مشتق من الفعل الماضي "باء" و"بوأ"، ومضارعه "يبوء"، وتشير معاجم اللغة العربية إلى أنه قد أستخدم في أكثر من معنى ولكن أشهر هذه المعاني ما كان أصله اللغوي يرجع إلى الفعل "باء" ومضارعه "يبوء"، بمعنى نزل وأقام، فيقال بوأ المنزل، أي أعده وتبوأت منزلا أي نزلته، والبيئة في اللغة المنزل وهي ما يحيط بالفرد والمجتمع ويؤثر فيه. قال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ﴾[2]، كذلك ﴿ وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ﴾، قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[3].

1-2- مفهوم البيئة في اللغة الإنجليزية: يستخدم لفظ "Environment" للدلالة على مجموع الظروف المحيطة والمؤثرة في تنمية حياة الكائن الحي[4].

1-3- البيئة اصطلاحا: أما البيئة في الاصطلاح فهي المحيط الطبيعي والصناعي الذي يعيش فيه الإنسان، بما فيه من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية ومنشآت أقامها الإنسان لإشباع حاجاته المتزايدة إذ تنطوي على وسط طبيعي وآخر مقام بفعل نشاط الإنسان.

وبذلك يمكن القول: إن كلمة "البيئة" تعني المكان وحالاته الطبيعية. ويتطابق المفهوم بالعربية إلى حد بعيد مع تعريف علم " التبيؤ "Ecology" والذي يعد أحد فروع علم الأحياء "Biology" وكلمة "Ecology" مشتقة من الكلمة اليونانية "Oikas" وتعني المنزل أو البيت، و"Logos" تعني علم، أي أن علم التبيؤ: هو العلم الذي يبحث علاقات الكائنات الحية مع

iSkysoft PDF Editor

بعضها والوسط الذي تعيش فيه. ونظرا لزيادة الضغوط على الإنسان فقد برزت قضايا البيئة مما أدى إلى ضرورة وجود نظرة حديثة متكاملة للإنسان والبيئة حيث ظهرت علوم البيئة "Environmental sciences" إلى حيز الوجود[5].

فالبيئة هي: "ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم ويشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات، والتي يتعايش معها الإنسان ويشكلون سويا سلسلة متصلة فيما بينهم"[6]، وتتكون البيئة من أربعة أنظمة متكاملة ومتفاعلة وهي: الغلاف الأرضي، الغلاف المائي، الغلاف الغازي أو الهوائي والمجال الحيوي للكرة الأرضية، أما العناصر التي تتكون منها البيئة فتندرج ضمن مجموعتين أساسيتين[7]:

- ✓ العناصر الطبيعية المادية كالماء والهواء والتراب وغيرها من الثروات الطبيعية؛
- ✓ العناصر المصنوعة من قبل الإنسان بعد إحداث تغييرات للعناصر الطبيعة.

ولقد أعطى "مؤتمر ستوكهولم" لتنمية الموارد البشرية عام 1972م فهما موسعا للبيئة بحيث أصبحت تدل على أنها ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[8].

وفقا للمشرع الجزائري فإن البيئة هي التي : تتكون من الموارد الطبيعية الحيوية واللاحيوية كالهواء والجو والماء والأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه المواد،...إلخ[9].

البيئة: هي كنظام حيوي "Ecosystem" تتفاعل مع بعضها البعض لتكون مصدرا للاحتياجات البشرية للاستمتاع بالموجودات أو الأصول الطبيعية.

من خلال مختلف التعاريف السابقة نستخلص ما يلي:

- ✓ البيئة هي ذلك الوسط الفيزيائي والكيميائي والبايولوجي الذي يحيط بالكائنات الحية؛
- ✓ وجود علاقة تبادلية بين ذلك المحيط والكائنات الحية الساكنة فيه؛
- ✓ طبيعة وخصائص كل من البيئة والكائنات الحية تتلائم حسب نوع التفاعل الحاصل.

1-4- المفهوم الإيكولوجي للبيئة: تعرف البيئة إيكولوجيا بأنّها مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة، المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية[10]. ويشير بعض الباحثين إلى أنّ البيئة هي ذلك الإطار الذي يحي فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته، ويمارس فيه علاقاته مع بني البشر، وهي كذلك الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان مؤثرا ومتأثرا، ويرى الاقتصادي "كوبر" COOPERأنّ الإطار البيئي يتكون من ثلاثة عناصر متداخلة مع بعضها البعض، هي البيئة كمصدر للترفيه والتمتع بالمناظر الطبيعية، والبيئة كمصدر للموارد الطبيعية، والبيئة كمستودع لاستيعاب المخلفات[11]، كما تم تعريفها على أنّها مستودع الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في مكان وزمان محددين، والمستخدمة لإشباع حاجات الإنسان. هذا المخزون من الموارد الطبيعية ونوعيتها قد يؤثر على البيئة وعلى أساسه يحدد مقدار تدهور أو تقدم نوعية البيئة من حيث استمرارها في إشباع حاجيات الإنسان التي تزيد وتتطور مع التقدم التكنولوجي[12].

من التعاريف السابقة، نستنتج أنّ مفهوم البيئة تمثل المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه نشاطه، وهي أيضا المستودع للمواردالتي تتفاعل مع بعضها البعض، فتؤثر على الإنسان وتتأثر به، غير أنّ هذا المفهوم الإيكولوجي للبيئة لا يربط بين

iskysoft PDF Editor

البيئة والعادات، والتقاليد التي يرتبط بها الإنسان في سلوكياته وأنشطته الإنتاجية الاستهلاكية، كما أنّه يتجاهل شكل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على المجتمع.

البيئة تتكون من أربعة أنظمة متكاملة ومتفاعلة فيما بينها؛ وهي الغلاف الأرضي والغلاف المائي والغلاف الغازي أو الهوائي والمجال الحيوي للكرة الأرضية[13]، ويمكن تمثيل التفاعل والارتباط بين مكونات البيئة المختلفة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) : الارتباطات بين مختلف مكونات البيئة.

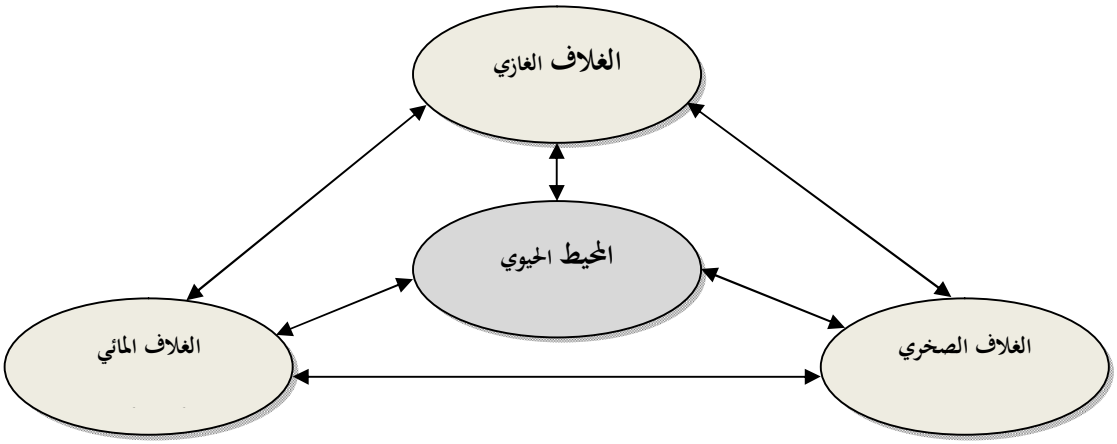

المصدر: يونس إبراهيم أحمد يونس، البيئة والتشريعات البيئية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 26.

يتضح لنا من الشكل أن العنصر الحيوي بما فيه من كائنات حية يتوسط النظام البيئي الذي نعيش فيه، كما يمكن القول اعتماداً على الشكل أن العنصر الحيوي يعتبر من أكبر العناصر تأثيراً وتأثراً في نفس الوقت بباقي المكونات البيئية، كون له علاقة ارتباط مباشرة معها تجعله حساساً جداً لأي اختلال في مكونات تلك العناصر البيئية.

وفيما يتعلق بمكونات البيئة يجب الإشارة للمفهومين التاليين: التوازن البيئي، والخلل الإيكولوجي.

التوازن البيئي: إن أهم ما يميز البيئة الطبيعية هو نظام التوازن والعلاقة التبادلية القائمة بين عناصرها، فأي خلل يلحق بمكونات البيئة يستطيع نظام التوازن تصحيحه ما لم يتجاوز حدود طاقته، فان تجاوزها فان هذا سيؤدي لا محالة إلى دمار البيئة وخرابها، ويعرف التوازن البيئي أو ما يسمى بتوازن الطبيعة، بأنه قدرة هذه الطبيعة على البقاء دون تبدل. وتوازن البيئة في الحقيقة ما هو إلا لنتاج لتوازن الأنظمة البيئية.

إن كل نظام إيكولوجي في حالته الطبيعية خلق متوازنا وتتناغم فيه العلاقات بين مصفوفة مكوناته بما يعطيه القدرة على الحياة والتوازن الايكولوجي.

فالتوازن الإيكولوجي يعني المحافظة على مكونات النظام البيئي بأعداد وكميات مناسبة على الرغم من نقصانها وتجددها المستمرين، فالأكسجين يستهلك خلال عملية التنفس ثم يعود إلى الجو نتيجة التر كيب الضوئي.

وتستهلك النباتات العناصر المعدنية الموجودة في التربة ثم تعود إلى التربة نتيجة بقايا الكائنات الحية. فالبيئة خلقت متوازنة، وفي ظل قانون التوازن الإلهي لا يطغى أي عنصر من عناصر البيئة على عنصر آخر، و من ثم لا تختل منظومة الحياة، إذن التوازن الإيكولوجي هو بقاء واستمرار عناصر مصفوفة البيئة الطبيعية كما خلقت دون أي تغير جوهري يؤثر تأثيرا سلبيا في خصائصها الكمية أو النوعية ووظيفتها[14].

iSkysoft PDF Editor

الخلل الإيكولوجي: يقصد بالخلل الإيكولوجي حدوث تغير جوهري في عنصر أو أكثر من عنصر من عناصر البيئة الطبيعية مما يؤدي إلى اضطراب العلاقات المتوازنة بين هذه العناصر وما يصاحب هذه الاضطرابات من مشكلات بيئية[15].

2- التلوث البيئي:

تعتبر مشكلة تلوث البيئة من أهم المشاكل التي يعاني منها العالم في الوقت الحاضر نتيجة لضخامة مستوى الإشباع المادي الذي يتمتع به الإنسان العصري في الوقت الحالين وما يترتب عليه من زيادة مضطربة في الاستهلاك المستمر لمكونات البيئة، فان البيئة المحيطة بالإنسان تصاب بالتلوث والذي يتخذ عدة أبعاد من أهمها تلوث الهواء والماء، ومشكلة التلوث البيئي لم تعد مشكلة محلية فقط وإنما أصبحت مشكلة دولية تتطلب إيجاد حلول عاجلة لها.

2-1- تعريف التلوث البيئي: التلوث في اللغة يراد به التلطيخ والخلط، إذ يقال لوث ثيابه بالطين بمعنى لطخها ويقال لوث الماء بمعنى كدره, وتدل أيضا على الفساد والنجس وفعلها لوث يعني لوث الشيء تلويثا دنسه[16].

ويراد بمعنى الاصطلاح للتلوث: بأنه إضافة مواد أو مصادر للطاقة ضارة بالبيئة تؤدي على نحو مباشر و غير مباشر إلى تعريض صحة الإنسان ورفاهيته للخطر[17].

يمكن تعريف التلوث على أنه: تلك الأضرار التي تلحق بالنظام البيئي وتنتقص من قدرته على توفير حياة صحية من الناحية البدنية والنفسية والاجتماعية والأخلاقية[18].

التلوث هو كل تغير ناتج عن تدخل الإنسان في أنظمة البيئة يؤدي ضررا للكائنات الحية بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل الماء والهواء والتربة والغذاء[19].

ففي سنة 1965 قدمت الهيئة المعنية بتلوث البيئة التابعة للجنة الاستشارية لرئيس الولايات المتحدة للعلوم التعريف التالي للتلوث: إن تلوث البيئة هو التغير غير المستحب في محيطنا كليا وعلى أوسع نطاق فهو ناتج عرضي عن الفعاليات الإنسانية من خلال التأثير المباشر وغير المباشر لتغيرات الطاقة في نماذجها ومستويات الإشعاع والقوام الكيميائي والفيزيائي ووفرة الكائنات الحية.

ولغرض منع التلوث والسيطرة عليه وضعت المؤسسة الأوربية في عام 1996 التعريف التالي: نعني بالتلوث ذلك التصرف المباشر أو الغير مباشر نتيجة النشاط الإنساني المتمثل بالمواد والأبخرة والحرارة والضوضاء الصادرة إلى الجو والماء والأرض الذي قد تكون مضرة بصحة الإنسان وجودة البيئة، و التي تؤدي بالنتيجة إلى دمار وتلف الممتلكات المادية والتأثير والتدخل بالاستخدامات الشرعية بالبيئة.

وما جاء في المادة 32 من قانون حماية البيئة الجزائري التلوث هو "إفراز الغازات والدخان أو الجسيمات الصلبة أو السائلة أو أكالة أو سامة أو ذات روائح في المحيط الجوي والتي شأنها أن تزعج السكان وتعرض الضرر الصحي أو الأمن العام أو تضر بالنبات والإنتاج الفلاحي والمنتجات الفلاحية الغذائية وبالحفاظ على البنايات والآثار"[20].

التلوث هو كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية، لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابها دون أن يختل توازنها كوجود أية مادة أو طاقة في غير مكانها وزمانها وكميتها المناسبة، فالماء يعتبر ملوثا إذا ما أضيف إلى التربة بكميات

iSkysoft PDF Editor

تحتل محل الهواء فيها، والأملاح عندما تتراكم في الأراضي الزراعية بسبب قصور نظم الصرف تعتبر ملوثات والنفط من مكونات البيئة لكنه يصبح ملوثا عندما يتسرب إلى مياه البحار والمحيطات،...إلخ[21].

2-2- أسباب التلوث: يصعب علينا تحديد أسباب عامة للتلوث، ويرجع ذلك إلى اختلاف العوامل التي تسببت في التلوث من منطقة لأخرى، لذلك سنحاول طرح أكثر أهم أسباب التلوث في العالم[22]:

- الاستخدام الكثيف للطاقة مما أدى إلى إحداث التلوث الجوي بزيادة كمية الجسيمات الدقيقة العالقة والغازات السامة بالجو مثل ثاني أكسيد الكربون، وأكسيد النيتروجين، إضافة إلى الأمطار الحمضية[23]. إن الاستخدام الكثيف للطاقة جاء نتيجة للتوسع الصناعي، وقد شكل استخدام الطاقة نموا أسرع من النمو الناتج المحلي الإجمالي، ففي كوريا كان نمو الناتج المحلي الإجمالي09%، بينما نمو استخدام الطاقة 27% سنويا، وفي ماليزيا18% للطاقة بينما النمو في حدود 08%، وفي اندونيسيا 12% للطاقة بينما النمو في الناتج 06% سنويا، وبحلول عام 2005 وصل استخدام الطاقة إلى معدلات أكثر في آسيا منه في أوربا وأمريكا مجتمعين حسب ما توقعه الخبراء[24].

- تمركز الصناعات وغياب التخطيط العمراني السليم فالكثير من الصناعات تنفث كما هائلا من الملوثات في البيئة الموجودة فيها حيث تؤثر الصناعات على البيئة الحضرية جزئيا من خلال استهلاك الطاقة و جزئيا من خلال تلوث الغلاف الجوي والمياه نتيجة للمواد الكيماوية والسامة التي تستخدمها بالإضافة إلى[25]:

- ✓ مخالفة الكثير من المصانع للشروط الصحية البيئية وعدم اتخاذها لإجراءات الوقائية اللازمة لتجنب الأخطار التلوثية المحتملة في ظل غياب الرقابة البيئية مما يدل على إغفال تلك المصانع للآثار البيئية الناجمة عنها؛
- ✓ وجود المصانع تنشط بشكل مخالف للشروط البيئية تخلف منتجاتها تلوثيا متزايدا أثناء التصنيع خاصة الصناعات القذرة؛
- ✓ ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة في إحداث التلوث البيئي حيث تشير الإحصائيات إلى مساهمة الكبيرة للصناعة في إحداث التلوث البيئي وزيادة مستوياته مقارنة بباقي مسببات التلوث.

3- قراءة لأهم المؤتمرات والاتفاقات الدولية للبيئة حول التنمية المستدامة:

توضح توقعات البيئة العالمية أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديمغرافي والاقتصادي والأنماط الاستهلاكية فسيزداد الضغط بصورة كبيرة على البيئة تفوق قدرتها الاستيعابية، وقد تضيع المكاسب البيئية والتحسينات الظاهرة نتيجة ازدياد سرعة التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية.

لذا طالبت الدول الصناعية الاعتبار من تجاربها والبحث عن حلول للمستقبل يساهم فيها المجتمع الدولي بأكمله، ورفضت مسؤوليتها عن الأضرار الحاصلة رغم كل الدلائل التي أثبتت أن الدول الصناعية هي المسؤولة عن التدهور البيئي، في حين ترى الدول النامية أنها لن تعيق اندفاعها نحو النمو الصناعي بتحمل هذه المسؤولية حتى ولو كان تكرارا لتجربة الدول الغربية التي أدت إلى التدهور البيئي لأجل هذا انعقدت عدة منظمات ومؤتمرات أهمها[26]:

إنشاء نادي "روما" سنة: 1968: وهو أول فكرة لظهور التنمية المستدامة والذي جمع عدد من علماء، مفكرين، اقتصاديين، رجال الأعمال من مختلف الدول، ودعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

iSkysoft PDF Editor

وخلال نفس السنة انعقدت الدورة الخامسة والأربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمم المتحدة 1968) حيث اتخذ المجلس قرار أكد فيه لإجراء مكثف، على المستويين الوطني والدولي للحد من المخاط التي تواجه البيئة ودعت إلى عقد مؤتمر خلال سنة 1972 حيث تم تشكيل لجنة تحضيرية مؤلفة من ممثلي 27 دولة، من بينها دولة عربية واحدة وهي "مصر".

وفي سنة 1970 نشر "بنادي" روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الاقتصادية، ونشر أيضا توقعات حول سنة 2100 ومن أهم نتائجه أنه سيحدث خلالا في القرن 21 بسبب التلوث وتعرية التربة.

تم نشر دراسة "جاي خور سنتور" الأستاذ بمعهد "ماساتشوستش" للتكنولوجيا بعنوان The Limits to Growth لدراسة خمسة توجهات عالمية بارزة وهي: استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين هذه المتغيرات والاتجاهات لمدة زمنية تزيد على 30 عاما.

هذا الاهتمام بالبيئة اتسع وعرف مفهوم أشمل وأكثر حول العلاقة بين الإنسان والبيئة، وأدى في النهاية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في جوان 1972 وجويلية 1972 في ستوكهولم، حضر هذا المؤتمر 112 دولة، من بينها 14 دولة عربية، إضافة إلى عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية، والوكالات المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، وقد أعلن المؤتمر أن حماية البيئة البشرية تؤثر في رفاهية الشعوب، والتطور الاقتصادي عبر العالم، وهي قضية تهم كل الحكومات في العالم.

ومن أهم مبادئ المؤتمر، أنه يجب حماية الموارد الطبيعية للأرض والمحافظة على قدرتها على إنتاج المواد الحيوية القابلة للتجديد من أجل منفعة أجيال الحاضر والمستقبل، كما يجب على الدول أن تتبنى منهجا متكاملا في التخطيط للبيئة البشرية، لمنفعة شعوب هذه الدول.

كما نادت الدول النامية من خلال هذا المؤتمر بأولويتها في التنمية، وتحسين البيئة لن يكون إلا من خلال تضييق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وضرورة إدماج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات التنمية الوطنية لتجنب أخطاء الدول المتقدمة واستخدام الموارد البشرية والطبيعية بفعالية أكبر.

وفي سنة 1980 صدر عن "الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة" تقريرا رائدا في مجال الدمج بين البيئة والتنمية بعنوان "الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة" يهدف المؤتمر أو يقر بوجود علاقة وطيدة بين الاقتصاد والبيئة.

ثم صدر عن "برنامج الأمم المتحدة" (UNEP) تقريرا عن حالة البيئة في العالم، وكون التقرير قائما على وثائق علمية وبيانات إحصائية، فقد أكد الخطر المحيط بالعالم، وأشار التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف من الخلايا النباتية والحيوانية تتجه نحو الانقراض، كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية ترتب عليها سنة 1981 تلويث الهواء بحوالي 990 مليون طن من أكاسيد الكبريت و68 مليون طن من أكاسيد النتروجين و57 طن من المواد الدقيقة العالقة و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة.

وحذر التقرير من أن استمرار تلك الانبعاثات سيخلق تغييرا في المناخ يؤدي إلى ذوبان الجليد مما يؤدي إلى انهيار المدن الساحلية، وقدر العلماء وجود ثقب في طبقة الأوزون في الفضاء العلوي يبلغ 28.3 مليون كم^2 في سبتمبر 2002 نتيجة زيادة استخدامات غازات الكلور–فولدوكاربون.

وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت "الجمعية العامة للأمم المتحدة" أن الهدف من الميثاق العالمي للطبيعة، توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار قدرة النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

يمكن القول أن ظهور الاتجاهات المختلفة في الفكر التنموي مع بداية الثمانينات أدى إلى ضرورة إيجاد نموذج تنموي يأخذ بالاعتبار تحقيق التنمية مع حماية البيئة.

وفي أفريل 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" و يعرف أيضا "بتقرير بروتلاند"، حيث أظهر التقرير فصل كامل عن التنمية المستدامة وتم بلورت تعريف دقيق لها، وأكد التقرير أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية ما لم تكن هذه التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.

اتخذت "جمعية الصحة العالمية" في ماي 1989، قرارا أوضحت فيه أن التنمية الصحية شرط ضروري لتنمية اجتماعية واقتصادية، وأن الاستخدام العقلاني لموارد الأرض له أهمية قصوى لتحقيق الصحة للجميع ولحل المشاكل الايكولوجية، واعتبرت التنمية العشوائية تزيد من الخطر الذي يهدد صحة الأجيال القادمة ولاستمرار العملية الإنمائية ذاتها.

وفي نوفمبر 1989 أعلن "المؤتمر الدولي للسكان" أن التوازن السكاني والموارد وحماية البيئة عناصر أساسية لنوعية الحياة والتنمية القابلة للاستمرار، واعتبر المؤتمر الإستراتيجية الإنمائية التي تعكس اهتمامات السكان وتربط برامج السكان بالبرامج الصحية والتربوية والإسكانية والتوظيفية هي المعيار لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي نفس السنة صدر تقرير لجنة الجنوب بعد سلسلة طويلة من الأعمال التحضيرية، وطرح التقرير العلاقة الجدلية بين التقدم الثقافي والقدرة على إقامة تنمية قابلة للاستمرار، وأكد أنه كلما زاد التقدم الثقافي وحسن توزيع الثروة كلما أمكن إقامة برامج وطنية ودولية تحقق التوازن بين التنمية والتجديد المطلوب في النظام الايكولوجي والطبيعي، كما أشار التقرير أن السياسات الاقتصادية والتجارية للدول الصناعية أدت إلى مضاعفة وتعقيد المشاكل الاقتصادية والبيئية للدول النامية.

كما اعتبر "مؤتمر العمل الدولي" في جويلية 1990 أن الأهداف والأنشطة البيئية يجب أن تدمج في إطار الأهداف الإنمائية، وأن توضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية بعد الأخذ في الاعتبار الحاجة كالاستخدام العقلاني للموارد والحاجة إلى تحسين وحماية البيئة.

قمة الأرض في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل من 03 إلى 14 جوان 1992 وقد مثل هذا المؤتمر الاتجاه العلمي لرفع مستوى الاهتمام بالبيئة وجعلها مسؤولية كافة دول العالم، حيث نتج عدد من الأمور الهامة أبرزها الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية واتفاقية التنوع الإحيائي والقواعد الخاصة بحماية الغابات، كما أوضح أهمية المصطلحات الايكولوجية مثل: التنوع الإحيائي، الطاقة الاستيعابية، قدرة التجدد،...)، في صياغة الاستراتيجيات التنموية.

وخرج المؤتمر بالنتائج التالية:

- ✓ وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة للتغير المناخي وأخرى للتنوع البيولوجي؛
- ✓ إعلان ميثاق للأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات في ما بينها، ومع البيئة، وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار؛
- ✓ وثيقة تسمى بأجندة القرن الواحد والعشرين (Agenda 21) التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم؛

iSkysoft PDF Editor

- ✓ وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية؛
- ✓ إقرار إتاحة الثقافة البيئية لكافة الدول مع احترام حقوق الملكية الفكرية؛
- ✓ بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

وفي سنة 1992 أيضا ركزت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي على الإجراءات اللازمة لضمان استقرار تركز الغازات الدفيئة في الجو على مستوى يمكن معه خلال فترة زمنية محددة تفادي حدوث تغيرات مناخية خطرة تؤثر في استقرار النظام الايكولوجي وتهدد إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.

وفي ديسمبر 1997 انعقد "بروتوكول كيوتو" باليابان سنة 1997، نتيجة الاهتمام بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة في الفترة الممتدة من 01-11 ديسمبر 1997 بحضور ممثلي نحو 160 دولة، حيث جرى التفاوض بهدف وضع قيود ملزمة على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الدول المتقدمة وانتهى المؤتمر باعتماد بروتوكول كيوتو الذي وضع أهدافا محددة كميا لمبعثات الكربون في الدول المتقدمة ودعا لاتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيقها خلال الفترة 2008-2012، وقد تواصل انعقاد المؤتمرات بعد ذلك، حيث تلا ذلك مؤتمر الأعضاء الرابع الذي اعتمد أثناء اجتماعه في الأرجنتين في نوفمبر 1998 خطة عمل، كما شكلت هيئتان فرعيتان تختص الأولى بتقديم المشورة العلمية والتكنولوجية وتختص الثانية بالإجراءات التنفيذية، وكلاهما يقوم بمناقشة الأمو ر الفنية والسياسية التي يلزم معالجتها حتى يمكن وضع الاتفاق الإطاري وبروتوكول كيوتو موضع التنفيذ، وكذلك التدابير اللازمة لتخفيف الآثار السلبية المنعكسة على التجارة العالمية وغيرها من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أما المؤتمر الخامس فقد عقد في "بون" في نوفمبر 1999، وعقد المؤتمر السادس على دورتين الأولى في "لاهاي" في نوفمبر سنة 2000، والثانية في "بون" في جويلية 2001، حيث تم بحضور 178 دولة الموقعة على إصدار "اتفاق بون" متضمنا ما يعرف بكتاب الإجراءات التنفيذية للبروتوكول، وقد عقد مؤتمر الأعضاء السابع في مدينة "مراكش" بالمغرب في نوفمبر 2001، حيث أصدر ما يعرف بمواثيق "مراكش" التي استكملت بعض ما لم يستكمل في اتفاق "بون"، كما عقد المؤتمر الثامن في الهند خلال نوفمبر 2002، أما آخر مؤتمر فقد عقد "بمونريال" في ديسمبر 2005.

وقد صادقت "الجزائر" على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ سنة 1992 وهي ملتزمة كباقي الدول النامية لتطبيق المادة 12 من الاتفاقية وهذا ما جعلها تشارك في كل المؤتمرات المتعلقة بهذا الشأن (كيو، بيونس، ايردس وبون)، وعلى هذا يتضمن الالتزام الوطني ما يلي:

- ✓ انجاز جرد وطني للغازات الدفيئة؛
- ✓ انجاز إستراتيجية وطنية للتقليل من الغازات الدفيئة وهذا بمشاركة عدة قطاعات؛
- ✓ القيام بدراسات حول الآثار المحتملة الناتجة عن التغيرات المناخية.

وخلال الفترة من 26 أوت حتى 04 سبتمبر 2002 انعقد في "جوهانسبرغ" بجنوب "إفريقيا" ما يعرف "بقمة الأرض" الثانية للتنمية المستديمة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية وشارك أكثر من 100 رئيس دولة وعشرات الآلاف المختصين في مجال البيئة والتنمية، هدف المؤتمر تأكيد الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق المزيد من تفعيل أجندة القرن

iSkysoft PDF Editor

21 ومواصلة تعميق التنفيذ الفعلي للأهداف التي أفرزتها قمة الأرض الأولى (ريو 1992) بما فيها "بروتوكول كيوتو"، وما تلاهما مما أقرته "الأمم المتحدة" ومن أبرزها إعلان التنمية التي تستهدف خفض نسبة الفقراء و المحرومين من وسائل المعيشة الصحية إلى النصف بحلول عام 2015.

وفيما يخص موقف "الجزائر" من خلال هذا المؤتمر، تمثل في تأكيد تكريس سياسة بيئية تناسب الموقف الجزائري مع التدرج الدولي في بلورة ووضوح السياسة الدولية لحماية البيئة عبر ثلاث نقاط (عناصر) أساسية:

- ✓ إخراج موضوع حماية البيئة من محيطه الداخلي إلى المجال الدولي؛
- ✓ بلورت سياسة دولية واضحة للتدخل لحماية البيئة بواسطة الآليات الاقتصادية؛
- ✓ تفعيل آليات التدخل الدولي من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة.

منذ ذلك الوقت بدأ إدراك الاهتمام بقضايا البيئة بمعزل عن الحاجات البشرية واعتبر كل من البيئة والتنمية الاقتصادية مفهومان متلازمان لا ينفصلان. وانطلاقا من إدراك العلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية ظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم جديد للتنمية يتناسب وواقع المجتمعات في المرحلة الراهنة وظروفها، وينطلق من إمكانية تحقيق تنمية ونمو اقتصادي مع تدعيم قاعدة الموارد البيئية، أي لابد من وجود تكامل بين النظم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

من هنا ظهرت الرؤية الشاملة لأبعاد التنمية في مفهوم جديد هو التنمية المستدامة، حيث تلعب الاعتبارات البيئية دورا أساسيا في هذا المفهوم.

فهذا المفهوم للتنمية المستدامة، يرمي إلى إمكانية تحقيق تنمية تقابل حاجات الأفراد الحالية دون الإضرار بالأجيال القادمة، ومن ثم يقدم هذا المفهوم نموذجا بديلا لتحقيق تنمية متوازنة مع البيئة، تنمية تأخذ في اعتبارها الخسائر البيئية دون كبح الطموحات البشرية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية.

المحور الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وعلاقتها بالبيئة:

تختلف الآراء حول أصل مفهوم الاستدامة، حيث يرى البعض أن تلك الفكرة لها جذور تاريخية عميقة وأن معناها في سياسات التنمية الاقتصادية والبيئية مشتق من الأنظمة الألمانية، حيث كانوا يعملون على تحقيق العائد المستدام من الأشجار عن طريق تغطية الاحتياجات الحالية مع المحافظة على سلامة وإنتاجية الغابات للأجيال القادمة.

ويرى البعض الآخر أن التفكير في التنمية المستدامة بدأ في الستينات حيث شكلت أفكار التنمية المستدامة جزءا من الاهتمامات البيئية التي ظهرت في أوروبا وأمريكا الشمالية في الستينات والسبعينات من القرن العشرين.

ويتفق البعض على أن أصل مفهوم الاستدامة يرجع إلى الحديث عن حدود النمو في أوائل السبعينات و تبين الأمم المتحدة رسميا لقضية البيئة، وما تنتج عن ذلك من إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث بدأ البرنامج يقدم عددا من المصطلحات بهدف القضاء على الصراع بين البيئة والاقتصاد كمصطلح التنمية الاقتصادية البيئية Eco-Development والذي جسد المشاكل البيئية منذ السبعينات حيث أن هدف التنمية ليس فقط تحفيز النمو الاقتصادي و لكن يجب أن تحافظ على البيئة من أجل استدامة التنمية نفسها، كما قدم أيضا مصطلح التنمية الاقتصادية بدون تدمير سنة 1977، ثم بعد ذلك قدمت "الإستراتيجية العالمية لصون الطبيعة" (WCS) مصطلح التنمية المستدامة سنة 1980، ثم في سنة 1984 تم تبيين الروابط المختلفة بين النماذج أو الأطر البيئية والاقتصادية.

iSkysoft PDF Editor

وإذا كانت الآراء السابقة تركز على الأصول البيئية والإيكولوجية لمفهوم الاستدامة، فإنه يمكن القول أن للمفهوم أصولا اقتصادية من خلال النظريات الحديثة لسلوك المستهلك مبنية على فكرة الاستدامة.

1– التنمية المستدامة، التعريف وأسباب الاختلاف:

إذا كان مؤتمر البيئة البشرية الذي انعقد في مدينة ستوكهولم عام 1972 قد أثار قضية التنمية المستديمة كقضية إستراتيجية في مسيرة التنمية، وانتقد الحكومات والهيئات التي تتجاهل الاعتبارات البيئية عند التخطيط، وإذا كان مصطلح التنمية المستدامة قد استخدم لأول مرة كآلية أساسية في الإستراتيجية العالمية لصيانة الموار د الطبيعية سنة 1980، إلا أن "اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" (لجنة برونتلاند)، المشكلة عام 1984، هي التي أشاعت استخدام مفهوم التنمية المستدامة في تقريرها الجوهري لعام 1987 "مستقبلنا المشترك". ذلك التقرير الذي أكسب المفهوم التداول والثقة مما جعل صدوره بمثابة الميلاد الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة، حيث أصبح المفهوم متداولا في الحوارات والمناقشات الاقتصادية والسياسية والبيئية منذ صدور ذلك التقرير سنة 1987 هذا المفهوم الذي يدمج بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، لتحقيق نو ع من العدالة و المساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

فقد عرفت "لجنة برونتلاند" التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي بدون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم[27]".

يعني أنها عملية للتغيير تدمج كل من استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار وكل اعتبارات التكنولوجية وتغيير المؤسسات. ويعزز كل من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجات الإنسان وتطلعاته.

بالرغم من مرور أكثر من 10 سنوات على صدور تقرير "برونتلاند" بدا واضحا أنه لا يوجد تعريف وحيد لمفهوم التنمية المستدامة" يعد مقبولا عالميا، كما تأكد ذلك الاختلاف حول ذلك المفهوم في "مؤتمر البرازيل" أو ما يعرف "بمؤتمر ريو 1992، حيث تقرر في المؤتمر أنه لا يوجد نمط وحيد للتنمية والإدارة البيئية، بل أن كل دولة أو منطقة أو مجموعة من الأفراد يمكنهم تطوير طرق مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة.

وجاء في مؤتمر "ريو" في جوان 1992 ليحذر ويؤكد أن التنمية المستدامة أصبحت حتمية استراتيجية لتجاوز التدهور البيئي والمأزق التنموي العميق الذي يواجه عالمنا المعاصر، ولقد أصبح التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي الآن هو: كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية و رفاهية اجتماعية للأجيال الحالية و القادمة بأقل قدر ممكن من استهلاك الموارد الطبيعية، وبالحد الأدنى المقبول من الأضرار البيئية؟.

بالرغم من أن جذور مفهوم التنمية المستدامة ترجع إلى ما قبل تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وكما تسمى بلجنة برونتلاند.

تتنوع معاني مفهوم التنمية المستدامة وفقا لمختلف المجالات العلمية والعملية، فبالعض يتعامل مع هذا المفهوم كعملية أخلاقية والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان المتقدمة، مما أضفى على مفهوم التنمية المستدامة نوع من الغموض، ولإزالة ذلك يتعين التعمق فيه أكثر بتبيان التعاريف ووجهات النظر السابقة والحديثة.

iskysoft PDF Editor

أصبح مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول و متعدد المعاني مما طرح مشكل تعدد واختلاف المعاني. هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الإنجليزي Sustainable development الذي يمكن ترجمته أيضا التنمية "القابلة للإدامة" (الموصولة) أو "القابلة للاستمرار".

التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة: تعني التنمية المستدامة استمرارية الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة و قياس الرفاه يكون من خلال معدلات الدخل والاستهلاك، ويتضمن توفير المقومات الأساسية لرفاهية الفرد مثل: الطعام، المسكن، النقل، الملبس، الصحة، التعليم،...، وهذا التعريف وفقا للمنظور الاقتصادي الكلاسيكي.

في حين تعريف التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة يعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإجراء تحولات جذرية في أنماط الحياة السائدة، أما بالنسبة للدول الفقيرة تعني التنمية المستدامة توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا.

كما يوجد تعريفات اقتصادية أخرى تنصب على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل"، ونجد أن هذا التعريف يرمي إلى الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي أل تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها، وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث تعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها.

من الناحية البيئية: يركز البيئيون مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم "الحدود البيئية" وتعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك أو الاستنزاف، لأن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة، إذا الاستدامة تعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية[28].

المنظور الاجتماعي للتنمية المستدامة: يركز البعد الاجتماعي على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى كافة المحتاجين لها (الاستقرار، الأمن،...)، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط والتنمية.

التعريف الأكثر شيوعا: هي التنمية التي توفر للجيل الراهن متطلباته الأساسية والمشروعة دون أن تخل بقدرة النظام أو المحيطي الطبيعي على توفير للأجيال القادمة متطلباتهم، أو بعبارة أخرى استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها.

من هذا التعريف، نجد أن الاستدامة مفهوم يمكن النظر إليه بواسطة البعض كمطلب للتوازن بين الإنسان والطبيعة، ومن جهة أخرى كاتزان بين أجيال اليوم (الحاضر) وأجيال المستقبل.

كما يمكن القول أن الاستدامة هي التوفيق بين الطلب المتزايد على الموارد الطبيعية (المياه، الأرض، الغذاء،...)، وبين احتياجات وتطلعات الأفراد الحالية والمستقبلية.

كذلك، من خلال هذه التعاريف نجد أن الاستدامة تنطوي على عناصر مختلفة وفقا للجهة الصادرة من عندها التعريف: و فيما يلي قام البنك الدولي كخطوة أولى بتعريف فكرة التنمية المستدامة بيئيا عن طريق استخدام إطار ثلاثي، مبين في الشكل الموالي:

iSkysoft PDF Editor

الشكل رقم (02) : التنمية القابلة للاستمرار بيئيا من المنظور الاقتصادي.

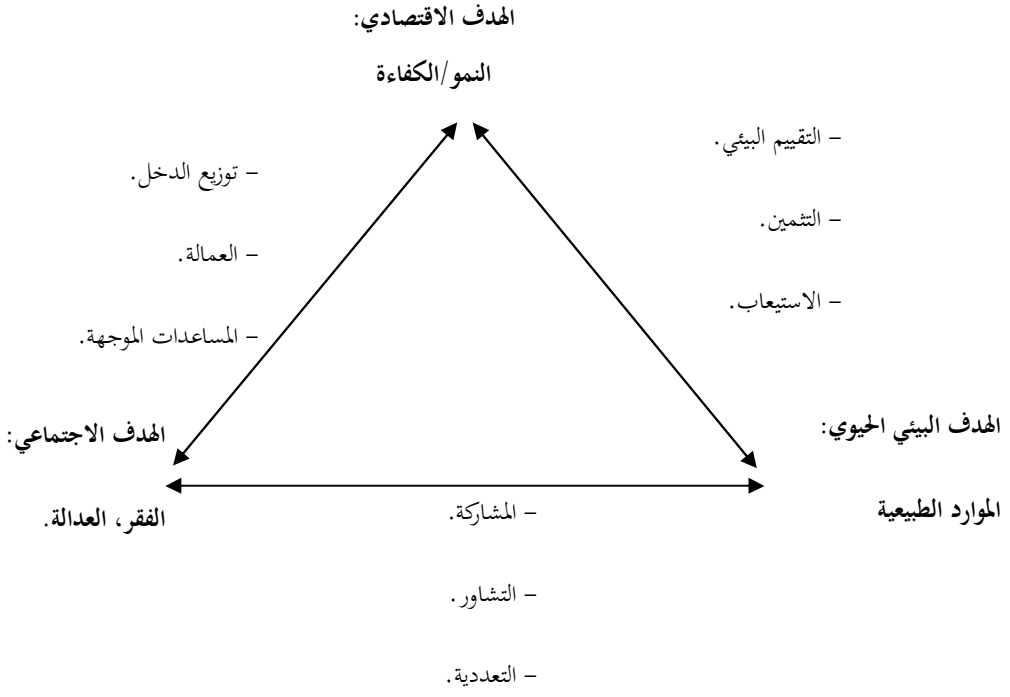

المصدر: إسماعيل سراج الدين، التنمية المستدامة وثروات الشعوب، دار المعارف، مصر، 1943، ص 12.

2– أهداف التنمية المستدامة:

تتمثل أهداف التنمية المستدامة في العناصر التالية:

2–1– الهدف الاقتصادي: يعتبر الهدف الاقتصادي من بين الأهداف المهمة التي يجب الوصول إليها بتحسين جميع الظروف الاقتصادية وذلك لن يتم إلا بالاستخدام العقلاني للموارد المتاحة للوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع.

2–2– الهدف السياسي:يتميز الهدف السياسي بالوصول إلى استقرار على مستوى كافة الأنظمة من أجل بعث استقرار دائم للمخططات الاقتصادية، لأن التقلبات السياسية لأي دولة يعطي حتما تقلبات في المناهج الاقتصادية المستخدمة، وكذا عرض الاتجاهات والقضايا المتعلقة بالحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة وأثره على آليات الحكم وطرق تطبيقها في الدول النامية خاصة.

2–3– الهدف الاجتماعي: تهدف التنمية المستدامة إلى المساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على الرفاهية وذلك بالتوزيع العادل للدخل القومي وعدم حصول فروق وطبقات بين أفراد المجتمع.

3–4– الهدف البيئي: تهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على المحيط البيئي وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وعدم تلويث البيئة، مما يسهل على أفراد المجتمع التمتع بالمحيط الطبيعي.

ويمكن دمج أهداف التنمية المستدامة وفق ثلاث مجموعات في الشكل التالي:

iSkysoft PDF Editor

الشكل رقم (03): أهداف التنمية المستدامة.

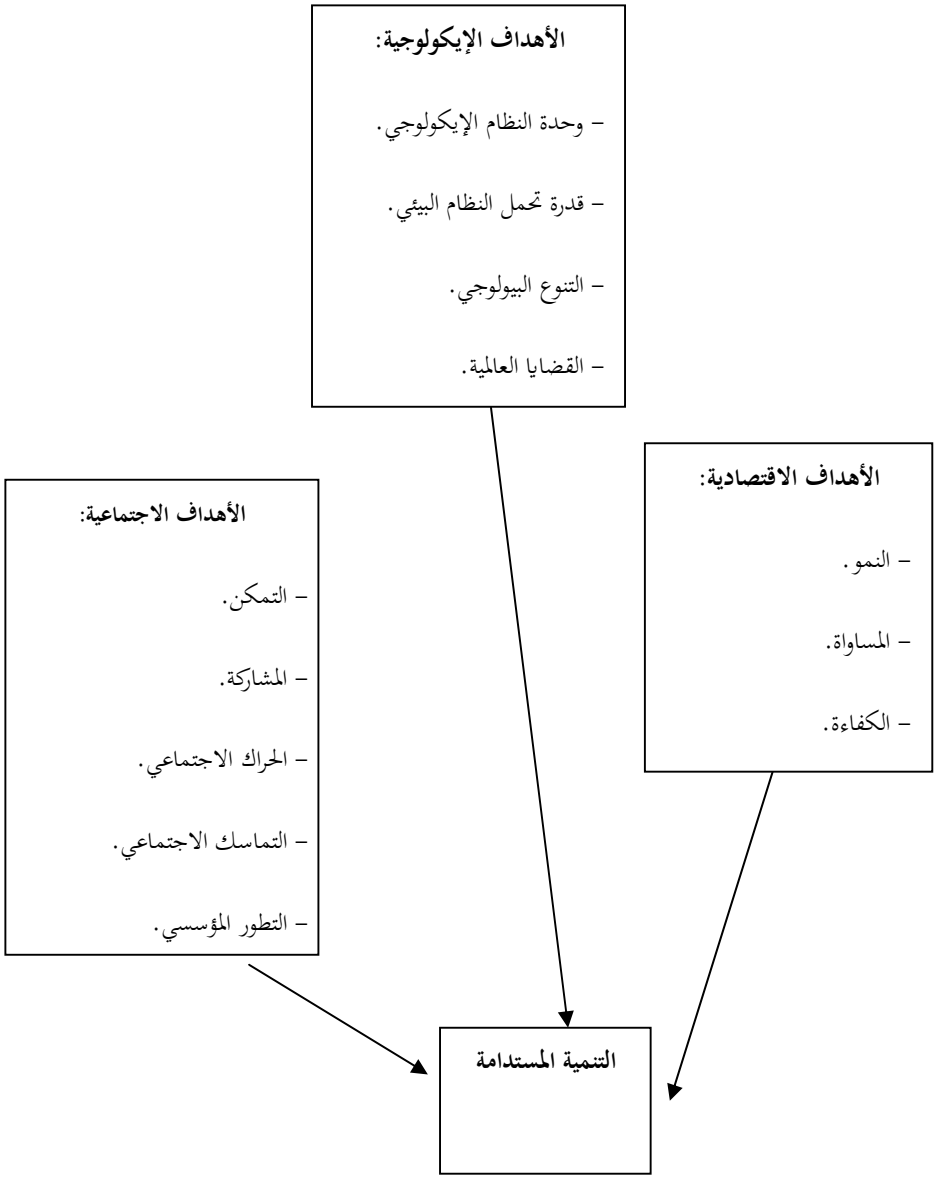

المصدر: إسماعيل سراج الدين، التنمية المستدامة وثروات الشعوب، دار المعارف، مصر، 1943، ص 13.

يمكن القول أن كل هدف يتعامل مع تطور معتبر للاستدامة فالاقتصاديون يسعوا إلى زيادة الرفاهية البشرية في ظل النمو والحفاظ على رؤوس الأموال والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، في حين يركز الإيكولوجيين من خبراء البيئة على الحفاظ على تكامل النظم الإيكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي لنظامنا العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكيانات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية بينما يركز علماء الاجتماع على أن العوامل الأساسية الفعالة هم البشر ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانا، مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي.

المحور الثالث: الجهود الجزائرية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة:

اتجهت غالبية الأنظمة القانونية الدولية لحماية البيئة حديثا إلى اعتماد أسلوبين رئيسيين لحماية البيئة؛ يقوم أحدهما على اتقاء وقوع التلوث، ويقوم الثاني على إصلاح الأضرار البيئية، ومواكبة منه لهذا التطور سعى المشرع الجزائري إلى تطوير الآليات الوقائية والتدخلية لحماية البيئة، غير أن تجسيد الطابع الوقائي للسياسة البيئية تأثر بضعف وعدم استقرار الإدارة البيئية بشقيها

iskysoft PDF Editor

المركزي والمحلي طيلة الثلاث عقود السابقة لاستحداث وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، كما تأثر الطابع الوقائي بتأخر اعتماد القواعد التصورية من استراتيجيات وبرامج ومخططات اقتصادية وقطاعية وبيئية متخصصة، وعرف تطبيق الأساليب المرنة ذات الطابع المالي والتحفيزي التي تقوم على تشجيع الملوثين وحثهم على تخفيض التلوث مقابل حصولهم على مزايا مالية مباشرة بطئاشديد ً ا.

1- حماية البيئة في القانون الجزائري: النص على حماية البيئة في الدستور:

يظهر اعتبار حماية البيئة مصلحة في القانون الجزائري في مظهرين: في التنصيص عليها في مختلف القوانين والمراسيم المتعلقة بالبيئة، وفي أخذ البيئة في الاعتبار عند الإقدام على أي مشروع يتوقع منه انعكاسات سلبية على البيئة وهو ما اصطلح عليه في القانون الجزائري بدراسة مدى التأثير.

ولقد أدرك القانون الجزائري القيمة الكبيرةو الأهمية البالغة للبيئة وما يتعلق بها، فهي مصلحة حيوية وهدف وطني تسعى الدولة لتحقيقه، وتضع القواعد العامة لحمايته، من أجل ذلك نص عليه في أعلى وثيقة قانونية وهي الدستور، كما أفرد لها قانونا خاصا هو قانون البيئة، بالإضافة إلى قوانين أخرى جاءت لحماية إحدىالمو ارد البيئية كقانون المياه، وقانون الغابات، وغير ذلك، و/أوكل تطبيق هذه القوانين إلى السلطات العمومية لما تتمتع به من صلاحيات وامتيازات في تحقيق المصلحة العامة[29]، ولنرجع إلى ذلك بشيء من التفصيل:

جاء في المادة 122 من دستور 28 نوفمبر 1996 ما يلي: "يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور، وكذلك في المجالات الآتية ومن بين هذه المجالات ما جاء في الفقرة 19 القواعد العامة المتعلقة بالبيئة وإطار المعيشة والتهيئة العمرانية، وفي الفقرة 20 القواعد العامة بحماية الثروة الحيوانية والنباتية، وفي الفقرة 22 النظام العام للغابات والأراضي الرعوية، وفيالفقر ة23 النظام العام للمياه".

كما تعرضت المادة 54 من الدستور إلى حق له علاقة بالبيئة ونظافتها وهو الحق في الصحة ومعالجة الأمراض والأوبئة، فتقول هذه المادة "الرعاية الصحية حق للمواطنين، تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية ومكافحتها". والغاية من هذا التنصيص الدستوري أن يحظى حق الإنسان في بيئة نظيفة العناية اللائقة، فهو نوع جديد من الحقوق التي أصبحت تُعنى بها مدونات القانون الدولية، بل والمواثيق والاتفاقات[30].

2- تخصيص قانون للبيئة: لقد جاء قانون البيئة فيالجز ائر مبكرا، قبل أن تشتد وطأة المشاكل البيئية، ويتعاظم خطرها، حيث لم تعرف الجزائر في بداية الثمانينات نوعا من تلك المهددات البيئية التي بدأت تجتاح الدول الصناعية في أوروبا وأمريكا، ولكن الجزائر و شعورا منها بالخطر الداهم، واستجابة لمؤتمرات البيئة ومنها مؤتمر ستوكهولم بالسويد في 1972 وضعت قانونا أساسيا للبيئة هو القانون رقم 83/03، المؤرخ في 05 فيفري 1983*.

وقد عدّ ل بقانون رقم 20/91 المؤرخ في 1991/12/02، كما صدر قانون رقم 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يحدد القواعد العامة لتهيئة واستغلال منشآت معالجة النفايات على مستوى المنشآت[31].

3- القانون الصادر سنة 2003 الخاص بالقواعد العامة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

يعتبر القانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلّق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، أهم قانون يحدد القواعد العامة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث تضمن ثمانية أبواب[32]:

iSkysoft PDF Editor

- ✓ الباب الأول: وتضمن أحكام عامة تتعلق بأهداف والمبادئ العامة حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وتحديد المفاهيم المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.
- ✓ الباب الثاني: يتضمن أدوات إدارة البيئة والتي تتشكل من هيئة الإعلام الآلي، تحديد مقاييس البيئة، تخطيط الأنشطة البيئية التي تقوم بها الدولة، نظام لتقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية، تحديد الأنظمة القانونية والهيئات الرقابية، تدخل الأفراد والجمعيات لحماية البيئة.
- ✓ الباب الثالث: يضم مقتضيات الحماية البيئية وتتمثل في: التنوع البيولوجي، الهواء والجو، الماء والأرض والصحراء والإطار المعيشي.
- ✓ الباب الرابع: يضم الحماية من الأضرار من المواد الكيمائية والأضرار السمعية.
- ✓ الباب الخامس: يضم أحكام خاصة بتحفيز حماية البيئة.
- ✓ الباب السادس: يضم أحكام جزائية أي العقوبات الخاصة بحماية التنوع البيولوجي، الماء، الحماية من الأضرار والمعيشة.
- ✓ الباب السابع: يضم تحديد مسؤولية البحث ومعاينة المخالفات.
- ✓ الباب الثامن: يضم أحكام ختامية.

النتائج والتوصيات:

توصلنا من خلال هذا العمل إلى أن الاهتمام بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، كان نتيجة الأضرار التي لحقت بالبيئة، نتيجة التوجهات الإنتاجية والاستهلاكية غير المحافظة على البيئة ومواردها، فأفرزت التطورات البيئية التي مر بها العالم خلال السنوات الخمس والعشرين المنصرمة، ونتيجة لتعالي الأصوات المطالبة بضرورة حماية البيئة من خلال مراعاة الأنشطة الاقتصادية للأهداف البيئية، عن إنشاء فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية أطلق عليه "علم الاقتصاد البيئي" الذي يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت الشغل الشاغل لكافة دول العالم بصرف النظر عن فلسفتها التنموية وأسلوب إدارة اقتصادياتها الوطنية.

وكامتداد لتنامي الوعي البيئي، عرفت التنمية الاقتصادية هي الأخرى تغيرا جذريا في مضامينها وأهدافها، بحيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي يركز على ضرورة إدراج البعد البيئي ضمن العمليات التنموية أي في الفكر الاقتصادي. وبالنسبة للجزائر يظهر الوعي من خلال مختلف القوانين والمراسيم التي تنص على حماية البيئة.

المراجع والهوامش:

[1] آندرو ستير، تسخير البيئة لأغراض التنمية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 02، جوان 1992، ص 19.

[2] سورة يوسف، الآية 56.

[3] سورة الحشر، الآية 09.

[4] يونس إبراهيم أحمد مزيد، البيئة في الإسلام، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2009، ص 34.

[5] محمد راتول، محمد مداحي، تكنولوجيا الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي في ظل المسؤولية عن حماية البيئة، "دراسة حالة الجزائر"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، 03-04 ماي 2010، المركز الجامعي خميس مليانة، ص 02.

iSkysoft PDF Editor

[6] خالد القاسمي، وجيه البعيني، حماية البيئة الخليجية – التلوث الصناعي وأثره على البيئة العربية والعلمية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1999، ص ص 11-13.

[7] محمد راتول، محمد مداحي، مرجع سبق ذكره، ص 02.

[8] نجم العزاوي، عبد الله النقار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات تطبيقات ISO 14000، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010, ص 94.

[9] القانون رقم 03- 10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 20 يوليو 2003، ص 80.

[10] محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية الطبعة الأولى، 2002، ص 15.

[11] محمد راتول، محمد مداحي، مرجع سبق ذكره، ص 02.

[12] محمد راتول، محمد مداحي، مرجع سبق ذكره، ص 02.

[13] محمد راتول، محمد مداحي، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[14] زين الدين عبد المقصود غنيمي، قضايا بيئية معاصرة، ط3، منشأة المعارف، الإسكندرية 2000، ص 44.

[15] زين الدين عبد المقصود غنيمي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[16] عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية- الحماية الإدارية للبيئة ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ، ص 48.

[17] سحر حافظ، الحماية القانونية لبيئة المياه العذبة في مصر، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت، ص 90.

[18] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 371.

[19] محمد إبراهيم حسن، البيئة والتلوث، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1995، ص 247.

[20] بن خديجة منصف، أولاد زاوي عبد الرحمان، حماية البيئة في الجزائر– رؤية قانونية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، 17-18 ماي 2010، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ص 03.

[21] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص 120.

[22] هالة صلاح الحديثي، المسؤولية المدنية الناجمة عن تلوث البيئة، ط1، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 25.

[23] حميد فشيت، معمر غداوية، التلوث البيئي و أثره على الدول الفقيرة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، 03-04 ماي 2010، المركز الجامعي خميس مليانة، ص 15.

[24] حميد فشيت، معمر غداوية، ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[25] عاشور مزريق، بن نافلة قدور، المراجعة البيئية كأداة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية العربية بالإسقاط على حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، 03-04 ماي 2010، المركز الجامعي خميس مليانة، ص 04.

[26] فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004، ص 12.

[27] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[28] محمد صابر، (نظم الزراعة الأكثر نظافة)، إلياس بيضون، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، العدد الثاني، بيروت، 2006، ص 20.

[29] بن خديجة منصف، أولاد زاوي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[30] بن خديجة منصف، أولاد زاوي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 07.

* يستند عليها القانون، جاء الباب الأول متعرضا للأحكام العامة مثل ذكر المبادئ العامة وبيان الهيئات المكلفة بتطبيق هذا القانون، ويليه الباب الثاني وفيه تحدث عن حماية الطبيعة والمقصود بها الثروة الحيوانية والثروة النباتية، وخصص الباب الثالث لذكر حماية أوساط الاستقبال وأريد بها الهواء، المياه،

iSkysoft PDF Editor

والبحر بصفة خاصة، وأما الباب الرابع فقد ذكر الحماية من المضار، وهي التي تسبب الضرر للإنسان والبيئة، وذكر منها المنشآت المصنفة والنفايات والمواد الكيماوية والصخب. والباب الخامس الذي تحدث عن دراسات مدى التأثير، وختم هذا القانون بالباب السادس وفيه البحث عن المخالفات ومعاينتها حيث ذكر الشرطة المكلفة بحماية البيئة، والتصرفات الإجرائية، كما تحدث عن الجنح والمخالفات في ثنايا كل باب.

[31] عبد القادر خليل، فراسة سليمان، الحفاظ على البيئة كمدخل للحدّ من الفقر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، 03-04 ماي 2010، المركز الجامعي خميس مليانة، ص 07.

[32] لمزيد من التفاصيل أنظر: قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية سنة 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 32.

iSkysoft PDF Editor

مؤشرات جاهزية الولوج إلى الاقتصاد الرقمي
قراءة تحليلية لوضعية الجزائر على ضوء مؤشر الجاهزية الوارد في التقرير الدولي
' THE GLOBAL INFORMATION TECHNOLOGY REPORT 2013 '"

د. قاسمي شاكر
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
جامعة الشاذلي بن جديد/ الطارف، الجزائر
Chaker2204@hotmail.com

د. ملوكي أوس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر
Chaker2204@hotmail.com

ملخص:
يعتبر الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي تحديا كبيرا في عالم اليوم أين تتسارع وتيرة تنمية التكنولوجيا و تتطور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية بشكل رهيب أدى إلى تنامي الأذواق و تنوعها، حيث أصبح من الضروري تنمية كل القدرات اللازمة لضمان انتقال سريع و فعال إلى هذا النوع الجديد من الاقتصاديات، إذ أن عدم مواكبة الركب العالمي من شأنه أن يؤدي إلى عزل المتخلف و إلى التفريط في فوائض و ثروات كبيرة كانت لتتحقق بسبب الثورة الرقمية و ما تتيحه من سرعة و مضاعفة للمعاملات الاقتصادية. و الجزائر كغيرها من بلدان العالم أمام تحد كبير للرفع من قدراتها على مختلف الأصعدة في محاولة بلوغ هدف انتقال سريع و فعال للاقتصاد الرقمي.

تأسيسا على ما سبق أردنا إعداد هذا البحث في سبيل تحقيق أهداف ثلاثة هي:

- التعريف بالاقتصاد الرقمي و ما هي مرتكزاته؟
- إعطاء قراءة معمقة للتقرير الدولي لتكنولوجيا المعلومات –2013– و تحليل مؤشرات الجاهزية للانتقال للاقتصاد الرقمي؟
- الوقوف على مدى جاهزية الجزائر للولوج إلى مجال الاقتصاد الرقمي بناء على المؤشرات الدولية، و تبيان مكامن الضعف ؟
- تبيان موقع الجزائر عالميا، و عقد مقارنة خاطفة مع بعض البلدان العربية؟

الكلمات المفتاحية: مؤشر، جاهزية، اقتصاد، رقمي، الجزائر، تقرير.

Abstract:
The passage to the numeric economy is become a big challenge to day, especially in this world where technological development are rising with a great speed, and where the economic life is growing, which influence the citizen comportments, it is why, it is very Important to adhere to the world technological revolution.
Algeria is to day in confrontation with the reality of migration to the numeric economy.
That's why this article aims to:
- Demonstrating the notion of the numeric economy.
- Giving a deep lecture of the 'Networked Readiness Index' including in 'THE GLOBAL INFORMATION TECHNOLOGY REPORT 2013'.
- Presenting the readiness of the Algerian economy to be involved in the word technological transformation, and discovering the weakness factor.
Keywords: Index, Aptitude, economy, numeric, Algeria.

iSkysoft PDF Editor

مقدمة:

شهد العالم في العقود الثلاثة الأخيرة نقلة نوعية على جميع الأصعدة حيث أدى التطور السريع و الهائل في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال إلى تقليص المسافات و مضاعفة المعاملات الاقتصادية مما أدى إلى تزايد كبير في الثروات و ظهور نوع جديد من الاقتصاديات ألا و هو الاقتصاد الرقمي، هذا الأخير الذي أصبح اليوم رافدا تنمويا متميزا و مصدرا حقيقيا للتشغيل و زيادة الثروة و محركا فعليا لعجلة النمو الاقتصادي، إن المتأمل في هذا الاقتصاد يلاحظ ارتباطه الوثيق بأنواع جديدة من السلع و الخدمات الرقمية من جهة و زحفه على الاقتصاد الحقيقي من جهة ثانية، إذ لا يمكن أن يتصور اليوم وجود شركة أو مؤسسة أو إدارة عمومية دون شبكة انترنت، أو هاتف، أو فاكس، أو برمجيات تسيير، أو برمجيات إجرائية أو غيرها من المنتجات المتعلقة بشكل مباشر بالاقتصاد الرقمي، و هو ما يعكس الأهمية البالغة التي يكتسيها الاقتصاد الرقمي اليوم و التي ستحدد القوى الكبرى مستقبلا، فمن تحكم بالمعلومة و ما أحاط بها و برع في توظيفها كان له مستقبلا حظ وافر من الثروة و الرقي و الازدهار.

و انطلاقا مما سبق، ارتأينا طرح الإشكالية التالي:

ما مدى جاهزية الجزائر للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي؟ و ما موقعها على الخريطة الرقمية العالمية؟

و تنبثق عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية نصوغها فيما يلي:

- ما مفهوم الاقتصاد الرقمي؟
- ما هي مرتكزات هذا الاقتصاد؟
- ما هي مؤشرات الجاهزية للانتقال إلى الاقتصاد ؟
- ما هو موقع الجزائر على الخريطة الرقمية العالمية على ضوء مؤشرات المعيار الدولي " ؟
- ما هو موقع الجزائر عربيا ؟

- **فرضيات البحث:**

للإحاطة بالإشكالية السابقة ارتأينا تقديم جملة من الفرضيات:

- الفرضية الأولى: لبعث و تطوير اقتصاد رقمي فعال لابد من وجود مرتكزات أساسية، في غيابها لا يمكن بأي حال من الأحوال و إن تضاعفت الجهود في جميع المجالات بعث هذا الاقتصاد و تطويره؟
- الفرضية الثانية: يرجع تخلف الجزائر في هذا المجال إلى غياب المرتكزات الأساسية لتطوير الاقتصاد الرقمي و ضعف المجهودات المبذولة في المجالات المرتبطة و المؤثرة على تطور الاقتصاد الرقمي؟
- بالنسبة للفرضية الثالثة: التقدم الواضح لبعض الدول العربية في مجال الاقتصاد الرقمي، مرده إلى إرادة متعددة الأبعاد بين سياسي و اجتماعي و اقتصادي، و ليس إلى الوفرة المالية للبلد ؟

- **أهمية الموضوع:**

يعتبر الاقتصاد الرقمي و مؤشرات الانتقال إليه موضوعا بالغ الأهمية لما يحمله في طياته من تحديات و نوع جديد من المواجهة العالمية مادتها المعرفة، التكنولوجيا و المعلومات، و إنه من غير المعقول اليوم تصور تطور أيا كان شكله في معزل عن تطور مجال الاقتصاد الرقمي و ما يحمله من إمكانيات هائلة لمضاعفة المعاملات و زيادة الثروة و تسهيل المبادلات و العلاقات، و عليه فإن هذا الموضوع لا يخلو من كونه مادة علمية و عملية دسمة.

- **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ثلاث نقاط أساسية مفادها:

iSkysoft PDF Editor

- تبيان أن هناك مرتكزات أساسية لبعث و تطوير الاقتصاد الرقمي لا يمكن تجاهلها أو النجاح من دون إرسائها.
- تسليط الضوء المعايير الأساسية الواردة ضمن مؤشر الجاهزية العالمي **"NRI : Networked Readiness Index"**، و التي تمكن من إعطاء فكرة واضحة عن مدى قابلية و قدرة دولة ما على الانتقال الى هذا النوع من الاقتصاديات.
- تبيان وضعية الجزائر فيما يتعلق بجاهزيتها للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي.
- عقد مقارنة عربية نبين من خلالها أن الاستعداد و المجهودات المبذولة مستقلة و لو نسبيا عن وفرة الموارد المالية للبلد.

- **منهج البحث:**

فيما يتعلق بالمنهج المتبع أثناء إعداد هذا البحث فقد اعتمدنا على ما يلاءم كل جزء من أجزائه، حيث استخدمنا المنهج الوصفي لتبيان مكونات مؤشر الجاهزية العالمي **"NRI : Networked Readiness Index"**، كما لم يتم إهمال استخدام المنهج التحليلي في معالجة المادة العلمية لتبيان خبايا البيانات المتعلقة بالقدرات الجزائرية و المجهودات المبذولة في سبيل الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، و كان للمنهج المقارن حظا وافرا في محاولة عقد مقارنة إحصائية بين بعض البلدان العربية للدفع بفكرة استقلال حجم المجهودات المبذولة عن الوفرة المالية داخل بلد ما، حيث يتعلق الأمر بوجود إرادة متعددة الأبعاد أكثر من أي شيء آخر.

- **الدراسات السابقة:**

فيما يتعلق بالدراسات السابقة يمكن ذكر ما يلي:

– دراسة : **سدي علي** – الموسومة بـ: "**محاولة قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر**" و الصادرة في سنة –2007–، و التي هدف من خلالها الباحث إلى تتبع أهم الإنجازات التي يمكن الاعتماد عليها لولوج الاقتصاد الرقمي في الجزائر، محاولا تقديم طرح يرمي إلى قياس مؤشرات هذا الاقتصاد الجديد، بما يمكن من تحديد مكامن القوة و الضعف في القدرات الوطنية الحالية.

– دراسة : **سالمي جمال** – الموسومة بـ: "**السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**" و الصادرة في سنة –2012–، و التي هدف من خلالها الباحث إلى تسليط الضوء على متطلبات إرساء سياسة اقتصادية تمكن من إدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مما من شأنه أن يرفع من القدرات الإنتاجية الوطنية و يحسن من أداء الاقتصاد الوطني.

– دراسة : **بن منصور فريدة** – الموسومة بـ: "**الصيرفة الالكترونية، كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر– دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري–BEA–، وكالة ورقلة**" و الصادرة في سنة –2010/2011–، و التي هدفت من خلالها الباحثة إلى تبيان أهمية اعتماد الصيرفة الالكترونية كأحد المداخل الأساسية و الفعالة في تحقيق نقلة نوعية نحو اقتصاد رقمي متشعب و ناجع في الجزائر، حيث حاولت الباحثة الإجابة عن التساؤلات التالية:

– ماذا يقصد بالاقتصاد الرقمي ؛ وهل تواكب الدول العربية التطورات الحاصلة في هذا الاقتصاد ؟

– فيما تتمثل الصيرفة الإلكترونية باعتبارها أهم أوجهه، وما هي المصارف الإلكترونية وماذا تقدم من خدمات تميزها عن المصارف العادية ؟

– ماهو واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر؟ وما مدى استعداد القطاع المالي و المصرفي لهذا التغيير؟

iSkysoft PDF Editor

- دراسة : **سمية ديمش** – الموسومة بـ: "**التجارة الالكترونية، حتميتها وواقعها في الجزائر** " و الصادرة في سنة –2011/2010–، و التي هدفت من خلالها الباحثة إلى التركيز على أهمية التجارة الالكترونية و دورها في تحقيق نقلة تنموية من خلال توسعة الفضاءاتالسوقية، كما تعرضت الباحثة إلى الجزائر في محاولة جريئة لتتبع مدى تطور الأنشطة التجارية الالكترونية و تحديد أهم معوقات تطور هذا المجال الحيوي و الضروري في اقتصاديات اليوم.

- دراسة: **عماري عمار و آخرون** – الموسومة بـ: "**واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و الجزائر** " و الصادرة في سنة –2015–، و التي هدف من خلالها الباحث إلى تبيان مختلف المفاهيم المتعلقة بـ: "**الاقتصاد الجديد**" ، و مدى تبني هذا المفهوم و تكريسه على أرض الواقع على مستوى الدول العربية عموما و في الجزائر خصوصا، حيث حاول الباحث رفقة معاونيه تبيان الأهمية القصوى التي يكتسيها الاقتصاد الجديد ببعديه الرقمي و المعرفي، و مدى تأثير ذلك على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

و اعتمادا على ما تعرضنا له من أبحاث و دراسات في هذا المجال فيمكننا القول بأن بحثنا هذا يتميز عن غيره بكونه تعرض لوضعية الجزائر فيما يتعلق بإمكانياتها و مجهوداتها لتحقيق انتقال نوعي، سريع و فعال نحو الاقتصاد الرقمي بناء على مؤشر الجاهزية العالمي **"NRI : Networked Readiness Index"**، و الذي مكننا من مقاربة الإشكالية بشكل دقيق، عميق و ذو بعد دولي.

1- مفهوم الاقتصاد الرقمي:

يتعلق مفهوم الاقتصاد الرقمي بكلمتين أساسيتين هما كلمة "الاقتصاد" و كلمة "الرقمي"، و هما كلمتان تشيران إلى نوع جديد من المعاملات المعتمدة أساسا على استخدام تكنولوجيات متقدمة مخصصة للإعلام و الاتصال، كما يرتبط مفهوم "الاقتصاد الرقمي" أيضا بتلك المعاملات التي تتم على مستوى الفضاء الافتراضي، إلا أن المفهوم الأوسع للاقتصاد الرقمي يجعله مرتبطا بكل ما تعلق بوسائل الإعلام، الاتصال، البرمجيات، الخدمات و المنتجات الالكترونية، .....الخ.

إن التطور السريع في أنظمة الاتصالات وما نتج عنه من انتشار سريع لاستخدام وسائط تكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائط الإلكترونية المختلفة وما أحدثه من تغير في أساليب حياة الإنسان ، أدى بشكل مباشر إلى تغيير في أساليب ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، وأنتج نوع جديد من الاقتصاد عرف بالاقتصاد الرقمي، ويمكن اختصار تعريف الاقتصاد الرقمي على انه ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني باستخدام وسائط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، و من خلال خلق و إرساء روابط فعالة ما بين أطراف النشاط الاقتصادي.

2- المرتكزات الأساسية للاقتصاد الرقمي:

إن المتتبع للاقتصاد الرقمي يدرك و من دون شك أن هذا النوع الجديد من الاقتصادية يقوم على جملة من المرتكزات الأساسية، و التي عند معالجتها تتبين أسس قيام هذا النوع الجديد من الاقتصاديات.

2-1- الاقتصاد الرقمي و التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال 'TIC' :

ارتبط تطور الاقتصاد الرقمي بشكل كبير جدا و لا يزال بمدى تطور التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال، حيث تعتبر هذه الأخيرة الأرضية الأساسية لبعث و تطوير الاقتصاد الرقمي عبر مختلف بقاع العالم، و يفيد قانون "Moore"[1] بتضاعف القدرات التكنولوجية في مجال الإعلام الآلي كل 18 شهر و هو ما ينبئ بثورة مستمرة في مجال التقنية و ما تبعها، و الشكل التالي يبين تطور القدرات التكنولوجية منذ سنة 1970 إلى غاية 2010.

iSkysoft PDF Editor

شكل رقم : –01 –منحنى قانون "Moore"[2]، تضاعف التكنولوجيا كل 18 شهر.

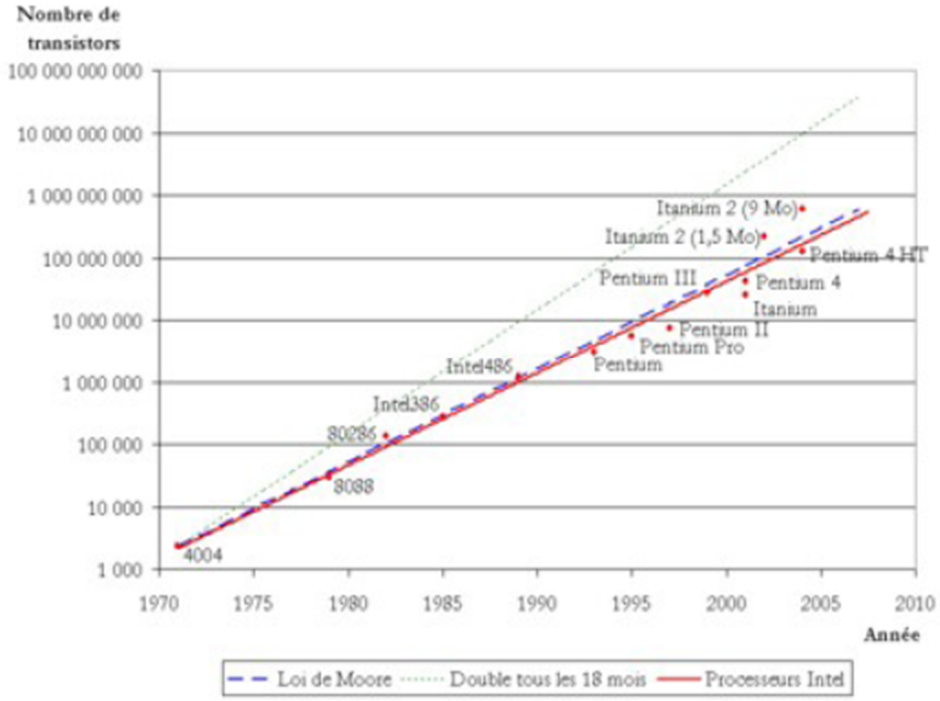

المصدر :

http://www.wikiwand.com/fr/Loi_de_Moore

2-2- الابتكار و التجديد كأحد المرتكزات الأساسية للاقتصاد الرقمي:

يتميز الاقتصاد الرقمي بتواتر كبير جدا في مجال الابتكار و التجديد في مجالي التكنولوجيا و نماذج الأعمال، حيث أن المتتبع للساحة الدولية لا يخفى عليه الثورة الرقمية التي جاء بها محرك البحث 'Google'، حيث أن نمط بحثه المفهرس كان بمثابة الثورة في مجال حفظ البيانات و البحث عنها، و هو ما مكنه من تصدر الساحة العالمية في هذا المجال، كما أن تطبيقة التواصل الاجتماعي المسماة بـ'Myspace' لم تستطع الصمود أمام الانتشار الرهيب و السريع للتطبيقة 'Facebook'، أيضا من خلال تتبع الساحة الرقمية الدولية يدرك أن عملاق المبيعات على شبكة الانترنت 'Amazon' قام بإنفاق أموال طائلة في سبيل تطوير نموذه التسويقي الرقمي و ما تبعه من برمجيات و تطبيقات كفيلة بمواكبة سرعة المعاملات الاقتصادية، تنوعها و ارتباطها الشديد بالعالم الافتراضي[3].

مما سبق يتبين بشكل واضح أن الاقتصاد الرقمي يتسم بالتغير و التجدد بشكل مستمر، حيث أن نماذج الأعمال التي تتسم بالثبات و الاستقرار في العالم الحقيقي لم تعد صالحة في ظل التغيرات التكنولوجية و الرقمية الرهيبة. و يمكن القول بأن الثورة الرقمية تعتمد اليوم على رافدين أساسين هما:

– التقدم التقني: حيث أن الابتكارات التقنية تضاعف يوميا من قدرات الحساب و من إمكانية التواصل سلكيا و لاسلكيا، و هو ما ينعكس إيجابا على المعاملات الاقتصادية و يضاعف من تواترها و من حجمها.

– ظهور شبكة الانترنت و نموذج الأعمال الخاص بها: حيث وفر هذا الفضاء مساحات سوقية مضاعفة عن تلك المتوفرة على أرض الواقع، مما سمح بمضاعفة المعاملات و زاد من حجم المبادلات بشكل كبير.

iSkysoft PDF Editor

إن الشكل الموالي يعكس التنامي الكبير الذي عرفته المنتجات المختلفة من سلع و خدمات و الناجمة عن تطور الاقتصاد الرقمي، حيث يلاحظ أن تزويد جميع العائلات الأمريكية بالتلفاز تتطلب حسب الشكل رقم:02، قرابة الـ 50 عاما في حين أن تزويد تلك العائلات بالإنترنت و بالهواتف النقالة لم يتطلب أكثر من 15 سنة، و هذا ما يعكس الرواج الكبير الذي تلقاه منتجات الاقتصاد الرقمي و ما ينجر عنها من تغير في العادات الاستهلاكية لتلك العائلات.

شكل رقم : –02 – انتشار منتجات الاقتصاد الرقمي في الولايات م أ – مقارنة زمنية مع بقية المنتجات–

Graphique - Le rythme d'adoption des biens et services grand public (États-Unis)[24]

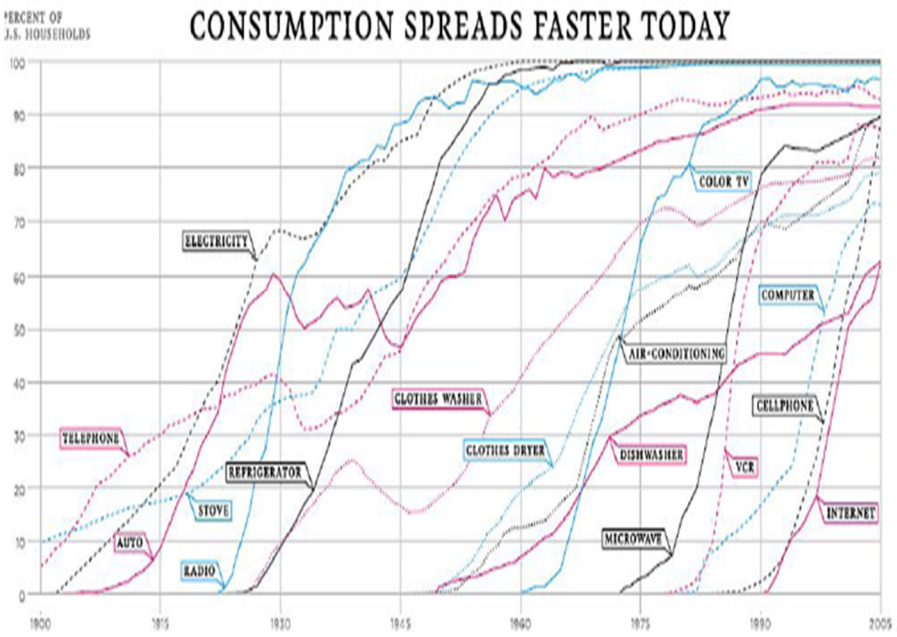

المصدر :

Pierre COLLIN, Nicolas COLLIN.(2013). 'Mission d'expertise sur la fiscalité de l'économie numérique '.Ministère du redressement productif Français. Rapport. Janvier. P :08.

إن هذا التطور الرهيب في العادات الاستهلاكية نجم عنه سيل من التطبيقات المطورة لدعم و تشجيع و تسهيل عملية الاستهلاك، و هو ما أدى إلى تكون حلقة متكاملة بين المستهلكين و المنتجين على مستوى الفضاء الافتراضي مدعمة من خلال تنام غير مسبوق في منتجات الإعلام الآلي.

بهذا الصدد يكتب الاقتصادي (GRAHAM Paul, 2007) :

'Une startup se distingue d'une petite ou moyenne entreprise innovante par le fait qu'elle est conçue dés le départ pour grandir fortement et rapidement, à la hauteur des ambitions d'entrepreneurs souvent animés d'un désir de changer le monde à tout le moins de transformer un secteur entier de l'économie…… '

و الشكل التالي يوضح تضاعف عدد الدقائق المقضية أمام شبكة الإنترنت حيث أن الإحصائيات تفيد بتنامي رهيب لهذه الظاهرة على الصعيد العالمي عموما و داخل الولايات المتحدة خصوصا[4].

iSkysoft PDF Editor

شكل رقم : –03 – تضاعف عدد الدقائق المقضية أمام شبكة الإنترنت.

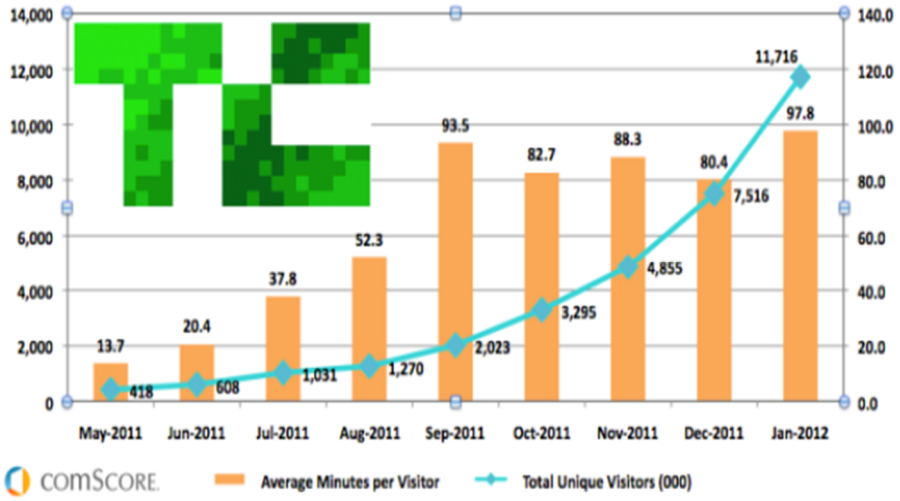

المصدر :

Pierre COLLIN, Nicolas COLLIN.(2013). 'Mission d'expertise sur la fiscalité de l'économie numérique '.Ministère du redressement productif Français. Rapport. Janvier. P :09.

2–3– الاقتصاد الرقمي و رأس المال المخاطر:

يعتمد تطور الاقتصاد الرقمي بشكل كبير على ما يسمى برأس المال المخاطر، حيث أن تطوير تكنولوجيات جديدة و بعث برامج حديثة مبنية على أساس تطورات مرتقبة للأسواق يتطلب أموالا باهظة و مواجهة متواصلة لمخاطر المحيط من ناحية و مخاطر عدم نجاح استراتيجياتها في مجال التجديد و الابتكار، و من المعروف أن المؤسسات الكبرى توجه صعوبات بالغة في توفير الأموال اللازمة لبعث و متبعة سياساتها الابتكارية خاصة تلك المتعلقة بعملية الابتكار الجذري و الذي لا يهدف في العادة إلى التطوير التدريجي للمنتجات بما يلاءم متطلبات السوق، بل يهدف إلى بعث منتجات ثورية و تطبيقات مختلفة و غير مسبوقة في مختلف المجالات، و من هنا يلاحظ ذلك الخطر المحدق بتلك المنتجات و بمن يطورها، إذ لا يمكن تصور مؤسسات ذات تاريخ إنتاجي و خبرة متراكمة توجه اغلب مواردها إلى نوع من الابتكار غير مضمون المخرجات من الناحية التسويقية[5].

و بهذا الصدد يجدر بنا ذكر شركات رأس المال المخاطر الأمريكية و التي أنفقت ما يقارب 22 مليار دولار على ما يقدر بـ 2749 مؤسسة، من بينها 1001 مؤسسة تمول لأول مرة، تلك الشركات التي تم تمويلها توظف اليوم 11,87 مليون عامل و هو ما يقارب 11 %من اليد العاملة الإجمالية في القطاع الخاص. انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن رأس المال المخاطر هو أحد مصادر التمويل الأساسية للاقتصاد الرقمي، بالنظر لجملة المخاطر التي تواجهها الشركات الناشطة في مجال الرقمية، و لا يمكن أن نتصور إمكانية تقديم دعم تمويلي لحاملي المشاريع ذات المخاطر العالية في إطار أنظمة التمويل التقليدية، و الشكل التالي يوضح مدى اهتمام أصحاب رأس المال المخاطر بمجال التكنولوجيات الحديثة المرتبطة بالإعلام و الاتصال.

iSkysoft PDF Editor

شكل رقم : –04 –اهتمام رأس المال المخاطر بقطاع الـ'TIC' في الولايات م أ.

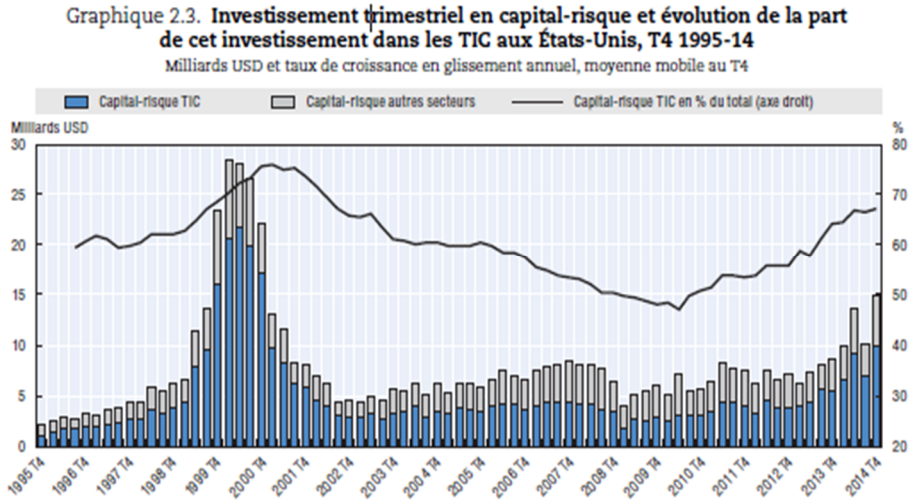

المصدر :

OCDE (2015), ***Perspectives de l'économie numérique de l'OCDE***, **Éditions OCDE, Paris, P :68.**

شكل رقم : –05 – تطور القيمة المضافة لقطاع –تكنولوجيات الإعلام و الاتصال عبر العالم–

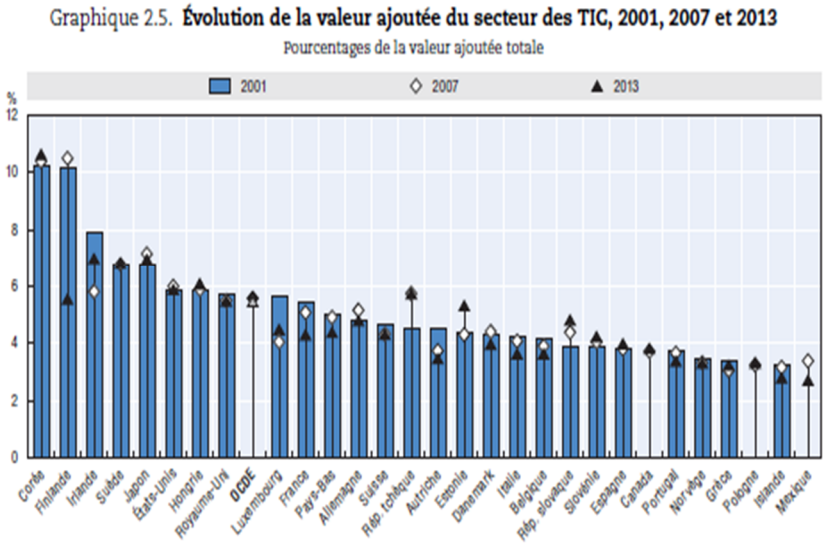

المصدر :

OCDE (2015), ***Perspectives de l'économie numérique de l'OCDE***, **Éditions OCDE, Paris, P :98.**

3– لمحة عن الفاعلين في مجال الاقتصاد الرقمي حول العالم:

يشير الشكل أدناه إلى مختلف الفاعلين في مجال تطوير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، حيث يتبين جليا النادي المغلق لمطوري هذه التكنولوجيات، حيث تبدو واضحة السيطرة الكلية للولايات المتحدة الأمريكية و التي تتمركز في قلب الشبكة و منها و إليها تتفرع بقية المساهمات و يأتي في المقدمة كل من كندا، ألمانيا، بريطانيا، الصين، ثم في مستوى أقل نجد كل من الهند، كوريا الجنوبية، السويد، اليابان، ثم في مستوى ثالث يمكن ملاحظة مجموعة واسعة منها ماليزيا، روسيا، أستراليا، النرويج.....، و يمكن القول بأن البلدان العربية غائبة تماما عن هذه الشبكة بالرغم من اتساع مساحة المستوى الثالث[6].

iSkysoft PDF Editor

شكل رقم : – 06– شبكة الفاعلين في إطار التعاون الدولي حول الـ 'TIC'.

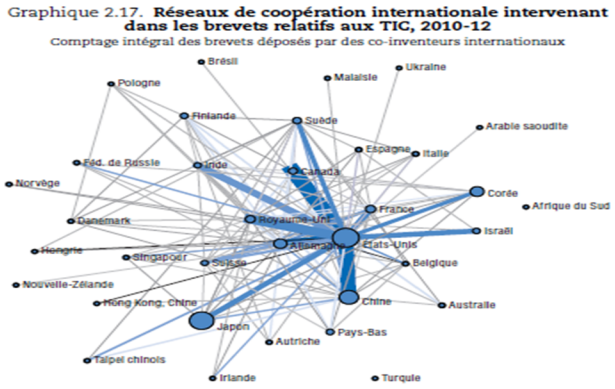

المصدر :

OCDE (2015), *Perspectives de l'économie numérique de l'OCDE*, Éditions OCDE, Paris, P :107.

أما الشكل رقم:07، فيبين الشبكة الدولية لعلاقات التعاون في مجال تطوير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، و الملاحظ هو توسط الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الشبكة و يحيط بها مجموعة ضيقة من الفاعلين و المتعاونين في مجال تطوير التكنولوجيا، و يلاحظ أيضا غياب البلدان العربية تماما عن مجال التعاون، في حين أن تركيا تشارك بشكل محتشم في مجال التعاون الدولي[7].

شكل رقم : – 07– شبكة الفاعلين في إطار التعاون الدولي حول الحقول العلمية المرتبطة بالـ 'TIC'.

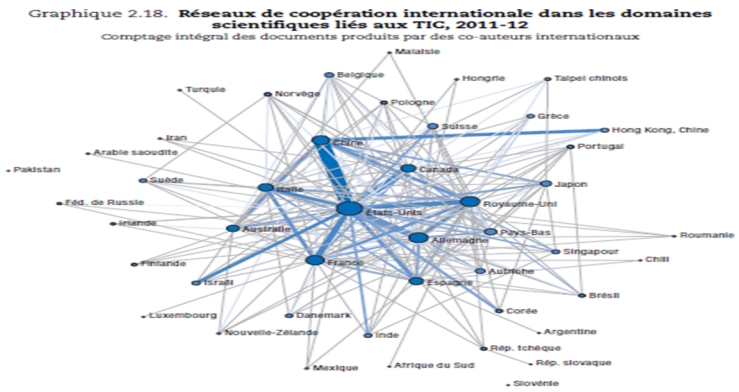

المصدر :

OCDE (2015), *Perspectives de l'économie numérique de l'OCDE*, Éditions OCDE, Paris, P :108.

4- الجزائر و تحدي بعث و تطوير الاقتصاد الرقمي:

إن الثورة التكنولوجية العالمية و فرضته من قواعد اقتصادية جديدة أصبحت تحتم على جميع دول العالم المتقدمة منها و المتخلفة بذل المزيد من المجهودات لمواكبة التطورات الحاصلة من جهة و لتكييف اقتصادياتها المحلية الحقيقية بما تمليه الثورة الرقمية من جهة ثانية، و الجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث حاولت جاهدت بعث اقتصاد قوي يرتكز على قاعدة إنتاجية واسعة و متنوعة، إلا أنها لم تفلح إلى حد اليوم في بلوغ هذا الهدف الذي استعصى على الحكومات المتعاقبة، و لعل تحدي اليوم يعتبر أكثر صعوبة بالنظر لما يتطلبه الأمر من مجهودات تبذل بشكل متواصل و على أكثر من صعيد.

iSkysoft PDF Editor

سنحاول فيما يلي التعرض إلى وضعية الجزائر فيما يتعلق بتبنيه لمفهوم الاقتصاد الرقمي و ما هي المكانة التي أولتها الجزائر لهذا الاقتصاد. تحليل للوضعية الوطنية في مجال الاقتصاد الرقمي سيرتكز على ما جاء في التقرير الدولي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في سنة 2013 تحت عنوان **'THE GLOBAL INFORMATION TECHNOLOGY REPORT2013'** و الذي سلط الضوء على الأهمية البالغة أصبح يكتسيها الاقتصاد الرقمي من ناحية و من ناحية ثانية تم تقييم درجة نضج كل دولة فيما يتعلق بهذا المجال. حيث اعتمد على جملة من المؤشرات التي عكست مدى جاهزية تلك الدول لإرساء و تطوير اقتصاد رقمي فعال، و هو ما مكن من إعطاء ترتيب عالمي مشفوع بتحليلات خاصة بكل دولة على حدة.

4-1- المؤشر العالمي **'NRI : Networked Readiness Index'** و أبعاده[8]:

للتمكن من إعطاء تقييم موضوعي لمدى تقدم كل دولة من ضمن ال144 التي خضعت للدراسة، تم تصميم مؤشر عام أطلق عليه مسمى **'NRI : Networked Readiness Index'**، و هو ما سنعبر عنه 'بمؤشر الجاهزية الشبكية'،حيث يتكون هذا الأخير من 54 معيارا منضوية تحت أربعة محاور أساسية هي:

- البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال "Les infrastructures des TIC " .
- قابلية الاستخدام و الانتشار "L'acceptation et l'utilisation des TIC ".
- المحيط الاقتصادي "Le contexte économique ".
- التأثير الاقتصادي و الاجتماعي لل "TIC" 'L'impact économique et social des TIC.' .

و الشكل التالي يوضح مكونات المؤشر الأساسية:

شكل رقم : -08 -'مؤشر الجاهزية الشبكية' 'NRI : Networked Readiness Index',

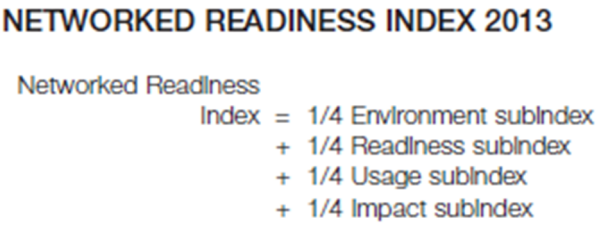

المصدر :

Beñat bilbao-osorio, Soumitra dutta, and Bruno lanvin. (2013). 'The global information technology report 2013'. World economic forum . P : 31.

- **البعد الأول للمؤشر 'NRI : Networked Readiness Index': يتعلق هذا البعد** بالمحيط الاقتصادي "Le contexte économique "، و ينقسم حسب ما هو مبين في الشكل أدناه إلى معيارين اثنين الأول يرتبط بالجانب السياسي و التنظيمي مركزا على قوة القانون، استقلال العدالة، غزارة التشريعات المتعلقة باستخدام ال "TIC"، حماية حقوق الملكية سهولة المعاملات ، سرعة البت في القضايا و النزاعات، و الثاني يرتبط بالجانب الاقتصادي خوصا ما تعلق بسهولة الحصول على أخر التكنولوجيات، سهولة التمويل، سرعة بعث المشاريع، حدة المنافسة الداخلية، .....و هي كلها معايير

iSkysoft PDF Editor

ترتبط بشكل مباشر بمناخ الأعمال و ما ينجر عن قلة ملائمته من تعثر لبعث المبادرات و المشاريع سواء أكانت في الاقتصاد الرقمي أو الاقتصاد الحقيقي[9].

شكل رقم : –09 – البعد الأول للمؤشر 'NRI : Networked Readiness Index' و المتعلق بالمحيط الاقتصادي

"Le contexte économique"،

ENVIRONMENT SUBINDEX

Environment subindex = 1/2 Political and regulatory environment
+ 1/2 Business and innovation environment

1st pillar: Political and regulatory environment

1.01 Effectiveness of law-making bodies*
1.02 Laws relating to ICTs*
1.03 Judicial independence*
1.04 Efficiency of legal system in settling disputes*c
1.05 Efficiency of legal system in challenging regulations*c
1.06 Intellectual property protection*
1.07 Software piracy rate, % software installed
1.08 Number of procedures to enforce a contractd
1.09 Number of days to enforce a contractd

2nd pillar: Business and innovation environment

2.01 Availability of latest technologies*
2.02 Venture capital availability*
2.03 Total tax rate, % profits
2.04 Number of days to start a businesse
2.05 Number of procedures to start a businesse
2.06 Intensity of local competition*
2.07 Tertiary education gross enrollment rate, %
2.08 Quality of management schools*
2.09 Government procurement of advanced technology products*

المصدر :

Beñat bilbao-osorio, Soumitra dutta, and Bruno lanvin. (2013). 'The global information technology report 2013'. World economic forum . P : 32.

– البعد الثاني للمؤشر 'NRI : Networked Readiness Index': **يتعلق هذا البعد** بالبنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال "Les infrastructures des TIC "، و ينقسم حسب ما هو مبين في الشكل أدناه إلى ثلاث معايير أساسية، الأول يتعلق بمدى الجاهزية على مستوى البنى التحتية، كمدى انتشار شبكة الكهرباء، مدى تغطية شبكات الاتصال، جودة تدفق الانترنت، درجة حماية البيانات و مدى سهولة الولوج و الحصول على البيانات و المعطيات. أما المعيار الثاني فيتعلق بمستوى التعريفات المفروضة على استخدام التكنولوجيا...، في حين أن المعيار الثالث يتعلق أساسا بجملة المهارات و الخبرات التي يفترض توفرها و يركز هذا المعيار على جانب التعليم و جودته، مدى تقدم الرياضيات و العلوم، مدى انتشار الجهل و الأمية و هي معايير من شأنها أن تعكس ملائمة المحيط العام داخل دولة ما لبعث و تطوير اقتصاد رقمي من عدمه.

iSkysoft PDF Editor

شكل رقم : –10 – البعد الثاني للمؤشر 'NRI : Networked Readiness Index' و المتعلق بالمحيط الاقتصادي

" Les infrastructures des TIC"

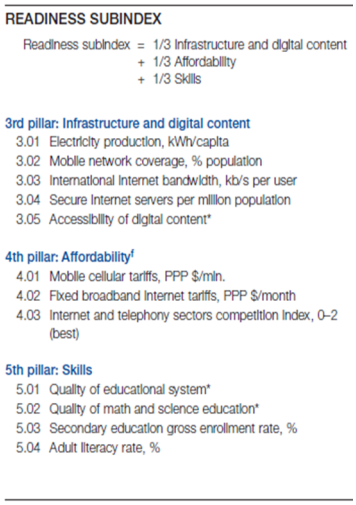

READINESS SUBINDEX

Readiness subindex = 1/3 Infrastructure and digital content
+ 1/3 Affordability
+ 1/3 Skills

3rd pillar: Infrastructure and digital content
3.01 Electricity production, kWh/capita
3.02 Mobile network coverage, % population
3.03 International Internet bandwidth, kb/s per user
3.04 Secure Internet servers per million population
3.05 Accessibility of digital content*

4th pillar: Affordability[f]
4.01 Mobile cellular tariffs, PPP $/min.
4.02 Fixed broadband Internet tariffs, PPP $/month
4.03 Internet and telephony sectors competition index, 0–2 (best)

5th pillar: Skills
5.01 Quality of educational system*
5.02 Quality of math and science education*
5.03 Secondary education gross enrollment rate, %
5.04 Adult literacy rate, %

المصدر :

Beñat bilbao-osorio, Soumitra dutta, and Bruno lanvin. (2013). 'The global information technology report 2013'. World economic forum . P : 32.

– البعد الثالث للمؤشر 'NRI : Networked Readiness Index': **يتعلق هذا البعد بقابلية** الاستخدام و الانتشار "L'acceptation et l'utilisation des TIC" ، حيث نلاحظ وجود معايير ثلاثة ترتبط بمدى استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من طرف الأشخاص، الدولة و من في إطار المعاملات الاقتصادي، و عليه فهذه المعايير تعكس مدى ملائمة الذهنيات و النوايا عامة كانت أم خاصة فيما يتعلق بالاستخدام الحالي و المستقبلي للتكنولوجيا و للمادة الرقمية، و هو ما ينبئ عن مدى قابلية الاقتصاد الرقمي للتطور و النمو في ظل هذه البيئة التنظيمية الرسمية و غير الرسمية.

شكل رقم : –11 – البعد الثالث للمؤشر 'NRI : Networked Readiness Index' و المتعلق بالمحيط الاقتصادي

" L'acceptation et l'utilisation des TIC"،

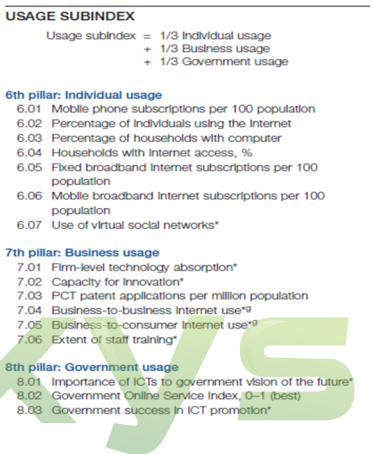

USAGE SUBINDEX

Usage subindex = 1/3 Individual usage
+ 1/3 Business usage
+ 1/3 Government usage

6th pillar: Individual usage
6.01 Mobile phone subscriptions per 100 population
6.02 Percentage of individuals using the Internet
6.03 Percentage of households with computer
6.04 Households with Internet access, %
6.05 Fixed broadband Internet subscriptions per 100 population
6.06 Mobile broadband Internet subscriptions per 100 population
6.07 Use of virtual social networks*

7th pillar: Business usage
7.01 Firm-level technology absorption*
7.02 Capacity for innovation*
7.03 PCT patent applications per million population
7.04 Business-to-business Internet use*g
7.05 Business-to-consumer Internet use*g
7.06 Extent of staff training*

8th pillar: Government usage
8.01 Importance of ICTs to government vision of the future*
8.02 Government Online Service Index, 0–1 (best)
8.03 Government success in ICT promotion*

iSkysoft PDF Editor

المصدر :

Beñat bilbao-osorio, Soumitra dutta, and Bruno lanvin. (2013). 'The global information technology report 2013'. World economic forum . P : 32.

– البعد الرابع للمؤشر 'NRI : Networked Readiness Index': **يتعلق** بالتأثير الاقتصادي و الاجتماعي لل "TIC" ' L'impact économique et social des TIC.'، حيث نلاحظ وجود معيارين اثنين يرتبطان بالتأثير الاقتصادي من جهة من حيث تضاعف و وفرة المنتجات و الخدمات بفعل استخدام الـ "TIC"، تأثير هذه التكنولوجيات على نماذج الأعمال و على البنى الهيكلية و التنظيمية، تأثير هذه الطفرة الرقمية على معدلات التوظيف...، و من جهة ثانية نجد المعيار الثاني الذي يرتبط بالتأثير الاجتماعي من حيث انتشار التكنولوجيا و استخداماتها الاجتماعية.....

شكل رقم : –12 – البعد الرابع للمؤشر 'NRI : Networked Readiness Index' و المتعلق بالمحيط الاقتصادي

' L'impact économique et social des TIC.'

IMPACT SUBINDEX

Impact subIndex = 1/2 Economic Impacts
+ 1/2 Social Impacts

9th pillar: Economic impacts

9.01 Impact of ICTs on new services and products*
9.02 PCT ICT patent applications per million population
9.03 Impact of ICTs on new organizational models*
9.04 Employment in knowledge-intensive activities, % workforce

10th pillar: Social impacts

10.01 Impact of ICTs on access to basic services*
10.02 Internet access in schools*
10.03 ICT use and government efficiency*
10.04 E-Participation Index, 0–1 (best)

المصدر :

Beñat bilbao-osorio, Soumitra dutta, and Bruno lanvin. (2013). 'The global information technology report 2013'. World economic forum . P : 32.

إن المعايير المتناولة من طرف المؤشر العام لقياس "**الجاهزية الشبكية**"، تعكس تنوعا كبيرا و إحاطة بمختلف المتغيرات و المؤثرات التي يمكن أن تساعد أو تكبح عملية بعث و تطوير اقتصاد رقمي، فكلما كانت تلك المؤشرات إيجابية و متوفرة بشكل كبير زاد ذلك في ملائمة دولة ما لأن تكون أحد الفاعلين الأساسيين في تطوير الاقتصاد الرقمي العالمي بعد أن تتمكن من تطوير اقتصادها الرقمي المحلي و الذي لا ينفصل بأي شكل من الأشكال عن الاقتصاد الرقمي العالمي.

iSkysoft PDF Editor

4-2- تقييم وضعية الجزائر في مجال الاقتصاد الرقمي:

قدم التقرير الدولي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في سنة 2013 تحت عنوان 'THE GLOBAL INFORMATION TECHNOLOGY REPORT2013'، صورة واضحة و دقيقة عن الضعف الشديد الذي يعانيه مجال استخدام و تطوير تكنولوجيات الاعلام و الاتصال، حيث أفاد التقرير بأن الجزائر تراجعت بـ 13 مرتبة عما كانت عليه في سنة 2012، حيث أصبحت تحتل المرتبة 131 عالميا من بين 144 دولة معنية بالدراسة و الترتيب،كما أشار التقرير إلى المرتبة المتأخرة التي تموقعت فيها الجزائر بالنظر إلى معايير مؤشر الجاهزية الشبكية، حيث تبين الدراسة بأن البعد الأول المتعلق المتعلق بالمحيط الاقتصادي يعكس ضعفا كبيرا في البنية التنظيمية و الهيكلية للاقتصاد الوطني، كما يفيد بعدم ملائمة مناخ الأعمال و عدائيته، ناهيك عن التعقيد الذي تتسم به الإجراءات و مراحل فض المنازعات، و هو ما جعل الجزائر تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة 143، كما هو مبين في الشكل أدناه. إن هذا الترتيب يثير تساؤلات عديدة عن سبب التأخر الكبير الذي تعرفه الجزائر من الناحية الاقتصادية، و لعل ما نعيشه اليوم من أزمة و من تراجع في مداخيل الدولة و شح في الموارد إنما هو دليل واضح على تأزم الوضع من الناحية الاقتصادية.

جدول رقم : -01 – وضعية الجزائر في إطار البعد الأول للمؤشر ' NRI : Networked Readiness Index' و المتعلق بالمحيط الاقتصادي " Le contexte économique"،

Table 2: Environment subindex and pillars

			ENVIRONMENT SUBINDEX		Political and regulatory environment		Business and innovation environment	
Rank	Country/Economy	Score	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score
1	Singapore	5.89	1	5.97	1	5.80		
2	New Zealand	5.65	2	5.92	6	5.38		
3	Finland	5.59	3	5.84	7	5.34		
4	Netherlands	5.53	6	5.67	5	5.40		
5	Sweden	5.48	5	5.67	11	5.30		
6	United Kingdom	5.48	7	5.62	8	5.33		
7	Switzerland	5.46	8	5.60	9	5.32		
8	Hong Kong SAR	5.44	15	5.27	2	5.61		
9	Norway	5.42	9	5.52	10	5.31		
10	Canada	5.42	12	5.36	3	5.47		
11	Australia	5.29	10	5.39	21	5.19		
12	Denmark	5.27	14	5.30	19	5.23		
13	Luxembourg	5.25	4	5.77	34	4.73		
14	Qatar	5.19	18	5.10	12	5.29		
15	Ireland	5.17	16	5.24	24	5.10		
16	United States	5.11	22	4.94	13	5.29		
17	Belgium	5.09	23	4.94	18	5.23		
18	Malaysia	5.07	24	4.88	16	5.25		
19	United Arab Emirates	5.05	26	4.84	17	5.25		
20	Germany	5.05	11	5.38	36	4.71		
21	Iceland	5.02	25	4.88	22	5.15		
22	Austria	4.99	17	5.21	31	4.78		
23	Israel	4.97	28	4.69	15	5.26		
24	Taiwan, China	4.97	33	4.51	4	5.44		
25	Saudi Arabia	4.87	29	4.68	25	5.07		
69	Kuwait	3.90	71	3.67	71	4.13		
70	Croatia	3.90	90	3.48	60	4.32		
71	China	3.88	56	3.97	105	3.78		
72	Iran, Islamic Rep.	3.86	67	3.70	80	4.03		

			ENVIRONMENT SUBINDEX		Political and regulatory environment		Business and innovation environment	
Rank	Country/Economy	Score	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score
73	Georgia	3.86	100	3.34	54	4.39		
74	Morocco	3.85	73	3.66	79	4.04		
75	Mexico	3.85	79	3.60	74	4.09		
76	Mongolia	3.84	93	3.41	62	4.28		
77	Azerbaijan	3.84	66	3.72	86	3.96		
78	Indonesia	3.83	82	3.57	73	4.10		
79	Cambodia	3.83	65	3.75	91	3.92		
80	Tajikistan	3.80	47	4.06	121	3.54		
81	Guyana	3.79	84	3.55	81	4.02		
82	Costa Rica	3.78	74	3.66	94	3.90		
83	Italy	3.77	95	3.39	69	4.16		
84	Albania	3.76	102	3.31	66	4.22		
85	India	3.75	75	3.65	99	3.85		
86	Lebanon	3.74	133	2.76	35	4.73		
87	Greece	3.73	103	3.29	68	4.16		
88	Uganda	3.71	60	3.83	115	3.59		
89	Romania	3.70	106	3.25	70	4.14		
90	Armenia	3.70	104	3.27	72	4.12		
91	Peru	3.69	121	3.04	57	4.34		
92	Bosnia and Herzegovina	3.68	97	3.36	83	3.99		
93	Trinidad and Tobago	3.66	91	3.42	93	3.90		
94	Nigeria	3.66	89	3.48	101	3.83		
95	Dominican Republic	3.65	109	3.22	75	4.08		
96	Colombia	3.64	92	3.41	95	3.87		
97	Vietnam	3.63	85	3.51	108	3.75		
141	Haiti	2.65	143	2.40	142	2.89		
142	Burundi	2.63	144	2.30	139	2.96		
143	Algeria	2.60	141	2.46	143	2.74		
144	Chad	2.59	139	2.59	144	2.58		

المصدر :

Beñat bilbao-osorio, Soumitra dutta, and Bruno lanvin. (2013). 'The global information technology report 2013'. World economic forum . P : 12.

iSkysoft PDF Editor

فيما يتعلق بالبعد الثاني المرتبط **بالبنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال** " Les infrastructures des TIC"، و الذي تم تقسيمه إلى ثلاث معايير أساسية تعكس تتطور البنية التحتية و جاهزيتها لاستقبال الاقتصاد الرقمي، احتلت الجزائر المرتبة 96 عالميا، حيث تبين ضعف انتشار شبكة الكهرباء مقارنة بمعدل الدول محل الدراسة، كما أن تغطية شبكات الاتصال لكافة التراب الوطني كانت محل انتقاد، ناهيك عن ضعف و قلة جودة تدفق الانترنت و التي من شأنها عرقلة المسيرة التنموية عموما و تطور الاقتصاد الرقمي خصوصا، إضافة إلى ما سبق فقد لوحظ أن درجة حماية البيانات تعتبر ضعيفة جدا و هو ما يهدد الآمن المعلوماتي عموما و استقرار عملية تطوير الاقتصاد الرقمي خصوصا، كما تبين قلة قواعد البيانات العامة و صعوبة الوصول إلى المتوفر منها، و هذا ما يعتبر عائقا حقيقيا أمام تحقيق نقلة نوعية في مجال الاقتصاد الرقمي. أما فيما يتعلق بالمعيار الثاني المتصل بمستوى التعريفات المفروضة على استخدام التكنولوجيا...فقد تبين أن التعريفات المفروضة على المستوى الوطني تعتبر من بين الأكثر ارتفاعا مقارنة بمستويات الدخل في البلدان الأخرى، و هو ما من شانه أن يحد من انتشار استخدام التكنولوجيات الحديثة، أما جانب التعليم و جودته، و مدى تقدم الرياضيات و العلوم، إضافة إلى مدى انتشار الجهل و الأمية فقد أشار التقرير إلى مجهودات واضحة في هذا المجال إلا أن جودة المنظومة التعليمية و جودة مخرجاتها تبقى دون المستوى المطلوب على الصعيد الوطني.

جدول رقم : –02 – وضعية الجزائر في إطار البعد الثاني للمؤشر ' NRI : Networked Readiness Index' و المتعلق بالمحيط الاقتصادي " Les infrastructures des TIC"

Table 3: Readiness subindex and pillars

READINESS SUBINDEX			Infrastructure and digital content		Affordability		Skills	
Rank	Country/Economy	Score	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score
1	Finland	6.51	2	6.87	19	6.22	1	6.45
2	Iceland	6.43	1	6.87	5	6.55	9	5.87
3	Sweden	6.38	4	6.83	7	6.48	10	5.84
4	United States	6.25	7	6.80	15	6.31	20	5.62
5	Canada	6.17	5	6.81	43	5.69	6	6.02
6	Norway	6.15	3	6.84	23	6.09	27	5.52
7	Denmark	6.04	14	6.40	22	6.09	18	5.63
8	Switzerland	6.02	8	6.71	68	5.25	4	6.10
9	Austria	6.01	9	6.60	37	5.89	24	5.55
10	United Kingdom	5.99	13	6.42	35	5.90	15	5.66
11	Singapore	5.96	19	6.20	55	5.50	2	6.18
12	Cyprus	5.92	21	6.08	28	6.02	16	5.66
13	Netherlands	5.92	11	6.48	60	5.39	8	5.89
14	Germany	5.88	10	6.50	53	5.52	19	5.62
15	Belgium	5.84	18	6.20	70	5.20	3	6.11
16	Ireland	5.80	16	6.24	61	5.38	12	5.78
17	Taiwan, China	5.80	22	5.99	54	5.50	7	5.91
18	Luxembourg	5.79	12	6.43	48	5.61	33	5.33
19	Hong Kong SAR	5.70	27	5.78	17	6.28	52	5.05
20	Lithuania	5.67	33	5.23	14	6.32	29	5.46
21	Malta	5.65	15	6.26	72	5.15	26	5.53
22	Israel	5.59	29	5.73	44	5.66	32	5.37
23	Korea, Rep.	5.56	20	6.13	83	4.88	14	5.67
24	Estonia	5.55	26	5.79	56	5.44	30	5.43
25	Australia	5.51	6	6.81	97	4.07	17	5.64

READINESS SUBINDEX			Infrastructure and digital content		Affordability		Skills	
Rank	Country/Economy	Score	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score
73	Armenia	4.60	72	3.88	77	4.97	59	4.94
74	Brazil	4.53	62	4.16	76	5.01	91	4.42
75	Bulgaria	4.53	37	5.03	106	3.76	70	4.79
76	Mexico	4.47	82	3.53	63	5.36	87	4.51
77	Jamaica	4.46	65	4.10	87	4.81	88	4.48
78	Paraguay	4.44	67	4.04	52	5.53	107	3.74
79	Vietnam	4.43	114	2.76	38	5.86	79	4.68
80	Colombia	4.41	96	3.18	67	5.29	74	4.77
81	Venezuela	4.41	85	3.42	51	5.55	96	4.26
82	Egypt	4.41	93	3.19	8	6.47	115	3.56
83	Cape Verde	4.40	103	3.04	42	5.72	90	4.43
84	Macedonia, FYR	4.36	69	3.99	94	4.40	77	4.70
85	Philippines	4.36	84	3.42	82	4.89	73	4.77
86	Lebanon	4.29	88	3.27	95	4.12	28	5.49
87	Zimbabwe	4.28	129	2.18	9	6.47	98	4.18
88	Morocco	4.28	95	3.18	30	6.02	114	3.63
89	Ecuador	4.26	78	3.71	91	4.54	84	4.54
90	El Salvador	4.16	92	3.20	41	5.72	117	3.55
91	Bangladesh	4.14	109	2.84	13	6.34	128	3.24
92	Slovak Republic	4.12	56	4.29	113	3.32	75	4.75
93	Pakistan	4.11	104	3.00	21	6.15	129	3.19
94	Brunei Darussalam	4.06	50	4.47	135	2.33	31	5.38
95	South Africa	4.04	59	4.21	104	3.91	102	4.01
96	Algeria	4.00	119	2.62	64	5.35	101	4.02
97	Argentina	3.98	70	3.99	114	3.29	80	4.66

المصدر :

Beñat bilbao-osorio, Soumitra dutta, and Bruno lanvin. (2013). 'The global information technology report 2013'. World economic forum . P : 13.

بالنسبة للبعد الثالث للمؤشر 'NRI : Networked Readiness Index': و المرتبط بقابلية الاستخدام و الانتشار " L'acceptation et l'utilisation des TIC"، نلاحظ احتلال الجزائر للمرتبة 140 عالميا في لإشارة واضحة للتردي الكبير الذي يعرفه استخدام و نشر التكنولوجيا ، حيث عكس المؤشر عدم تهيئة و عدم ملائمة

iSkysoft PDF Editor

الذهنيات و النوايا عامة كانت أم خاصة فيما يتعلق بالاستخدام الحالي و المستقبلي للتكنولوجيا و للمادة الرقمية، كما تبين غياب الثقة في المعاملات الالكترونية و ما تبعها من إجراءات إدارية و غيرها، و هو ما عكس قابلية متدنية لاستخدام كل ما هو رقمي مما يعرقل تطوير هذا الاقتصاد في ظل بيئة معادية لكل ما هو غير مادي.

جدول رقم : –03 – وضعية الجزائر في إطار البعد الثالث للمؤشر ' NRI : Networked Readiness Index' و المتعلق بالمحيط الاقتصادي " L'acceptation et l'utilisation des TIC"،

Table 4: Usage subindex and pillars

USAGE SUBINDEX			Individual usage		Business usage		Govement usage	
Rank	Country/Economy	Score	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score
1	Sweden	6.00	3	6.53	4	5.89	8	5.56
2	Finland	5.97	6	6.40	3	5.97	10	5.55
3	Singapore	5.86	11	6.13	14	5.18	1	6.29
4	Korea, Rep.	5.86	7	6.39	11	5.31	3	5.89
5	Netherlands	5.78	5	6.42	8	5.53	15	5.39
6	Denmark	5.75	1	6.65	7	5.56	24	5.05
7	Norway	5.75	2	6.62	12	5.23	14	5.39
8	Switzerland	5.70	10	6.15	1	6.11	31	4.86
9	Japan	5.62	13	5.88	2	6.01	27	4.98
10	Luxembourg	5.62	4	6.47	16	4.97	13	5.41
11	United Kingdom	5.59	9	6.17	15	5.05	9	5.55
12	Germany	5.57	14	5.88	5	5.81	26	5.01
13	United States	5.51	18	5.66	10	5.37	11	5.49
14	Israel	5.45	28	5.43	6	5.67	20	5.23
15	Taiwan, China	5.45	20	5.66	13	5.19	12	5.49
16	Qatar	5.35	16	5.82	27	4.47	5	5.75
17	Austria	5.23	19	5.66	9	5.39	35	4.65
18	Australia	5.22	15	5.88	25	4.54	19	5.25
19	New Zealand	5.20	17	5.78	23	4.54	18	5.29
20	Hong Kong SAR	5.18	12	5.91	19	4.77	30	4.87
21	Iceland	5.15	8	6.35	20	4.77	50	4.32
22	France	5.13	24	5.52	18	4.86	25	5.02
23	United Arab Emirates	5.07	36	4.90	28	4.31	2	5.99
24	Canada	5.04	27	5.44	24	4.54	22	5.14
25	Estonia	5.01	23	5.53	29	4.13	17	5.36
67	Trinidad and Tobago	3.67	61	3.77	97	3.23	70	4.01
68	Greece	3.66	43	4.53	107	3.11	118	3.34
69	Romania	3.66	57	3.97	94	3.24	96	3.76
70	Indonesia	3.58	92	2.74	40	3.81	58	4.20
71	Morocco	3.55	67	3.54	99	3.20	81	3.92
72	South Africa	3.53	81	2.99	33	3.91	102	3.70

USAGE SUBINDEX			Individual usage		Business usage		Govement usage	
Rank	Country/Economy	Score	Rank	Score	Rank	Score	Rank	Score
73	Vietnam	3.52	78	3.08	88	3.30	62	4.16
74	Argentina	3.51	60	3.92	90	3.28	117	3.35
75	Egypt	3.49	69	3.43	108	3.11	80	3.92
76	Philippines	3.46	95	2.69	47	3.65	67	4.04
77	Georgia	3.46	75	3.16	112	3.07	63	4.14
78	Serbia	3.45	55	4.01	135	2.70	104	3.64
79	Armenia	3.44	77	3.08	89	3.30	78	3.94
80	Mongolia	3.41	90	2.79	78	3.39	66	4.06
81	India	3.41	121	1.97	45	3.70	40	4.55
82	Moldova	3.39	72	3.36	129	2.86	76	3.97
83	Thailand	3.39	88	2.84	63	3.50	86	3.84
84	Kenya	3.38	115	2.08	53	3.62	44	4.43
85	Albania	3.37	84	2.93	79	3.38	95	3.79
86	Dominican Republic	3.36	93	2.73	82	3.36	72	3.99
87	Bosnia and Herzegovina	3.34	73	3.32	104	3.15	111	3.55
88	Ecuador	3.33	85	2.92	92	3.27	94	3.79
89	Jamaica	3.32	86	2.89	86	3.32	97	3.76
90	Sri Lanka	3.32	110	2.19	57	3.57	57	4.20
91	Peru	3.32	87	2.89	93	3.26	90	3.81
92	Gambia, The	3.32	118	2.03	50	3.64	53	4.28
93	Guatemala	3.28	96	2.67	49	3.65	114	3.51
94	El Salvador	3.27	91	2.79	100	3.20	88	3.83
95	Ukraine	3.27	74	3.17	84	3.35	121	3.28
96	Cape Verde	3.25	103	2.37	122	2.96	45	4.41
97	Guyana	3.24	106	2.25	54	3.60	85	3.87
139	Guinea	2.47	138	1.53	128	2.86	133	3.02
140	Algeria	2.42	100	2.46	144	2.15	139	2.65
141	Chad	2.34	142	1.35	134	2.79	136	2.89
142	Yemen	2.27	135	1.57	137	2.68	141	2.56
143	Haiti	2.17	134	1.58	142	2.56	144	2.36
144	Burundi	2.04	144	1.33	143	2.31	142	2.47

المصدر :

Beñat bilbao-osorio, Soumitra dutta, and Bruno lanvin. (2013). 'The global information technology report 2013'. World economic forum . P : 14.

البعد الرابع و الأخير للمؤشر 'NRI : Networked Readiness Index': يتعلق بالتأثير الاقتصادي و الاجتماعي لل "TIC" ' L'impact économique et social des TIC.'، حيث نلاحظ تربع الجزائر على المرتبة 142 عالميا، في دلالة واضحة على ضعف الأثر المباشر و غير المباشر لما تم نشره و تفعيله من أدوات تكنولوجية و من برامج و تطبيقات إعلامية على الإنتاج و الإنتاجية و على تنوع السلع و الخدمات، و المرتبة الملاحظة على الجدول أدناه إضافة إلى المعايير المكونة لهذا المحور من شبكة التقييم تعكس انفصالا حقيقيا للاقتصاد الرقمي عن الاقتصاد الحقيقي في الجزائر، حيث أن الاستخدام الحالي لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال لا يزال يراوح مكانه، و لم يتعدى مرحلة الاستخدام الأولي و التجريبي و التدريبي في الكثير من الأحيان، و هو ما أدى إلى تعثر حقيقي في بعث و تطوير منظومة رقمية تمازج بين الاستعمالات الشخصية و الاستخدامات المهنية، بما يتيح فرصا استثمارية أكبر و معاملات اقتصادية أوسع و مساحات سوقية

iskysoft PDF Editor

افتراضية مترامية،. و الشكل التالي يوضح المرتبة المتأخرة التي احتلتها الجزائر على الصعيد العالمي فيما يتعلق بأثر الـ "TIC" على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية.

جدول رقم : –04 – وضعية الجزائر في إطار البعد الرابع للمؤشر ' NRI : Networked Readiness Index' و المتعلق بالمحيط الاقتصادي

' L'impact économique et social des TIC.'

Table 5: Impact subindex and pillars

IMPACT SUBINDEX			Economic impacts		Social impacts	
Rank	Country/Economy	Score	Rank	Score	Rank	Score
1	Singapore	6.13	2	5.98	1	6.28
2	Netherlands	6.00	4	5.93	3	6.08
3	Finland	5.86	1	5.99	9	5.74
4	Sweden	5.77	3	5.93	10	5.62
5	Korea, Rep.	5.71	12	5.24	2	6.19
6	Taiwan, China	5.65	7	5.49	6	5.82
7	Israel	5.54	6	5.63	14	5.45
8	United Kingdom	5.48	14	5.09	4	5.86
9	Switzerland	5.44	5	5.80	24	5.08
10	United States	5.43	11	5.32	11	5.55
11	Norway	5.32	13	5.17	13	5.47
12	Hong Kong SAR	5.28	15	5.03	12	5.54
13	Denmark	5.25	9	5.33	19	5.18
14	Germany	5.22	10	5.32	22	5.12
15	Estonia	5.19	23	4.55	5	5.83
16	Canada	5.14	16	4.93	17	5.35
17	Japan	5.12	8	5.36	31	4.88
18	Australia	5.01	20	4.61	15	5.41
19	United Arab Emirates	4.94	28	4.13	7	5.75
20	France	4.86	17	4.92	32	4.79
21	Luxembourg	4.81	25	4.47	20	5.15
22	New Zealand	4.81	26	4.47	21	5.15
23	Qatar	4.80	33	3.85	8	5.75
24	Austria	4.76	22	4.57	29	4.95
25	Iceland	4.65	24	4.54	33	4.76
70	Sri Lanka	3.47	62	3.33	77	3.62
71	Kenya	3.47	47	3.46	84	3.47
72	Peru	3.45	77	3.20	74	3.70

IMPACT SUBINDEX			Economic impacts		Social impacts	
Rank	Country/Economy	Score	Rank	Score	Rank	Score
73	Gambia, The	3.44	63	3.31	79	3.57
74	Moldova	3.43	84	3.05	65	3.80
75	Vietnam	3.39	89	2.97	64	3.81
76	Georgia	3.39	97	2.90	60	3.88
77	Poland	3.38	64	3.31	86	3.45
78	Macedonia, FYR	3.36	92	2.96	70	3.77
79	Nigeria	3.34	65	3.28	88	3.40
80	Mauritius	3.33	82	3.10	78	3.57
81	Ukraine	3.32	74	3.21	87	3.43
82	Greece	3.31	80	3.12	83	3.51
83	Armenia	3.31	69	3.26	90	3.37
84	Guatemala	3.31	57	3.36	100	3.26
85	El Salvador	3.30	103	2.85	71	3.76
86	Indonesia	3.30	101	2.85	72	3.74
87	Bulgaria	3.30	75	3.20	89	3.39
88	Thailand	3.28	108	2.77	67	3.79
89	Albania	3.26	88	2.99	81	3.54
90	Ecuador	3.25	90	2.97	82	3.52
91	Jamaica	3.23	81	3.10	92	3.36
92	South Africa	3.23	51	3.40	112	3.05
93	Mali	3.17	71	3.23	108	3.11
94	Argentina	3.14	91	2.96	96	3.32
95	Trinidad and Tobago	3.12	100	2.87	91	3.37
96	Bosnia and Herzegovina	3.12	96	2.90	95	3.33
97	Romania	3.12	94	2.92	97	3.31
142	Algeria	2.11	143	2.08	141	2.15
143	Yemen	2.08	142	2.20	143	1.96
144	Burundi	2.06	141	2.23	144	1.90

المصدر :

Beñat bilbao-osorio, Soumitra dutta, and Bruno lanvin. (2013). 'The global information technology report 2013'. World economic forum . P : 15.

كما أن الخريطة الموضحة في الشكل رقم: 13، تبين بوضوح تواجد الجزائر في مستويات متدنية من حيث اعتمادها على الاقتصاد الرقمي من ناحية و من ناحية ثانية يتبين انتماؤها إلى فئة جد ضعيفة فيما يتعلق قدراتها الحالية على اعتماد و تطوير اقتصاد رقمي فعال و قابل للنمو.

شكل رقم : –13 – الخريطة العالمية للمؤشر 'NRI : Networked Readiness Index' .

Figure 4: The Networked Readiness Index map

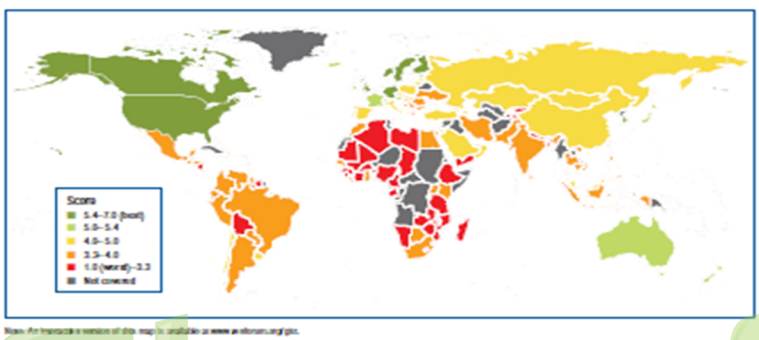

المصدر :

Beñat bilbao-osorio, Soumitra dutta, and Bruno lanvin. (2013). 'The global information technology report 2013'. World economic forum . P : 16.

iSkysoft PDF Editor

4-3- مقارنة خاطفة بين الجزائر/ الإمارات العربية المتحدة/ الأردن في مجال تطوير الاقتصاد الرقمي:

في مقارنة خاطفة بين ثلاث بلدان عربية حول مدى جاهزيتها لبعث و تطوير اقتصاد رقمي فعال، نجد أن الجزائر و بالتركيز على الشكل رقم: 14، بعيدة بشكل كبير عن مستوى معدل دول مجموعة القياس، و المنحنى ذو اللون الأزرق على شبكة الرادار يبتعد بشكل واضح عن المنحنى ذو اللون الأسود، و من الواضح على الشكل أن هناك ضعفا كبيرا على جميع الأصعدة التي تبينها المعايير العشرة المبينة على شبكة الرادار، كما أن الفرق بين المجهودات التي بذلت في الجزائر و بين تلك التي بذلت على مستوى معدل المجموعة واضح تماما، حيث يصل الفرق إلى نقطتين اثنتين في ثمانية معايير من عشرة و هو فرق شاسع إذ يمكن اعتبار كل نقطة بمثابة ضعف المجهود الذي يمكن معاينته في النقطة التي قبلها.

كما يلاحظ أن جملة المعايير تقترب كثيرا من مركز الشبكة و هو ما يعني قلة المجهودات التي بذلت على الصعيد الوطني.

شكل رقم : -14 – نتائج مؤشر 'NRI : Networked Readiness Index' بالنسبة للجزائر.

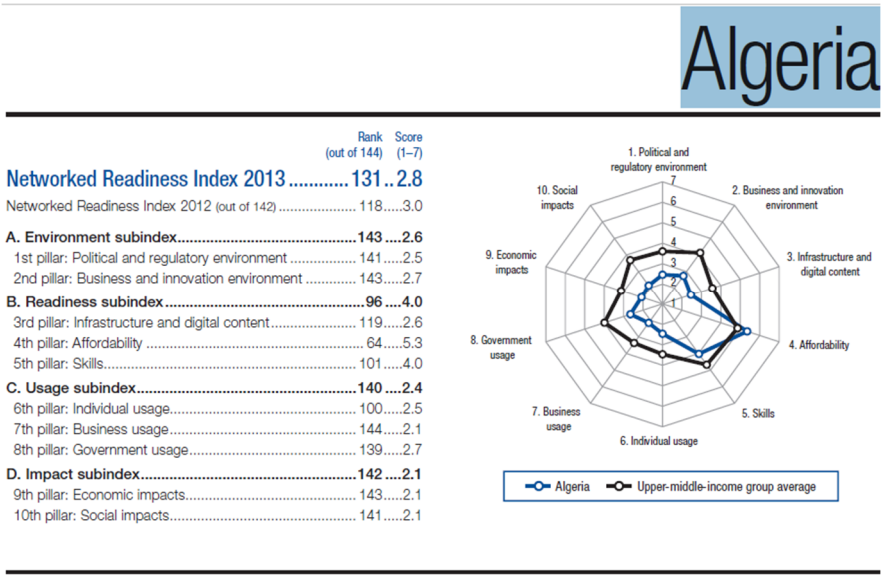

المصدر :

Beñat bilbao-osorio, Soumitra dutta, and Bruno lanvin. (2013). 'The global information technology report 2013'. World economic forum . P : 143.

الشكل رقم: 15 يوضح مستوى أداء الإمارات المتحدة العربية، و يمكن الخروج بأربع نتائج أساسية هي:

- ضخامة المجهودات التي بذلت في سبيل تهيئة و توفير متطلبات بعث و تطوير اقتصاد رقمي فعال، حيث أن أغلب المعايير تتجاوز النقطة الخامسة، و منها ما وصل إلى النقطة السادسة باتجاه حد أقصى مقدر حاليا بسبع نقاط.
- تفوق الإمارات العربية المتحدة على عناصر مجموعة القياس ذات الأداء المتميز، في الكثير من المعايير، منها الاستخدام الحكومي، جانب التأثير الاجتماعي، جانب الابتكار و مناخ الأعمال.
- احتلال الإمارات العربية المتحدة المرتبة 25 عالميا في مؤشر الجاهزية الشبكية 'NRI : Networked Readiness Index'-.
- وجود مساحات لبذل المزيد من المجهودات في مجال تطوير البنى التحتية، الاستخدام الشخصي، و الاستخدام التجاري.

iSkysoft PDF Editor

شكل رقم : –15 – نتائج مؤشر 'NRI : Networked Readiness Index' بالنسبة للإمارات العربية المتحدة.

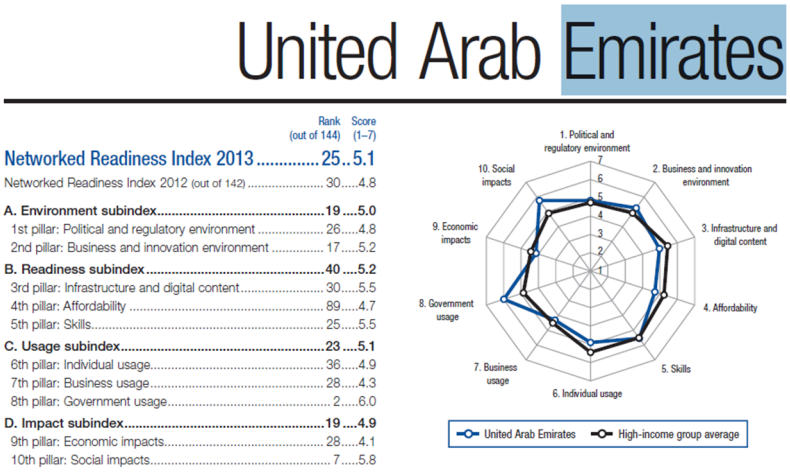

المصدر :

Beñat bilbao-osorio, Soumitra dutta, and Bruno lanvin. (2013). 'The global information technology report 2013'. World economic forum . P : 277.

الشكل الأخير رقم: 16، يوضح الأداء الحسن للأردن في مجال تطوير قدراته لبعث و تنمية اقتصاد رقمي فعال، حيث من الملاحظ احتلال الأردن للمرتبة رقم 47 عالميا، و هو ما يؤكد وجود مجهودات معتبرة في هذا المجال، كما يبين الشكل تفوق الأردن على أداء مجموعة القياس في أغلب المعايير، إلى أن عمق و قوة المجهودات المبذولة لا تتجاوز على شبكة الرادار مستوى النقطة الرابعة و هو ما يؤكد تفوق الإمارات العربية المتحدة على الأردن من حيث المجهودات و مدى الاستعداد لبعث و تطوير الاقتصاد الرقمي، إلا أن الأردن تبقى متفوقة رغم ذلك بشكل كبير على الجزائر و التي استقرت في المرتبة 131 عالميا.

شكل رقم : –16 – نتائج مؤشر 'NRI : Networked Readiness Index' بالنسبة للأردن.

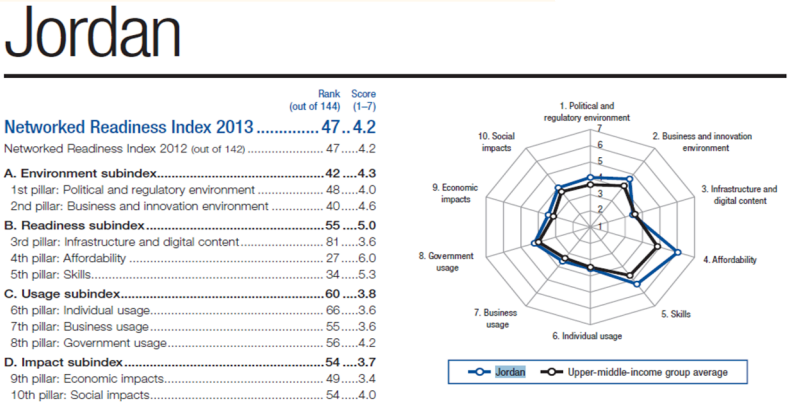

المصدر :

Beñat bilbao-osorio, Soumitra dutta, and Bruno lanvin. (2013). 'The global information technology report 2013'. World economic forum . P : 206.

- **النتائج و التوصيات:**

مما سبق يتضح الضعف متعدد الأبعاد الذي تعانيه الجزائر، و الذي سيحول من دون شك دون تمكنها من تطوير اقتصاد رقمي فعال كان بالإمكان أن يحسن بشكل كبير من مستويات أداء الاقتصاد الحقيقي، إذ تم اختبار الفرضيات التي سيقت في بداية البحث، حيث:

iSkysoft PDF Editor

- تم إثبات الفرضية الأولى، و التي مفادها أن بعث و تطوير اقتصاد رقمي فعال يتطلب وجود مرتكزات أساسية، في غيابها لا يمكن بأي حال من الأحوال و إن تضاعفت الجهود في جميع المجالات بعث هذا الاقتصاد و تطويره.
- الفرضية الثانية، تم التأكد من صحتها أيضا، حيث اتضح أن تخلف الجزائر في هذا المجال يرجع إلى غياب المرتكزات الأساسية لتطوير الاقتصاد الرقمي و ضعف المجهودات المبذولة في المجالات المرتبطة و المؤثرة على تطور هذا الاقتصاد.
- بالنسبة للفرضية الثالثة، فقد تم إثباتها أيضا، حيث أصبح من الجلي أن التقدم الواضح لبعض الدول العربية في مجال الاقتصاد الرقمي، مرده إلى إرادة متعددة الأبعاد بين سياسي و اجتماعي و اقتصادي، و ليس إلى الوفرة المالية التي تتمتع بها تلك البلدان.

كما لا يفوتنا في نهاية هذا البحث تقديم بعض التوجيهات و التوصيات التي من شأنها تحسين الوضع و رفع درجة استعداد الجزائر لبعث اقتصاد رقمي متنامي و فعال:

– تحليل و معالجة تجارب الدول الرائدة في مجال بعث الاقتصاد الرقمي و تطويره، و وضع إستراتيجية واضحة المعالم لتطوير القدرات الوطنية.

– تطوير المحيط الاقتصادي و تحسين مناخ الأعمال، من خلال التركيز على تبسيط المعاملات و الإجراءات الإدارية، وضوح القوانين و استقرارها، شفافية و استقلال العدالة في شقها الاقتصادي.

– بعث سياسة واضحة و هادفة في سبيل نشر استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال على الصعيدين الشخصي و الاقتصادي.

– تخفيض تكاليف استخدام التكنولوجيا و الاستثمار فيها.

– تشجيع الاستثمار في مجال التكنولوجيات الحديثة و توفير مصادر التمويل اللازمة و القادرة على تحمل المخاطر.

– وضع آليات تقييم دورية قادرة على إعطاء صورة واضحة عن مدى التحرك في الاتجاه السليم نحو الأهداف المسطرة.

– الهوامش و الإحالات:

[1] http://www.wikiwand.com/fr/Loi_de_Moore

[2] GORDON E Moore هو أحد مؤسسي شركة Intel المتخصصة في الإعلامية و البرمجيات.

[3] Pierre COLLIN, Nicolas COLLIN,.(2013). 'Mission d'expertise sur la fiscalité de l'économie numérique '.Ministère du redressement productif Français. Rapport. Janvier. P :06.

[4] يمكن التوسع بالرجوع إلى:

Bard TEMPLETON . (2005).'On the invention of the internet', 4 mai 2005, Disponible sur : www.ideas.4brad.com

[5] Pierre COLLIN, Nicolas COLLIN,.(2013). 'Mission d'expertise sur la fiscalité de l'économie numérique '.Ministère du redressement productif Français. Rapport. Janvier. P :09-11.

[6] OCDE (2015), *Perspectives de l'économie numérique de l'OCDE*, Éditions OCDE, Paris, P :107.

[7] Idem, p :108.

[8] Beñat bilbao-osorio, Soumitra dutta, and Bruno lanvin. (2013). 'The global information technology report 2013'. World economic forum . P : 31.

[9] Idem, P : 32.

iSkysoft PDF Editor

أثر بعض المتغيرات لاقتصادية و الارشادية على إنتاجية محصول القمح في نطاق روابط مستخدمي المياه للمساقي المطورة بمحافظة الشرقية

Impact of Some Extension Variables On Productivity of wheat Crop Within Water Users Associations Used Developed Masqa in Sharkia Governorate

إبراهيم عبدالوهاب محمود موسي عمر

قسم الاقتصاد الزراعي –كلية الزراعة –

جامعة الزقازيق – مصر

E-mail : ebrahim_omar80@yahoo.com

ملخص:

إستهدف البحث التعرف على أثر بعض المتغيرات الإرشادية على إنتاجية محصول القمح للزراع الأعضاء في روابط مستخدمي المياه في مشروع الري المطور، أجري البحث في خمسة قري، تم إختيار (80) مزارعاً بشكل عشوائي ، تم استخدام الاستبيان بالمقابلة الشخصية لتجميع بيانات الدراسة ، وذلك خلال الفترة من يناير إلى مارس 2015، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي، ومعامل الارتباط لبيرسون ونموذج التغاير ذو المتغيرات الصورية ، كأدوات للتحليل الإحصائي ، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلي نسبة المبحوثين ذوي الإنتاجية المنخفضة من القمح للفدان 53.2%،و أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين كلاً من المتغيرات التالية (مشاركة الزوجة في العمل المزرعي ، المشاركة في انتخابات الرابطة ، المسافة بين مصدر المياه وفتحة الري ، الرضا عن آداء الرابطة خلال العام الحالي ، أثر عضوية الرابطة) عند مستوى معنوية 0.05 ، و(طريقة تكوين الرابطة ، الرضا الكلي ، الرضا عن الوضع الحال مقارنة بالوضع السابق ، الرضا عن آداء الرابطة خلال العام الحالي ، الرضا عن عدالة وكمية المياه المتاحة) عند مستوى معنوية 0.01 ، وقد كان كلاً من مهندس التوجيه المائي، المرشد الزراعي، وسائل الإعلام في الترتيب الأول في المجموعات الثلاثة لمصادر المعلومات، في حين كانت الزيارات الحقلية والمنزلية، الإيضاح العملي، البرامج التليفزيونية. أخذت الترتيب الأول في المجموعات الثلاثة لخاصة بتفضل طرق توصيل المعلومات عن مشروع الري ومعاملات محصول القمح .

الكلمات المفتاحية: إنتاجية محصول القمح، روابط مستخدمي مياه الري، مشروع الري المطور، الرضا الكلي، الوعي بمشكلات الري.

Abstract:

The study aimed to identify the impacts of some Extension variables on productivity of wheat crop for growers who were members in Water Users Associations WUAs within developed irrigation project , The study has been done in five villages , It were selected (80) farmers randomly from these villages , Frequencies , percentages , arithmetic mean , Pearson correlation coefficient and covariance model were used as tools for statistical analysis. The most important results of the study included that , the percentage of respondents with low productivity of wheat per Fadden was about 53.2%, there is a positive correlation relationship between the following variables (Wife sharing in farm work, Sharing in the Association elections , Distance between the water source and the irrigation open ,Satisfaction with association performance during study year ,and the impact of Association membership) at a significant level 0.05 and the following

variables (Formation method of the Association, Overall satisfaction, satisfaction on the present situation compared by the previous one, Satisfaction with association performance during study year, Satisfaction of justice and availability in water) at a significant level 0.01, . It is showed that water guidance engineer, the extension agents and media took the first rank within the three groups of information sources, , but field and home visits , scientific clarification and TV programs took the first rank among three methods in delivering information about irrigation project and transactions of wheat crop.

Key words: Wheat crop productivity, Irrigation water users associations, Developed irrigation project, Overall satisfaction, Awareness of irrigation problems

مقدمة:

المقدمة والمشكلة البحثية

تعد مصر ثالث دولة عربية إستيراداً للقمح بما يمثل في حد ذاته تهديداً إقتصادياً وأمنيا خطيراً لا يمكن تجاهله من الدول المنتجه والمصدرة والمتحكمه في سوق الحبوب العالمي وبخاصة القمح ، كأحد عناصر الضغط السياسي في القضايا الدولية ،فضلاً عن الزيادة السنوية في أسعار القمح عالمياً لزيادة الطلب ، لذا فلا سبيل للخروج من هذا الوضع الخطير وتداعياته سوي بزيادة المساحة المنزرعة وزيادة الإنتاجية الفدانية (سعده وميخائيل 2010)

لذ أولت الإستراتيجية التنموية 2030 تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية الغذائية المستوردة أهمية بحيث يكون هناك عناية خاصة بهذه السلع بما تضمنته من برامج تنموية أو تعديلات مؤسسية أو سياسات جديدة ، وعلى رأس هذه السلع القمح بحيث ترتفع نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح من 54% الي 81% بحلول عام 2030. وذلك من خلال زيادة الاراضي المنزرعة الي 2،4 مليون فدان وزيادة الإنتاجية الي 3.6 طن للفدان (إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتي عام 2030، 2009 ، ص ص 21، 33) .

لقد أصبح التنافس علي الموارد المائية شديد في العديد من المناطق في العالم وأدي عدم كفاءة إستخدام المياه في إنتاج المحاصيل إلي نضوب المياه الجوفية وإنخفاض تدفقات الأنهار ، بحيث لم تعد مياه الأنهار كافية لتلبية إحتياجات الزراعة لذا فهناك حاجه إلي مزيج من التكنولوجيات المقتصدة للمياه في الري (الحفظ والتوسع من الناحية العملية الذرة والأرز والقمح دليل لإنتاج الحبوب بشكل مستدام ، 2016 ، ص30) لذا أنشأت الدولة مشروع الري المطور لترشيد إستخدام مياه الري والذي من أهدافه ما يلي ويمكن عرض أهداف مشروع الري المطور على النحو التالي : (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1999).

أولاً : أهداف قومية –

1- توفير المياه المفقودة خلال شبكة المساقي (10% من المياه المستخدمة) والإستفادة منها في إستصلاح واستزراع أراضي جديدة.

2- زيادة مساحة الأراضي المزروعة نتيجة لإستخدام مساقي المواسير أو المساقي المرفوعة المبطنة.

3- خلق كوادر جديدة من المهندسين والفنيين العاملين في مجال الري قادرين على مواكبة التقدم العلمي في مجال الري.

4- إمداد المزارعين بالمعلومات الفنية اللازمة لإدارة وتشغيل وصيانة نظم الري المتطور من خلال روابط مستخدمي مياه قوية بمعاونة إدارة التوجية المائي.

ثانياً : أهداف إقتصادية –

1- زيادة الإنتاج الزراعي وتوفير تكاليف الري والتشغيل والصيانة.

iSkysoft PDF Editor

2- توفير الطاقة المستخدمة في رفع المياه بإستخدام نقطة الرفع الواحدة.

3- التوفير في الوقت والجهد المستخدم في عملية الري التقليدي .

ثالثاً : أهداف إجتماعية –

1- مشاركة المنتفعين مع أجهزة الري من خلال التطوير في عمليات التخطيط وتصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة المشروع .

2- الحد من تكالب المزارعين على تكرار الري خلال المناوبة الواحده .

رابعاً : أهداف صحية وبيئية–

1- عدم نمو الحشائش بالمساقي المبطنه يقلل من تكاثر الحشرات ونمو القواقع.

2- وقاية المواطنين من أمراض البلهارسيا والملاريا...إلخ.

3- الاقلال من تلوث البيئة.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية محصول القمح والذي يعتبر من المحاصيل الإستراتيجية بالنسبة لمصر والمرتبطة بالأمن الغذائي المصري فإن توفير هذا المحصول بالكم والجودة المطلوبة ليعد هدفاً حيوياً نسعي جميعاً إلي تحقيقة ،وإنطلاقاً من هذا التقديم يسعي البحث إلي التعرف على محددات زيادة إنتاجية محصول القمح في نطاق الأراضي ذات المساقي المطورة ومعرفة تأثير بعض المتغيرات الإرشادية على إنتاجية الفدان والعلاقات الإرتباطية بين تلك المتغيرات والإنتاجية .

أهداف البحث

1-التعرف على بعض الخصائص العامة وبعض الخصائص المرتبطة بمشروع الري للزراع المبحوثين .

2-التعرف على إنتاجية القمح للزراع في نطاق روابط مستخدمي المياه .

3- التعرف على العلاقة الارتباطية بين متغيرات البحث وتأثير كلاً من المتغيرات التالية (السن، عدد أفراد الأسرة ، مشاركة الزوجة في العمل المزرعي ، طريقة تكوين الرابطة ، المشاركة في انتخابات الرابطة ، العضوية في إدارة الرابطة ، المعرفة بأهداف ودور رابطة مستخدمي المياه ، المسافة بين مصدر المياه وفتحة الري ، الرضا عن الوضع الحال مقارنة بالوضع السابق ، الرضا عن آداء الرابطة خلال العام الحالي ، الرضا عن عدالة وكمية المياه المتاحة ، الرضا عن الخدمات المقدمة من خلال مشروع الري ، الرضا الكلي ،الوعي بمشكلات المياه مستقبلاً ، الدوافع الإيجابية لإستخدام الري المطور ، كفاءة وحدة الري ، أثر عضوية الرابطة) على إنتاجية محاصيل القمح في نطاق روابط مستخدمي المياه.

4- التعرف على مصادر معلومات المبحوثين عن مشروع الري ودرجة تفضيل الطرق الارشادية لديهم .

5- التعرف على مشكلات الري المطور من وجهة نظر زراع القمح المبحوثين ومقترحاتهم للتغلب على تلك المشكلات .

مصادر البيانات والطريقة البحثية

أولاً : التعريفات الاجرائية :

روابط مستخدمي المياه : هي منظمة إجتماعية خاصة ملكيتها وتشغيلها والتحكم فيها يكون من خلال أعضائها لتطوير وتحسين وصول مياه الري وذلك لزيادة الانتاج الزراعي وبالتالي رفع مستوي الدخل.

درجة الرضا : ويقصد به مدي رضا الزراع أعضاء الجمعية العمومية للرابطة عن آداء أعضاء مجلس إدارة الرابطه متمثلاً في مقارنة الوضع الحالي بالوضع السابق، الرضا عن آداء الرابطه في هذا العام في مجالات محدده مثل إزالة المخالفات وفض النزاعات وتوصيل الشكاوي، الرضا بصفه عامه عن كمية المياه وعدالة توزيعها، والرضا عن الخدمات الداعمه لآداء الرابطة.

iskysoft PDF Editor

الوعي بمشكلات المياه : ويقصد به في هذا البحث مدي محصلة معرفة الزراع ببعض القضايا المتعلقة بالمياه مثل ان الريف اكثر إستهلاك للمياه من الحضر، توجد مشكلة مياه في المستقبل، إلقاء المخلفات في المياه يؤدي الي عدم الاستفاده منها ، المياه بعد فتره معينه سوف تكون من أغلي الاشياء سعراً .

الدوافع الايجابيه لإستخدام الري المطور : ويقصد به في هذا البحث محصلة رأي الزراع في ان استخدام الري المطور يؤدي الي تجنب نقص المياه وتوفر الوقت والجهد و وكونه وسيلة حضارية، وكونة يرشد إستخدام مياه الري.

كفاءة وحدة الري المطور : ويقصد به في هذا البحث محصلة رأي الزراع في مدي كفاءة كمية المياه التي تخرج من وحدة الري وجودة المحابس والمواسير وماكينة الري.

أثر العضوية : ويقصد به في هذا البحث محصلة رأي الزراع في مدي زيادة الانتاجية في المحاصيل الشتوية والصيفية والصحه العامة وعدد ساعات العمل والعلاقة مع الجيران.

مصادر المعلومات عن مشروع الري المطور : ويقصد بها في هذا البحث الجهات والأماكن التي يحصل زراع القمح منها معلوماتهم عن مشروع الري المطور .

درجة تفضيل الطرق الارشادية : ويقصد بها في هذا البحث الطرق التي يفضل زراع القمح في مناطق الري المطور أن تصل الرسالة الإرشادية اليهم من خلالها .

ثانياً : المجال الجغرافي –

تم إجراء البحث في محافظة الشرقية حيث تم إختيار مركزين هما أبوحماد وفاقوس بصورة عمدية من أصل ثلاث مراكز تم تنفيذ مشروع الري المطور بهم وهم (أبوحماد، فاقوس، ديرب نجم)، تم إختيار ثلاثة قري بمركز أبوحماد وهي (المعظمية ، منشية سعيد ، أبوحجر) ومن مركز فاقوس قريتي (الروضة ، بني عمرو).

ثالثاً :المجال البشري –

تم عمل حصر لجميع الروابط التي تم إنشائها في المراكز الثلاثة فكان إجمالي عدد الروابط المستهدف إنشائها هو 625 رابطه تم تنفيذ وتفعيل 400 وحدة ري مطور تتبع كل وحدة رابطة ومجلس إداره اي أن هناك 225 وحده غير عامله، حيث تم تطبيق المعادلة التالية لتحديد حجم العينه (الصياد، 1988).

$$n = \frac{N}{(N-1)\,B^{2}+1}$$

حيث ان :

n= حجم العينه الممثلة للمجتمع أو الحائزين.

N = جملة مجتمع المستفيدين من مشروع الري المطور موضوع الدراسة.

B= خطأ التقدير (0.1).

ومن ثم كان حجم العينه 80 مزارع من إجمالي عدد الزراع المنتفعين من مشروع التطوير، حيث تم اختيارهم بشكل عشوائي من الخمسة قري المشار اليهم سلفاً ، وكان عدد زراع محصول القمح داخل العينه 67 مزارع تم إستبعاد خمسة زراع منهم لوجود قيم شاذة في آرائهم عن إنتاج القمح .

رابعاً : المجال الزمني للدراسة – تم تجميع بيانات هذا البحث خلال الفتره من يناير الي مارس 2015.

خامساً : أدوات جمع البيانات – تم الإعتماد على إستمارت إستبيان للحصول على بيانات الدراسه الراهنه حيث إشتملت على البيانات التي تخدم أهداف الدراسة المذكوره سلفاً .

iSky=oft PDF Editor

سادساً : المعالجة الكمية لبيانات البحث : تم معالجة استجابات المبحوثين بما يلائم تحليلها إحصائياً وإستخلاص النتائج اللازمة لتحقيق أهداف البحث وذلك على النحو المذكور في جدول رقم (2) :

سابعاً : أدوات التحليل الإحصائي –

تم إستخدام التكرارات والنسب المئوية ومعامل الإرتباط سبيرمان ونموذج التغاير "Covariance model" ذو المتغيرات الصورية Dummy variable في تحليل بيانات هذا البحث .

جدول 2. المعالجة الكمية لمتغيرات الدراسة :

المتغيرات	الاستجابة	المعالجة	المتغيرات	الاستجابة	المعالجة
-السن .	عدد سنوات العمر	رقم مطلق	– الرضا الكلي	يتكون من أربعة متغيرات فرعية	
-عدد أفراد الأسره .	عدد الإبناء ذكور وإناث	رقم مطلق	أ. الرضا عن الوضع الحال مقارنة بالوضع السابق .	أفضل	2
				لم تتغير	1
				أسوء	صفر
-مشاركة الزوجة في العمل المزرعي .	لا	صفر	ب.درجة الرضا عن آداء الرابطة خلال العام الحالي	راضي	1
	نعم	1		غير راضي	صفر
-طريقة التكوين للرابطة	بالتعيين	1	ج . الرضا عن عدالة وكمية المياه المتاحه.	راضي	1
	بالإنتخاب	2		غير راضي	صفر
-المشاركة في إنتخابات الرابطة .	لا	صفر	د. الرضا عن الخدمات المقدمه من خلال مشروع الري	راضي	1
	نعم	1		غير راضي	صفر
-العضوية في إدارة الرابطة .	لا	صفر	-درجة الوعي بمشكلات المياه ستقبلاً .	لا	صفر
	نعم	1		نعم	1
معرفة أهداف ودور رابطة مستخدمي المياه.	لا يعرف	صفر	– درجة الدافعية الإيجابية لإستخدام الري المطور .	موافق	2
				محايد	1
	توعية المزارعين	1	12– كفاءة وحدة الري .	غير موافق	صفر
				موافق	2
				محايد	1
	تنظيم المناوبات	2		غير موافق	صفر
	المشاركة في الصيانة	3	13– أثر عضوية الرابطة.	أفضل	2
				لم تتغير	1
	حل المشاكل	4		أسوء	صفر
	عادلة للمياه	5	– مصادر المعلومات عن مشروع الري المطور.	نعم	1
-المسافة بين مصدر المياه وفتحت الري .	رقم خام	رقم مطلق		لا	صفر
			15– درجة تفضيل الطرق	نعم	1

iSkysoft PDF Editor

			الإرشادية .	لا	صفر

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارت الإستبيان 2015 .

النتائج ومناقشتها

أولاً : لتحقيق الهدف الأول للبحث وهو التعرف على الخصائص العامة المرتبطة بمشروع الري للزراع المبحوثين يتضح النتائج التالية :

1- **السن** : أظهرت نتائج البحث أن حوالي 87% من إجمالي الزراع المبحوثين أعمارهم أقل من 62 عاماً ، وأن حوالي 13% من إجمالي الزراع المبحوثين أعمارهم 63 سنه فأكثر الأمر الذي يترتب علية أن غالبية الزراع المبحوثين أعمارهم أقل من 60 سنه وفي هذا السن يستطيع المزراع العمل في المزرعة ويمارس حياتة الزراعية بشكل كامل وطبيعي الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الإنتاجية.

2- **عدد أفراد الأسرة** : تشير نتائج البحث أن حوالي 58% من الزراع المبحوثين عدد أفراد الأسرة 6 أفراد فأكثر وان حوالي 42% (5 أفراد فأقل) ومن ثم يتجهه الزراع ذوي عدد أفراد الأسرة الكبير الي الاشتغال بأعمال أخري بجانب الزراعه لتغطية تكاليف المعيشة وهذا قد ينعكس سلباً على الإنتاجية .

3- **مشاركة الزوجة في العمل المزرعي** : أوضحت نتائج البحث أن حوالي 74% من الزراع المبحوثين تشارك زوجاتهم في العمل المزرعي ، وأن حوالي 26 % فقط من إجمالي الزراع المبحوثين لا تشارك زوجاتهم في العمل المزرعي ، وهذه النسبة الكبيرة في عينة الدراسة من مشاركة الزوجات في العمل المزراعي قد ينعكس إيجابياً على الإنتاجية .

4- **طريقة تكوين الرابطة** : تبين من نتائج البحث أن حوالي 52% من إجمالي الزراع المبحوثين كان رأيهم أنه تم تكوين الرابطة بالتعيين ، وأن حوالي 48% من إجمالي الزراع البحوثين كان رأيهم أنه تم تكوين الرابطة بالإنتخابات وهذا مؤشر يعكس عدم رغبة مايزيد عن نصف المنتفعين من مشروع الري المطور في العمل التطوعي وقد يرجع ذلك الي إنشغالهم في أعمالهم الخاصه وعدم وجود وقت كافي للعمل التطوعي .

5- **المشاركه في إنتخابات الرابطه** : أوضحت نتائج البحث أن حوالي 65% من الزراع المبحوثين لم يشاركو في إنتخابات تكوين الرابطه ، وأن حوالي 35 % فقط من إجمالي الزراع المبحوثين شاركو في إنتخابات إدارة الرابطة ، قد يرجع ذلك الي عدم إدارك الزراع الدور المهم الذي من الممكن ان يقوم به مجلس الإدارة .

6- **العضوية في مجالس إدارات الروابط** : تشير نتائج البحث أن حوالي 66% من الزراع المبحوثين لم يكونو أعضاء في مجالس الروابط وان حوالي 34% كانوا أعضاء في مجالس الروابط .

7- **معرفة أهداف ودور روابط مستخدمي المياه** : أظهرت نتائج البحث أن حوالي 26% من الزراع المبحوثين لايعرفون شيئ عن أهداف ودور روابط مستخدمي المياه ، وأن حوالي 24 % فقط من إجمالي الزراع المبحوثين يعرفون الهدف الأول وهو توعية الزراع بأهمية الحفاظ على مياه الري ، وباقي المبحوثين فقد تباينوا في إستجاباتهم.

8- **المسافة بين مصدر المياه وفتحة الري** : أظهرت نتائج البحث أن حوالي 74% من الزراع المبحوثين المسافة بين مصدر المياه وفتحت الري تتراوح ما بين 40م و 500م تقريباً ، وأن حوالي 26 % فقط من إجمالي الزراع المبحوثين تتراوح تلك المسافة ما بين 530 الي 1500م ، الأمر الذي يعكس أن الري المطور ساعد بشكل مباشر في تقليل المسافة بين مصدر الري والاراضي المنزرعه وهذا ينعس إيجابياً على كمية السولار المستخدم والوقت والجهد والتكلفة .

9- **الرضا الكلي** : أوضحت نتائج البحث أن حوالي76% من الزراع المبحوثين الرضا الكلي عن مشروع الري ما بين مرتفع ومتوسط ، وان حوالي 24% من الزراع المبحوثين الرضا الكلي عن مشروع الري منخفض ، وقد يرجع ذلك الي ان مشروع الري المطور بصفة عامه ودون الدخول في التفاصيل مفيد للزراع لأنه يوفر الوقت والجهد والمال .

iSkysoft PDF Editor

أ- **الرضا عن الوضع الحال مقارنة بالوضع السابق** : تشير نتائج البحث أن حوالي 98% من الزراع المبحوثين الرضا عن الوضع الحال مقارنة بالوضع السابق ما بين منخفض ومتوسط ، وأن حوالي 2% من الزراع المبحوثين الرضا عن الوضع الحال مقارنة بالوضع السابق مرتفع وقد يرجع ذلك الي عدم رغبة الزراع العمل المشترك فيما بينهم ، أن كل مزارع يرغب في أن يكون له ماكينة ري مستقلة عن باقي الزراع .

ب- **الرضا عن آداء الرابطة خلال العام الحالي** : أوضحت نتائج البحث أن حوالي66% من الزراع المبحوثين الرضا عن آداء الرابطة خلال العام الحالي ما بين مرتفع ومتوسط ، وان حوالي 34% من الزراع المبحوثين الرضا عن آداء الرابطة خلال العام الحالي منخفض وقد يرجع ذلك الي عدم إجراء إنتخابات الرابطة منذ ان تم إنشائها وأن عدد كبير من الروابط تمت بدون إنتخابات بل بالتعيين .

ج- **الرضا عن عدالة وكمية المياه المتاحة** : أوضحت نتائج البحث أن حوالي42% من الزراع المبحوثين الرضا عن عدالة وكمية المياه المتاحة منخفضة ، وان حوالي 58% من الزراع المبحوثين الرضا عن عدالة وكمية المياه المتاحة مرتفع وقد يرجع ذلك الي أن مشروع الري المطور يحقق شئ من العدالة في توزيع مياه الري .

د- **الرضا عن الخدمات المقدمة من خلال مشروع الري** : أوضحت نتائج البحث أن حوالي90% من الزراع المبحوثين الرضا عن الخدمات المقدمة من خلال مشروع الري ما بين منخفضة ومتوسطة ، وان حوالي 10% من الزراع المبحوثين الرضا عن الخدمات المقدمة من خلال مشروع الري مرتفع .

10- **الوعي بمشكلات المياه مستقبلاً** : أوضحت نتائج البحث أن حوالي87% من الزراع المبحوثين الوعي بمشكلات المياه مستقبلاً ما بين مرتفع ومتوسط ، وان حوالي 13% من الزراع المبحوثين الوعي بمشكلات المياه مستقبلاً منخفض ، وقد يرجع ذلك الي الظروف المحيطة وتناول وسائل الإعلام لمشكلات المياه في المستقبل .

11- **الدوافع الإيجابية لإستخدام الري المطور** : أوضحت نتائج البحث أن حوالي87% من الزراع المبحوثين الدوافع الإيجابية لإستخدام الري المطور ما بين مرتفع ومتوسط ، وان حوالي 13% من الزراع المبحوثين الدوافع الإيجابية لإستخدام الري المطور منخفضة .

12- كفاءة وحدة الري : أوضحت نتائج البحث أن حوالي92% من الزراع المبحوثين كفاءة وحدة الري ما بين منخفضة ومتوسط ، وان حوالي 8% من الزراع المبحوثين كانت آرائهم مرتفعة ، وقد يكون السبب عدم اجراء الصيأنه الدورية لتلك الوحدات وسرقة المحابس الخاصة بها ، وفي بعض الوحدات تم سرقة ماكينة الري نفسها.

13- أثر عضوية الرابطة : أوضحت نتائج البحث أن حوالي61% من الزراع المبحوثين كانت آرائهم عن أثر العضوية بأنها مرتفعه، وان حوالي 37% من الزراع المبحوثين كانت آرائهم متوسطة وأن حوالي 2% من الزراع كانت آرائهم منخفضة .

ثانياً : تحقيقاً للهدف الثاني والثالث وهما التعرف على إنتاجية القمح للزراع في نطاق روابط مستخدمي المياه والعلاقة الإرتباطية وتأثير كلاً من المتغيرات المستقلة المدروسة على الإنتاجية:

أ. **إنتاجية القمح للزراع في نطاق روابط مستخدمي المياه :**

جدول 4 . توزيع زراع لقمح وفقاً لإنتاجية الفدان .

كميات الإنتاجية بالاردب للفدان	العدد	النسبة (%)
إنتاج منخفض (8-12) أردب .	33	53.2
إنتاج متوسط (13 –18) أردب .	23	37.1
إنتاج مرتفع (19- 24) أردب .	6	9.7
الإجمـــالـــــي	62	100

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارت الإستبيان (2015).

يتبين من نتائج جدول(4): أن نسبة المبحوثين ذوي الإنتاجية المنخفضة من القمح للفدان 53.2%، في حين كانت نسبة المبحوثين ذوي الإنتاجية المتوسطة من القمح للفدان 37.1% ، بينما كانت نسبة المبحوثين ذوي الإنتاجية المرتفعه من القمح للفدان 6%، ويتضح من ذلك أن اكثر من 90% من المبحوثين يقعون في فئة ذوي الإنتاجية المنخفضة والمتوسطة وقد يرجع ذلك الي أن محصول القمح محصول شتوي ومن ثم إحتياجاته من مياه الري منخفضة الأمر الذي ترتب علية عدم تأثر الإنتاجية بعملية تطوير الري .

ب. العلاقة الإرتباطية بين إنتاجية محصول القمح والمتغيرات المستقلة المدروسة جدول رقم (5) :

❖يتبين أن كلاً من (السن، والعضوية في مجلس إدارة الرابطة ، درجة المعرفة بأهداف الرابطة ، الرضا عن الخدمات التي يقوم بها المشروع والداعمة له ،الوعي بمشكلة المياه مستقبلاً ، درجة الدافعية الإيجابية لإستخدام الري المطور ، كفاءة وحدة الري) ، لم يكن لهم علاقة إرتباطية معنوي مع درجة إنتاجية محصول القمح للفدان بالنسبة للزراع في نطاق روابط الري المطور.

❖كما يتضح أن هناك علاقة إرتباطية بين كلاً من المتغيرات التالية (عدد أفراد الأسرة ، مشاركة الزوجه في العمل المزرعي – طريقة تكوين الرابطة – المشاركه في إنتخابات الرابطه ، المسافة بين مصدر المياه وفتحة الري ، الرضا عن الوضع الحال مقارنة بالوضع السابق ، الرضا عن آداء الرابطة خلال العام الحالي ، الرضا عن عدالة وكمية المياه المتاحه، الرضا الكلي ، أثر عضوية الرابطة) ودرجة إنتاجية محصول القمح للفدان بالنسبة للزراع في نطاق روابط الري المطور و أن قيمة معامل الإرتباط بلغت (0.277 ، 0.372 ، 0.307 ، 0.262 ، 0.344 ، 0.283 ، 0.485 ، 0.421 ، 0.268) وذلك على الترتيب ، حيث أن (مشاركة الزوجه في العمل المزرعي ، – المشاركه في إنتخابات الرابطه ، المسافة بين مصدر المياه وفتحت الري ، الرضا عن آداء الرابطة خلال العام الحالي ، أثر عضوية الرابطة) درجة الارتباط معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، وأن (طريقة تكوين الرابطة ، الرضا الكلي ، الرضا عن الوضع الحال مقارنة بالوضع السابق ، الرضا عن آداء الرابطة خلال العام الحالي ، الرضا عن عدالة وكمية المياه المتاحه) درجة الارتباط معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، أما بالنسبه لعدد أفراد الأسره بلغت قيمة معامل الإرتباط (-0.25) ، هي سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، وقد يرجع ذلك الي أن الزيادة في عدد أفراد أسر الزراع يدفع بهم الي القيام بأعمال أخري بجانب العمل الزراعي لعدم كفايتة لتكاليف المعيشة الأمر الذي ينعكس سلباً على العمل المزرعي ومن ثم إنتاجية المزرعة . أما بالنسبة لباقي المتغيرات توجد علاقة

جدول رقم 5. نتائج إختبار معامل الإرتباط البسيط سبيرمان بين إنتاجية محصول القمح للفدان ،والمتغيرات المستقلة المدروسة :

م	المتغيرات المستقلة	قيمة معامل الإرتباط لإنتاجية محصول القمح للفدان
1	السن	0.186-
2	عدد أفراد الأسرة	*0.25-
3	مشاركة الزوجة في العمل المزرعي .	*0.277
4	طريقة تكوين الرابطة .	**0.372
5	المشاركة في إنتخابات تكوين هذه الرابطة.	*0.307
6	العضوية في مجلس إدارة الرابطة .	0.191
7	درجة المعرفة بأهداف الرابطة .	0.110

iSkysoft PDF Editor

8	المسافة بين المضخه وفتحة الري الخاصة بالارض	*0.262
9	الرضا عن بالوضع الحالي مقارنة بالوضع السابق .	**0.344
10	الرضا عن آداء الرابطة خلال العام الحالي .	*0.283
11	درجة الرضا عن توافر المياه بصفة عامة	**0.485
12	الرضا عن الخدمات التي يقوم بها المشروع والداعمه له	0.162
13	الرضا الكلي .	**0.421
14	لوعي بمشكلة المياه مستقبلاً .	0.096
15	درجة الدافعية الإيجابية لإستخدام الري المطور	0.047
16	كفاءة وحدة الري .	0.076
17	أثر عضوية الرابطة .	*0.268

** معنوية عند مستوى معنوية (0.01) * معنوية عند مستوى معنوية(0.05)

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث الميدانية في محافظة الشرقية، 2015.

إرتباطية موجبة بينها وإنتاجية محصول القمح للفدان ، أما بالنسبه لباقي المتغيرات التسعة ذات العلاقة الإرتباطية الموجبة يمكن تفسير تلك العلاقة على النحو التالي بالنسبة لمشاركة الزوجة في العمل وتعتبر هذه العلاقه منطقية ومتفقة مع الواقع لأن مشاركة الزوجه في العمل المزراعي بصفه عامه يوفر كثير من الوقت والمال لدي المزارع والذي من الممكن أن يستغله في الإهتمام بمحصوله من القمح ومن ثم زيادة الإنتاجية ، بالنسبة لطريق تكوين الرابطة والمشاركه في الإنتخابات وقد يرجع ذلك الي أنه لا يشارك في إنتخابات الروابط إلا الزراع الإيجابيين وغالباً ما يتصف المزارع الإيجابي بالإنفتاح والإطلاع على كل ما هو جديد الأمر الذي ينعكس بالفائده على خبرتة بصفه عامة ومن ثم خبرته في مجال زراع القمح بصفه خاصة يتبع تلك الخبره زياده في الإنتاجية ، بالنسبة المسافة بين المضخه وفتحة الري وقد ترجع تلك العلاقة الي أن البعد عن مضخة المياه يعكس ايضاَ البعد عن الطرق العمومية ، والتي تتسبب غالباً في الكثير من المشاكل للمحاصيل الزراعية مثل الأتربة الكثيفة وغيرها من المشكلات التي تتسبب بشكل مباشر وغير مباشر قي تقليل إنتاجية المحصول ، أما بالنسبه للقرب أو البعد عن مضخة المياه فالجميع متساوي سواء كان قريباً أو بعيداً لأن المياه غالباً ما تكون "حاضرة " في مواسير الري الخاصة بالمشروع ، أما بالنسبة للرضا الكلي فأن الرضا عن مشروع التطوير يعكس في طياته زيادة الإنتاجية الكلية لمحصول القمح وبالتالي العلاقة تبادلية إرتباطية موجبة . أما بالنسبه للرضا عن الوضع الحالي مقارنة بالوضع السابق فالمشروع ساهم بشكل كبير في توفير الوقت والجهد والمال والارض ومن ثم من الطبيعي أن تزيد إنتاجية الفدان إذا ما قورنت بالوضع السابق ، أما بالنسبة للرضا عن آداء الرابطة فعندما تقوم الرابطة بالدور المطلوب منها فإن ذلك ينعكس إيجابياً على إنتاجية محصول القمح ، ونفس الشئ بالنسبة للرضا عن توافر مياه الري بصفه عامه ، أم بالنسبة لأثر عضوية الرابطة قد ترجع العلاقة الارتباطية الموجبة الي مميزات العمل الجماعي عن العمل الفردي فإن العمل من خلال الرابطة يعتبر عملاً جماعياً بين العديد من الزراع ومن ثم هناك تبادل للخبرات ومزامله في الأعمال وغير ذلك حيث أن كل هذه الأمور تصب في مصلحة المحصول ومن ثم الإنتاجية .

ج. محددات زيادة إنتاجية محصول القمح في نطاق روابط مستخدمي المياة :

قياس تأثير المتغيرات المستقلة على إنتاجية محصول القمح للزراع الأعضاء في روابط مستخدمي المياه للمساقي المطورة :

يتضح من العرض السابق أن هناك متغيرات ذات علاقة إرتباطية معنوية موجبة وأخري سالبة وأن هناك متغيرات العلاقة الإرتباطية غير معنوية مع إنتاجية محصول القمح للزراع الأعضاء في روابط مستخدمي المياه للمساقي المطورة، حيث أنه سوف يتم

iSkysoft PDF Editor

في هذا الجزء قياس تأثير المتغيرات المعنوية على إنتاجية محصول القمح وذلك باستخدام نموذج التغاير Covariance " model " ذو المتغيرات الصورية Dummy Variable ، المتغيرات المعنوية موضوع الدراسة هي : (عدد أفراد الأسرة ، مشاركة الزوجه في العمل المزرعي ، طريقة تكوين الرابطة ، المشاركه في إنتخابات الرابطه ، المسافة بين مصدر المياه وفتحت الري ، الرضا الكلي ، الرضا عن الوضع الحال مقارنة بالوضع السابق ، الرضا عن آداء الرابطة خلال العام الحالي ، الرضا عن عدالة وكمية المياه المتاحه، ، أثر عضوية الرابطة) ودرجة انتاجية محصول القمح للفدان بالنسبة) وذلك من خلال المعادلات التالية .

تحقيقاً للجزء الثاني من الهدف الثالث نعرض ما يلي من النتائج عن تأثير بعض المتغيرات المستقلة على إنتاجية محصول القمح.

حيث أن :

- q_{Pro} = الكمية المنتجة من محصول القمح .
- الأرقام بين القوسين قيمة "ت" المحسوبة.
- R^2 معامل التحديد.
- * معنوية عند مستوى المعنوية 0.05، ** معنوية عند مستوى المعنوية 0.01 .

1. **عدد أفراد الأسرة** : لقياس تأثير عدد أفراد الأسرة لمزارعي القمح على إنتاجية الفدان ، تم تقدير نموذج المعادلة رقم (1) وذلك في الشكل الرياضي التالي:

$$q_{Pro} = 16.2 - 1.4\ num - 3.3\ num1 \qquad (1)$$
$$(24.2)^{**}\ \ (-1.5)\ \ \ (-2.3)^{*}$$
$$F = 3 \qquad R^2 = 9.3$$

حيث أن:

- (num) = عدد أفراد الأسرة المتوسط .
- (num1) = عدد أفراد الأسرة الكبير .

أ- يعبر الجزء المقطوع (الثابت) في المعادلة رقم (1) عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح للزراع الذين كان عدد أفراد أسرهم " صغير " حيث بلغ متوسط إنتاجية الفدان لهذه الفئة 16.2 أردب/فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثير معنوي إحصائياً على إنتاجية محصول القمح ، حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 24.2وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01.

ب- أن متوسط إنتاجية محصول القمح للزراع الذين كان عدد أفراد أسرهم " متوسط " يقل عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح بحوالي 1.4 أردب/ فدان ، أي أن معدل إنتاج تلك الفئة بلغ 14.8 أردب/ فدان،ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثيراً غير معنوي إحصائياً على إنتاجية محصول القمح حيث بلغت قيمة "ت" -1.5 .

ج- أن متوسط إنتاجية محصول القمح للزراع الذين كان عدد أفراد أسرهم " كبير" يقل عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح بحوالي 3.3 أردب/ فدان، أي أن معدل إنتاج تلك الفئة بلغ 12.9أردب/ فدان ، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثيراً معنوي إحصائياً على إنتاجية محصول القمح حيث بلغت قيمة "ت" – 2.3وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 .

د- ثبتت المعنوية الاحصائية للمعالم السابقه المقدرة وذلك عند مستوى معنويه 0.05، كما ثبتت المعنويه الاحصائية للنموذج المقدر حيث بلغت قيمة F المحسوبه 3.

هـ- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 9.3 ، أي أن التغيرات في متغير عدد أفراد الاسره من عدمه يفسر 9.3 % ، فقط من التغيرات في إنتاجية محصول القمح أي أن 90.7% من التغيرات في إنتاجية محصول القمح يرجع إلى متغيرات أخرى .

2. **مشاركة الزوجة في العمل المزرعي** : لقياس تأثير مشاركة الزوجة في العمل المزرعي على إنتاجية الفدان ، تم تقدير نموذج المعادلة رقم (2) وذلك في الشكل الرياضي التالي:

$$q_{Pro} = 13.5 + 2.2\ Part \qquad (2)$$
$$(15.7)^{**} \quad (2.2)^{*}$$
$$F = 4.9 \qquad R^2 = 7.7$$

حيث أن

- **(part)** = الفئة التي قالت(نعم) الزوجة شاركت في العمل المزرعي .

أ- يعبر الجزء المقطوع (الثابت) في المعادلة رقم (2) عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم (لا) الزوجة لم تشارك في العمل المزرعي ، حيث بلغ متوسط إنتاجية الفدان لهذه الفئة 13.5 أردب/فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثير معنوي إحصائياً على إنتاجية محصول القمح . حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 15.7 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 .

ب- أن متوسط إنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم (نعم) الزوجة تشارك في العمل المزرعي يزيد عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح بحوالي 2.2 أردب/ فدان، أي أن معدل إنتاج تلك الفئة بلغ 17.7أردب/ فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثيراً معنوياً إحصائياً على إنتاجية محصول القمح حيث بلغت قيمة "ت" 2.2 وهي معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05.

ج- ثبتت المعنوية الاحصائية للمعالم السابقه المقدرة وذلك عند مستوى معنويه 0.05، كما ثبتت المعنويه الاحصائية للنموذج المقدر حيث بلغت قيمة F المحسوبه 4.9.

د- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 7.7 ، أي أن التغيرات في متغير مشاركو الزوجة في العمل المزرعي من عدمه يفسر 7.7% ، فقط من التغيرات في إنتاجية محصول القمح أي أن 92.3% من التغيرات في إنتاجية محصول القمح يرجع إلى متغيرات أخرى

3. **طريقة تكوين الرابطة:** لقياس تأثير طريقة تكوين الرابطة على إنتاجية الفدان ، تم تقدير نموذج المعادلة رقم (3) وذلك في الشكل الرياضي التالي:

$$q_{Pro} = 14.3 + 1.7\ elec \qquad (3)$$
$$(23.7)^{**} \quad (2)^{*}$$
$$F = 3.6 \qquad R^2 = 5.8$$

حيث أن :

- (elec) = الفئة التي قالت أن التكوين تم بالإنتخابات .

أ- يعبر الجزء المقطوع (الثابت) في المعادلة رقم (3) عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم أن التكوين تم " بالإختيار " حيث بلغ متوسط إنتاجية الفدان لهذه الفئة 14.3 أردب/فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثير معنوي إحصائياً على إنتاجية محصول القمح . حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 23.7 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 .

ب- أن متوسط إنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم أن التكوين تم " بالإنتخابات" يزيد عن المتوسط العام لإنتاجية محصول بحوالي 1.7 أردب/ فدان، أي أن معدل أنتاج تلك الفئة بلغ 16أردب/ فدان،ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثيراً معنوياً إحصائياً على على إنتاجية محصول القمح حيث بلغت قيمة "ت" 2 وهي معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05.

ج- ثبتت المعنوية الاحصائية للمعالم السابقة المقدرة وذلك عند مستوى معنويه 0.05، كما ثبتت المعنويه الاحصائية للنموذج المقدر حيث بلغت قيمة F المحسوبة 3.6.

iSkysoft PDF Editor

د- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 5.8 ، أي أن التغيرات في متغير طريقة تكوين الرابطة من عدمه يفسر 5.8 % ، فقط من التغيرات في إنتاجية محصول القمح أي أن 94.2% من التغيرات في إنتاجية محصول القمح يرجع إلى متغيرات أخرى .

4. **المشاركة في إنتخابات تكوين هذه الرابطة:** لقياس تأثير المشاركة في إنتخابات تكوين هذه الرابطة على إنتاجية الفدان ، تم تقدير نموذج المعادلة رقم (4) وذلك في الشكل الرياضي التالي:

$$q_{Pro} = 14.5 + 1.8\ Part \quad (4)$$
$$(27)^{**} \quad (0.9)$$
$$F = 4 \qquad R^2 = 6.3$$

حيث أن

- **(part)** = الفئة التي قالت(نعم) أنها شاركت في إنتخابات الرابطة .

أ- يعبر الجزء المقطوع (الثابت) في المعادلة رقم (4) عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم (لا) لم يشاركوا في إنتخابات الرابطة، حيث بلغ متوسط إنتاجية الفدان لهذه الفئة 14.5 أردب/فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثير معنوي إحصائياً على إنتاجية محصول القمح . حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 27وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 .

ب- أن متوسط إنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم (نعم) أنهم شاركوا في إنتخابات الرابطة يزيد عن المتوسط العام لإنتاجية محصول بحوالي 1.8 أردب/ فدان، أي أن معدل إنتاج تلك الفئة بلغ 16.3أردب/ فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع ليس لها تأثيراً معنوياً إحصائياً على إنتاجية محصول القمح حيث بلغت قيمة "ت" 0.9 وهي غير معنوية إحصائيا .

ج-ثبتت المعنوية الاحصائية للمعالم السابقه المقدرة وذلك عند مستوى معنويه 0.05، كما ثبتت المعنويه الاحصائية للنموذج المقدر حيث بلغت قيمة F المحسوبه 4.

د- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 6.3 ، أي أن التغيرات في متغير مشاركة الزراع في الإنتخابات من عدمه يفسر 6.3% ، فقط من التغيرات في إنتاجية محصول القمح أي أن 93.7% من التغيرات في إنتاجية محصول القمح يرجع إلى متغيرات أخرى .

5. **درجة الرضا الكلي** : لقياس تأثير درجة الرضا الكلي على إنتاجية الفدان ، تم تقدير نموذج المعادلة رقم (5) وذلك في الشكل الرياضي التالي:

$$q_{Pro} = 9.8 + 0.53sat \quad (5)$$
$$(4.2)^{**} \quad (4)^{**}$$
$$F = 16.2 \qquad R^2 = 21$$

حيث أن:

- (sat) = راضي.

أ- يعبر الجزء المقطوع (الثابت) في المعادلة رقم (5) عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم " غير راضي " عن الأربعة محاور الخاصة بمتغير الرضا الكلي حيث بلغ متوسط إنتاجية الفدان لهذه الفئة 9.8 أردب/فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثير معنوي إحصائياً على إنتاجية محصول القمح . حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 4.2 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 .

ب- أن متوسط إنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم "راضي" عن الاربعة محاور الخاصة بمتغير الرضا يزيد عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح بحوالي 0.53 أردب/ فدان، أي أن معدل أنتاج تلك الفئة بلغ 10.33 أردب/ فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثيراً معنوياً إحصائياً على على إنتاجية محصول القمح حيث بلغت قيمة "ت" 4 وهي معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01.

iSkysoft PDF Editor

ج- ثبتت المعنوية الاحصائية للمعالم السابقه المقدرة وذلك عند مستوى معنويه 0.01، كما ثبتت المعنويه الاحصائية للنموذج المقدر حيث بلغت قيمة F المحسوبه 16.2.

د- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 21 ، أي أن التغيرات في متغير الرضا الكلي من عدمه يفسر 21 % ، فقط من التغيرات في إنتاجية محصول القمح أي أن 79% من التغيرات في إنتاجية محصول القمح يرجع إلى متغيرات أخرى .

هـ- قد يرجع عدم رضا الفئة الأولي عن المحاور الاربعة والتي تعكس الرضا الكلي الي إنخفاض الإنتاجية .

i. درجة الرضا عن الوضع الحالي مقارنة بالوضع السابق:

يمكن قياس تأثير درجة الرضا عن الوضع الحالي مقارنة بالوضع السابق لمزارعي القمح عن كميات الانتاج من خلال المعادلة التالية رقم (6) :

$$q_{Pro} = 10.4 + 1.2sat \quad (6)$$

(4.4) **(5)**

R2 = 24 **F= 19.6**

حيث أن:

- ب- sat = راضي.

أ- يعبر الجزء المقطوع (الثابت) في المعادلة رقم (2) عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم " غير راضي " للرضا عن الوضع الحالي مقارنة بالوضع السابق حيث بلغ متوسط إنتاجية الفدان لهذه الفئة 10.4 أردب/فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثير معنوي إحصائياً على إنتاجية محصول القمح . حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 5 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 .

ب- أن متوسط إنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم "راضي" للرضا عن الوضع الحالي مقارنة بالوضع السابق يزيد عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح للفئة التي تسبقها بحوالي 1.2 أردب/ فدان، أي أن معدل إنتاجية تلك الفئة بلغ 11.6 أردب/ فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثيراً معنوياً إحصائياً على على إنتاجية محصول القمح حيث بلغت قيمة "ت" 4.4 وهي معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01.

ج- ثبتت المعنوية الاحصائية للمعالم السابقه المقدرة وذلك عند مستوى معنويه 0.01، كما ثبتت المعنويه الاحصائية للنموذج المقدر حيث بلغت قيمة F المحسوبه 19.6.

د- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 24 ، أي أن التغيرات في متغير الرضا عن الوضع الحالي مقارنة بالوضع السابق من عدمه يفسر 24 % ، فقط من التغيرات في إنتاجية محصول القمح أي أن 76% من التغيرات في إنتاجية محصول القمح يرجع إلى متغيرات أخرى .

ii. درجة الرضا عن أداء الرابطة خلال العام الحالي:

يمكن قياس تأثير درجة الرضا عن أداء الرابطة خلال العام الحالي لمزارعي القمح عن كميات الانتاج من خلال المعادلة التالية رقم (7) :

$$q_{Pro} = 13.1 + 1.1sat \quad (7)$$

(2.7) **(5.9)**

R2 = 11 **F= 7.4**

حيث أن:

- ب- sat = راضي.

أ- يعبر الجزء المقطوع (الثابت) في المعادلة رقم (7) عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم " غير راضي " درجة الرضا عن أداء الرابطة خلال العام الحالي حيث بلغ متوسط إنتاجية الفدان لهذه الفئة 13.1 أردب/فدان، ويتبين

iSkysoft PDF Editor

أن هذه الفئة من الزراع لها تأثير معنوي إحصائياً على إنتاجية محصول القمح . حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 5.9 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 .

ب- أن متوسط إنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم "راضي" درجة الرضا عن أداء الرابطة خلال العام الحالي يزيد عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح بحوالي 1.1 أردب/ فدان، أي أن معدل إنتاجية تلك الفئة بلغ 14.2 أردب/ فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثيراً معنوياً إحصائياً على على إنتاجية محصول القمح حيث بلغت قيمة "ت" 2.7 وهي معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01.

ج- ثبتت المعنوية الاحصائية للمعالم السابقه المقدرة وذلك عند مستوى معنويه 0.01، كما ثبتت المعنويه الاحصائية للنموذج المقدر حيث بلغت قيمة F المحسوبه 7.4.

د- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 11 ، أي أن التغيرات في متغير درجة الرضا عن أداء الرابطة خلال العام الحالي من عدمه يفسر 11 % ، فقط من التغيرات في إنتاجية محصول القمح أي أن 89% من التغيرات في إنتاجية محصول القمح يرجع إلى متغيرات أخرى .

iii. درجة الرضا عن توافر المياه بصفة عامة :

يمكن قياس تأثير درجة الرضا عن توافر المياه بصفة عامة لمزارعي القمح على كميات الانتاج من خلال المعادلة التالية رقم (8) :

$$q_{Pro} = 10.7 + 3.1sat \qquad (8)$$

(5.7) **(4.9)

F= 24.3 R2 = 29

حيث أن:

- **sat = راضي.**

أ- يعبر الجزء المقطوع (الثابت) في المعادلة رقم (8) عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم " غير راضي " درجة الرضا عن توافر المياه بصفة عامة حيث بلغ متوسط إنتاجية الفدان لهذه الفئة 10.7 أردب/فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثير معنوي إحصائياً على إنتاجية محصول القمح . حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 5.7 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 .

ب- أن متوسط إنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم "راضي" درجة الرضا عن توافر المياه بصفة عامة يزيد عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح بحوالي 3.1 أردب/ فدان، أي أن معدل إنتاجية تلك الفئة بلغ 13.8 أردب/ فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثيراً معنوياً إحصائياً على على إنتاجية محصول القمح حيث بلغت قيمة "ت" 4.9 وهي معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01.

ج- ثبتت المعنوية الاحصائية للمعالم السابقه المقدرة وذلك عند مستوى معنويه 0.01، كما ثبتت المعنويه الاحصائية للنموذج المقدر حيث بلغت قيمة F المحسوبه 24.3.

د- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 29 ، أي أن التغيرات في متغير درجة الرضا عن توافر المياه بصفة عامة من عدمه يفسر 29% ، فقط من التغيرات في إنتاجية محصول القمح أي أن 71% من التغيرات في إنتاجية محصول القمح يرجع إلى متغيرات أخرى .

iv. الرضا عن الخدمات التي يقوم بها المشروع والداعمه له :

يمكن قياس تأثير درجة الرضا عن الخدمات التي يقوم بها المشروع والداعمة له لمزارعي القمح على كميات الانتاج من خلال المعادلة التالية رقم (9) :

iSkysoft PDF Editor

$$q_{Pro} = 17.1 + 0.43sat \quad (9)$$

**(7) (0.52)

F= 0.27 R2 = 0.004

حيث أن:

- **sat = راضي.**

أ- يعبر الجزء المقطوع (الثابت) في المعادلة رقم (3) عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم " غير راضي " درجة الرضا عن الخدمات التي يقوم بها المشروع والداعمه له حيث بلغ متوسط إنتاجية الفدان لهذه الفئة 17.1 أردب/فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثير معنوي إحصائياً على إنتاجية محصول القمح . حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 7 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 .

ب- أن متوسط إنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم "راضي" عن درجة الرضا عن الخدمات التي يقوم بها المشروع والداعمه له يزيد عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح للفئة التي تسبقها بحوالي 0.52 أردب/ فدان، أي أن معدل إنتاجية تلك الفئة بلغ 17.62 أردب/ فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع ليس لها تأثيراً معنوياً إحصائياً على إنتاجية محصول القمح حيث بلغت قيمة "ت" 0.5 وهي غير معنوية إحصائيا.

ج- لم تثبت المعنوية الاحصائيه للمعادلة لإجمالي العبارات التي تعكس رضا مستخدمي روابط الري المطور خلال العام الحالي عن الخدمات التي يقوم بها المشروع والداعمه له ، وقد يرجع ذلك الي أن الزياده في إنتاجية المحصول لم يكن سببها الخدمات التي يقدمها المشروع ولكن قد ترجع الي الاصناف الجديده من القمح والعمليات الزراعية المستحدثة وغير ذلك .

6. **أثر عضوية الرابطة** : لقياس تأثير أثر عضوية الرابطة على إنتاجية الفدان ، تم تقدير نموذج المعادلة رقم (10) وذلك في الشكل الرياضي التالي:

$$q_{Pro} = 12.7 + 4.1imp + 2.6\ imp1 \quad (10)$$

(18)** (3)** (2.8)**

F= 6.2 R^2 = 17.6

حيث أن :

- (imp) = الفئة التي قالت أن تأثير العضوية "لم يغير" .
- (imp1) = الفئة التي قالت أن تأثير العضوية "أفضل" .

هـ- يعبر الجزء المقطوع (الثابت) في المعادلة رقم (10) عن المتوسط العام لإنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم أن عضوية الرابطة لها تأثير " أسوء " حيث بلغ متوسط إنتاجية الفدان لهذه الفئة 12.7 أردب/فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثير معنوي إحصائياً على إنتاجية محصول القمح . حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 18 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 .

و- أن متوسط إنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم أن عضوية الرابطة " لم يغير شئ" يزيد عن المتوسط العام لإنتاجية محصول بحوالي 4.1 أردب/ فدان، أي أن معدل إنتاج تلك الفئة بلغ 16.8 أردب/ فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثيراً معنوياً إحصائياً على إنتاجية محصول القمح حيث بلغت قيمة "ت" 3 وهي معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01.

ز- أن متوسط إنتاجية محصول القمح للزراع الذين كانت إختيارهم أن عضوية الرابطة " أفضل" يزيد عن المتوسط العام لإنتاجية محصول بحوالي 2.6 أردب/ فدان، أي أن معدل إنتاج تلك الفئة بلغ 15.3 أردب/ فدان، ويتبين أن هذه الفئة من الزراع لها تأثيراً معنوياً إحصائياً على إنتاجية محصول القمح حيث بلغت قيمة "ت" 2.8 وهي معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01.

iSkysoft PDF Editor

ح- ثبتت المعنوية الاحصائية للمعالم السابقه المقدرة وذلك عند مستوى معنويه 0.01، كما ثبتت المعنويه الاحصائية للنموذج المقدر حيث بلغت قيمة F المحسوبه 6.2.

ط- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 17.6 ، أي أن التغيرات في متغير تأثير عضوية الرابطة من عدمه يفسر 17.6 % ، فقط من التغيرات في إنتاجية محصول القمح أي أن 82.4% من التغيرات في إنتاجية محصول القمح يرجع إلى متغيرات أخرى .

ثالثاً : تحقيقاً للهدف الرابع من الدراسه يمكن عرض النتائج التالية :

❖تحقيقاً للجزء الأول من الهدف الرابع عن مصادر المعلومات عن مشروع الري المطور-

تم أخذ رأي المبحوثين في 12 مصدر للمعلومات عن الري المطور كل مصدر على حده ويري الباحث أنه من الممكن أن يتم تقسيم هذه المصادر إلي ثلاثة أنواع من المصادر يمكن عرضها كالتالي : أ. مصادر مرتبطة بمؤسسات الري وهي : (إدارة التطوير والتوجيه ، مهندس التوجيه المائي ، هندسة الصرف ، الإدارة المركزية للري) - ب. مصادر مرتبطة بالإرشاد الزراعي بشكل مباشر وهي :(الجمعيات التعاونية الزراعية ، الإجتماعات والندوات الارشادية ، المرشد الزراعي ، المطبوعات الارشادية) - ج . مصادر عامه (مراكز البحوث الزراعية ، وسائل الاعلام ، كليات الزراعة ، جهاز تحسين وصيانة الاراضي) و تم عرض البيانات في ثلاثة أشكال على النحو التالي .

1- الترتيب العام لجميع مصادر معلومات الزراع المبحوثين أعضاء روابط مستخدمي المياه على حسب الأهمية النسبية لكل مصدر بالنسبة لزراع القمح . حيث كان مهندس التوجية المائي في الترتيب الأول ثم المرشد الزراعي في الترتيب الثاني ثم إدارات التطوير والتوجيه المائي في الترتيب الثالث وهكذا باقي المصادر وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (6) .

2- يتضح من الجدول أن المجموعة الأولي والمرتبطة بمؤسسات الري كانت في المركز الأول كمصدر للمعلومات للمبحوثين عن الري المطور بعدد (94 درجة) ، يليها في الترتيب المصادر المرتبطة بالإرشاد الزراعي كانت في المركز الثاني بعدد (93 درجة) ، يليها في الترتيب المجموعة الثالثة وهي المصادر العامه للمعلومات عن الري المطور للمبحوثين حيث كانت في المركز الثالث والأخير بعدد (62 درجة) وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (6) .

3- وتم بعد ذلك ترتيب المكونات الداخلية لتلك المجموعات على النحو التالي وكما هو موضح بالجدول رقم (6) :

أ- مهندس التوجية المائي ، المرشد الزراعي ، وسائل الإعلام أخذت الترتيب الأول في المجموعات الثلاثة.

ب- إدارت تطوير الري ، الجمعيات التعاونية الزراعية ، مراكز البحوث الزراعية. أخذت الترتيب الثاني في المجموعات الثلاثة.

ج- الإداره المركزية للري ، الإجتماعات والندوات الارشادية ، كليات الزراعة . أخذت الترتيب الثالث في المجموعات الثلاثة.

د- هندسة الصرف ، المطبوعات الارشادية ، جهاز تحسين وصيانة الاراضي أخذت الترتيب الرابع في المجموعات الثلاثة.

جدول رقم 6 . مصادر معلومات زراع القمح المبحوثين أعضاء روابط مستخدمي المياه عن مشروع الري المطور:

المصدر	نعم		لا		الترتيب على حسب الاهمية كل مصدر منفرد	الترتيب على حسب أهمية المجموعات	ترتيب كل مصدر داخل مجموعتة
	عدد	%	عدد	%			
أولاً : مصادر مرتبطة بمؤسسات الري .							
مهندس التوجيه المائي .	39	0.63	23	0.37	1	(1)94	1
إدارات التطوير والتوجيه المائي.	27	0.44	35	0.56	3		2
الإداره المركزية للري.	24	0.39	38	0.61	5		3
هندسة الصرف .	4	0.06	58	0.94	12		4
ثانياً : مصادر مرتبطة بالإرشاد الزراعي بشكل مباشر .							

المرشد الزراعي .	32	0.52	30	0.48	2	(2)93	1
الجمعيات التعاونية الزراعية .	23	0.37	39	0.63	6		2
الاجتماعات والندوات الارشادية.	22	0.35	40	0.65	7		3
المطبوعات الارشادية.	16	0.26	46	0.74	9		4
ثالثاً : مصادر عامه -							
وسائل الاعلام.	25	0.40	37	0.60	4	(3)62	1
مراكز البحوث الزراعية.	20	0.32	42	0.68	8		2
كليات الزراعة .	12	0.19	50	0.81	10		3
جهاز تحسين وصيانة الأراضي .	5	0.08	57	0.92	11		4

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارت الاستبيان (2015).

❖ **تحقيقاً للجزء الثاني من الهدف الرابع عن درجة تفضيل بعض الطرق الارشادية في توصيل المعلومات الي زراع القمح عن مشروع الري المطور:**

تم أخذ رأي المبحوثين في 9 طرق إرشادية تستخدم في توصيل المعلومات عن مشروع الري المطور لزراع القمح وتم تقسيم هذه الطرق إلي ثلاثة أنواع من الطرق بناء على الإطار النظري للإرشاد الزراعي ويمكن عرضها كالتالي : أ. طرق الإتصال الفردي وهي : (الز يارات الحقلية والمنزلية ، الزيارات المكتبية ، الاتصال الشخصي .) – ب. طرق الإتصال بالمجموعات وهي :(الاجتماعات الارشادية ، الإيضاح العملي ، المعارض الارشادية) ج . طرق الإتصال بالجماهير (البرامج الإذاعية ، البرامج التليفزيونية ، المطبوعات الإرشادية) وبعد ذلك تم عرض البيانات في ثلاثة أشكال على النحو التالي .

جدول رقم 7. درجة تفضيل الطرق الارشادية لزراع القمح المبحوثين أعضاء روابط مستخدمي المياه و التي من الممكن إستخدامها في توصيل المعلومات عن مشروع الري المطور :

م	الطريقة الارشادية	نعم		لا		الترتيب على حسب الأهمية كل مصدر منفرد	الترتيب على حسب أهمية المجموعات	ترتيب كل طريقة داخل مجموعتها
		عدد	%	عدد	%			
1	الزيارات الحقلية والمنزلية	61	0.98	1	0.02	1	(1)120	1
2	الزيارات المكتبية	20	0.32	42	0.68	8		3
3	الاتصال الشخصي	39	0.63	23	0.37	5		2
4	الاجتماعات الارشادية.	42	0.68	20	0.32	4	(3)99	2
5	الإيضاح العملي .	43	0.69	19	0.31	3		1
6	المعارض الارشادية	14	0.23	48	0.77	9		3
7	البرامج الإذاعية	31	0.50	31	0.50	6	(2)110	2
8	البرامج التليفزيونية.	53	0.85	9	0.15	2		1
9	المطبوعات الإرشادية	26	0.42	36	0.58	7		3

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارت الاستبيان (2015).

iSkysoft PDF Editor

1. الترتيب العام على أساس الأهمية النسبيه لدرجة تفضيل كل طريقة إرشادية على حده ، حيث جاء الزيارات الحقلية والمنزلية في الترتيب الأول والبرامج التليفزيونية في الترتيب الثاني الإيضاح العملي في الترتيب الثالث وهكذا باقي الطرق وكما هو موضح بالجدول رقم (7) .
2. يتضح من الجدول رقم (7)أن المجموعة الأولي وهي طرق الإتصال بالأفراد كانت في المركز الأول من حيث تفضيل المبحوثين كطريقة لنقل المعلومات عن الري المطور لزراع القمح بعدد درجات(120درجة) ، يليها في الترتيب طرق الإتصال بالجماهير حيث كانت في المركز الثاني بعدد درجات (110 درجة) ، يليها في الترتيب المجموعة الثالثة وهي طرق الإتصال بالمجموعات حيث كانت في المركز الثالث والأخير بعدد درجات (99 درجة).
3. وتم بعد ذلك ترتيب المكونات الداخلية لتلك المجموعات على النحو التالي وكما هو موضح بالجدول رقم (7) :

أ- الزيارات الحقلية والمنزلية ، الإيضاح العملي ، البرامج التليفزيونية . أخذت الترتيب الأول في المجموعات الثلاثة.

ب- الاتصال الشخصي ، الاجتماعات الارشادية ، البرامج الإذاعية . أخذت الترتيب الثاني في المجموعات الثلاثة.

ج- الزيارات المكتبية ، المعارض الارشادية ، المطبوعات الإرشادية ، أخذت الترتيب الثالث في المجموعات الثلاثة.

خامساً : **تحقيقاً للهدف الخامس من الدراسه يمكن عرض النتائج التالية :**

❖ **تحقيقاً للجزء الأول من الهدف الخامس عن مشكلات مشروع الري المطور من وجهة نظر زراع القمح المبحوثين أعضاء روابط مستخدمي المياه –**

يتضح من الجدول رقم (8) أن هناك نوعين من المشكلات الأول مشكلات مرتبطة بالمشروع وأدواته وطريقة تصميمة مثل ردم الخلجان القديمة والتي جاءت في الترتيب الأول بنسبة 95.2% من جملة زراع القمح المبحوثين ، يليها موضوع الجدولة والتي تتعارض مع ثقافة بعض الزراع المبحوثين والتي يعتبرونها نوع من التحكم فيهم وذلك بنسبة 74.2% ، يليها تدخل إدارة مشروع التطوير في تعيين بعض مجالس الإدارات لبعض الروابط بنسبة 54.8% من إجمالي زراع القمح المبحوثين وهذا قد يعكس عدم رضا الزراع عن تلك المجالس المعينة من قبل إدارة التوجية والتطوير المائي ، وهناك مشاكل أخري مرتبطة بالنوع الأول مثل ضعف التواصل والتمويل من قبل إدارة التوجية والتطوير المائي ، وسرقة ماكينات الري والمحابس ، إرتفاع مستوى عمق البيارة عن عمق الترعه .

جدول رقم 8 . مشاكل مشروع الري المطور من وجهة نظر لزراع القمح المبحوثين أعضاء روابط مستخدمي المياه :

م	المشكلات	التكرارت	% ن=62
1	ردم الخليج القديم تسبب في مشاكل كثيرة بعد سرقة ماكينة الري الخاصة بالتطوير .	59	95.2
2	عدم وجود لائحة تبين صلاحيات الرابطه .	55	88.7
3	لايوجد مقر للرابطه لعقد الإجتماعات الندوات .	50	80.6
4	عدم وجود نظام لمحاسبة مسؤلي الرابطه .	49	79
5	الجدوله بتضيع وقت المزارع بسبب انتظار الدور.	46	74.2
6	قلة نشاط المشغل .	45	72.6
7	إرتفاع تكاليف الري بسبب زيادة أسعار السولار .	40	64.5
8	مستوى عمق البياره أعلى من مستوى عمق الترعه .	38	61.3

iSkysoft PDF Editor

9	عدم تعاون بعض الزراع مع أعضاء الرابطه .	35	56.5
10	تعيين مجلس الاداره من قبل إدارة المشروع وفقاً للعصبيات	34	54.8
11	لايوجد مقابل مادي للعمل بالرابطه .	32	51.6
12	ضعف التواصل بين الرابطه والاداره العلا والرقابه .	30	48.4
13	فرد واحد فقط هو الذي يقوم بجميع دور الرابطه الرئيس .	28	45.2
14	سرقة ماكينات الري لأنها تبريد هواء وتستخدم في الخلاطات .	28	45.2
15	عدم إجراء إنتخابات في الرابطه منذ إنشائها .	27	43.5
16	سرقة المحابس لأنها مصنوعه من الظهر .	26	41.9
17	عدم إجراء الصيأنه الدوريه للخط والماكينه .	20	32.3
18	لا يوجد تمويل من إدارة للمشروع لأنشطة الرابطة	18	29
19	عدم وجود شفافية من الرابط مع الزراع .	12	19.4

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارت الإستبيان (2015) .

أما النوع الثاني من المشكلات فهو مشكلات تحد من قيام الرابطة بالدور المنوط بها مثل عدم وجود لائحة تبين صلاحيات الرابطه وذلك بنسبة 88.7% من إجمالي زراع القمح المبحوثين ، يليها عدم وجود مقر للرابطه لعقد الإجتماعات الندوات وذلك بنسبة 80.6% من إجمالي زراع القمح المبحوثين ، يليها عدم وجود نظام لمحاسبة مسؤلي الرابطه وذلك بنسبة 79% من إجمالي زراع القمح المبحوثين ، وهناك مشاكل أخري مرتبطة بالنوع الثاني قلة نشاط المشغل ، وإرتفاع تكاليف الري ، وعدم الشفافية ، وعدم تعاون الزراع مع الرابطة ، وعدم وجود مقابل مادي للعمل في الرابطة ، وإقتصار نشاط الرابطة غي فرد واحد فقط ، عدم إجراء إنتخابات منذ إنشاء الرابطة .

❖ **تحقيقاً للجزء الثاني من الهدف الخامس عن مقترحات حل مشاكل مشروع الري المطور من وجهة نظر زراع القمح المبحوثين أعضاء روابط مستخدمي المياه –**

جدول رقم (9) . مقترحات حل مشاكل مشروع الري المطور من وجهة نظر زراع القمح المبحوثين أعضاء روابط مستخدمي المياه :

م	المقترحات	التكرارات	النسبة ن=62
1	خفض عمق البياره بما يتناسب مع عمق الترعه .	50	80.6
2	الصيانه الدوريه لماكينة الري والمساقي وإنشاء وحدات صيانة .	47	75.8
3	صناعة محابس من البلاستيك المقوي لتجنب سرقتها .	42	67.7
4	بناء مقرات للرابطه لعقد اللقاءت والإجتماعات .	40	64.5
5	الخليج الذي طوله اكبر من 3 كيلو لا يتم ردمة ولكن يتم تبطينه.	35	56.5
6	المتابعه والتواصل المستمر الدوري من إدارة التطوير للرابطه وأعمالها .	34	54.8
7	إستبدال ماكينات تبريد الهواء بالماء وذلك لتجنيب سرقتها .	33	53.2
8	يفضل إستخدام مواتير كهرباء لأن ذلك سوف يقلل من تكلفة الري .	28	45.2
9	عمل ندوات لتوعيه الزراع بأهمية الري المطور ومزاياه .	25	40.3
10	إجراء إنتخابات تجديدية لأعضاء الرابطه وضم عناصر شابه لتفعيل دور الروابط.	23	37

iSkysoft PDF Editor

11	لابد من مقابل مادي رمزي لجلسات أعضاء مجالس إدارة الروابط .	20	32.3
12	تعيين المشغل وأمين الصندوق بعقد مؤقت لتفعيل الدور المطلوب منهما .	15	24.2

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارت الإستبيان (2015) .

يتضح من الجدول رقم (9) أن أهم المقترحات هي خفض عمق البيارة بما يتناسب مع عمق الترعه والذي جاء بنسبة 80.6% ، ثم يليها في الترتيب الصيانه الدورية لماكينة الري والمساقي وذلك بنسبة 75.8% ، ثم يليها مقترح بصناعة المحابس من البلاستيك المقوي بدلاً من الظهر والذي كان سبباً في سرقة غالبة تلك المحابس بنسبة 67.7% ، وتنتهي تلك المقترحات بمقترح بوجود مقابل مادي رمزي كبدل لجلسات مجالس إدارة الروابط وذلك بنسبة 32.3% ، ليصبح أخر المقترحات هو تعيين أمين الصندوق والمشغل بعقد مؤقت لضمان تفعيل الدور المطلوب منهم وذلك بنسبة 24.2% .

أهم الإستنتاجات والتوصيات :

1- أظهرت النتائج أن الزراع الذين كانت آرائهم يجب أن يتم تكوين الرابطة بالإنتخاب إنتاجهم يزيد عن الزراع اللذين كانت آرائهم أن التكوين يتم الإختيار لذلك توصي الدراسة إدارة التوجية المائي بسرعة عمل إنتخابات لمجالس إدارة الروابط لأن تلك الإنتخابات سوف يترتب علىها دماء جديدة تساعد في النهوض بدور الروابط ومن ثم زيادة في إنتاجية محصول القمح .

2- أظهرت النتائج أن زراع القمح يعتمدون على ثلاثة مصادر للمعلومات عن مشروع الري وهي والتي جاءت في الترتيب الأول لكل مجموعة (مهندس التوجية المائي ، المرشد الزراعي ، وسائل الإعلام) لذلك توصي الدراسة إدارة التوجية والتطوير المائي بتنفيذ دورات تدريبية لمهندسي التوجية والمرشدين الزراعيين كلاً منهم مع الآخر لتزويدهم بالجديد في هذا المجال ، ورفع توصية الي وسائل الإعلام المختصة بزيادة مساحة التعرض لمشروع الري المطور ،وذلك نظراً لتعرض زراع القمح لوسائل الإعلام بدرجة كبيرة وكون وسائل الإعلام جاءت في الترتيب الأول في المصادر العامه للمعلومات عن مشروع الري المطور .

3- توصي الدراسة بتفعيل طرق الإتصال الفردي وطرق الإتصال الجماعي في التواصل مع زراع القمح في المعلومات الخاصة بمشروع الري المطور .

4- توصي الدراسة إدارة التوجية المائي بإستكمال بعض ماكينات الري والتي فقدت وبعض المحابس الخاصة بمشروع الري المطور وإصلاح التالف منها ومحاولة تعديل وضع المواسير التي تنقل من الترعة الي البير الخاص بماكينة الرفع بحيث تكون على مستوى سطح الترعة حتي لا تتأثر بإنخفاض مستوى الماء بالترعه .

5- أن هناك رضا عام عن مشروع الري المطور لدي زراع القمح في نطاق المشروع لذا توصي الدراسة وزارة الري بمزيد من التوسع في مشروع الري المطور في مناطق أخري بمحافظة الشرقية حيث أنة مقتصر على ثلاثة مراكز فقط بالمحافظة وذلك يوفر الجهد والأرض والوقت والمال ، ومن ثم زيادة الإنتاجية لغالبية المحاصيل الزراعية .

الهوامش والمراجع

1- أبوسعده ، محمد على ، إميل صبحي ميخائيل (2010) ، " العوامل المرتبطة والمحددة لتحديث زراعة القمح في مركز أبو حمص محافظة البحيرة " مجلة الإقتصاد الزراعي والعلوم الإجتماعية ، جامعة المنصورة ، مجلد (1) عدد (6) .

2- الصياد، مصطفى (1988). " الإحصاء الاجتماعي" ، قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس .

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1999). " تعزيز دور تنظيمات مستخدمي المياه في الزراعه العربية " ، جامعة الدول العربية ، الخرطوم .

4- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي "إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة لجمهورية مصر العربية حتي العام 2030" ، القاهره ، 2009 .

5- مديرية الزراعة بمحافظة الشرقية ، قسم الإحصاء ، بيانات غير منشورة ، 2011.

6- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحده (2016) "الحفظ والتوسع من الناحية العملية الذرة والارز والقمح دليل لإنتاج الحبوب بشكل مستدام" روما .

iSkysoft PDF Editor

تجربة دولة الكويت في إطار حماية البيئة والتنمية المستدامة

The experience of Kuwait in the sustainable development through environment protection

ا.رندة سعدي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

جامعة– آكلي محند أولحاج– البويرة – الجزائر

البريد الالكتروني

saadi.randa@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية في محورها الأول إلى توضيح المفهوم التالية: البيئة،حماية البيئة التلوث ومشاكله كما خصص المحور الثاني من هذه الورقة البحثية للتأصيل النظري لمفهوم التنمية المستدامة ومبادئها وأهدافها ومختلف أبعادها و التفصيل في مؤشرات البعد البيئي لها وفي الأخير خصص محور للحديث كيفية تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة، وقد تم اتخاذ تجربة دولة الكويت كنموذج.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التلوث، حماية البيئة، التنمية المستدامة، دولة الكويت.

Abstract:

This paper aims in its first axis to clarify the concept of the environment, environmental protection, pollution and its problems, also the second axis of this paper allocated to consolidate the theoretical concept of sustainable development principles and objectives, the different dimensions while detail in the indicators of the environmental dimension. The final axis devoted to talk how to achieve sustainable development through environment protection, by taking the experience of the State of Kuwait as a model.

Keywords: the environment, pollution, environment protection, sustainable development, the State of Kuwait.

iSkysoft PDF Editor

مقدمة:

تعد البيئة من القضايا التي أصبحت في خطر اليوم والتي تحتاج إلى اهتمام لخلق وزيادة الوعي لدى المجتمعات بالأضرار التي تهدد صحة الفرد والمجتمع والنظام البيئي، فبعضها يتعلق بنمط الإنتاج والآخر بكيفية الاستهلاك دون إغفال التطور الذي مس الجانب التكنولوجي وظهور مواد كيميائية بكثرة، وتدخل الإنسان في قوانين الطبيعة دون تفكيره في العواقب كل هذا أدى إلى ظهور مشاكل و إختلالات تؤثر على سلامة البيئة والمحيط؛

من هنا لأصبح موضوع حماية البيئة الشغل الشاغل للمجتمع، حتى أن الدول وضعت جملة من القوانين التي تهدف إلى مكافحة التلوث البيئي ومنع أي عمل مضر بالبيئة كمظهر من مظاهر حماية البيئة؛

وفي إطار التنمية المستدامة التي تسعى الدول إلى تحقيقها من أجل النهوض بشعوبها، تكرس الدول جملة من القوانين والتشريعات للوصول إلى تنمية بيئية مستدامة من خلال الصلاحيات التي تقدمها بعض الهيئات التي تتكفل بصفة مباشر بحماية البيئة من خلال الاستراتيجيات والأهداف المسطرة من قبل الدولة لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة من خلال توفير حماية للبيئة من التلوث والمخاطر البيئية.

الإشكالية:

تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على السؤال التالي: **ما مدى مساهمة حماية البيئة في تحقيق التنمية المستدامة انطلاقا من تجربة دولة الكويت نموذجا؟**

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الورقة البحثية من خلال بلورة المفاهيم الأساسية حول البيئة ومشاكل التلوث، وتحليل مفهوم التنمية المستدامة وتحليل أبعادها، وإبراز أهم مبادئها وأبعادها وتوضيح ذلك من خلال تجربة دولة الكويت في تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى

- التطرق إلى الخلفية النظرية لحماية البيئة ومشاكل التلوث؛
- الإلمام بالمفاهيم التي ترتبط بمصطلح التنمية المستدامة؛
- اسقاط مفاهيم الجانب النظري على دراسة الحالة، والتعرف على القوانين والتشريعات التي سنتها دولة الكويت من أجل خلق إطار متكامل لحماية البيئة وتفعيل مبادئ التنمية المستدامة.

المنهج المستخدم في الدراسة:

للاجابة على الاشكالية تم الاعتماد على **المنهج الوصفي** بالنسبة للجانب النظري وذلك بغرض الالمام بالإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى **المنهج الوصفي التحليلي** بالنسبة للمحور الثالث من الدراسة، لأن هذا المنهج يساعد على الحصول على البيانات والمعلومات حول موضوع الدراسة وتحليل جميع جوانبه.

الدراسات السابقة:

1- بن أحمد عبد المنعم، **الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر**، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008-2009، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الوسائل القانونية الكفيلة بالحماية الفعالة للبيئة في إطار التنمية المستدامة، وخلصت هذه الدراسة أنه لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة وجب على الدولة وضع أهداف مسطرة ضمن قوانين وتشريعات بيئية وأنه عليها أن لاتقف عند هذا الحد بل يجب تشجيع وتفعيل التنسيق بين كامل أطراف المجتمع.

2- عبد الغني حسونة، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه تخصص: قانون الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، هدفت هذه الدراسة لتحديد مدى انعكاس مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها على مستوى

التشريع الجزائري، باعتبار الجزائر أحد أعضاء المجتمع الدولي، كما هدفت للتعرف على مدى فعالية الآليات المتخذة من قبل المشرع الجزائري في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة ومقتضيات حماية البيئة، وخلصت هذه الدراسة لأن المشرع الجزائري في إطار محاولته للموازنة بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية البيئة أوجد مجموعة من الآليات والتي تتنوع بين الإنفرادية والتي تخص أعمال تنفذها الدولة، والتشاركية والتي تتم في إطار المشاركة بين الدولة والجهات الفاعلة الأخرى في إطار التنمية المستدامة والحماية القانونية للبيئة.

3– صافية زيد المال، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي**، رسالة دكتوراه، تخصص: قانون دو لي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2013، خلصت هذه الدراسة إلى أن النظرة الجديدة للحياة تترجم وفق السلوك البشري ومتى تحقق الوعي بأهمية البيئة في الضمير الأخلاقي يصبح بالإمكان حماية البيئة والمساهمة بصورة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة، ما يجب إعداد بروتوكول دولي يضم القواعد ومعايير للحصول على التقاسم العادل والمتساوي للمنافع، كما أنه على الدول النامية اتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية مواردها الطبيعية، كما على الدول المتقدمة استخدام تقنيات كفيلة بتحقيق تكنولوجيا نظيفة والاستخدام الأمثل للموارد لأنها المسؤول الأول عن العديد من المشاكل البيئية.

محاور الدراسة: في ظل ماسبق يمكن تقسيم أجزاء هذه الدراسة كالآتي

المحور الأول: عموميات حول حماية البيئة ومشاكل التلوث؛

المحور الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة؛

المحور الثالث: تجربة دولة الكويت في تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة؛

المحور الأول: عموميات حول حماية البيئة ومشاكل التلوث

تتمثل البيئة في مجمل عناصر المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية ويشمل كل التأثيرات الناتجة عن نشاط الفرد وهذا النشاط ينتج عنه أضرار أو مايعرف بالتلوث، ويتم معالجتها عن طريق الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية و فيمايلي سيتم تناول كل ذلك بالتفصيل.

1– مفهوم البيئة

مفهوم البيئة يشمل جميع الجوانب الخاصة بها سواء من الناحية الاصطلاحية أو الناحية القانونية وفيمايلي تفصيل في ذلك:

1–1–التعريف اللغوي للبيئة:

– البيئة كلمة في اللغة العربية هي الاسم للفعل تبوأ، أي نزل أو قام، وتبوأ أي أصلحه وهيأه.

– أما في اللغة الفرنسية هي environnement وردت في معجم La Rousse وهي مجموعة العناصر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية سواء كانت طبيعية أو اصطناعية والتي يعيش فيها الإنسان والنبات.[1]

1–2–التعريف الاصطلاحي العلمي للبيئة:

– يشير الباحثون إلى أن البيئة هي:" المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بمايشمله من ماء، هواء، فضاء، تربة وكائنات حية، ومنشآت أقامها الإنسان لإشباع حاجاته."[2]

– كما تعرف البيئة أيضا على أنها:" الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر ويؤثر فيه، بكل ما يشتمله هذا المجال المكاني من عناصر ومعطيات سواء كانت طبيعية كالصخور وما تضمه من معادن ومصادر طاقة وتربة وموارد مياه، وعناصر مناخية من حرارة وضغط ورياح وأمطار ونباتات طبيعية، حيوانات بحرية وبرية، أو معطيات بشرية ساهم الإنسان في وجودها من عمران وطرق نقل ومواصلات ومزارع ومصانع."[3]

iSkysoft PDF Editor

– البيئة هي: " مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان والمحيطة بالمساحات التي يقطنها والتي تحدد نشاط الإنسان واتجاهاته وتؤثر في سلوكه ونظام حياته."[4]

1-3-علاقة البيئة ببعض المفاهيم:

– البيئة والتلوث: التلوث تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية و غير الحية، ولا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها، إذ لا يفهم التلوث البيئي على أنه ناتج عن التقدم التكنولوجي وزيادة الصناعات بل مرده الاستغلال غير العلمي لموارد البيئة دون النظر في تحقيق التوازن بين متطلبات النمو والتطور وحماية البيئة ومواردها.

– البيئة والتنمية المستدامة: التنمية المستدامة عنصر مؤثر في تعريف البيئة، إذ تعني التوفيق بين تنمية اقتصادية واجتماعية قابلة للاستمرار وبيئة، أي إدراج البعد البيئي ضمن إطار التنمية المستدامة التي تتطلب تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.[5]

2- مفهوم التلوث

2-1-تعريف التلوث

– التلوث هو "إفساد للخصائص العضوية أو الحرارية أو البيولوجية أو الإشعاعية لأي جزء من البيئة بمعنى آخر يتسبب وضعها بأضرار على الصحة العامة أو سلامة الحيوانات و الطيور وكذلك الأسماك والموارد الحية والنباتات."[6]

– عرفه تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام 1965 حول "تلوث الوسط والتدابير المتخذة لمكافحته" أنه: " التغير الذي يحدث بفعل التأثير المباشر وغير المباشر للأنشطة الإنسانية في حالة الوسط التي تخل ببعض الاستعمالات والأنشطة التي كانت من المستطاع القيام بها في الحالة الطبيعية لذلك الوسط."[7]

2-2-أنواع التلوث البيئي

فيما يلي عرض لمختلف أنواع التلوث البيئي:[8]

✓ أنواع التلوث بالنظر إلى طبيعته:

– التلوث البيولوجي: أقدم صور التلوث البيئي الذي عرف الإنسان ينشأ نتيجة وجود كائنات حية وبكتيريا وفطريات، وتظهر هذه الكائنات إما على شكل مواد منحلة، وإما في شكل أجسام حية تتطور من شكل لآخر في درة متجددة باستمرار.

– التلوث الإشعاعي: من أخطر أنواع التلوث البيئي في العصر الحالي، حيث تتسرب مواد مشعة إلى أحد مكونات البيئة من ماء، هواء، تربة، حيث لا يشم ولا يرى ولايحس.

– التلوث الكيميائي: من أشد أنواع التلوث خطرا وذلك لازدياد نسبة المواد الكيميائية وتنوعها بدرجة خيالية واختراقها كل الحواجز.

✓ أنواع التلوث بالنظر إلى مصدره:

– التلوث الطبيعي: هو التلوث الذي يجد مصدره في الظواهر الطبيعية التي تحدث من حين لآخر كالزلازل البراكين، الصواعق، كما تسهم بعض الظواهر المناخية كالرياح والأمطار لإحداث بعض صور التلوث البيئي لا دخل للإنسان فيها.

– التلوث الصناعي: هو الذي ينتج عن فعل الإنسان ونشاطه أثناء ممارسته لأوجه حياته المختلفة وهذا التلوث يعد مصدره أنشطة الإنسان واستخداماته المتزايدة للأنشطة الصناعية.

3- إدماج حماية البيئة في التنمية المستدامة

من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها، إذ أصبحت تحترم الأنظمة البيئية، هذا يعني إدراج الانشغالات البيئية في العمليات التنمية لتفادي تبذير الموارد وضمان وفرتها على المدى البعيد.

iSkysoft PDF Editor

إذ أن ترشيد تنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة نقيض استنزافها أي تجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء، هذا الترشيد هو التنمية المتواصلة أو المستدامة، ويرى علم الاقتصاد أنه مادامت الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تشجع على استخدام الموارد البيئية بهدف تحقيق الأرباح على المدى القصير، فسيتم هدر الموارد التي تتوقف عليها التنمية المستدامة.[9]

3-1-مؤشرات حماية البيئة:

تتمثل في:[10]

✓ **الفقر**: يشمل

- فقر الدخل وعدم المساواة في الدخل.
- خدمات الرعاية الصحية.
- الحالة الصحية والحالة الغذائية.

✓ **المياه:**

- توفر المياه حسب المصدر.
- الطلب على المياه/ الاستخدام الأمثل لها.
- تلوث المياه.
- إدارة المياه والحصول عليها.

✓ **التنوع البيولوجي:**

- تدهور النظام البيئي.
- فقدان أنوع إحيائية.

✓ **البيئة البحرية والساحلية:**

- تدهور السواحل والتلوث البحري.

3-2-وسائل حماية البيئة

تتطلب حماية البيئة جملة من المجهودات التي تساهم في الحد من ظاهرة التلوث عن طريق:[11]

-ضرورة نشر الثقافة المحافظة على البيئة البشرية والطبيعية بحيث تدرك البشر ية خطورة التلوث.

- ضرورة احترام القوانين والسنن التي سنها الله في الكون، لأن محاولة محوها أو تحريفها يسيء للبيئة والإنسان.
- ضرورة إصدار قوانين دولية ملزمة لجميع الدول بحماية البيئة ومعاقبة لمل من خربها.
- الإكثار من حملات التشجير التي لا تحتاج لسقي، لتكون مصدات طبيعية للهواء المتشبع بالتلوث.
- أن تسعى مؤسسات حماية البيئة إلى الحد من نسبة التلوث البيئي إلى القدر الطبيعي الذي لايضر بصحة الإنسان وذلك بضبط مصادر التلوث.

المحور الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة

تطورت بنية التنمية المستدامة في الفترة مابين عام 1972 وعام 1992 من خلال سلسلة من مؤتمرات القمة ومؤتمرات أخرى، وقدم المفهوم لأول مرة خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي انعقد في استكهولم عام 1972، وكان يعد أول اجتماع دولي للتشاور حول مفهوم الاستدامة على نطاق شامل، وقد أثمر المؤتمر على وضع سلسلة من التوصيات التي أدت إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك ظهور العديد من الوكالات الوطنية لحماية البيئة، وفي عام 1983 اجتمعت الأمم

iSkysoft PDF Editor

المتحدة مع اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة **غروهارلم**[*]، وقد تم تأسيس لجنة لمعالجة تزايد المخاوف في انهيار البيئة البشرية والموارد الطبيعية والآثار الناجمة عن هذا الانهيار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[12]

1- تعريف التنمية المستدامة

- عرفتها **اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية** عام 1987: " أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها."[13]

- في سنة 1991 تطور مفهوم التنمية المستدامة الذي عرفة **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** بمايلي:" تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع بقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية."[14]

- عرفتها **الفاو** على أنها: " إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال المستقبلية، وأن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة، الغابات المصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر النباتية والحيوانية و لاتضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية."[15]

- هناك تعريف آخر للتنمية المستدامة يشمل سبعة مفاهيم أساسية وهي كالآتي:[16]

- المفهوم الأساسي الأول "الاعتماد المتبادل": وهذا يعني أنه ينبغي علينا فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.

- المفهوم الأساسي الثاني "المواطنة والاستشراف":المسؤوليات التي يتعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان أن يصبح العالم مكانا أفضل.

- المفهوم الأساسي الثالث "احتياجات وحقوق الأجيال القادمة": فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.

- المفهوم الأساسي الرابع "التنوع": احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

- المفهوم الأساسي الخامس "جودة الحياة": الاعتراف بأن تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم عناصر أساسية للإستدامة وهي أيضا احتياجات أساسية يجب تلبيتها في جميع أنحاء العالم.

- المفهوم الأساسي السادس "عدم اليقين والاحتياطات": يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغيير المستمر للأوضاع والاعتراف بأساليب التعلم المستدامة والمرنة.

- المفهوم الأساسي السابع "التغير المستدام": فهم أن الموارد محدودة وهو ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على حياة البشر.

2- مبادئ،أهداف وخصائص التنمية المستدامة

2-1- مبادئ التنمية المستدامة

أفرزت العلاقة الأساسية القائمة بين التنمية من جهة والبيئة من جهة أخرى إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت فيمايلي:[17]

- تحديد الأولويات بعناية.

- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف.

[*] **غرو هارلم برونتلاند** لدت عام 1939وهي سياسية نرويجية ديمقراطية اشتراكية، ودبلوماسية، وطبيبة وأحد الزعماء الدوليين في التنمية المستدامة والصحة العمومية، أطلع عليه بـ: https://ar.wikipedia.org/wiki/، يوم 2017/12/25، على 16.55سا.

iSkysoft PDF Editor

– استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا، فمثلا الحوافز الرامية إلى خفض الأضرار البيئية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق.

– تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية فمهمة الإداريين البارعين هي إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف.

– إدماج حماية البيئة من البداية في سياسات الدول واستراتيجيات المؤسسات وكذلك الاستثمارات الجديدة المزعم إنشاؤها في المستقبل.

2-2- أهداف التنمية المستدامة

من بين أهداف التنمية المستدامة مايلي:[18]

– إبراز أهمية المواد البشرية و البحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة وتعز يز دور المرأة في مختلف القطاعات.

– السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا.

– البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون.

– النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من ايجابياتها وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

– عرض الاتجاهات والقضايا المتعلقة بدور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة وأثره على تطوير آليات الحكم وطرق تطبيقها في الدول النامية.

– تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا واجتماعيا وذلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط الإنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

– تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه وحماية كافة المسطحات المائية كما تهدف لتوفير الغذاء وضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

– تهدف التنمية المستدامة للحفاظ على الصحة ورعايتها وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية والقضاء على مظاهر التلوث وتحقيق شروط الحياة الصحية للمواطنين، كما تهدف لرفع الكفاءة الإنتاجية وتوفير مناصب الشغل وزيادة النمو الاقتصادي في القطاعين الخاص والعام.

– تعزيز وعي الناس بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة لها.

– ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وذلك بتوعية الناس بأهمية التقنيات في المجال التنموي وكيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة البشر وتحقيق أهدافهم دون أ يكون ذلك على حساب البيئة.

2-3-خصائص التنمية المستدامة

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز التنمية المستدامة ولعل أهمها مايلي:[19]

– الإنسان وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وهدفها.

– أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخل وتعقيد.

– التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.

– التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

– عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها عن بعض وذلك لشدة التداخل الكمية ونوعية لهذه التنمية.

iSkysoft PDF Editor

– أن التنمية المستدامة المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في اماكن قليلة ولسنوات معدودة، بل البشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد وأن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب إنشاء القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.

3– أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات البعد البيئي

3–1– أبعاد التنمية المستدامة

إن أبعاد التنمية المستدامة لا تحقق إلا بتحقيق الاندماج والترابط الوثيق بين ثلاث عناصر أساسية وهي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وإن إغفال أي جانب يؤثر سلبا على المفهوم المتكامل للتنمية المستدامة و**الشكل** 01 التالي يوضح ذلك:

الشكل 01: أبعاد التنمية المستدامة

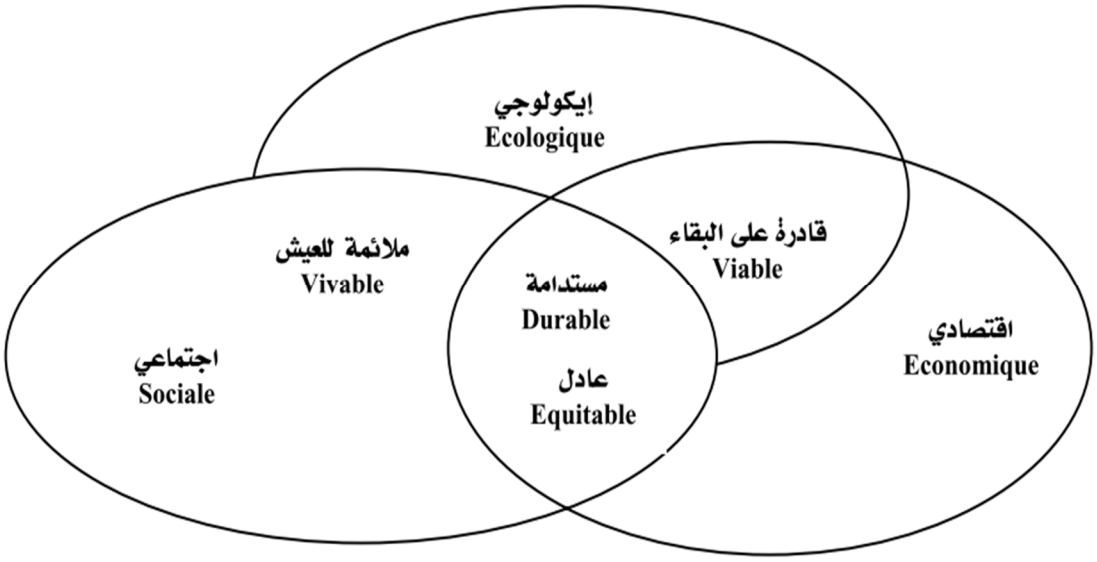

المصدر: سامية لحول، التسويق المستدام كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد01، 2014، ص:120.

من خلال **الشكل 01** تتضح العلاقة الإرتباطية لأبعاد التنمية المستدامة والتي هي كالآتي:[20]

– البعد الاقتصادي: النظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الانسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى أضرار بالبيئة الطبيعية وهذا يفرض تغير أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية والبحث عن الأساليب الفعالة لتلبية الحاجات الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة للتقليل من تلوث الهواء المياه، التربة وبالتقليل قدر الإمكان من النفايات السائلة والصلبة أو معالجتها لتفادي آثارها الملوثة للمياه السطحية والجوفية والتربة وما قد ينجم عن ذلك من أمراض وأوبئة.

– البعد الاجتماعي:الاستدامة في بعدها الاجتماعي تعني العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة والقضاء على الفوارق الاجتماعية وإتاحة المشاركة السياسية ومشاورة هؤلاء السكان في اتخاذ القرارات لإشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية.

كما ينبغي أن يكون النمو الديمغرافي في أي بلد معقولا ومتوازنا مع امكانات الحكومية لمل بلد ومواردها الطبيعية لأن أي زيادة ديمغرافية سريعة وغير متوازنة تجعل الحكومة غير قادرة على تلبية حاجات سكانها من الخدمات الضرورية في مجال الصحة، السكن،

iSkysoft PDF Editor

التعليم مما قد يؤدي إلى تزايد عدد الفقراء ومن ثم استغلال الثروات والموارد الطبيعية من مياه وأراض زراعية بطرق عشوائية تستنزف هذه الموارد وتعيق استدامة التنمية وتثقل كاهل الأجيال القادمة.

– **البعد البيئي**: ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على أن الاهتمام بالبيئة و ماتحتويه من موارد طبيعية هو أساس التنمية الاقتصادية والصحية والثقافة وغيرها،وهذا يتطلب إعداد خطط تنموية تعتم بالمشروعات الحالية وبآثارها البعيدة على البيئة وعلى الناس في المستقبل ومن ثم استمرارية التنمية،وبما أن الفرد هو أساس المجتمع لا تشمل الخطط التنموية فقط على دور الدول والمنظمات في المشروعات التي تقيمها وإنما أيضا دور الفرد في المجتمع، وعليه يعد البعد البيئي أهم شق في أبعاد التنمية المستدامة، حيث أدى تنامي الاهتمام بالاعتبارات البيئية إلى التأثير على مواقف واتجاهات المستهلكين وقيمهم وسلوك الشراء لديهم والمرتبط بسلع وخدمات معينة، الأمر الذي أوجب على المسوقين فهم المضامين المتعلقة بهذه المستجدات من أجل تقديم منتجات أكثر تكيفا مع الاعتبارات البيئية.[21]

3–2– تعريف الاستدامة البيئية

هي أسلوب تنمية يقود حتما إلى حماية الموارد الطبيعية الضرورية لضمان حماية البشر كالماء، الهواء، الأرض والتنوع البيولوجي،بحيث لايقود إلى تدهورها بشكل محسوس عن طريق التلوث وتراكم ثاني أكسيد الكربون والقضاء على طبقة الأوزون، والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع البيولوجي ويكون ذلك من خلال محاربة التلوث وتقليل استهلاك الطاقة وحماية الموارد غير المتجددة، ويترجم هذا المفهوم رعاية البيئة والاعتناء بها ويتحقق مايعرف بالكفاءة البيئية التي تؤدي إلى:[22]

- خلق القيمة وجودة الحياة.
- رعاية البيئة وجودة السلع والخدمات.
- الاستهلاك القابل للاستمرار والتطور.
- نظافة العمليات والتوزيع

3–3–مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة

تتمثل في الآتي:[23]

– **الغلاف الجوي**: هناك العديد من القضايا الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته منها التغير المناخي،ثقب الأوزون، نوعية الهواء وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر أو غير مباشر مع صحة الإنسان استقرار وتوازن النظام البيئي.

– **إتلاف التربة (الأرض)**: ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي بأخذ في الاعتبار حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر وعدم استنزاف الموارد الطبيعية للأرض.

– **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية**: تواجه البحار والمحيطات العديد من المشاكل البيئية كالتلوث الصادر عن السواحل وتراجع الإنتاجية من مصادر الأسماك وتلوث مياه البحر.

– **المياه العذبة**: هنا يتم التركيز على إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة لأنها أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث وهي تحتل مقدمة الأولويات البيئية والاقتصادية في العالم.

– **التنوع الحيوي**: من المسائل الهامة للتنوع الحيوي الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية أي الكائنات الحية من حيوانات ونباتات وأسماك، من دون التأثير السلبي على توازن الطبيعة، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما الكائنات المهددة بالانقراض ونسبة مساحة المناطق المحمية.

iSkysoft PDF Editor

– حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري: التنمية المستدامة تعني الكف عن إجراء تغيرات كبيرة في لبيئة العالمية وتقليل من انبعاث **الغازات الدفيئة*** المسببة لهذه الظاهرة والتي أدت إلى ذوبان الجليد من جبال **جرينلاند** والتي تحتوي على كمية من الجليد تكفي لرفع مستوى البحار بمقدار 07 متر [2].

المحور الثالث: تجربة دولة الكويت في تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة

تقوم الهيئة العامة للبيئة لدولة الكويت بإعداد مشروع بيئي استراتيجي لدولة الكويت الذي يتضمن إستراتيجية خاصة للمياه والهواء، و السواحل، و البيئة الاقتصادية، و النفط والصحة، و التوعية البيئة، التعليم والبيئة، والأرض والتربة، وقد عرف المشرع الكويتي حماية البيئة على أنها:" مجموعة السياسات والتدابير التي تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والنظام البيئي والإجراءات التي تكفل منع التلوث أو التخفيف من حدته أو مكافحته والمحافظة على البيئة مواردها الطبيعية والتنوع الحيوي وإعادة تأهيل المناطق التي تدهورت بسبب الممارسات الضارة وإقامة المحميات البرية والبحرية وتحديد مناطق عازلة حول مصادر التلوث الثابتة ومنع التصرفات الضارة أو المدمرة للبيئة وتشجيع أنماط السلوك الإيجابي."[24]

1– الإستراتيجية البيئية الأولى لدولة الكويت:

إن الغاية من عمل الإستراتيجية البيئية لدولة الكويت تتمثل في حماية البيئة والموارد الطبيعية و المحافظة على سلامتها و تنميتها وكذلك الاهتمام بصحة و رفاهية الإنسان بالدولة ،وعلى ذلك فإن للإستراتيجية أهداف عامة رئيسة تم مناقشتها والإجماع التام عليها في الحلقة النقاشية الأولى التي عقدت بتاريخ 1998/11/23 وهي كما يلي:

- المحافظة على البيئة الطبيعية و تنوعها والموارد الطبيعية وموارد الطاقة و العمل علي استدامة تنميتها .
- المحافظة على مكونات البيئة الطبيعية من هواء وماء وتربة و كذلك منع تلوثها و الحيلولة دون تدهورها نتيجة للاستغلال غير الرشيد للموارد و انتشار الملوثات في البيئة المصاحب للأنشطة التنموية المختلفة.
- إعادة تأهيل الحياة البرية التي اختفت من البيئة الكويتية و توفير الظروف البيئية اللازمة لنموها وتكاثرها و المحافظة على التنوع البيولوجي.
- المحافظة على البيئة البحرية و جودة مياه البحر و الخصائب الطبيعية للبيئة الساحلية و اتزانها و تنمية الجزر وكذلك حماية وتنمية و تطوير الثروة السمكية.
- المحافظة على الموارد المائية و تنميتها و الاستفادة من مياه المخلفات.
- الاستغلال الأنسب للموارد النفطية و تنمية مصادر الطاقة المتجددة.

وشملت الإستراتيجية البيئية الأولى لدولة الكويت المجالات التالية:[25]

✓ **موائمة التطور العمراني و السكني و الطابع المعماري للظروف البيئية:**

- مراعاة الظروف البيئية المحلية و طبيعة المجتمع الكويتي في التخطيط لإقامة و توزيع المناطق الحضرية ، وفي التصميم المعماري.
- حماية المواقع الأثرية و المباني التراثية و عوامل التدهور البيئي.

✓ **الاستفادة السليمة من استخدام التكنولوجيا الآمنة التي لا تؤثر سلبيا على الإنسان والبيئة:**

- تبني أنواع التكنولوجيا المناسبة للبيئة و أقلها إضرارا بها و أكثرها محافظة علي الموارد الطبيعية.
- التقليل من الآثار السلبية علي البيئة والإنسان لعمليات التنمية التي تستخدم التقنيات الحديثة والمتطورة و التطور الصناعي و العمراني على البيئة.

*الغازات الدفيئة هي غازات توجد في الغلاف الجوي تتميز بقدرتها على امتصاص الاشعة التي تفقدها الأرض(الاشعة تحت الحمراء)فتقلل ضياع الحرارة من الأرض إلى الفضاء، مما يساعد على تسخين جو الأرض وبالتالي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري والاحترار العالمي، أطلع عليه بـ: https://ar.wikipedia.org/wiki/، يوم 2017/12/25، على 19.46سا.

iSkysoft PDF Editor

✓ **العمل علي تشجيع الأبحاث في مجال تنمية القوى البشرية في مجال حماية البيئة و الموارد:**

- تدريب و تنمية الكوادر الوطنية و تنمية قدراتهم و مهاراتهم في المجالات البيئية بما يواكب المستحدثات المحلية والعالمية.
- العمل على توفير البيانات عن مجالات البيئة المختلفة و إنشاء قواعد بيانات بيئية و استمرارية تحديثها و تسهيل الحصول علي البيانات البيئية للأفراد و المؤسسات.
- توفير الخرائط الالكترونية بواسطة نظام المعلومات الجغرافي.
- توفير البيانات و المعلومات بطريقة آلية لتسهيل الحصول على البيانات لمتخذي القرار.

✓ **المساهمة في حماية البيئة العالمية على المقياس الوطني:**

- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجالات البيئة و التنمية والاستفادة من الإمكانات المتوفرة لدى المنظمات الإقليمية و الدولية.
- التنسيق في البرامج التنفيذية للقطاعات المعنية بالدولة بما يتفق مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بحماية البيئة و متابعة تنفيذ هذه البرامج.

✓ **جعل المردود البيئي من الاعتبارات الأساسية في إقرار و تطوير سياسات ومشاريع تنمية الموارد في شتى المجالات و في تحديد الأولويات التخطيطية و الإنمائية بالدولة:**

- الاهتمام بالبعد البيئي في صياغة السياسات و تحديد الأولويات للقطاعات المختلفة بالدولة
- تقييم المردود البيئي للمشروعات التنموية المختلفة قبل إقرارها.

✓ **التقليل من مخاطر الكوارث البيئية على صحة وسلامة الإنسان والبيئة:**

- التعريف بالمخاطر و الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية و البيئية (زلازل، سيول، تسرب نفطي).
- توفير سبل التعامل مع الكوارث، وتحديد الإجراءات المناسبة لتقليل مخاطر الكوارث الطبيعية والبيئية.

✓ **تفعيل دور القوانين والتشريعات لحماية البيئة:**

- التعريف بالقوانين و اللوائح المعنية بحماية البيئة و أهميتها و الآثار السلبية المترتبة على الإخلال بها.
- التعريف بالجزاءات و العقوبات المترتبة على مخالفي القوانين و اللوائح المعنية بحماية البيئة.
- إيجاد آلية لمتابعة تنفيذ القوانين واللوائح المعنية والالتزام بها و إمكانيات تحديثها و تطويرها.

2- الإستراتيجية البيئية الثانية لدولة الكويت

تم إعداد الإستراتيجية البيئية الوطنية الثانية والتي تشمل:[26]

بناء نظام متكامل للحماية البيئية.

- الإدارة المتكاملة لجودة الهواء.
- بناء نظام متكامل لإدارة جودة المياه والمخلفات.
- الإدارة المتكاملة للبيئة البحرية (تنمية السواحل).
- الإدارة المتكاملة للبيئة البرية.
- الإدارة المتكاملة للمواد الكيمائية المخزنة و المنقولة.

ووضعت الهيئة العامة للبيئة خطتها الإستراتيجية بعيدة المدى تشمل الأهداف الرئيسية لها وتساندها مجموعة من الأهداف التفصيلية مع تحديد الميزانيات الخاصة بتنفيذها في مجموعة من المشاريع.

✓ **أهداف الإستراتيجية البيئية الثانية لدولة الكويت** :هي

- إيجاد القوانين واللوائح البيئية الفاعلة.
- جودة الهواء والمساهمة في السيطرة على التغيرات المناخية.

iSkysoft PDF Editor

- التكامل بين جودة المياه و أمنها.
- المحافظة على الموارد الطبيعية.
- المحافظة على صحة الإنسان والنظام الايكولوجي.
- توثيق البيانات البيئية واستخدامها كمؤشرات للوضع البيئي بما يساعد على صياغة السياسات والإجراءات المطلوب تنفيذها.

2-1-التنمية المستدامة للأنشطة الزراعية و الثروة الحيوانيةو دعم التوعية والتربية البيئية:

✓ **التنمية المستدامة للأنشطة الزراعية و الثروة الحيوانية:**

- تنمية الأنشطة الزراعية و الثروة الحيوانية مع ربط السياسة الزراعية بالمحددات البيئية لدولة الكويت.
- العمل على تخفيض الملوثات بالموارد الغذائية المستوردة والمحلية بما يحقق سلامة الصحة العامة

✓ **دعم التوعية والتربية البيئية و تطوير تفاعل الإنسان مع البيئة لحماية و استدامة التنمية:**

- تعريف الأفراد بالاعتبارات البيئية و متطلبات البيئة المحلية و حساسيتها و طرق المحافظة على البيئة.
- العمل على رفع الوعي البيئي في المجتمع و بما يحقق تغيير أنماط السلوك و الممارسات التي لا تتناسب مع البيئة المحلية و الحث على ترشيد الاستهلاك.
- تشجيع المبادرات الشعبية لتحسين البيئة و دعم جهود المؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بحماية البيئة.
- دعم التربية البيئية من خلال تفاعل الإنسان الكويتي (النشء وقطاع الطلبة) من خلال دعم المناهج المدرسية وبرامج وسائل الأعلام المرئية و المقروءة و المسموعة منها.

النتائج والتوصيات

في ختام هذه هذه الورقة البحثية يمكن استخلاص النتائج التالية:

إن التوجهات العامة للإستراتيجية البيئية لدولة الكويت تعمل على

- تحقيق التوازن الأمثل بين الموارد البيئية والطبيعية و متطلبات التنمية.
- التأكيد على دور و مكان الإنسان كأسمى وسيلة و هدف للتنمية.
- التأكيد على التكامل بين القطاعات المختلفة بالدولة في استخدام الموارد وحماية البيئة.
- إدخال التعامل الاقتصادي في تحديد و صياغة أولويات الخطط البيئية.
- مراعاة عامل الزمن في تفعيل خطط العمل القطاعية لتحقيق الأهداف.
- توفير بدائل وخيارات للتنمية وبرامج العمل البيئي للمفاضلة بينها.
- استخدام التقنيات النظيفة والمتطورة في تنفيذ البرامج القطاعية بما فيها إعادة استخدام و تدوير الموارد.
- مراعاة الاعتبارات الدولية والإقليمية في حماية البيئة والموارد الطبيعية.
- تفضيل استخدام الموارد المتجددة على استخدام الموارد غير المتجددة.

ومن جملة التوصيات التي تضمن بلوغ الأهداف البيئية لدولة الكويت وتحقيق تنمية مستدامة يجب:

- حفظ لموارد الطاقة و البيئة الطبيعية وتنوعها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- الحث على التنمية المستدامة للأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية.
- دراسة التناسب مع الخصائص المعمارية و السكنية وتنمية الإسكان مع ظروف البيئة.
- جني أرباح مناسبة من استخدام التكنولوجيا التي لا يوجد لديها أي تأثير سلبي على الإنسان أو البيئة.
- العمل على تشجيع البحوث في مجال القوى البشرية وحماية البيئة والموارد.
- دعم الوعي والتعليم و تطوير تفاعل الإنسان مع البيئة من أجل حماية واستدامة التنمية.

iSkysoft PDF Editor

– المشاركة في حماية البيئة الدولية على مقياس الوطنية.

– جعل رد فعل البيئة ضمن الاعتبارات الأساسية في تحديد وتطوير مشاريع وسياسات تنمية الموارد في جميع المجالات وفي تحديد التخطيط والأولويات التنموية في الدولة.

– الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية و الحرص على سلامة وصحة الإنسان والبيئة وفرض دور التشريعات والقوانين لحماية البيئة.

المراجع والهوامش

[1]عبد الغني حسونة، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه تخصص: قانون الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012-2013، ص:12.

[2]ماجد راغب الحلو، **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**، منشأة المعارف، الاسكندرية 2002، ص:39.

[3]عطارد خليل، شيماء فريد،**واقع الإحصاءات البيئية والطاقة في العراق**، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، 2013/10/09، ص:02، بتصرف.

[4]كمال رزيق، **دور الدولة في حماية البيئة**، مجلة الباحث، العدد 05، 2007، ص:02.

[5]بن أحمد عبد المنعم، **الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر**، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008-2009، ص: 34.

[6]كمال رزيق،**مرجع سبق ذكره**، ص:02.

[7]زيرق عبد العزيز، **دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث**، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص: العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة المنتوري قسنطينة، 2012-2013، ص: 20.

[8]بن أحمد عبد المنعم، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص : **22-24**، بتصرف.

[9]صافية زيد المال، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي**، رسالة دكتوراه، تخصص: قانون دو لي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو **2013**، ص:**44**.

[10]عطارد خليل، شيماء فريد، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 07-08.

[11]كمال رزيق،**مرجع سبق ذكره**، ص:03.

[12]فاطمة مبارك، **التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها**، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد13 جانفي 2016، ص:13.

[13]موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة، أطلع عليه بـ: http://www.un.org ،يوم 2017/12/25، على 15.27سا.

[14]مراد ناصر،**التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد26 جوان2010، ص:133.

[15]بغداد كربالي، محمد حمداني، **استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم انسانية، العدد45 جانفي2010، ص:11

[16]فاطمة مبارك، **مرجع سابق**، ص:14.

[17]طارق راشي، **الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية الإيزو في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة**، رسالة مكملة لنيل شهادة ماجستير، مدرسة دكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2010-2011، ص:21.

[18]بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص: إقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2012-2013، ص-ص: 113-114.

[19]طارق راشي، **مرجع سابق**، ص:15.

iSkysoft PDF Editor

[20]عبد الجليل هويدي، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد09 ديسمبر 2014، ص:219.

[21]سامية لحول، **مرجع سابق**، ص،ص: 125-126.

[22]عبد الرحمان العايب، **التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص:37.

[23]عماد تكواشت، **واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر** مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2011-2012، ص-ص: 216-217.

[24]قانون حماية البيئة رقم 2014/42، والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم 2015/99 الهيئة العامة للبيئة، دولة الكويت، ص: 08.

[25]الموقع الرسمي للهيئة العامة لدولة الكويت، أطلع عليه ب: https://www.epa.org.kw/page.php?id=44، يوم 2017/12/26، على 10.42سا.

[26]الموقع الرسمي للهيئة العامة لدولة الكويت، أطلع عليه ب: https://www.epa.org.kw/page.php?id=45، يوم 2017/12/26، على 10.42سا.

iSkysoft PDF Editor

الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية:

Algeria's economic reforms and their role in achieving development:

أ/ بوقصة إيمان

جامعة العربي التبسي

تبسة، الجزائر

bouguessaimene1@gmail.com

ملخص:

لقد عانى الاقتصاد الوطني الجزائري من العديد من الأزمات، ولقد تعددت المبادرات، الداخلية و الخارجية، التي تسعى لحل إشكالية الإصلاحات الاقتصادية في العالم العربي، أين ستسهم المجموعة الدولية، في إيجاد الظروف المواتية لديناميكية أفضل لتحقيق التقدم الاقتصادي، وكون الجزائر يرتبط مصيرها ارتباطا وثيقا بمصير العالم العربي، تحرص على التذكير بهذه المعايير الرئيسية التي تتوقف على مراعاتها مصداقية كل مبادرة للشراكة الاقتصادية تجاه العالم العربي وقابليتها للتحقيق.

لا بد من تبني إصلاحات اقتصادية ومؤسساتية مع تزايد الانفتاح المالي و تحرير المعاملات المالية و كذا توسع انتقال رؤوس الأموال، إن الجزائر تعيد بناء نفسها على أسس جديدة منذ ما يناهز الخمسة عشرة عاما، و لقد قطعت أشواط هامة في إقامة وبسط نظام سياسي ديمقراطي و نظام اقتصاد السوق، إن التوجه نحو إحداث تحولات سياسية و اقتصادية واجتماعية لم يتزعزع بفعل العشرية السوداء التي تكبدها الشعب الجزائري، حيث استطاعت أن تضمن تحولات نمط تنظيم وسير الاقتصاد فيها.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، مبدأ الإستقلالية، الخصخصة، التطوير الهيكلي، السوق الحر.

Abstract:

The Algerian national economy has suffered from many crises. There have been numerous initiatives, internal and external, which seek to solve the problem of economic reforms in the Arab world, where the international community will contribute to creating the conditions conducive to a better dynamic for economic progress and the fact that Algeria is inextricably linked to the fate of Algeria. The Arab world is keen to recall these key criteria, which depend on the credibility of each initiative Economic damage towards the Arab world and its ability to achieve. Economic and institutional reforms must be adopted as financial openness, liberalization of financial transactions and capital flows expand. Algeria has been rebuilding itself on new foundations for nearly 15 years and has made important strides in establishing and establishing a democratic political system. The system of market economy The trend towards political, economic and social transformation has not been shaken by the black decade of the Algerian people and the functioning of the economy in it.

Key words: economic reform, the principle of independence, privatization, structural development, free market.

iSkysoft PDF Editor

مقدمة:

يتمثل التحدي الأكبر في حل معضلة التبعية الخارجية و تنويع الاقتصاد، الذي ظل هشا إلى الآن أمام تقلبات سوق المحروقات الدولية وارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، وذلك في أقرب الآجال تبني إصلاحات اقتصادية ومؤسساتية مع تزايد الانفتاح المالي و تحرير المعاملات المالية و كذا توسع انتقال رؤوس الأموال ، برزت أهمية التمويل كأحد الموضوعات الأساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يعتبر التمويل الطاقة المحركة لجميع الوظائف والأعمال فبدونه تبقى جميع الخطط و المشاريع حبر على ورق من دون تنفيذ، أي أن نقص المصادر التمويلية يؤدى إلى تأخير المشروعات وضياع الفرص، وبالتالي انخفاض الإيرادات و تعطيل جزء كبير من الأموال مع دفع تكلفتها كل هذا وغيره أدى متخذي القرارات المالية البحث عن مصادر للأموال سواء كانت مصادر داخلية أو مصادر خارجية، وبذلك استقطب موضوع التمويل اهتمام العديد من الاقتصاديين لارتباطه الوثيق بجميع القطاعات الاقتصادية عموما والتجارة الخارجية خصوصا ، هذه الأخيرة التي أصبحت همزة وصل بين جميع الدول والركيزة الأساسية لكل اقتصاد وأداة فعالة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة، التي تساهم في النمو الاقتصادي

الإشكالية: ما مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر؟

وهل كان لهذه الإصلاحات الأثر المطلوب على الاقتصاد الوطني؟

أهمية الدراسة: موضوع الإصلاحات الاقتصادية من المواضيع الحساسة نظرا لارتباطه الوثيق والمباشر بحالة الاقتصاد الوطني، وما تشهده الجزائر اليوم من ظواهر سلبية تمس هذا الأخير، إن دل على شيء فإنه حتما يدل على سياسة منتهجة خاطئة وإما قاصرة، لذلك بات على رجال القانون من جهة والمهتمين بهذا المجال دراسته لمعرفة جوانب العقم والنقص في هذه السياسات وبالتالي محاولة تدارك الأمر والخروج بإصلاحات ذات نجاعة وأكثر مردودية.

أهداف الدراسة: يكمن الهدف من البحث بيان مدى أهمية الإصلاحات الاقتصادية وكونها ضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية،كما لا بد من القول بأنه كان المخرج أمام السلطات الجزائرية في تلك الفترة، هو العودة إلى الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون التي كانت سابقا مرفوضا.

وأيضا تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي، المدعمة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي، إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

المنهج المتبع: في دراسة هذا الموضوع إتبعنا المنهج الوصفي، وأيضا المنهج التحليلي في عرض تقيمي، لمختلف الإصلاحات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني.

سوف نحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال العناصر التالية:

المحور الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات:

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات:

المحور الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات:

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها كون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها.

iSkysoft PDF Editor

وللقيام بذلك، اعتمدت الدولة الجزائرية على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بانخفاض سعر البترول، خلال 1989/1986، اجتهدت السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أفرادها، وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم.

1_ التصحيح الهيكلي الأول 1967 –1979: اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها : المخطط الثلاثي1967 –1979 الذي يرتكز على الصناعة والأنشطة المرطبة بالمحروقات بالدرجة الأولى".هذه الأفضلية سمحت لتخصيص % 18.2 من إجمالي الإستثمارت لسنة1967 مقابل % 13 سنة 1963 ، ولقطاع الزراعة % 12.5 سنة 1967مقابل % 17.5 سنة1963" [1].

1_1_ المخطط الرباعي الأول (1970– 1973) قيام المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط .إن الهدف المرجو من ذلك المخطط، هو أنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

المخطط، هو أنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

1_2_ المخطط الرباعي الثاني (1977– 1974) تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، والمحروقات، ومواد البناء، والميكانيك، والكهرباء، والألكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات .إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل".

كما أن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق % 65.42 سنة 1978 مقابل % 30.07سنة1969، وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي، كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.

2_ التصحيح الهيكلي الثاني: (1979–1987) تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في:عملية التنازل عن ممتلكات العمومية من خلال صدور القانون84–81 ثم القانون87– 19، المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف عملية إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى .ومن أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية، قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم242 –80 في1981–04 – 10وطبقت في بداية1980، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي والمصرفي، كما أن القيام بتلك الإجراءات، كانت ترمي في عمومها إلى التخلي التدريجي عن مفاهيم العهد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

_ استهدفت الإصلاحات الاقتصادية في البداية المؤسسة العمومية، بغية تغير قانونها الأساسي، وتنظيمها، وكيفية العمل، وعلاقتها مع الدولة ومحيطها، أي كانت غايتها إزالة كل القيود لإرجاع مهمتها الأساسية الاقتصادي يفهم من ذلك، أن نية الإصلاحات هي جعل النظام أكثر فعالية ونجاعة، وهذا بإعطاء المؤسسات العمومية وظيفتها الأساسية[2].

iSkysoft PDF Editor

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات:

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة، حيث تم التصديق على جملة من القوانين كانت ترمي في مجملها كما اشرنا باختصار سابقا إلى إصلاح مؤسسات الدولة التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري .إن المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم تتحقق في مجملها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي .وتبعا لذلك، تدهورت الوضعية الاقتصادية متمثلة في:

_ انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة % 1.5في المتوسط خلال الفترة من1986إلى 1991.

_ تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار، وتسريح العمال مما أدي إلى انسياب المهارات والكفاءات إلى القطاعات تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي،المدعمة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي، إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

1-أهداف الإصلاحات الاقتصادية[3]:

_ تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي، المدعمة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي، إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي .يعرف برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي بأنه جملة من الإجراءات والترتيبان التصحيحية، الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية.

_ إن الهدف الأساسي من تلك العملية هو إزالة أو التقليل من تلك التحديات الداخلية أو الخارجية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي .إن دخول الجزائر في هذا المشروع الطموح كان المقصود منه إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية.

_ يعرف برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي بأنه جملة من الإجراءات والترتيبان التصحيحية، الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية .إن الهدف الأساسي من تلك العملية هو إزالة أو التقليل من تلك التحديات الداخلية أو الخارجية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

_ إن دخول الجزائر في هذا المشروع الطموح كان المقصود منه إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية، الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد وإزالة تشوهات الأسعار من أهمها ما يلي:

_ **الإصلاح الهيكلي**: يشمل على مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق بأنها ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد وإزالة تشوهات الأسعار تتمثل أهم التوصيات في هذا المجال في:

_ ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي دعوة إلى الخوصصة.

_ تطبيق الأسعار الحقيقية.

_ تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.

_ يتمثل الهدف من هذه الإصلاحات في تعزيز الحوار هذا، من أجل التوصل إلى عقد اقتصادي و اجتماعي على المدى المتوسط يوطد شراكة حقيقية بين الحكومة و الحركة النقابية والمستخدمين و الدولة متماسكة، كذلك بتشجيع التطور النوعي للحركة الجمعوية، خصوصا، من خلال تشجيع تنظيمها على الصعيد الوطني و تعزيز قدراتها من أجل مساهمة أكبر في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية من حياة الأمة[4].

iSkysoft PDF Editor

_ ويتمثل أحد الأهداف المركزية الإستراتيجية للإصلاحات في تنويع قاعدة الإنتاج الصناعي والزراعي والخدماتي، بغية التقليص تدريجيا من التبعية إزاء المحروقات، التي لا تزال مفرطة، يجب التغلب عليها وتجاوزها من أجل شراكة مكيفة.

2_ **صور الإصلاحات الاقتصادية**[5]: تتمثل أهم صور الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في:

1_2_السياسة النقدية: تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عروض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، وبالعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج الأدوات التي أقرها الصندوق الدولي تتمثل فيما يلي:

_ رفع أسعار الفائدة.

_ تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي.

_ التحكم في الإصدار النقدي وترشيده.

2_2_السياسة المالية: المقصود بالسياسة المالية هو تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية، ومنه كان الهدف الرئيسي حسب النظرية الكلاسيكية، يتمثل في ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات للمحافظة على الأمن والدفاع .وبعد الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العالمي آنذاك، وبروز النظام الاشتراكي أصبحت السياسة المالية تلعب دورا أكثر مما كانت عليه وتهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة، وذلك عن طريق عدة أدوات منها:

_ تحسين النظام الضريبي وذلك بالتنوع في الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب على المشتريات سواء للحد من الطلب أو زيادته.

_ رفع أسعار المنتجات والخدمات، وإزالة الدعم عن أسعار السلع .

_ رفع الحواجز الجمركية على المنتجات(الوطنية والأجنبية) بغية رفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

3_2_السياسة التجارية وإدارة المديونية: تشمل كل الإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات، ومن ثم تؤمن المزيد من الأرصدة الأجنبية لتغطية خدمات المديونية، وأهم هذه الإجراءات هي:

_ تحرير التجارة الخارجية.

_ ترشيد قطاع التعريفة الجمركية .

_ تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد الميسرة.

_ تطبيق مختلف الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى استرداد الديون.

_ إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي .

3–دور الإصلاحات في عملية التنمية[6]:

صحيح أن الإصلاحات جاءت في الجزائر متأخرة وتم الشروع في معظمها خلال فترة التعديل الهيكلي الأليمة التي رافقها تحرير الأسعار، الذي أصبح اليوم تحريرا كليا أو يكاد، وإغلاق المؤسسات العمومية (أكثر من 400) وتسريح لا مناص منه للعمال (أكثر من 400.000 بين 1995 و 1997).

لكن هذه التجربة الصعبة لم تنقص شيئا من إرادة الجزائر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بحذافيرها، وهو الأمر الذي تجسد بإبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي من المقرر أن يفضي إلى قيام منطقة تبادل حر، ويتواصل بالتفاوض الحازم حول الإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي تنتظر الجزائر بشأنه مساندة شركائها.

iSkysoft PDF Editor

_ تقوم الجزائر، على المستوى الداخلي، بالتغييرات و التعديلات اللازمة، وهكذا، فإن مراجعة القوانين، قصد تكييفها مع اقتصاد السوق، قد بلغت مرحلتها النهائية أو تكاد، وهكذا، تم، كذلك، فتح المجال أمام الشراكة والاستثمار الخاص محليا كان أم أجنبيا، وتقديم التشجيع لهما، وقد تم جني بواكير ثمارهما[7].

_كما أن الجزائر من منطلق وعيها بأن الإصلاح الاقتصادي لا بد أن يمر حتما بمرحلة انتقالية، ترافق انفتاحها بمجهود عمومي لدعم التنمية والنمو، المجهود المتوخى منه أن يفسح أكثر فأكثر مكانا للرأسمال الخاص.

وهكذا، فقد شهدت السنوات الخمس الماضية تقديم إسهام عمومي للاستثمار يقدر بقرابة 30 مليار دولار، وسيتواصل هذا المجهود على امتداد السنوات الخمس القادمة، الأمر الذي سيتيح سوقا مغرية للاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي على حد سواء.

_ اعتمادا على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، وجعل وسائل الإنتاج ملكية عامة.
_ الاهتمام بالسوق الوطنية أولا، والإنظمام إلى السوق العالمية كهدف أخير.
_ نعتبر أن الجزائر شهدت مرحلتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية[8]:

- مرحلة القرار المستقل التي تمتد من 1962 إلى 1993 والتي تميزت بارتفاع إيرادات المحروقات وخاصة البترول خلال1973 -1979-1981.
- مرحلة القرار الغير المستقل إبتداءا من سنة 1993 نظرا للوضعية العامة للدولة الجزائرية منها ثقل المديونية الخارجية، الأمر الذي دفعها إلى تبني إعادة الجدولة، وتبني الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها كل من الصندوق الدولي والبنك العالمي.

_ يتبين إن الإصلاح هذا يهدف، في حقيقة الأمر، إلى إرساء الدولة الجزائرية على أسس جديدة حقا، استجابة للمقتضيات الجديدة الناتجة عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الجزائر، وتطوير الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص والمجتمع المدني .

_ لقد تبنت الجزائر طرحا تنمويا يعطي الصدارة للإنسان بصفته فاعلا ومستفيدا، وعكفت على ترقية أوسع مشاركة ممكنة، من مرحلة التصور إلى مرحلة التنفيذ، لقد سمحت أطر الحوار الثنائي بين الحكومة والحركة النقابية، والثلاثي، الذي يشرك كذلك أرباب العمل، بإقامة سنة تشاور محمودة بشأن التسيير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

_كما تحرص الدولة على تحفيز تطوير الأطر الملائمة للتشاور والتنسيق على المستوى المحلي تعميق الإصلاحات الاقتصادية و المالية، لقد سمحت السياسة الاقتصادية و المالية الجريئة التي انتهجتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة بشكل متواصل، بإدخال الصرامة والإنسجام على اختيارات تخصيص الموارد العمومية و إدارتها،كما سمحت بتطوير أدوات تحفيز المبادرة الخاصة ومرافقتها، بما فيها مبادرة الشباب ضمن منظور التشجيع على بروز طبقة جديدة من المقاولين.
_ إن مواصلة الإصلاحات ستتركز، من الآن فصاعدا على عصرنة القطاع المالي و المصرفي، حتى يضطلع بدوره كاملا في تمويل الاقتصاد، و على الآلية المتنامية لتسيير المال العام و سياسة نشطة لإدارة المديونية وتطوير القطاع الخاص و تكثيف مسار فتح مؤسسات القطاع العام على الشراكة و الخصخصة.

iSkysoft PDF Editor

_ إن نجاح مسار شامل للإصلاحات مثل المسار الذي باشرته الجزائر، مرهون برفع الإكراهات المتعددة، الذاتية منها مثل ضعف القدرات، والخارجية منها مثل الإفراط في تقييم الخطر المتوجس منه في الجزائر.

وهناك قيد آخر، متميز وليس بالهين، يتصل بالمخلفات المعتبرة التي خلفتها عشرية من الإرهاب والتي ما زالت تؤثر في المتغيرات الميزانية وفي الموارد البشرية لمسارنا من أجل النمو والتنمية[9].

النتائج والتوصيات

من خلال العرض السابق نخلص إلى نتيجة مفادها أن الإصلاحات الاقتصادية لامناص عنها ولا بديل عند تنفيذها ضمن سياسات داعمة مثل استراتيجيه النمو ذات التوجه التصديري التي يقودها القطاع الخاص، وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني وتطويره.

النتائج:

_ الاقتصاد الجزائري ليس له القدرة علي التوظيف قليل الاستيعاب، على الرغم من أن الاقتصاد عرف عودة النمو إلا أن القطاعات الرئيسية عرفت الانكماش، ونظرا لاعتبار النفط في الاقتصاد الجزائري يجعل الميزانية خاضعة لتقلبات الأسعار و اعتباره دائما المصدر الوحيد لتقليل التوترات والذي لاغني عنه لحل تناقضات وأزمات الاقتصاد.

_ إذا استمرت هذه الوضعية المقلقة، ستضطر الدولة إلى استهلاك صندوق ضبط الإيرادات في تمويل الدعم ومشاريع الاستثمار، وتغطية عجز الخزينة في النهاية.

_ إن النمو الديموغرافي و التناقص المطّرد و الحتمي لمواردنا المالية الخارجية المتأتية بصورة تكاد تكون كاملة من صادرات المحروقات، تضع بلادنا أمام حتمية لا مفر منها، لتنظيم نفسهاتي ّ تقلّص تدريجيا من اعتمادها على تلك الموارد الطبيعية، وتعتمد أكثر فأكثر على موارد العمل والإبداع، من قبل سكانها من أجل ضمان استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تتطلّب هذه الضرورة تطبيق سياسةقصمم ّ ة تقوم على الأولويات التالية:

_ تنمية الإنتاج الوطني للسلع والخدمات لتعويض الاستيراد، و خاصة ّكل ّ ما يتعلّق بأمننا الغذائي.

_ توفير شروط التنمية المكثفة للاستثمار، ولإنشاء المؤسسات، بفتح جميع قطاعات النشاط أمام القدرات الوطنية، الخاصة والعمومية، وبتحرير المبادرات مكل ّ القيود التنظيمية والبيروقراطية.

_ توفير الشروط التي تمكّن حضيرتنا الصناعية من تعزيز قدراتها التنافسية و تجعلها تواجه رهانات العولمة.

_ ضمان حماية ناجعة للصناعات الفتية.

_ تحفيز الصادرات خارج المحروقات بفعالية.

_ السهر على جعل نظامنا الجامعي و البحث و التكوين المهني أحسن أداء وابتكارا، من أجل رفع مستوى التأهيل، وتحسين تبليغ العلم و التسيير الداخلي للمعارف المتأتية من البحث التنموي.

_ إن سياسة تقوم على هذه الأولويات تعني بالضرورة أن المؤسسات هي التي تكون في قلب التنمية الاقتصادية الوطنية، وبالتالي محرّكا لتنويع الاقتصاد الوطني، و لاستحداث مناصب العمل و الحفاظ على نظامنا التضامني.

_ من الحيوي إذن أن يتم إعداد برنامج اقتصادي على هذه الأسس لمعالجة مجموع العوامل التي تكبح اليوم الابتكار و المبادرة في بلادنا.

_ تبين أن هناك علاقة سببية في اتجاهين بين الإصلاحات وأداء النمو، أن الإصلاحات، الاقتصادية لامناص عنها ولا بديل عند تنفيذها ضمن سياسات داعمة مثل استراتيجيه النمو ذات التوجه التصديري التي يقودها القطاع الخاص، تمثل عنصر رئيسي في إمكانية النمو رغم الآثار السلبية قصيرة الأجل، وأنها ستؤدي إلي نمو في المدى الطويل، غير أن معارضي هذه البرامج يرون أن

وصفاتها غير متطابقة من الناحية النظرية وتؤدي في نهاية الأمر إلي اندماج سلبي للبلدان كمستهلكين وليس كمنتجين، تتوقف هذه العلاقة علي عوامل كثيرة داخلية وخارجية) الحالة الاقتصادية والمالية، استجابة السياسات الاقتصادية، التأييد الشعبي المناسب.

التوصيات:

_ الإصلاحات رغم أهميتها تبدو غير ملائمة وضارة بالنمو علي المدى القصير، تكلفة الإصلاحات، محدودية النتائج، انكماش القطاعات، تدهور الجوانب الاجتماعية وتعتبر محفزة للنمو في المدى الطويل.

_ رغم تنفيذ الإصلاحات المتفقة مع إجماع واشنطن إلا أن المنافع التنموية لم تتحقق في الوقت الذي ما تزال هذه البلدان تعاني من الصعوبات وأصبحت الإصلاحات صعبة ومكلفة.

_ أن الإصلاحات رغم أهميتها إلا أنها أدت إلي تعميق تبعيتها التقنية والتجارية زيادة إلي أن هذه الاختيارات أدت إلى منطق تغليب المصالح القطرية علي حساب الأهداف الكبرى للمنطقة مؤدية إلي وجود قطاعات تقوم بدور الوكيل للشركات الأجنبية.

_ لا بد من البحث عن مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية في الوقت الراهن، والسبب في ذلك يعود إلى النتائج التي أسفر عنها تطبيق نوعية معينة من السياسات التي تستند ألي إجماع واشنطن الذي جسد الليبرالية في برامج محددة للإصلاحات الاقتصادية، وأن العلاقة بين هذه الإصلاحات والنمو الاقتصادي تبدو تتوقف علي عوامل كثيرة داخلية وخارجية كان لها دور كبير في إحداث النمو واستدامته نذكر منها الظروف الاقتصادية والمالية للبلد المعني بالإصلاحات، وقدرة السياسات الاقتصادية علي توفير المزيج والتسلسل المناسب في إطار إجراءات الإصلاح.

الهوامش:

[1] _عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، ملتقى دولي، 30/29 أكتوبر 2001، سطيف، ص 91، 106.

[2] _ كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، ص 05.

[3] _أنظر، بوعتروس عبد الحق،سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، الإنجازات والتحديات، الملتقي الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص 107.

[4] _ أنظر أيضا، مجلة الاقتصاد والأعمال،عدد خاص،" الاقتصاد الجزائري في الاتجاه الصحيح، أفريل 2002، ص 15،20.

[5] _ ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف، مديرية درا الكتب للطباعة والنشر -جامعة الموصل، الوصل، 1993، ص289.

[6] _ أنظر، الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد - 25 العدد الثاني2009 ، ص 12،24.

[7] _ وعلى سبيل المثال، شهدت السنوات الخمس المنصرمة إسهاما يقدر بأكثر من 6 ملايير دولار من الاستثمار الخاص المحلي و بما يربو عن 10 ملايير دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة . و يمثل القطاع الخاص اليوم أكثر من 50% من حجم واردات البلاد وما يقارب 2/3 النمو خارج قطاع المحروقات.

[8] _ عبد العزيز شرابي، النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية، حوليات وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي، جامعة منتوري قسنطينة، مجلد 11 ، سنة1998 ، ص 75.

[9] _ وعلى سبيل المثال كذلك، فإن الانفتاح الواسع لاقتصادها على الخارج يعرض الجزائر إلى مخاطر حقيقية تتمثل في تهريب رؤوس الأموال عن طريق المصارف الخاصة أو عن طريق التهريب الجمركي، مما يتطلب تعاونا دوليا أنجع لدحر هذه الآفات، لا سيما وأن الآليات الدولية الملائمة موجودة ولا تنتظر إلا تفعيلها تفعيلا أكثر نجاعة.

iSkysoft PDF Editor

واقع تمويل السوق المالي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

The reality of financing the Algerian financial market for small and medium-sized enterprises.

كروش نور الدين
معهد العلوم الاقتصادية و التجارية
وعلوم التسيير
المركز الجامعي تيسمسيلت– الجزائر
Kerrouchen@gmail.com

سرارمة مريم
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم
التسيير
جامعة ام البواقي- الجزائر
Meriem.serarma@gmail.com

جلابة علي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
جامعة عنابة– الجزائر
Djellaba.ali@gmail.com

ملخص:

ان المتتبع لتطور الاوضاع الاقتصادية يلاحظ الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف مختلف الجهات الوطنية و الدولية على اعتبار انها اصبحت المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، و بالنسبة لحالة الجزائر فهي تعتبر البديل الفعال للتنمية خارج قطاع المحروقات، و لدلك فقد عملت السلطات الجزائرية على النهوض بقطاعها من خلال العمل على حل المشاكل العديدة التي تواجهه والتي على رأسها مشكلة التمويل، و على اعتبار أن السوق المالي يعتبر من اهم المصادر التي توفر العديد من الفرص التمويلية فقد قامت السلطات بانشاء سوق مالي خاص بهده المؤسسات.

وقد تم من خلال هذه الورقة البحثية عرض واقع هده السوق في الجزائر و تم التوصل الى انه سوق غير نشط و لم يتمكن من اداء الدور المنوط به نتيجة لمجموعة من المعوقات التي تم تقديم جملة من التوصيات في ختام هده الورقة كاقتراحات لمعالجتها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المصادر التمويلية، السوق المالي الجزائري

Abstract:

The follower of the changing economic conditions has noted the growing interest of small and medium-sized enterprises in various national and international organizations, as it has become the main driver of the economic and social development of any country, and with regard to the situation of Algeria, it can be considered an effective alternative to development outside the hydrocarbon sector, Therefore, the Algerian authorities have worked to improve their sector by working to solve the many problems facing them, especially the problem of financing, as the financial market is one of the most important sources that provide many financial opportunities, the authorities have established a financial market for this enterprises.

The study aims to read the reality of the financing of this market for small and medium enterprises in Algeria, Where it was found that the market is inactive and was unable to perform the role assigned to it following a series of obstacles, which were presented a set of recommendations at the end of this study as suggestions for addressing them

Keywords: small and medium enterprises, Funding sources, Algerian financial market

iSkysoft PDF Editor

مقدمة:

في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار البترول وما ينطوي عليها من انكماش النمو الاقتصادي، ومشاكل الفقر والبطالة، يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديل استراتيجي للإقلاع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، لكنه يواجه عدة مشاكل أهمها مشكلة التمويل التي تكمن في محدودية القدرة على التمويل الذاتي من طرف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وإحجام البنوك وترددها عن تمويل مشاريعهم لانطوائها على مخاطر عالية من جهة أخرى، ولهذا ظهرت أهمية السوق المالي كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و بالنسبة للسوق المالي الجزائري فقد حاول مواكبة التطور الذي وصلت إليه الاسواق المالية العالمية من خلال محاولة تفعيل دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و دلك من خلال خلق سوق جديد لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هو السوق المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الاشكالية:

من خلال ما سبق و لتوضيح مكانة واهمية السوق المالي كمصدر تمويلي أساسي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن طرح الاشكالية الاساسية لهذه الورقة البحثية من خلال التساؤل الأساسي التالي:

ما هو واقع السوق المالي الجزائري كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

ومن خلال هذا التساؤل الأساسي يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية:

- ماهي أهم المصادر التمويلية التي يمكن أن تلجأ إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و السوق المالي الجزائري ؟
- ماهي أهم المعوقات التي تواجه هذه السوق ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الأساسي والتساؤلات الفرعية يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من محدودية المصادر التمويلية المتاحة.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معوقات عديدة تحد من فرص حصولها على التمويلات اللازمة من مختلف المصادر.
- يواجه السوق المالي الجزائري بشكل عام و السوق المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص معوقات كثيرة تحول دون تمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة منها.

أهمية الدراسة:

- تسليط الضوء على موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تبيان أهمية السوق المالي ضمن مختلف المصادر التمويلية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توضيح أهم المعوقات التي يجب على الدولة معالجتها للنهوض بالسوق المالي من جهة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

إنطلاقا من أهمية الدراسة يمكن توضيح أهم النقاط التي ترمي هذه الدراسة إلى تحقيقها فيما يلي:

- تقديم صورة واضحة عن واقع المصادر التمويلية التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أن تعتمد عليها.
- تقديم صورة واضحة عن واقع السوق المالي الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

iSkysoft PDF Editor

- تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار من أجل النهوض بالسوق المالي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهج الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التعرض إلى بعض المفاهيم والمصطلحات قصد التوصل إلى تقديم صورة واضحة حول مختلف عناصر الدراسة.

محاور الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى 3 محاور أساسية:

- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- واقع تمويل السوق المالي الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تعددت التعاريف المقدمة للمؤسساتالصغيرة والمتوسطة من طرف مختلف الدول والهيئات ّ ،كما شهد تعريفها في الجزائر تطورا منذ سبعينات[1] القرن الماضي إلى أن تم تقديم التعريف المعمول به إلى وقتنا الحالي، وذلك من خلال القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفها في المادة 04 بأنها " تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار
- تستوفي معايير الاستغلالية[2]"[3].

ومن خلال المواد 5،6،7 من نفس القانون تم تبين الحدود بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمايلي[4]:

- المؤسسة المتوسطة تعرف بأنها: "مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها محصور ما بين 200 مليون دينار و2 مليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار".
- المؤسسة الصغيرة تعرف بأنها: "مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار".
- المؤسسة المصغرة تعرف بأنها "مؤسسة تشغل ما بين واحد (1) إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار".

2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محل اهتمام مختلف المتعاملين و الباحثين، و ذلك نظرا لأهميتها الكبيرة التي يمكن توضيح أهم جوانبها فيما يلي:

2-1- اهميتها على الصعيد الاقتصادي:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة ستصبح يوما ما مؤسسة كبيرة وقد تصبح عالمية ولذلك فإن هذه المؤسسات تعتبر أحد مفاتيح التنمية المستدامة نظرا لأهميتها الكبيرة في الجانب الاقتصادي والتي يمكن توضيح منها ما يلي[5]:

iSkysoft PDF Editor

- تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى من خلال تزويدها بالسلع والخدمات التي لو قامت بها بنفسها تؤثر سلبا على مكاسبها.
- تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين الريف والمدن ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبرى.
- القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من مصادر متعددة (ادخار أفراد، عائلات، تعاونيات غير حكومية...) كانت موجهة لاستهلاك غير منتج.
- المساهمة في الناتج الداخلي الخام بنسب عالية خاصة وأنها تنشط في كافة المجالات.
- ترقية الصادرات وذلك لأنها تعتمد على الإنتاج اليدوي للعديد من المنتجات من جهة، كما أنها تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا الحديثة في انتاجها من جهة أخرى، مما أثبت قدرتها على غزو الأسواق الخارجية، مما جعلها تساعد على توفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات وإحداث فائض في موازين بعض الدول...الخ.

2-2- أهميتها على الصعيد الاجتماعي:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية فقط بل تساهم في تحقيق التنمية الشاملة من خلال ما يلي على سبيل المثال لا الحصر[6]:

- تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي، حيث أنها تعتمد أساسا على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين.
- إعداد طبقة من الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.
- توفير مناصب الشغل مع عدم تطالب رؤوس أموال كبيرة مما يساعد على تقليص نسب البطالة.
- تعمل على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد والتخفيف من المشاكل الاجتماعية.
- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين.
- كما أنها تساهم في التوزيع العادل للدخول نتيجة لكونها تعمل في ظروف تنافسية متقاربة إضافة إلى انتشارها في مختلف المناطق بما فيها النائية.

وما تجدر الإشارة إليه هو أنه لكي تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحفاظ على هذه الأهمية وتساهم في تحقيق التنمية فهي بحاجة إلى مقومات عديدة على رأسها توفر رؤوس الأموال اللازمة لإنشائها وترقيتها، مما يستوجب توفير مصادر تمويلية جديدة تكون قادرة على تلبية مختلف الحاجات التمويلية.

المحور الثاني: اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعبر الاحتياجات التمويلية عن تلك الأموال اللازمة للتشغيل أو لمواجهة الطوارئ، أو لتمويل التوسعات أو الحصول على استثمارات جديدة، وتتعدد الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتختلف حسب مراحل التطور التي تمر بها المؤسسة بدءاً من إنشائها الى انطلاقها فنموها ثم إلى نضجها[7].

ففي طور التأسيس والإنشاء تحتاج إلى رأسمال أولي، و هو الذي يسبق الإنطلاق وذلك لمواجهة مصاريف حيازة المعدات وكافة المصاريف الثابتة، وفي هذ المرحلة تكون نتائج المؤسسة سالبة مما يحد من قدرتها على التمويل الذاتي فتلجأ إلى مصادر خارجية (البورصة والبنوك مثلا)، وغالبا ما يتخوف الممولون وخاصة البنوك من تمويلها نظرا للمخاطر التي تكتنفها، ثم مرحلة النمو التي تتسم بتحقيق الأرباح فتسعى المؤسسة هنا إلى توسيع نشاطها وتزداد إحتياجاتها التمويلية لتمويل حيازات جديدة

فتحتاج إلى رأسمال النمو(تمويل طويل الأجل)، أما في مرحلة النضج يكون همها الوحيد الحفاظ على مستوى مبيعاتها وليس التوسع وعليه تنخفض إحتياجاتها التمويلية وتحتاج إلى تمويل قصير الأجل، أما في مرحلة الانحدار فتنخفض مبيعات المؤسسة وتضعف قدرتها التنافسية، مما يزيد من إحتياجاتها التمويلية لرفع هذه الأخيرة، وهنا يبرز دور هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير برامج تمويلية وفنية متكاملة لإنقاذها وتأهيلها[8].

2– مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة تقسيمات لتحديد مصادر التمويل، ومن خلال هذا البحث سيتم اعتماد التقسيم التالي:

2–1– التمويل الداخلي:

أ– أموال شخصية: و عموما يعتمد على هذا المصدر في حالة انطلاق المشروع، إذ يمكن لصاحب المشروع أن يعتمد على أمواله الشخصية لتمويل مشروعه، لكن بعد انطلاق المشروع يكون هناك فصل ما بين الذمة المالية للمشروع و ذمة صاحبه.

ب– التمويل الذاتي: يقصد به الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية"، ويشتمل هذا النوع على العناصر التالية[9]:

- ✓ الاستهلاكات والمؤونات: تمكن المؤسسة من المحافظة على كمياتها الإنتاجية والإرادية.
- ✓ الاحتياطات والأرباح المحتجزة: تمكنها من التوسع و تنمية المؤسسة.

2–2– التمويل الخارجي:

ويشمل هذا النوع عدة مصادر يمكن تقسيمها إلى مصادر التمويل المباشر وأخرى تمثل مصادر التمويل غير المباشر ويمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

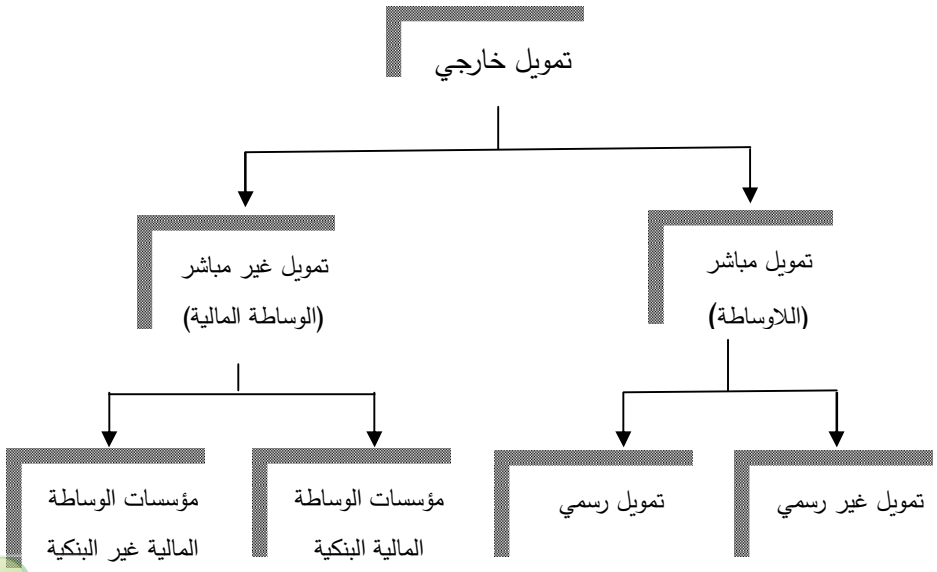

الشكل رقم 01: شكل يوضح مصادر التمويل الخارجي

المصدر: من اعداد الباحثين

بالاعتماد على هذا الشكل يمكن توضيح مصادر التمويل الخارجية التي يمكن أن تلجأ إليها المؤسسة كما يلي:

iSkysoft PDF Editor

أ- التمويل المباشر:

يعبر عن الحالات التي تكون فيها العلاقة مباشرة ما بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز (المدخرين والمقترضين) دون اللجوء إلى وسيط مالي بنكي أو غير بنكي[10]، ويمكن تقسيم التمويل المباشر إلى:

أ-1- تمويل غير رسمي:

وهو ذلك التمويل الذي يتم الحصول عليه من جهات غير رسمية كالعائلة، الأصحاب، الموردون، مدينو الرهانات، جمعيات الإدخار والائتمان...الخ.

أ-2- تمويل رسمي:

ويشمل أساسا التمويل عن طريق أسواق المال[11]، حيث أن التمويل عن طريق هذه الأخيرة يستوجب التقاء أصحاب الفائض وأصحاب العجز لإجراء التفاوض وتحديد شروط إتمام عملية التمويل ليتم بعدها إصدار سندات أولية (مباشرة) من طرف أصحاب العجز يقوم بشرائها أصحاب الفائض مقابل المبلغ المتفق عليه وبالشروط المتفق عليها[12]. ويعرف هذا النوع من السندات بسندات الدين، كما يستطيع أصحاب العجز إصدار سندات ملكية تعرف بالأسهم (ولها عدة أنواع) يكتتب فيها من تناسبه الشروط التي صدرت بها.

وما تجدر الإشارة إليه هو أنه يمكن تقسيم الأسواق المالية الى عدة أنواع يمكن توضيحها حسب عدة معايير كما يلي:

- **تقسيمها حسب آجال استحقاق الأصول المالية المتداولة:** وتنقسم حسب هدا التصنيف إلى السوق النقدي و السوق الرأسمالي.
- **تصنيفها حسب مرحلة نشأة الأصل المالي:** وحسب هذا التصنيف تنقسم الى سوق أولي و سوق ثانوي.
- **تصنيفها حسب أسلوب الاتفاق** : و نجد حسب هدا التصنيف الأسواق المفتوحة و سوق التفاوض.
- **التصنيف على حساب آجل الاتفاق:** و يشمل هدا التصنيف سوق فوري و سوق آجل.
- **التصنيف حسب حجم المؤسسات المتدخلة في السوق:** و هو التصنيف الدي سيعتمد من خلال هده الورقة البحثية، ويشمل[13]:

✓ **السوق الأولى:** وهي سوق تضم الشركات الكبيرة وتحكمها قيود صارمة، لها مقاييس ومعايير محددة خاصة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية بالإضافة إلى أن تكاليف الإدراج والمعاملات فيها عالية.

✓ **السوق الثانية:** يمكن اعتبارها السوق المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتعاملين معها، حيث أنها سوق تعطي الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتعامل وتستفيد من المزايا التمويلية للبورصة، وذلك نتيجة لتسيير شروط الإدراج والاصدار فيها والتي تراعي خصائص تلك المؤسسات التي لا تكون مؤهلة للإدراج في السوق الأولى.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الأسواق المالية تعتبر مصدرا تمويليا كبيرا و مهما بالنسبة للاقتصاد بشكل عام والمؤسسات بشكل خاص، إلا أنها تنطوي على مخاطر كبيرة ومختلفة حسب نوع الأصل والسوق المتعامل فيه، ويعرف الاقتصاد الذي يعتمد في تمويله على الأسواق المالية كمصدر أساسي باقتصاد أسواق رأس المال[14].

ب. التمويل غير المباشر:

ويعبر عن الحالات التي يكون فيها وسيط بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض، وقد يكون الوسيط مؤسسات مالية بنكية أو غير بنكية، وهو ما يعرف بالتمويل عن طريق الوساطة المالية .

وكما هو الحال في الأسواق المالية فإن التمويل غير المباشر أيضا يحمل مخاطر إلا أنها أقل مقارنة بمثيلتها في الأسواق المالية ولهذا فإن هناك اقتصاديات تعتمد على التمويل غير المباشر أو عن طريق الوساطة المالية بشكل أساسي وتعرف باقتصاديات

الاستدانة[15]، كما أن هذه المؤسسات توفر وسائل وتقنيات تمويلية كثيرة للاقتصاد بصورة عامة والمؤسسات بصورة خاصة ومن بينها:

ب–1– القروض: ومن أهم أنواعها[16]:

- **قروض الاستغلال:** وهي قروض قصيرة الأجل من أشكالها: السحب على المكشوف، القروض الموسمية، التسبيقات، الخصم التجاري...الخ.
- **قروض الاستثمار:** وهي قروض متوسطة وطويلة الآجل.

ب–2– القرض الايجاري (التأجير التمويلي): وهو اتفاق بين المؤجر (وعادة يمون بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك) والمستأجر للاستثمارات لمدة معينة مقابل دفع قيمة إيجاره[17].

ب–3– الفاكتورينغ (عقد تحويل الفاتورة): هو عبارة عن تقنية تمويل حقوق قصيرة المدى لصالح المؤسسة التي تتخلى عن حقوقها إلى شركة مالية متخصصة تعرف بشركة عقد تحويل الفاتورة والتي تقوم بتغطية الفواتير، متابعة المدينين، تحصيل وتأمين الوفاء النهائي في حالة الإعسار المؤقت وضمان المتابعة القضائية في حالة عدم الدفع مقابل دفع عمولة متفق عليها[18].

ب–4– رأس المال المخاطر (رأس المال الاستثماري): هو عبارة عن تقنية يقوم من خلالها وسيط مالي متخصص يعرف بشركات رأس المال المخاطر بالمشاركة في تمويل مشاريع استثمارية تتميز بمخاطر مالية مع توقع تحقيقها لعوائد مرتفعة مع استرداد رأس المال في تاريخ محدد لكن دون الحصول على أية ضمانات عند إبرام عقد المشاركة (وهذا هو مصدر الخطر)، كما أنها تعمل على تقديم المساعدة في إدارة الشركة ومختلف التسهيلات في مختلف المجالات لضمان تطور المؤسسة ونجاحها لتخفيف من المخاطر والخسائر المحتملة[19].

ب–5– صيغ التمويل الإسلامية: ومن أبرز أشكالها: المراجعة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، الاستصناع، السلم، القرض الحسن، بيع الآجل بالإضافة إلى صكوك الاستثمار الإسلامية[20].

في الأخير وبعد عرض مختلف المصادر التمويلية التي يمكن أن يوفرها النظام المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة يمكن أن تتحصل على التمويل من طرف مؤسسات وهيئات حكومية أو غير حكومية وطنية أو دولية مهمتها الأساسية تقديم الدعم لتلك المؤسسات وتأهيلها.

المحور الثالث: واقع تمويل السوق المالي الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1– نشأة و تنظيم السوق المالي الجزائري:

تعود فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية الجزائرية إلى الاصلاحات الاقتصادية لسنة 1988، من خلال القانون رقم 01– 88 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية و تحويلها إلى شركات ذات أسهم من خلال تقسيم رأسمالها الاجتماعي إلى أسهم، و كذا القانون رقم 88–03 المتعلق بإنشاء ثمانية صناديق مساهمة توزع عليها أسهم تلك المؤسسات. من هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة إنشاء سوق لتداول هذه الأوراق، و التي كانت في البداية سنة 1990 عبارة عن مؤسسة سميت بشركة القيم المنقولة تؤدي دور يشبه دور البورصة يديرها مجلس إدارة يتكون من ثمانية أعضاء هم ممثلوا صناديق المساهمة. لقد الهدف من إنشاءها هو تمكين الاقتصاد الوطني، لاسيما القطاع المالي منه، من مسايرة اقتصاد السوق وإرساء معالمه في الجزائر.

إن التأسيس الرسمي للبورصة كان بموجب المرسوم التشريعي 93–10 الصادر في تاريخ 23 ماي 1993، وتحقق إنجازها في 25 مايو 1997، و أصبحت تعرف بـ "شركة تسيير بورصة القيم"، المعروفة اختصارا بـ SGBV ، وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 475200000.00دينار جزائري، وتمثل الشركة إطاراً منظماً ومضبوطاً في خدمة الوسطاء في عمليات

البورصة بصفتهم الاحترافيين لتمكينهم من أداء مهامهم وفقاً للقوانين والأنظمة المعول بها، لقد شرعت الشركة منذ نشأتها في تنصيب الأجهزة التنفيذية والتقنية و التي تسهر على السير الحسن لهذه السوق و التي تمثل الهيات المنظمة للبورصة و هي[21]:

- **لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB** : لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها هي سلطة ضبط مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تأسست بموجب المرسوم التشريعي السابق ذكره، تتمثل مهامها في تنظيم ومراقبة سوق القيم المنقولة، ولا سيما من خلال الحرص على: حماية المستثمرين في القيم المنقولة و السير الحسن وشفافية السوق، ومن أجل تمكينها من تحقيق مهامها فقد خولت هذه اللجنة بالسلطات التالية:السلطة التنظيمية، سلطة الإشراف والمراقبة، السلطة التأديبية و التحكيمية.
- **المؤتمن المركزي(الجزائرية للتسوية)**: هي شركة ذات أسهم تم تأسيسها بترخيص من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، طبقا للقانون 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003، وتتمثل وظيفتها الأساسية في مسك الحسابات وحفظ السندات المتداولة في البورصة بالإضافة إلى تنفيذ العمليات على السندات(دفع أرباح الأسهم، رفع رأس المال، ...)، وكذا ترميز وتقنين السندات المقبولة لعملياته و ذلك حسب المقياس الدولي المعتمد و المساهمة في رأسمال الجزائرية للتسوية مفتوحة للوسطاء في عمليات البورصة، للشركات المصدرة للسندات ولشركة تسيير بورصة القيم المنقولة، و الخزينة العمومية وبنك الجزائر المساهمان بقوة القانون.
- **الوسطاء في عمليات البورصةIOB**: عبارة عن أشخاص طبيعيون أو شركات ذات أسهم معتمدون من طرف اللجنة، خول لهم المرسوم التشريعي السابق مهمة إدارة وتوظيف وتداول القيم المنقولة داخل البورصة لحساب الزبائن، كما يسهرون على ضمان الأداء الجيد للمعاملات المالية وإرشاد المستثمرين، ويوجد حاليا تسع وسطاء في بورصة الجزائر هم: البنوك الستة العمومية (BADR, BEA, BDL, BNA, CPA , CNEP Banque) إضافة إلى بنكين خاصين Société Générale Algérie, BNP Paribas El dajazair، ومؤسسة خاصة Tell Markets spa.

2- أقسام السوق المالي الجزائري:

تعرف أقسام السوق المالي بالتسعيرة الرسمية، ويمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): التسعيرة الرسمية للسوق المالي الجزائري

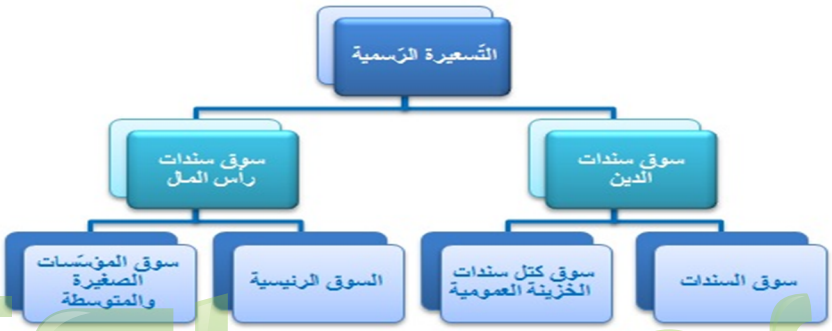

المصدر: http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145

iSkysoft PDF Editor

يتضح من خلال الشكل أن السوق المالي الجزائري مقسم إلى سوق للأسهم (سندات راس المال)، والذي ينقسم بدوره إلى سوق أسهم المؤسسات الكبيرة ووسوق أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا سوق للسندات (سندات الدين) والذي ينقسم بدوره إلى سوق لسندات الشركات وسوق لسندات الحكومة.

3- واقع سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق المالي الجزائري

في سبيل مواكبة التطور الحاصل على مستوى البورصات العالمية وفي ضوء القناعة بأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقعت الحكومة الجزائرية يوم 31 ماي 2011 على مشروع دعم إصلاح وعصرنة السوق المالي الجزائري، الدي تضمن إعادة تقسيم وتنظيم هـ\ه الاخيرة من خلال إستحداث سوق جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث جاء التأسيس الرسمي لها سنة 2012بمو جب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 12-01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المعدّ ل والمتمّ م للنّظام رقم 97-03 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق لـ 18 نوفمبر 1997المتعلّق بالنّظام العام لبورصة القيم المنقولة، والصادر في الجريدة الرسمية رقم 41 بتاريخ 15 جوان 2012، وتسمح هذه السوق بتوفير الخصائص التالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[22]:

- توفير البيئة الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل في الشروع في تطبيق برنامج واسع لتأهيل هذه المؤسسات.
- إتاحة الفرصة الإستثمارية لشركات رأسمال الإستثماري.
- تدابير جبائية تشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخول إلى البورصة.
- تسهيلات للإدراج مع توفير خدمة جديدة و هي مرقي البورصة[23] des promoteurs en bourse كهيئات مرافقة لنشاط هذه المؤسسات في السوق.

4- شروط إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق المالي الجزائري:

تعتبر شروط الإدراج في السوق الرئيسية صارمة نوعاً ما و عادة لا تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشروط اللازمة لتلبيتها، لهذا أُدرجت بعض التعديلات التنظيمية خلال سنة 2012على تلك الشروط حيث تميّ زت بتخفيفها، فصارت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة بأن[24] :

- تكون على شكل شركة ذات أسهم، وينبغي لها أن تعين ّ ، لمدة خمس (05) سنوات، مستشاراً مرافقاً يسمى "مرقي البورصة".
- تفتح رأسمالها بنسبة 10٪ كحد أدنى يوم الإدراج في البورصة، وعلى سبيل المقارنة تمثل هذه النسبة 20% بالنسبة المؤسسات الكبيرة
- تطرح للاكتتاب العام سنداتوأس المال التّابعة لها، بحيث تُوزَّع على ما لا يقل عن خمسين (50) مساهماً أو ثلاثة (03) مستثمرين من المؤسسات(بنوك، شركات التأمين) يوم الإدراج، في حين يجب أن توزع على 150 مساهم بالنسبة لشروط المؤسسات الكبيرة.
- تنشر كشوفها المالية المصدّ قة للعامين الماضيين، ما لم تعفها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من هذا الشرط، وإلتزامها بالشفافية والإفصاح عن كل المعلومات الضرورية.
- أما شروط الأرباح والحد الأدنى لرأس المال فليست مفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا تنطبق الشّ روط السابقة على الشّ ركة التي تكون قيد الإنشاء.

iSkysoft PDF Editor

5- آداء السوق المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة لترقية وعصرنة سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مجهوداتها لدعم إنشاء هذه المؤسسات إلا ان هذه العملية لم تأتي بأي ثمار، حيث لا توجد ولا مؤسسة صغيرة او متوسطة مدرجة في السوق المالي، كما لا توجد أي ملفات او طلبات للإنضمام قيد الدراسة مثلا، وهذا راجع إلى مجموعة متداخلة مترابطة من المعوقات سواءا على مستوى البورصة أو على مستوى الإقتصاد ككل. ويمكن توضيح المؤسسات المالية المدرجة حاليا في السوق المالي الجزائري من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01): الأوراق المالية المدرجة في مختلف اقسام السوق المالي الجزائر

أقسام السوق المالي	عدد الأوراق المسجلة	معلومات حول الشركات المصدرة
السوق الرئيسية (سوق الأسهم للشركات الكبرى)	05	أسهم مجمع صيدال وهو مؤسسة عمومية تنشط في مجال الصناعة الصيدلانية، تم إدراجها في 17جويلية 1999م.
		مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي وهي مؤسسة عمومية تنشط في قطاع السياحة، تم إدراجها 20 جانفي 2000م.
		أليانس للتأمينات، شركة خاصة تنشط في قطاع التأمينات، تم إدراجها في 07 مارس2011م.
		NCA رويبة وهي شركة خاصة تنشط في قطاع الصناعات الغذائية. تم إدراجها في 03 جوان2013م
		شركة بيوفارم وهي شركة خاصة تنشط في مجال الصناعة الصيدلانية، تم إدراجها في 06 أفريل 2016م
سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	00	ولا مؤسسة مدرجة منذ الإنشاء إلى اليوم.
سوق السندات (سندات الشركات)	00	حاليا ولا سند، لكن سابقا تم تسجيل عدة سندات لعدة شركات.
سوق سندات الخزينة (السندات الحكومية)	حاليا يتم تداول 25 سند تختلف فترات استحقاقها بين 7، 10، 15 سنة، وبمعدلات فائدة تتراوح بين 3% و5%	يتم إصدار السندات الحكومية من طرف الخزينة العمومية وتحت إشراف بنك الجزائر، تأسست هذه السوق عام 2008 م.

المصدر: بديسي فهيمة، سرارمة مريم، مرجع سبق ذكره، ص 11.

يتضح من خلال الجدول أن السوق المالي الجزائري هو سوق غير نشط، خاصة بالنسبة لسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و سوق السندات، و لا يتميز بتنوع الأوراق المالية المتداولة، مما يجعله غير قادر على أداء دوره في توفير مختلف الوسائل التمويلية للاقتصاد الوطني.

6- المعوقات التي تعترض فعالية سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

ان عدم فعالية السوق المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع لمجموعة من المعوقات يمكن توضيح أهمها فيمايلي[25]:

iSkysoft PDF Editor

1.6. معوقات اقتصادية:

تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي بشكل عام ويمكن توضيح أهما فيما يلي:

- سيطرة القطاع العام و تهميش مبادرات القطاع.
- مشكلة السوق الموازية: أول شرط لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبورصة هو الشفافية والإفصاح، لكن أمام طغيان الاقتصاد غير المنظم لا يمكن لأصحاب هذه المؤسسات التوجه للسوق المنظمة، نظرا لارتفاع تكاليفها ومتطلباتها التنظيمية (الضرائب، الضمان الاجتماعي، ...الخ)، لذا فإن وجود السوق الموازية التي تتسم بارتفاع المداخيل و انخفاض التكاليف لا يشجع إطلاقا العائلات و المؤسسات على توجيه ادخاراتها نحو الاستثمار في الأوراق المالية.
- انخفاض معدلات الادخار: يعود ذلك إلى ضعف دخل الفرد، مما يقلل من الإمكانيات المالية المتاحة للاستثمار، فمشكلة تدني الدخل الفردي وعدم استقرار أوضاع الفئات التي تحققه تحد من حجم الطلب على الأوراق المالية.
- ضعف الجهاز الإنتاجي: ضعف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدني مستويات آدائها وكذا افتقار مسييريها للمهارات الإدارية يثير الشكوك حول شراء أسهمها في السوق المالي، حيث أن المردودية تعتبر شرط أساسي لجذب المدخرات المالية، أضف إلى ذلك أن أغلبية المؤسسات الخاصة مكونة على شكل شركات ذات مسئولية محدودة أو شركة تضامن ليس لدى ملاكها استعداد لفتح رأس مالها للغير، فالحاجة للتمويل تنشأ عن قيام الاستثمارات وأمام ضعف الاستثمارات حتما سيعيق توجه هذه المؤسسات إلى البورصة.

2.6. معوقات إجتماعية، ثقافية، دينية:

لا تقل هذه المعوقات خطورة عن المعوقات الاقتصادية، وأهمها انعدام الثقافة البورصية لرجال الأعمال وضعف ثقتهم في بورصة الجزائر والنظرة السلبية لها على أنها جهاز إداري عمومي تشوبه البيروقراطية وسوء التسيير، إضافة إلى انعدام ثقافة الاستثمار المالي لدى الأفراد الجزائريين وتفضيلهم للسيولة والأصول الملموسة وكذا عزوفهم عن المخاطرة، وهناك مشكلة أخرى من الناحية الدينية حيث يحرص المستثمرون في المجتمع الجزائري المسلم على المعاملات الحلال والبعيدة عن الربا والشبهات.

3.6. معوقات تنظيمية خاصة ببورصة الجزائر:

رغم جهود عصرنة السوق المالي غير انه لا يزال متأخر، وكتنظيم إداري فإن الوسطاء في البورصة اغلبهمبنوك عمومية، كما ان لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة أيضا تتكون من هيئات عمومية، وكذا غياب الهيئات المنشطة للسوق المالي من صناديق الاستثمار وغيرها، كل هذا يحول دون الكفاءة في جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسوق .

الخاتمة:

في اطار محاولة الجزائر النهوض بالاقتصاد الوطني بشكل عام و قطاع المؤسسات الصغيرة بشكل خاص لدفع عجلة التنمية خارج قطاع المحروقات، حاولت تذليل المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات و على رأسها المشاكل التمويلية، فقامت بانشاء سوق مالي خاص بها، الا انها لم تحقق منه الاهداف المرجوة و ذلك لجملة من المعوقات التي تم التطرق إليها و التي تمثل تحديات يجب مواجهتها لتفعيل هذه السوق، و بناءا عليها يمكن إقتراح مجموعة من الحلول لتطوير هذه السوق المالي و التي تعتبر بمثابة توصيات لهذه الورقة البحثية فيما يلي:

- محاربة الإقتصاد الموازي، وهو اكبر تحدي تواجهه الدولة الجزائرية، بما يتضمنه من إصلاحات، وكذا تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنظيم وتسيير النشاط الاقتصادي، مما يسمح باندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق المالي المنظم.

iSkysoft PDF Editor

- تسريع عمليات الخوصصة سواءا بالنسبة للشركات أو البنوك أو المتدخلين في البورصة، وهو ما يبعث روح المبادرة والمخاطرة سواءا في النظام المالي او الحقيقي، فبالرغم من ان أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة هم من القطاع الخاص لكنهم ينشطون في محيط لم يتخلص بعد من رواسب التسير الاشتراكي.
- اعداد و تنظيم لقاءات مع المؤسسات المستهدفة لإيضاح المزايا من التسجيل في بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي جذبهم للدخول في هذا السوق، والتنسيق مع بعض مؤسسات التمويل الدولية والمحلية.
- الإهتمام بالإعلام الاقتصادي والتعريف بمزايا التمويل والإستثمار في البورصة.
- السعي لنشر وتطوير الوعي والثقافة المالية عامة والثقافة البورصية خاصة، عن طريق التوجه إلى إستراتيجيات التربية المالية.
- تيسيير شروط إنضمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البورصة بما يتلاءم مع واقع ببيئة الأعمال وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- العمل على تحليل السلوك المالي للجزائريين للتمكن من الحصول على نتائج تساعد على التنبؤ بمستقبل السوق المالي وترشد إلى تطويره، وإلى ما ينبغي التركيز عليه لهذا الغرض.
- الاهتمام أكثر بالمالية الإسلامية كبديل تمويلي حديث، وتطوير العمل بأدواتها لضمان عدم إحجام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن دخول البورصة لاعتبارات دينية.

و ما تجدر الاشارة اليه عموما ان هذه حلول تطبق على المدى الطويل.

الهوامش والمراجع

[1]- حيث أن أول تعريف لهذه المؤسسات في الجزائر كان عند وضع التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة في بداية السبعينات.

[2]- أي ألا يمتلك رأسمالها بقدر 25% فما أكثر من طرف مؤسسة أخرى.

[3]- القانون رقم 18/01 المتضمن لقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 2001/12/12، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد77، في 15 ديسمبر 2001، ص 5.

[4]- المرجع السابق، ص 6.

[5]- برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط، مذكرة تدخل ضمن متطلبات للحصول على شهادة ماجيستير تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص ص 48-51.

[6]- أنظر:

- المرجع السابق ص ص 51-52.

- قشيدة صوراية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فيناليب، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 50.

iSkysoft PDF Editor

[7]– مالحة لوكادير، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في القانون، جامعة تيزي وزو ، الجزائر، 2012. ص 78.

[8]– عياش زبير، تأثير تطبيق إتفاقية بازل2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أم البواقين الجزائر، 2012 ص:61

[9]– عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات، مطابع الأمل، الدار الجامعية، بيروت 1990، ص ص 489-490.

[10]– شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 138.

[11]– الأسواق المالية، المقصود منها هو البورصة و ليس النظام المالي الذي يشمل الأسواق المالية و مؤسسات مالية أخرى.

[12]– الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.، ص 37.

[13]– سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، 2013-2014.، ص 203.

[14]– وليد العايب، لحلو بوخاري، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، لبنان، 2013، ص 27.

[15]– وليد العايب، لحلو بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[16]– مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري، جامعة وهران، 2012/2011، ص ص 103-109.

[17]– برجي شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[18]– سماح طلحي، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[19]– المرجع السابق، ص 185.

[20]– مطهري كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 121-122.

[21]– بديسي فهيمة، سرارمة مريم، أثر التحرير المالي على النظام المالي و البنكي الجزائري – إشارة إلى حالة السوق المالي الجزائري –، مجلة العلوم الانسانية، ام البواقي، العدد الثامن، ص ص 9،10.

[22] – http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=176, Consulté le : 09/09/2017.

[23]– مرقّي البورصة هو مستشار مرافق لكل مؤسسة طيلة فترة حياتها في البورصة، و يقوم بمراقبة احترام التزامات الشفافية التي تخضع لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ويشترط فيه ان يتمتع بالخبرة الكافية في عمليات هيكلة رأس المال واندماج وشراء المؤسسات، و أن يكونمعترفاً به ومسجلاً لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. وإلى غاية 31 ديسمبر 2016 فقد بلغ عدد المرقين المعتمدين أربعة.

[24]– http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=149–, consulté le 09/09/2017.

iSkysoft PDF Editor

[25]– عياش زبير، ليلى بلغول، تحديات السوق المالي الجزائري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة من الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار المحروقات، يومي 25-26 أفريل 2017، جامعة قالمة، ص ص 19،20.

iSkysoft PDF Editor

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة

Foreign direct investment in Algeria is a way to Get rid of Oil-Dependency: legal and administrative obstacles and proposed solutions

بونقاب مختار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة ورقلة
الجزائر
moukhtar8@gmail.com

زواويد لزهاري
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة غرداية
الجزائر
Zou.lazhar@yahoo.fr

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم العراقيل القانونية والإدارية التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وكذا اقتراح مجموعة من الحلول لهذه العراقيل، وتم التطرق في هذه الدراسة إلى وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية، أبرزها: مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الاستثمار العالمي. وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض مختلف العناصر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، لأننا بصدد دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومختلف العوائق والعراقيل القانونية والإدارية التي تواجهه، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يواجه مجموعة من العراقيل والمعوقات القانونية والإدارية أبرزها: تكريس قاعدة 51/49% في كافة القطاعات، تطبيق حق الشفعة، إلى جانب البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات الاستثمار الأجنبي، المعوقات القانونية والإدارية، قاعدة 51/49.

Abstract:

The study aims to highlight the main legal and administrative obstacles to the inflow of foreign direct investment outside the fuel sector in Algeria, as well as, to propose a set of solutions for these obstacles. This study has also identified the status of Algeria in some international indicators, notably: doing business index, Economic Freedom Index and Global Investment Index. The analytical descriptive approach has been followed since it is appropriate to display the various elements associated with foreign direct investment. A case study approach has been adopted because we are going to examine the reality of foreign direct investment in Algeria and the various legal and administrative obstacles that encounter it .The study has come up with a set of results, the most important of which are: Foreign direct investment in Algeria faces a range of legal and administrative obstacles, most notably: The generalization of the rule 49-51% in all sectors, the application of the right of preemption, along with bureaucracy and administrative complexities

Key words: foreign direct investment, foreign investment indicators, legal and administrative obstacles, rule 49/51.

iSkysoft PDF Editor

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المفاهيم الاقتصادية التي خصها العديد من الاقتصاديين والمنظمات الدولية باهتمام كبير، فهو من أهم آليات تفاعل الاقتصاديات في العالم على اختلاف مستوياتها، ولقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات، وهذا نظراً للدور المهم والحيوي الذي تلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، رفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين الخبرات، فضلاً عن خلق وظائف كثيرة في الدولة المضيفة والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي، حيث قامت أغلب الدول بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم، والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، وذلك من خلال منح العديد من الحوافز والامتيازات لتحسين مناخها الاستثماري وجلب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية. لكن ورغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، إلا أن جملة من العوائق والعراقيل تقف في وجه هذه الاستثمارات وتحد من جاذبية مناخها الاستثماري.

إشكالية: انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر وما هي العوائق القانونية والإدارية التي تعترضه؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة معرفة العراقيل القانونية والإدارية التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر واقتراح مجموعة من الحلول التي من شأنها أن تساهم في تجاوز أهم المعيقات التي تعترض هذه الاستثمارات خاصة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط التي تعيشها الجزائر اليوم.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز النقاط التالية:

- إبراز أهم العراقيل القانونية والإدارية التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- معرفة وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التطرق لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- اقتراح مجموعة من الحلول التي من شأنها زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بشكل عام، وتلك المتعلقة بالجانب القانوني والإداري بوجه خاص.

المنهج المستخدم في الدراسة: تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض مختلف العناصر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، لأننا بصدد دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومختلف العوائق والعراقيل القانونية والإدارية التي تواجهه.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (حاكمي بوحفص، برادعي إبراهيم الخليل)، بعنوان: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015**، مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 04، العدد 01، 2017، ص ص: 401-425.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقياس مناخها الاستثماري من خلال بعض المؤشرات الدولية الصادرة بهذا الشأن، وخلصت الدراسة إلى وجود ضعف في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر وتركزها في قطاع المحروقات، كما أن مناخ الأعمال في الجزائر غير جذّاب بحسب تلك المؤشرات.

iSkysoft PDF Editor

2– دراسة (والي نادية)، بعنوان: **النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية**، أطروحة دكتوراه في القانون، غ. منشورة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النظام القانوني الجزائري في استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى جانب التطرق إلى العوامل التي يمكن لها أن تساهم في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية كون الجزائر لم تستفد من الطفرة الهائلة للاستثمار الأجنبي مقارنة مع دول نامية كدول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وخلصت الدراسة إلى أن وجود الحماية القانونية للاستثمار الأجنبي ليس كافيا على قدوم الاستثمار إلى الدولة، ولا رهينا بالتشجيعات الممنوحة له، بقدر ما توفره الدولة من سياسة اقتصادية واضحة ومستقرة ومتكاملة الأبعاد تشمل كل عوامل ومحددات الاستثمار، وأن الجزائر لا تتوفر على بيئة مناسبة للاستثمار نظرا لضعف مؤشرات الحكم الراشد القائم على النزاهة والشفافية والحياد التام والحكم بالإرادة الشعبية، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة توجيه الاستثمارات في القطاعات في البنى التحتية مبالغ فيها إلى استثمارات محددة في القطاعات المنتجة للسلع والخدمات، وضرورة تحسين الأداء الاقتصادي وعدم الاعتماد على الثروات الطبيعية فقط، وإصدار أنظمة قانونية مرنة تتسم بالوضوح، وموحدة غير متشبثة من قانون لآخر.

3– دراسة (حمدي فلّة، حمدي مريم)، بعنوان: **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين التحفيز القانوني الواقع المعيق**، مقال منشور في مجلة الفكر، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، العدد 10، 2014، ص ص: 331- 345.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل حول مدى كفاية الضمانات ومختلف التحفيزات الممنوحة من قبل المشرع الجزائري لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة مراعاة الجزائر للاستثمار الأجنبي على أنه مكمل للاستثمار المحلي وليس بديلا عنه، كما أن بيئة الاستثمار التي لا تشجع المستثمر الوطني هي بالضرورة بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي وأيضا الاهتمام بالمنظومة القانونية لا يكفي بل يجب تكامل مجموعة من العوامل: قانونية، اقتصادية، سياسية،...

4– دراسة (لعماري وليد)، بعنوان: **الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، غ. منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز ضرورة وأهمية استقدام وجلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر بانتهاج وتبني سياسات طموحة في مجال الاستثمار تعمل على تقديم الإغراءات والحوافز المختلفة لجلب الاستثمار من جهة، وتذليل العوائق والحواجز التي تعترض الاستثمار من جهة ثانية بالوقوف على حقيقتها وخطورتها لإيجاد الحلول التي تحد منها، وخلصت الدراسة إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر يتسم بالصعوبة والتعقيد نظرا لكثرة العراقيل التي يواجهها خصوصا من الناحية الإجرائية، وهذا بالرغم من جملة الإجراءات القانونية المستحدثة لأجل تسهيل عملية الاستثمار لأن المشكل الأساسي يبقى في مدى تطبيق واحترام هذه الإجراءات، وبالتالي ضمان فعاليتها.

5– دراسة (بلعوج بولعيد)، بعنوان: **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 04، 2006، ص ص: 71- 92.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المعوقات التي تعترض الاستثمار الأجنبي سواء المباشر أو المحفظي، والتعرف على القوانين الجزائرية الخاصة بالاستثمارات، وخلصت هذه الدراسة إلى أن معوقات الاستثمار في الجزائر تعود إلى عدم وجود سوق منافسة، انعدام الشفافية في التعاملات،انتشار الفساد والرشوة وحقوق الملكية والتعامل مع المصالح الجمركية وأخيرا عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وأبرز ما يميز دراستنا هذه عن باقي الدراسات السابقة هو تناولها المعيقات القانونية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب المعيقات الإدارية وواقع مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال التطرق لبعض المؤشرات الدولية في هذا المجال وأبرزها مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الاستثمار العالمي، خصوصا أن هذه الدراسة تغطي فترة زمنية حديثة وهي متزامنة مع أزمة انهيار

iSkysoft PDF Editor

أسعار النفط العالمية والتي أثرت بشكل كبير في الوضع الاقتصادي العام للجزائر، لهذا فإن الوقوف على المعيقات القانونية والإدارية التي تعرقل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر –كأحد أبرز العراقيل المختلفة– واقتراح حلول لهذه المعيقات من شأنه أن يقدم الإضافة التي يمكن أن تساعد متخذي القرار في هذا الجانب.

المحور الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

1– تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، لهذا سوف نورد أهم هذه التعاريف كما يلي:

يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات الموجهة لاقتناء أو زيادة منفعة دائمة في مؤسسة تقوم بنشاطاتها في الإقليم الاقتصادي لبلد آخر (البلد المضيف) غير البلد المستثمر والتي يتمتع فيها المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفو ذ والرقابة والفعالية في تسيير المؤسسة. يكفي لاعتبار أن الاستثمار أجنبي مباشر حيازة المستثمر الأجنبي على 10% من حصص الملكية داخل مؤسسة البلد المضيف.[1]

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتتضمن هذه المصلحة وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.[2]

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فتُعرّ ف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم، يشار إليه بالمستثمر المباشر، في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة، تسمى مؤسسة الاستثمار المباشر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. وهذا التعريف معتمد عالميا ويتفق مع تعريف كل من صندوق النقد الدولي (FMI)، مثلما جاء في مسودة الطبعة السادسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة في 2007، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).[3]

اعتمادا على التعاريف المذكورة آنفا، يمكن اختصار أهم مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- ✓ تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ والرقابة والفعالية في تسيير المؤسسة؛
- ✓ حصول المستثمر الأجنبي على مصلحة دائمة في المؤسسة المقيمة؛
- ✓ حيازة المستثمر الأجنبي على 10% فأكثر من حصص الملكية داخل مؤسسة البلد المضيف.

2– أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مداخيل من مصادر طبيعية واقتصادياتها تعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي فقط؛

iSkysoft PDF Editor

- ✓ يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفع من القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف، ويظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات، وكذلك يعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة مما يساهم في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات؛
- ✓ مساهمة المشروع في تحقيق فوائد مشتركة له وللدول المضيفة، سواء عن طريق الاستخدام الفاعل لمواردها، أو مقابل تحقيق أرباح بينية سواء للمستثمر أو للدولة المضيفة بحيث تحقق في النهاية تحركا ملحوظا في عجلة الاقتصاد؛[4]
- ✓ لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي فحسب، بل يتعدى ذلك، حيث أنه يعمل على تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات والآلات، الخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية... والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية؛
- ✓ تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، فضلا عن تأهيل العامل المحلي من خلال إنشاء معاهد لتدريب الأيدي الوطنية على الآلات والأساليب الحديثة والمتطورة في الإنتاج، بالإضافة إلى ذلك فهي تحفز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب؛
- ✓ ينسب للاستثمار الأجنبي الفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية، التي يشكو منها البلد المضيف بما توفره من فرص عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد؛
- ✓ لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرض أعباء ثابتة في صورة فوائد وأقساط على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة المضيفة.[5]

بالإضافة إلى ما سبق ذكره عن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه يوفر فوائد كثيرة للمجتمع والدولة ككل، حيث يعمل على توفير فرص العمل، وبالتالي التخفيض من مستوى البطالة، كما أنه يساهم في توفير السلع والخدمات للمستهلك المحلي بأقل سعر وبأقصر مدة بالمقارنة مع المنتجات المستوردة، فضلا عن زيادة الإيرادات العامة من خلال فرض الضرائب على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، أما على المستوى الخارجي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في اندماج البلد المضيف في الاقتصاد العالمي.

المحور الثاني: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته

1- العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[6]

تصنف العوامل المحفزة والجاذبة للاستثمارات الأجنبية إلى عوامل: سياسية، اقتصادية، تنظيمية وتشريعية. ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل كما يلي:

1-1- توفر الأمن والاستقرار: تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان التي تتمتع باستقرار في السياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية وتوفير حماية قانونية لرؤوس الأموال المستثمرة، بالإضافة غلى إنشاء هيئات متخصصة يتعامل معها المستثمر الأجنبي وتتولى مهام التوجيه والرعاية.

1-2- حجم السوق المحلي: تهدف الاستثمارات إلى البحث عن الأسواق الواسعة خاصة في البلدان النامية، وتعتبر الاستثمارات المباشرة بديلا عن التصدير من البلد الأصلي.

1-3- فرص الاستثمار في قطاع الخدمات: بعد خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية في البلدان النامية ومنها الدول العربية، قامت العديد من الشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع الخدمات وفي مجالات مختلفة مثل: المياه، الكهرباء، النقل، الاتصالات، البنوك....

iskysoft PDF Editor

1-4- توفر العمالة الرخيصة والمؤهلة: تبحث معظم الشركات متعددة الجنسيات عن الاستثمار في الدول التي تتميز بعمالة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وهو ما يفسر اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصاديات الناشئة مثل: دول جنوب شرق آسيا.

1-5- توفر الموارد الأولية: وهو ما يميز توجهات أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل: شركات استخراج المعادن، المحروقات، والموارد الأخرى.

1-6- ارتفاع معدلات النموتستهدف الشر كات المتعددة الجنسيات الاستثمار في الدول ذات معدلات النمو المرتفع من أجل رفع حصتها الإنتاجية في الأسواق الخارجية وهو ما أثبتته الدراسات التجريبية في الكثير من البلدان والتي أكدت الارتباط الإيجابي بين معدلات النمو وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1-7- توفر البنية الأساسية: يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفر بنية تحتية ملائمة من حيث النوعية وتكاليف الاستخدام، وهو ما يسهم في تخفيض التكاليف الاستثمارية.

1-8- عوامل محفزة أخرى:

- ✓ حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج؛
- ✓ استقرارا سعر العملة المحلية؛
- ✓ توفر البلد المضيف على مناطق حرة؛
- ✓ سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية؛
- ✓ إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار؛
- ✓ سهولة الحصول على الائتمان المصرفي؛
- ✓ الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية؛
- ✓ وجود رؤية اقتصادية متكاملة؛
- ✓ وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها؛
- ✓ توفر شريك محلي من البلد المضيف؛
- ✓ حرية التنقل والتصدير؛
- ✓ حرية التملك واتخاذ القرار.

2- المعوقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر[7]

سوف نعرض فيما يلي أهم هذه المعوقات:

- ✓ تعدد القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها وتضاربها أحيانا، الأمر الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من قانون ويفتح مجال الاجتهادات من قبل الجهات المشرفة على الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى تنفير المستثمرين؛
- ✓ عدم استقرار القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ قد تتضمن بعض التشريعات المنظمة للاستثمار بعض القيود القانونية، التي تحد من إنشاء مشاريع استثمارية، كاشتراط وجود شريك محلي يمتلك نسبة معينة من المشروع (قاعدة 51/49مثلاً)، أو اشتراط توظيف النسبة الأكبر من الأيدي العاملة في المشروع من مواطني الدولة؛

iSkysoft PDF Editor

- ✓ قيام الدولة المضيفة بتصرفات وسلوكيات تؤثر سلبيا على المستثمرين، كقيامها بإجراء تأميمي (كحق الشفعة مثلاً)، أو عدم احترامها لنصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يجعل المستثمرين يتوجسون خيفة على أموالهم (رأس المال جبان) وتتزعزع ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة.
- ✓ تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وازدواجية الاختصاصات فيما بينها وغياب الشباك الوحيد؛
- ✓ تتسبب البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة في تضييع وقت المستثمر وتأخير إنجاز مشروعه؛
- ✓ الفساد الإداري وافتقار العاملين في المؤسسات الحكومية لعنصري الأمانة والنزاهة؛
- ✓ غياب روح الفريق الواحد لدى أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على ملف الاستثمار، وانعدام التنسيق والتفاهم فيما بينهم، مما ينعكس على مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين الأمر الذي لا يشجع على جذب الاستثمارات.

المحور الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

سوف نقوم فيما يلي بعرض ترتيب الجزائر وفق بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار:

1-1- مؤشر سهولة أداء الأعمال: يظهر المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2018 تراجع الجزائر بـ 10 مراتب، حيث احتلت المركز 166 عالمياً من مجموع 190 دولة، وبهذا تكون قد تأخرت عن ما كانت عليه في تقرير 2017 (المرتبة 156 عالميا)، وبالرجوع إلى المؤشرات الفرعية للمؤشر، نجد أن الجزائر تراجعت بثلاثة مراتب في مؤشر بدء النشاط التجاري لتحتل المرتبة 145 عالميا، ولقد تقهقرت الجزائر في مؤشر استخراج تراخيص البناء، حيث تراجعت بـ 69 مرتبة لتحتل المرتبة 146 عالمياً. أما بالنسبة لمؤشر الحصول على الكهرباء، فقد تراجعت الجزائر بمرتبتين لتحتل المرتبة 120 عالمياً، وكذلك تراجعت الجزائر في مؤشري تسجيل الممتلكات والحصول على الائتمان، حيث احتلت المرتبة 163، 177 عالمياً على التوالي. أما بالنسبة لباقي المؤشرات الفرعية، فقد سجلت فيها الجزائر تراجع ما عدا مؤشري حماية المستثمرين الأقلية وتسوية حالات الإعسار.[8] ويمكن تلخيص ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لعامي 2016 و2017 في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لعامي 2016 و2017

المؤشرات الفرعية	الرتبة المسجلة عام 2016	الرتبة المسجلة عام 2017	التغير المسجل
بدء النشاط التجاري	142	145	-3
استخراج تراخيص البناء	77	146	-69
الحصول على الكهرباء	118	120	-2
تسجيل الممتلكات	162	163	-1
الحصول على الائتمان	175	177	-2
حماية المستثمرين	173	170	+3
دفع الضرائب	155	157	-2
التجارة عبر الحدود	178	181	-3

iSkysoft PDF Editor

تنفيذ العقود	102	103	-1
تسوية حالات الإعسار	74	71	+3

Source: World Bank Group, Doing Business 2018, link: http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria, consulted on: 10/11/2017.

1-2- مؤشر الحرية الاقتصادية[9]: وضع مؤشر الحرية الاقتصادية 2017 "Index of Economic Freedom" الصادر عن معهد "هيرتاج فاوندويشن" بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت جورنال" الجزائر في ذيل القائمة، حيث احتلت المرتبة 172 عالمياً من مجموع 180 دولة، وبذلك تكون قد تراجعت ب 16 مرتبة (المرتبة 156 عالمياً في تقرير 2016). وتحصلت الجزائر على 46.5 نقطة في هذا المؤشر، مما يعني تصنيفها ضمن الاقتصاديات المكبوتة.

واعتبر التقرير الاقتصاد الجزائري مغلق وفاقد للحريات الأساسية، حيث ظلت المبادرة وفعالية الهيئات والمؤسسات إدارية بيروقراطية بامتياز. أما على مستوى المؤشرات الفرعية فقد تراجعت الجزائر في أغلب المؤشرات، حيث تحصلت على 38.2 نقطة في معيار حقوق الملكية، و35 نقطة في حرية الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فقد سجلت الجزائر 49.5 نقطة في معيار حرية العمل، 67 نقطة في الحرية النقدية، 63.3 نقطة في حرية التجارة، و51 نقطة في الإنفاق الحكومي. بينما لم تسجل الجزائر أي تغيير في معيار حرية الأعمال (62.1 نقطة)، الحرية المالية (30 نقطة)، الفعالية القضائية (29.6 نقطة)، الصحة المالية (19.8 نقطة). فيما تحصلت الجزائر على 81.1 نقطة في معيار العبء الضريبي.

وأشار التقرير الذي يستند إلى مجموعة من الخبراء والأخصائيين، إلى أن الجزائر تأتي في المرتبة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الحريات الاقتصادية، حيث احتلت المرتبة 14 من مجموع 14بلداً في المنطقة. وصنّف التقرير الجزائر ضمن قائمة الدول الأكثر تقييداً للاقتصاد، إذ أشار إلى أن اقتصاد الجزائر لا يزال مرتبطاً بمداخيل النفط وأن كل السياسات الرامية لتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني باءت بالفشل، وذكر التقرير مجموعة من الأسباب، التي جعلت الجزائر تحتل هذا الترتيب من بينها:

- ✓ ضعف المؤسسات والهيئات الرسمية، التي لا تزال تقوّض فرص التنمية الاقتصادية على المدى الطويل؛
- ✓ ضعف سيادة القانون بسبب الفساد والنظام القضائي غير الفعال، الذي هو عرضة للتدخل السياسي؛
- ✓ بيئة أعمال مرهقة وبيروقراطية وغير مشجعة على الاستثمار؛
- ✓ عدم تقدم السياسات الرامية لتشجيع القطاع الخاص وجعله أكثر ديناميكية؛
- ✓ موقف سلبي اتجاه الاستثمارات الأجنبية.

1-3- مؤشر الاستثمار العالمي: ظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ضعيفة خلال السنتين الأخيرتين، وهذا ما يؤكده تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017 الذي يعدّه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، حيث سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار في مؤشر الاستثمار العالمي لعام 2016، ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية، التي لا تزال معقدة وتطبعها البيروقراطية الإدارية. في حين نجحت دولة الإمارات في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 11 مليار دولار في نفس التقرير.[10] أما في مؤشّر الاستثمار العالمي لعام 2017 فقد استطاعت الجزائر استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 1546 مليون دولار، وهو تحسن طفيف بعد النتائج السلبية التي سجلت في تقرير 2016، والجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2007-2016).

iSkysoft PDF Editor

الجدول رقم (02): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2007–2015)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
تدفق FDI الوارد إلى الجزائر	1662	2594	2746	2301	2580
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
تدفق FDI الوارد إلى الجزائر	1499	1693	1507	-587	1546

Source: United Nations Conference on Trade and Development: World Investment Report 2017 (Investment And The Digital Economy), United Nations publication, Geneva-Switzerland, 2017, p: 222.

ويظهر الجدول تذبذباً واضحاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلىالجزائر، فهي ترتفع حيناً وتنخفض أحياناً أخرى، ويمكن تمثيلها بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2007–2016)

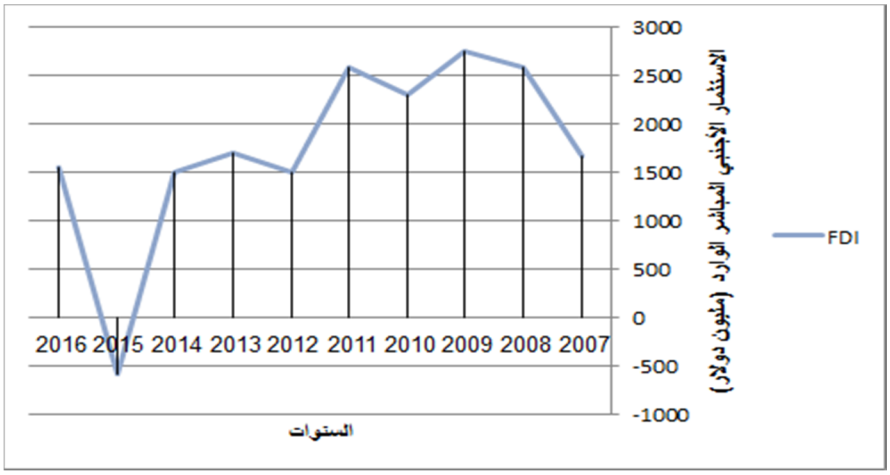

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق وباستخدام برنامج **Excel**

لكن الملاحظ في هذه الاستثمارات أنها تبقى ضعيفة من حيث القيمة، حيث أنها لم تتجاوز حاجز 2746 مليون دولار المسجل في عام 2009. في حين سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار في عام 2015، هذه الأرقام بطبيعة الحال لا تعكس الحجم الحقيقي للجزائر ولا الإمكانيات التي تتمتع بها من مساحة شاسعة وسوق كبير وإمكانيات طبيعية وبشرية كبيرة وغيرها من المحفزات الجاذبة للاستثمار.

1-4- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات في الجزائر[11]: تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) إلى أن حصيلة الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات بلغت 822 مشروعاً في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2016 بقيمة إجمالية تقدر بـ 2216699 مليون دج، وتمثل نسبة 01% من مجموع المشاريع الاستثمارية المقدرة بـ 63804 كما توفر هذه الاستثمارات مناصب شغل يقدر عددها بـ 119525 منصب شغل أي ما يمثل نسبة 10% من مناصب الشغل الإجمالية للاستثمارات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

iSkysoft PDF Editor

الجدول رقم (03): عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات وقيمة تدفقاتها في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2016

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ مليون دج	%	مناصب الشغل	%
الاستثمارات المحلية	62982	99	10584134	83	1018887	90
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	822	01	2216699	17	119525	10
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بيانات التصريح بالاستثمار للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (**ANDI**)، الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395، تاريخ التصفح: 2017/11/01.

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن نسبة المشاريع الاستثمارية خارج قطاع المحروقات المنجزة عن طريق رأس المال الأجنبي متواضعة في الجزائر، هذا إن لم نقل أنها شبه منعدمة (01%) مقارنة بنظيرتها في الدول الأخرى. وبالتالي فالاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر يعاني من اختلالات كبيرة، وعليه فهو لا يلبي متطلبات التنمية ولا يسهم فيها بالشكل المطلوب.

2– المعوقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

رغم الجهود الإصلاحيةالتي تبذلها الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلاّ أنَّ هذه الجهود لم تنعكس بشكل إيجابي على حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد، حيث سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار في عام 2015 وهذا الرقم مخيب للآمال وبعيد كل البعد عن ما كان متوقعاً من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من المعوقات التي تقف أمام تقدم الاستثمار الأجنبي المباشر فيالجزائر، لعلّ أبرزها المعوقات الإدارية والقانونية، وسوف نقوم بتلخيصها في النقاط التالية:

2–1– المعوقات القانونية

يعتبر الجانب القانوني أحد العوامل الرئيسية الجاذبة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولا يكفي إصدار القوانين والقرارات بل لابدّ من متابعة تنفيذها على أرض الواقع.

ويمكن تلخيص أهم العراقيل القانونية، التي تقف في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فيما يلي:

- ✓ كثرة القوانين وعدم استقرارها تبين بين الفينة والأخرى أن هناك إصدار جديد لقوانين وتعديلات وهذا في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين الأجانب بحيث يزرع فيهم الشك والخوف؛
- ✓ عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب، حيث أن العديد من إدارات الضرائب لا تفهم بشكل جيد هذه الإعفاءات و بالتالي لا يتم تطبيقها بالشكل السليمو المجدي؛
- ✓ عدم مسايرة قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات.

رغم تعدد المعوقات القانونية التي مست تطور وتقدم الاستثمار الأجنبي في الجزائر، إلا أنه يبقى خرق المشرع الجزائري لمبدأ المساواة في المعاملة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي أبرز تلك المعوقات، وسنتناول هذا الخرق من خلال التفصيل في ثلاثة نقاط تعكس ذلك وهي:

- ✓ تكريس قاعدة 51/49%؛
- ✓ إخضاع الاستثمارات الأجنبية إلى الموافقة المسبقة واكتفاء الاستثمارات الوطنية بالتصريح لطلب المزايا؛

iSkysoft PDF Editor

✓ تقييد المستثمر الأجنبي في التنازل عن مشروعه الاستثماري.

أ- تكريس قاعدة 51/49%

عدّلت المادة 58 من المادة 4 من الأمر 01- 03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بموجب أمر 06- 08 وبموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009، 2010، 2011، 2012، المادة 4 من الأمر 01- 03 المتعلق بتطوير الاستثمار. ومن خلال نص المادة 4 مكرر كانت واضحة فيما يتعلق بالقاعدة الاستثمارية الجديدة وآليات الشراكة، حيث أشارت أنه يتعين على المستثمرين الأجانب الذين يعملون في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، أن يقدموا تصريحا مسبقا لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وأنه لا يمكن إقامة استثمار أجنبي، إلا في إطار شراكة يكون فيها نظام المساهمة مبني على أغلبية الشريك الوطني المقيم بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، وبالإمكان أن تتضمن الشراكة الوطنية عدة شركاء. أما الفقرة الرابعة من المادة 4مكرر، فقد عقّدت من مهمة المستثمر الأجنبي أكثر مما هي معقدة حين أخضعت الاستثمارات التي في إطار الشراكة إلى الدراسة المسبقة من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

كما أخضعت المادة 60 من الأمر رقم 09- 01 والتي عدلت المادة 9 مكرر من أمر رقم 01- 03 المتعلق بتطوير الاستثمار قيّدت المادة حصول الاستثمارات التي يتجاوز مبلغها 500 مليون دينار أو يساويه من مزايا النظام العام إلا بموجب قرار من المجلس الوطني للاستثمار، وهو كما يمثل شكل من أشكال تحكم الدولة في طبيعة المساهمين في المشاريع الكبرى، وفي هذه النقطة بالذات تثير مسألة هامة ويتعلق الأمر بتداخل الصلاحيات من جهة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، هي تملك الصلاحية في تقديم الامتيازات والتحفيزات التي أقرها القانون للمستثمرين على حد سواء أجانب أم محليين، ليفاجئنا المشرع الجزائري بتحديد سقف 500 مليون دينار جزائري من قيمة المشروع الاستثماري، وفي حالة تجاوزه لا يمكن للمستثمر الاستفادة من الامتيازات إلا بقرار من المجلس الوطني للاستثمار وهو ما يثير تساؤلات حول مدى الاستقلالية التي تتمتع بها الوكالة، وهو الأمر الذي من شأنه عرقلة الاستثمارات نتيجة التعقيدات اللامتناهية، وتم رفع السقف بموجب قانون المالية لسنة 2014 إلى 1500 مليون دينار.

ويمكن التأكيد أن قاعدة 51/49%كانت سبباً أساسياً ومباشراً في تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، حيث شدد الكثير من الخبراء الاقتصاديين والمستثمرين الأجانب على ضرورة مراجعة هذه القاعدة، ونصحوا بتطبيقها على القطاعات الإستراتيجية فقط، من أجل جلب أقصى ما يمكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، موضحين أن دراسة قام بها البنك العالمي مست 88 بلداً، توصلت إلى أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق هذا النوع من التشريعات. هذه القاعدة سببت أضرارا جسيمة للاقتصاد الوطني وشوهت صورة الجزائر في الخارج، لهذا طالب معظم الخبراء الاقتصاديين المحليين والمستثمرين الأجانب بإلغائها أو على الأقل تطبيقها في القطاعات الإستراتيجية، وفي نفس السياق تسببت قاعدة 51/49 بتعطيل الكثير من المشاريع نظرا لعدم توفر الشريك المحلي في تلك المشاريع.[12]

وننوه هنا بأن قاعدة 51/49% قد سحبت من قانون الاستثمار وأدرجت في قانون المالية، وهذا الإجراء لا يساهم في إزالة العراقيل أمام المستثمر الأجنبي، بل هو مجرد إجراء إداري شكلي لا يساعد في حل جوهر المشكلة، مما يعني أننا لم نخرج من حالة التخبط ولم ندرك بعد حجم المشكلة.

ب- إخضاع الاستثمارات الأجنبية إلى الموافقة المسبقة

إن قاعدة حرية الاستثمار التي كرستها المادة 4 من قانون الاستثمار، أضيفت لها تعديلات أفقدت المادة من محتواها وجوهرها، حيث ألزم قانون المالية التكميلي لسنة 2009، **"كل مشروع استثماري أجنبي مباشر أو استثمار مع الشراكة المرتبطة برؤوس أموال أجنبية، يخضع لفحص مسبق من طرف المجلس الوطني للاستثمار".**

iSkysoft PDF Editor

تشكل هذه الفقرة معاناة حقيقية، وتعقيدا لدى المستثمر الأجنبي الذي يجد نفسه يسابق الزمن لاستيفاء كامل الإجراءات الإدارية في الوقت المحدد لإنشاء مشروعه الاستثماري، إلا أنه يصطدم بتعليمات تعيده لنقطة الصفر، ففي تعليمة مؤرخة في 23 سبتمبر 2009، وموجهة لمسؤولين المصالح المحلية للمركز حددت الترقيمات الجديدة للشركات على أساس:

- إظهار رأس مال اجتماعي مع شريك جزائري بنسبة تفوق 51%؛
- منح رخصة من طرف المجلس الوطني للاستثمار وتصريح ممنوح من طرف الوكالة الوطنية للاستثمار.

وفيما يتعلق بالاستثمار الوطني يلزم المشرع المستثمر الأجنبي بالتصريح في حال طلبه الحصول على الامتيازات التي يقررها قانون الاستثمار، وهذا يعكس التمييز الواضح بين المستثمر الأجنبي والمحلي، في حين أن المستثمر الأجنبي ملزم بالتصريح وانتظار الدراسة المسبقة من طرف المجلس الوطني.[13]

ت- تقييد المستثمر الأجنبي في التنازل عن مشروعه الاستثماري (حق الشفعة)

نص ّ قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على حق الدولة في الشفعة وبموجب المادة 4 مكرر، والتي نصت على ما يلي: **"تتمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب"**، وحسب الفقهاء والمتتبعين فإقرار حق الشفعة يُ عد من الأخطار الجديدة، والتدابير المستجدة التي تهدد الاستثمارات الأجنبية، بحيث أصبح ينظر إلى الأخطار المتعلقة بالتأميم والمصادرة، ونزع الملكية على أنها كلاسيكية، وأن خطر الشفعة يُ عد شكل من أشكال المخاطر الجديدة التي تعيق الاستثمار، وهو نوع من التأميمات الزاحفة، ويمكن القول أن الشفعة إجراء تمييزي، ضد المستثمر الأجنبي في أحقيته في التنازل عن مشروعه الاستثماري، وهو خرق لأحكام المادة 31 من الأمر 01- 03 المعدل والمتمم التي تكفل ذلك.

إن إقدام المشرع الجزائري على إصدار مثل هذه النصوص يكون بذلك لم يناقض نفسه فقط، وإنما خرق مبادئ أحكام القانون الدولي وتملص من التزاماته مما يعرضه للمسؤولية الدولية، الأمر الذي ينعكس سلبا على مستوى حجم الاستثمارات حيث عرفت سنة 2010 تراجعا رهيبا، متأثرة بشكل أساسي بالقيود التي نص عليها قانون المالية التكميلي لسنة 2009.[14]

- **معوقات قانونية أخرى**

وتتمثل فيما يلي:

- ✓ عدم إمكانية سيادة القانون بسبب تعفن أجهزة الإدارة الجزائرية وسيطرة الفساد، فضلاً عن عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين والتعاقدات، خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية؛
- ✓ تعدد القوانين التي تحكم النشاط الاستثماري في الجزائر مع تمييزها بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي؛
- ✓ الضغط الضريبي وارتفاع معدلات الضرائب؛
- ✓ عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغموضها، وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني نسبة جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية، فضلا عن عدم مسايرتها للتشريعات الدولية.[15]

2-2- العراقيل الإدارية

وتتمثل هذه العراقيل في:

- **البيروقراطية والتعقيدات الإدارية:** تشكل البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين الخواص، وكذا سوء تسيير الإدارة وتميزها بالتحيز والمحسوبية، حيث يسجل بطء شديد في إصدار القرارات التنفيذية

iSkysoft PDF Editor

للقوانين وكذا نظام التراخيص المسبقة التي تشكل عائقا في وجه المستثمر الأجنبي، دون نسيان الإفراط في طلب الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمار، الأمر الذي يرهق المستثمر الأجنبي ويجعله يتخلى عن فكرة الاستثمار في الجزائر.

مما لا شك فيه أن التعقيدات الإدارية تشكل عائقا حقيقيا لدى المستثمر الأجنبي، وبالتالي لا نندهش من هروب المستثمرين الذين يبحثون عن أجواء أرحب لدول تكون فيها إمكانية شراء أرض، أو الحصول على قرض، أو الاستفادة من امتيازات... الخ في آجال قصيرة من الأمور المعتادة، مستفيدا من التطور التكنولوجي الذي تعتمد عليه الدولة المضيفة في إطار الحكومة الإلكترونية، ففي دولة ماليزيا يكفي لإنشاء شركة تجارية 30 دقيقة عبر التسجيل الإلكتروني، حيث يمنح للمستثمر رقم تجاري عبر الانترنت، أما في الجزائر فلا يزال الأمر يسير عبر الطرق التقليدية التي تجاوزها الزمن.

يقوم القرار الاستثماري على دراسة تطور الأسواق وتطور التكنولوجيا لمعرفة فرص الربحية المستقبلية ثم إن هذه التطورات السريعة، يمكن أن يحضر مستثمر ملف مشروعه الاستثماري مع كل ما يلزمه من دراسات، ووثائق تحدد سبيل نجاحه ودخل متاهات الإدارة الجزائرية، وبطء استجابة السلطات لمطالبه فالنتيجة الحتمية، أن بعد سنوات من إيداع التصريح بالاستثمار لم يكن قد شرع في إنجاز مشروعه، تتغير معطيات السوق لاكتشاف تكنولوجيا جديدة، أو تغير ذوق المستهلكين، أو استحواذ المنافس على النشاط الذي استهدفه المستثمر في مشروعه الاستثماري.

- **انعدام نظام معلوماتي خاص بالاستثمار والمستثمرين:** يلاحظ أن الجزائر تفتقد لنظام معلوماتي يكون دليل للمستثمر ويحتوي على مختلف الإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار، لأن الكثير من المستثمرين الأجانب يفتقدون إلى المعلومات الكافية حول فرص الاستثمار بالجزائر.[16]
- تعثر إجراءات الخوصصة، حيث تعتبر الخوصصة عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب؛
- صعوبةالحصول على العقار الصناعي، وهذا راجع لكثرة التعقيدات الإدارية وتعدد النصوص القانونية، فضلاً عن ارتفاع أسعارها وطول مدة الحصول عليها؛[17]
- تعدد مراكز القرار والهيئات المكلفة بمجال الاستثمار، من شركات التسيير والمساهمة والمجلس الوطني للاستثمار ومجلس مساهمات الدولة والوزارات الوصية والمتدخلين من مصالح الجمارك والموانئ والضرائب وأملاك الدولة وغيرها من الهيئات التي تدخل في مسار الاستثمار؛[18]
- اعتماد السلطات الجزائرية المادة 4 مكرر في قانون المالية التكميلي 2009 والتي أضيفت إلى الأمر رقم 03 - 01 المتعلق بالاستثمار لفرض إلزامية اللجوء إلى البنوك المحلية الوطنية لضمان التمويل الضروري لإنجاز المشاريع في سياق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي عدم الاستدانة من الخارج والتوجه حصرا إلى التمويل عبر البنوك الجزائرية. وشكّل هذا العامل عائقاً رئيسياً، خاصة في ظل صعوبة الوصول إلى التمويل على مستوى البنوك الجزائرية بالنظر إلى الاعتبارات البيروقراطية التي تعتري تسيير البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، فضلا عن بطء الإجراءات، ووجدت استثمارات أوروبية وأخرى عربية خاصة خليجية نفسها أمام وضعية معقدة. ورغم تسجيل نسبة معتبرة من المشاريع المتوقفة منذ سنوات أو المعطلة، إلا أن السلطات العمومية أبقت على التدابير المعتمدة في قانون المالية التكميلي 2009، بحجة تفادي الاستدانة من الخارج، وإن كانت عملية الإقراض تتم لحساب شركات ومؤسسات ولا تقع على عاتق الدولة؛[19]
- ارتباط وخضوع كل النشاطات الاقتصادية لترخيص مسبق، والذي يتطلب 30 مرحلة قبل الحصول على هذا الترخيص لتجسيد الاستثمار، ولهذا فإقامة شركة أو مؤسسة سيمتد إلى 3 أو 4 سنوات.[20]

3- الحلول المقترحة لمعالجة المعوقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن تلخيص أهم الحلول المقترحة لمعالجة مختلف العراقيل القانونية والإدارية التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فيما يلي:

- ✓ العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار وسن قوانين واضحة وغير قابلة للتأويل؛
- ✓ تفعيل الشباك الوحيد وتبسيط الإجراءات وسرعة إصدار تراخيص البناء والاستثمار؛
- ✓ تفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع؛
- ✓ تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وتنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية، فضلاً عن تفعيل دور سفارات الجزائر بالخارج في هذا المجال؛
- ✓ ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخالٍ من البيروقراطية والرشوة؛
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وننوه هنا بالتجربة الإماراتية، حيث نجحت الإمارات في جلب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 11 مليار دولار في 2015؛[21]
- ✓ إلغاء قاعدة 51/49 في قانوني المالية والاستثمار، وتطبيقها فقط في قطاعات إستراتيجية محددة؛
- ✓ تغيير ذهنيات وممارسات القائمين على ملف الاستثمار، وإشراك المستثمرين في وضع وإعداد مختلف السياسات والقوانين المتعلق بهذا المجال من أجل بلوغ الأهداف المنشودة؛
- ✓ رفع القيود المفروضة على عملية تحويل الأرباح نحو الخارج؛
- ✓ إلغاء القوانين والإجراءاتذات الطبيعة التأميمية (كحق الشفعة مثلاً)؛
- ✓ إنشاء مناطق حرة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتميز هذه المناطق بمزايا عديدة أهمهما: ملكية تصل إلى 100% للأجانب، مزايا جبائية مغرية؛
- ✓ إطلاق رؤية الجزائر 2030 يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم ركائزها.

الخاتمة:

رغم سياسات الإصلاح وجهود التحفيز وإجراءات تهيئة مناخ الأعمال. إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تبقى ضعيفة من حيث القيمة، حيث أنها لم تتجاوز حاجز 2746 مليون دولار المسجل في عام 2009. بل وأكثر من ذلك، فقد سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار في عام 2015، هذه الأرقام بطبيعة الحال لا تعكس الحجم الحقيقي للجزائر ولا الإمكانيات التي تتمتع بها من مساحة شاسعة وسوق كبير وإمكانيات طبيعية وبشرية كبيرة وغيرها من المحفزات الجاذبة للاستثمار. ويعكس حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر صورة المناخ الاستثماري السائد، الذي أجمعت كل المؤشرات المدروسة في بحثنا هذا، والتي تحظى باحترام صانعي سلياسات والمستثمرين حول العالم، على أنه غير محفز لجذب الاستثمار، لذلك أضحى لِزاماً على الجزائر المضي قدماً في إصلاحات هيكلية وتهيئة مناخها الاستثماري حتى يصبح قطباً جاذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة من مختلف دول العالم، خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها البلاد، فضلاً عن الارتفاع الصاروخي لقيمة الواردات وانخفاض إيرادات النفط، مما يهدد استقرار البلاد.

النتائج والتوصيات

1- النتائج: من خلال ما سبق يمكن أن نخرج بالاستنتاجات التالية:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر هو "حصول المستثمر الأجنبي على مصلحة دائمة في المؤسسة المقيمة"؛
- ✓ تهدف الدول من وراء تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق عدة أهداف أهمها: توفير فرص عمل للقوى العاملة، جلب العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا والرفع من معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ يتوقف نجاح الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على توفر مجموعة من المقومات والعوامل منها: الاستقرار السياسي، الثروات الطبيعية والموقع الجغرافي الاستراتيجي، توفر المناطق الحرة، حرية التملك للأجنبي، الحوافز والإعفاءات الجبائية؛
- ✓ بيئة مناخ الاستثمار في الجزائر غير مناسبة، فتحسين عامل محدد للاستثمار دون الآخر أو على حسابه غير كافي، وهنا يجب مراعاة المحددات بصفة كلية، وهو ما يبحث عنه المستثمر الأجنبي، خاصة في ظل وجود بيئة تمتاز بالتغير وشدّة المنافسة؛
- ✓ تحسين البيئة الاستثمارية في الدولة من شأنه أن يضعها في مركز قوة عند التفاوض مع المستثمر الأجنبي الذي هدفه تحقيق الربح الفائض، وفي هذه الحالة تستطيع إقناعه للاستثمار في القطاعات الإنتاجية وذات الأولوية في مخططات التنمية؛
- ✓ يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مجموعة من العراقيل القانونية والإدارية أهمها: الخلفية الاشتراكية للكثير من القائمين على ملف الاستثمار، تطبيق حق الشفعة، تعميم قاعدة 51/49 % على مختلف القطاعات، البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.

2– التوصيات: استناداً إلى ما تقدم، ومن أجل جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر نوصي بما يلي:

- ✓ يجب على الجزائر أن تبني رؤية اقتصادية واضحة، وأن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم ركائزها؛
- ✓ ضرورة الاستفادة من التجربة الإماراتية الرائدة في مجال جلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ ضرورة توفير مناخ قانوني واضح وشفاف يوفر الثقة والأمان في العلاقات الاستثمارية، ويحمي المستمرين الأجانب من التغيرات التي قد تحدث فجأة في النظم التي تكون قائمة عند إنشاء الاستثمار، ويجنبهم أيضا السلوكيات غير المقبولة وغير الملائمة أثناء مرحلة تنفيذ المشروع – فهي سبب في تنفير المستثمر الأجنبي– ، ويكون ذلك عن طريق مراعاة الوضوح والمرونة في صياغة النصوص القانونية وضرورة تطبيقها على يد تمتاز بالكفاءة ولها حس المسؤولية؛
- ✓ ضرورة تطوير البحث العلمي والتكنولوجي، والاستفادة من البحوث العلمية، كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للدول النامية في مجملها تكون في القطاعات التجارية الموجهة للاستهلاك، وليست في تلك الإنتاجية الموجهة للمنفعة المستقبلية والتي تتوافق مع رؤية التنمية في البلاد؛
- ✓ إذا أرادت الجزائر تنويع مصادر دخلها والتخلص من التبعية للنفط، فيجب أن تنفتح على الاقتصاد العالمي، وأن تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال إنشاء عدد كبير من المناطق الحرة، إلغاء قاعدة 51/49 في قانوني المالية والاستثمار، وتطبيقها فقط في قطاعات إستراتيجية محددة،فضلاً عن تغيير التفكير الاشتراكي للقائمين على ملف الاستثمار.

المراجع والهوامش

[1] غريب بولرباح، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها – دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد: 10، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2012، ص: 100.

[2] OECD: Benchmark definition of foreign direct investment, third edition, Paris-France, 1999, P: 07.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**، العدد الفصلي الأول (يناير– مارس)، الكويت، 2013، ص: 06.

iskysoft PDF Editor

[4] عبد الكريم كاكي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص ص: 61، 62.

[5] مُحَمَّد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر (في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي)**، ط1، دار النفائس، عمان-الأردن، 2005، ص ص: 34، 35.

[6] كمال شريط، **تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة حالة: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة: 2005-2010)**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، العدد: 06، 2012، ص ص: 267، 268.

[7] مريم فضال، **المناطق الحرة ودورها في التنمية**، مذكرة ماستر، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة- المغرب، 2008/2007، ص: 84 و ما بعدها.

[8] Depending on:

- World Bank Group: Doing Business 2017 (Equal Opportunity for All), 14th edition, Washington-USA, 2016, p: 189.
- World Bank Group: Doing Business 2018 (Reforming to Create Jobs), 15th edition, Washington-USA, 2017, p: 143.

[9] Depending on:

- Terry Miller and another: Index of Economic Freedom 2017, The Heritage Foundation In partnership with The Wall Street Journal, Washington-USA, 2017, p: 2.
- Heritage: Index of Economic Freedom (Algeria), link: http://www.heritage.org/index/country/algeria, consulted on: 14/11/2017.
- Heritage: Index of Economic Freedom, link: http://www.heritage.org/index/pdf/2017/book/index_2017.pdf, consulted on: 14/11/2017.

[10] Source: United Nations Conference on Trade and Development: World Investment Report 2017 (Investment And The Digital Economy), United Nations publication, Geneva- Switzerland, 2017, p: 46.

[11] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395، تاريخ التصفح: 2017/11/01.

[12] نادية والي، **النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية**، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، الجزائر، 2014، ص ص: 217، 218. [بتصرف].

[13] نفس المرجع السابق، ص ص: 219، 220.

[14] نفس المرجع السابق، ص ص: 220- 222.

[15] فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2010/2009، ص ص: 77، 78. [بتصرف].

[16] مُحَمَّد شريفي، **الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (الآثار الإستراتيجية)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2004، ص: 171.

[17] فاروق سحنون، مرجع سابق، ص ص: 78، 79. [بتصرف].

[18] حفيظ صواليلي، **تراجع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للجزائر**، جريدة الخبر، الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/economie/266898.html، تاريخ التصفح: 2017/08/15.

[19] حفيظ صواليلي، **تعليمة أويحي تعطل عشرات المشاريع الاستثمارية**، جريدة الخبر، الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/economie/331072.html، تاريخ التصفح: 2017/08/20.

[20] شهرزاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (واقع وآفاق)**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 08، جامعة بسكرة، 2005، ص: 21.

[21] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد- (تلمسان) الجزائر، 2011/2010، ص ص: 124، 125. [بتصرف].

iSkysoft PDF Editor

دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2000–2015

The role of the revenue regulation fund in the reduction of the external debt in Algeria 2000-2015

عيساني العارم
المدرسة العليا للتجارة
الجزائر
aissani.laremkesbia@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة و تقييم دور و أهمية صندوق ضبط الموارد (FRR) في القضاء على المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2015. لتحقيق ذلك، سنتناول ماهية و نشأة صندوق ضبط الإيرادات، معرفة أهم العوامل المفسرة لأزمة المديونية في الجزائر و في الأخير سنحاول دراسة و تحليل تطور FRR و دوره في الحد من المديونية الخارجية للجزائر للفترة 2000-2015.

الكلمات المفتاحية: صناديق الثروة السيادية، صندوق ضبط الإيرادات، المديونية الخارجية.

Abstract:

This paper seeks to research the study and the role and the importance of the substance of revenue regulation fund (RRF) in the reduction of the external debt in Algeria during the period 2000-2015. For this, it will focus, first, on the definition of the RRF, while showing the factors most important to the origin of the external debt crisis in Algeria and in the end will try to study and analyze the evolution RRF and its role in the reduction of the external debt of the Algeria, for the period 2001-2015.

Key words: sovereign wealth funds, revenue regulation fund, external debt.

iSkysoft PDF Editor

مقدمة:

إن الكثير من الدولة المالكة لصناديق سيادية تعتمد على الإرادات النفطية كأهم مصدر لهذه الصناديق، و ذلك نتيجة الارتفاع القياسي في أسعار النفط على المستوى الدولي منذ بداية القرن الواحد و العشرون الذي ساعد على تحقيق مداخيل كبرى من النقد الأجنبي. تعد تجربة الجزائر من بين أهم التجارب التي ساهم الارتفاع في أسعار النفط في خلق صندوق ضبط الإيرادات، و ذلك نظرا للفوائض المالية التي شهدتها الجزائر منذ بداية سنة 2000 بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث كان على الجزائر التفكير في استغلالها بطريقة تضمن لها امتصاص هذه الفوائض المالية، مواجهة مخاطر تقلبات أسعار النفط في المستقبل، صقل نفقات الدولة المتزايدة و مواجهة التغيرات الحاصلة للسياسة المالية الحالية والمستقبلية و بالتالي تفادي أخطاء الماضي .

إضافة لما سبق يعتبر تخفيض المديونية بشقيها الداخلي و الخارجي الهدف الأسمى من خلق صندوق ضبط الإيرادات، حيث أصبحت المديونية الخارجية تحظى باهتمام أغلبية دول العالم و خاصة الدول النامية، بسبب تفاقم مشكل المديونية و دخولها في أزمة الملاءة، مما جعل هذه الدول تبحث عن الحلول اللازمة لتخفيض المديونية الخارجية.

الإشكالية

من خلال ما سبق، ارتأينا لطرح الإشكالية التالية:" ما مدى فعالية صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015؟".

أما الفرضية التي اعتمدنا عليها للإجابة عن الإشكالية فكانت كالآتي: " ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض المديونية الخارجية" .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية بحثنا في كونه يتطرق إلى موضوع نادر من حيث البحوث و الدراسات التي اهتمت بصندوق ضبط الإيرادات و دوره في تخفيض المديونية، كما أننا نحاول من خلال هذا البحث إثراء النقاش حول مدى مساهمة الصندوق في معالجة الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي لعبه صندوق ضبط الموارد في الحد من أزمة المديونية الخارجية في الجزائر، و ذلك من خلال إبراز أهم الجوانب المتعلقة بصندوق ضبط الموارد و القيام بدراسة تقييمية لدور صندوق ضبط الموارد في الحد من المديونية الخارجية.

منهج الدراسة

من أجل الإلمام بجوانب هذا الموضوع، سنحاول التطرق لأهم النقاط التالية:

- ماهية صندوق ضبط الموارد؛
- أسباب تفاقم المديونية الخارجية في الجزائر؛
- دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية الخارجية في الجزائر.

الدراسات السابقة

- دراسة آكلي زكية (2015): الدراسة بعنوان " Nature du fonds de régulation des recettes et son role dans le financement de l'économie algérienne (2000-2014)"، هدفت الدراسة إلى توضيح و تحديد طبيعة صندوق ضبط الموارد مقارنة بالصناديق السيادية الأخرى و تحليل دوره في استقرار و

iSkysoft PDF Editor

تمويل الاقتصاد الجزائري، حيث خلصت الدراسة إلى أن صندوق ضبط الإيرادات ليس صندوق سيادي بمعنى الكلمة و ما هو إلا صندوق ادخار، إلا أنه لعب دور هام منذ نشأته في تمويل الميزانية و الحد من المديونية.(1)

- دراسة فرحات عباس و سعود وسيلة (2015)، الدراسة بعنوان " حوكمة الصناديق السيادية –دراسة لتجربة كل من النرويج و الجزائر–"، ركزت هذه الدراسة على إبراز أهم الجوانب المتعلقة بحوكمة صناديق الثورة السيادية، سواء من حيث الإدارة أو الإشراف والرقابة على سير هذه الصناديق. استخلصت الدراسة بأن صندوق ضبط الموارد و بالرغم من أنه من أهم الصناديق السيادية من حيث المبالغ التي يحتويها، إلا أنه يعاني العديد من النقائص سواء من حيث طبيعة الموارد التي يعتمدها، أو من حيث إدارته التي تعتبره مجرد حساب من حسابات الخزينة، بالإضافة لذلك فهو لا يتبع أي معيار من معايير الحوكمة، مما لا يسمح بالاستغلال الأمثل لموارده بطريقة تسمح بمضاعفتها. (2)
- العقريب كمال (2014)، الدراسة بعنوان " تقيم واقع ودور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي"، تناولت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه الصناديق السيادية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي. توصل الباحث في الأخير إلى جملة من النتائج من بينها أن الصناديق السيادية هي أداة هامة للادخار و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تحويل الثروة لفائدة الأجيال القادمة. (3)
- دراسة بوفليح نبيل (2004): الدراسة بعنوان " صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر"، حيث قام الباحث بدراسة تقييمية لمدى فعالية صندوق ضبط الموارد في تحقيق توازن و ضبط الميزانية العامة. بينت الدراسة مدى مساهمة الصندوق في تخفيض المديونية و تمويل الميزانية.(4)

المحور الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد

1– نشأة صندوق ضبط الموارد

تم تأسيس FRR بموجب المادة 10 من القانون رقم: 2000–02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000، و المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 و الذي ينص على ما يلي [5]:

" يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103– 302 بعنوان "صندوق ضبط الإيرادات" ويقيد هذا الحساب:

أ– في جانب الإيرادات:

- فائض القيمة الناتج عن الإيرادات الجبائية التي تفوق تقديرات قانون المالية؛
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ب– في جانب النفقات:

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية الدولة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي؛
- تخفيض المديونية الخارجية.

إن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب و تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم".

تمت عدة تعديلات على وظائف الصندوق، و ذلك بصدور عدة تعليمات و مراسيم و التي تتمثل في:

- المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 02–67 المؤرخ في 23 ذي القعدة 1422 الموافق ل 06 فيفري 2002 الذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص رقم 302–103 تحت اسم " صندوق ضبط الموارد".
- المادة 02 و 03 من القرار رقم 122 الصادر في 06 جوان 2002 من وزير المالية المتعلق بتصنيف الإيرادات والنفقات المنسوبة لحساب التخصيص رقم 302–103 ،و كيفية سير الصندوق و الذي يتعلق بتسديد الديون الداخلية و الخارجية مسبقا و التي حان آجال استحقاقها.

iSkysoft PDF Editor

- المادة 66 من القانون 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 و المتضمن لقانون المالية 2004، و الذي ينص على تعديل المادة 10 من القانون : 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000 و المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، و ذلك بإضافة تسبيقات بنك الجزائر من أجل تسيير الدين الخارجي.
- المادة 25 من القانون 06-04 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي 2006، المرسوم التنفيذي رقم 06-397 المؤرخ في 20 شوال 1427 الموافق ل 12 نوفمبر 2006 و المعدل و المكمل للمادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 02-67 المؤرخ في 23 ذي القعدة 1422 الموافق ل 06 فيفري 2002 ، وذلك بإضافة إلى جانب النفقات من هذا الحساب الخاص تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار.

توسع تمويل عجز الموازنة ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية، كما أن سبب العجز لم يحدد باعتبار أن السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب هذا العجز. إن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار مما يعني تحديد تدفق نفقات الصندوق الذي لا يمكن تجاوزه وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستديمة لتعديل وضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد[6].

من خلال التطرق إلى النصوص القانونية المتعلقة بكيفية سير الصندوق و وظائفه يمكن استخلاص وظائف الصندوق التالية:

- امتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الإيرادات الجبائية التي تفوق توقعات قانون المالية و التصدي للصدمات الخارجية؛
- إعادة توازن الميزانية عند انخفاض إيرادات الجباية البترولية؛
- الحد و تخفيض من المديونية عن طريق التسديد المسبق أو التسديد عند وصول آجال الاستحقاق؛
- تغطية العجز في الخزينة العمومية.

2- إدارة و مراقبة الصندوق

لتبقى احتياطات الصندوق متاحة لأي ظرف طارئ داخل الاقتصاد الوطني تودع هذه المبالغ المالية للصندوق لدي بنك الجزائر بالعملة الوطنية في حساب خاص، بحيث يسمى هذا الحساب " fond en dépôt auprès de la banque d'Algérie" ، و من أجل تسجيل كل العمليات المحاسبية لتحركات الصندوق تم فتح حساب لدى حسابات الخزينة العمومية يسمى " la fond provenant du surplus de la fiscalité pétrolière en dépôt auprès de banque d'Algérie" .

وزارة المالية هي الجهة المكلفة بإدارة الصندوق و الوزير المكلف بالمالية هو الرئيسي بصرف هذا الحساب[7] ، و لا يحق لبنك الجزائر التدخل في إدارة و سير الصندوق.

من أجل متابعة حساب الصندوق، يقوم المكلف في الخزينة (trésorier principal) بتقديم تقرير مفصل عن هذا الحساب بما في ذلك الإيرادات المسجلة، ضبط النفقات و أرصدة الحساب لكل من المديرية العامة للمحاسبة ، المديرية العامة للميزانية و المديرية العامة للخزينة. حسب وزارة المالية فإن الرقابة على الصندوق يكون من طرف المفتشية العامة للمالية [8] (IGF) و (la cour des comptes).[9]

iSkysoft PDF Editor

3- الكتابة المحاسبية لعمليات FRR

3-1 جانب الإيرادات

عندما يتم تغطية كل إيرادات الجباية البترولية المقدرة في الميزانية، يقوم المسؤول في الخزينة لولاية العاصمة بإدخال الفوائض المسجلة في الحساب رقم 311-001 " الإيرادات التي ستحول (au trésorier principale) تحت قيد الحسابات الخاصة للخزينة" ، الذي بدوره يقوم بتسجيلها في الحساب رقم 302-103. في هذه الحالة يتم القيام بالعمليات المحاسبية التالية:

- على مستوى الخزينة العامة لولاية العاصمة: (débit) الحساب رقم 110-003 " نفقات سيتم تحويلها إلي l'ACCTp/c بنك الجزائر". و (crédit) الحساب رقم 311-001 " إيرادات ستحول (au trésorier principale) تحت قيد الحسابات الخاصة للخزينة".
- على مستوى trésorier principale: (débit)) الحساب رقم 311-001 " إيرادات ستحول (au trésorier principale) تحت قيد الحسابات الخاصة للخزينة". و (crédit) الحساب رقم 302-103 "صندوق ضبط الإيرادات".

3-2 جانب النفقات

- في حالة و جود نقص لتغطية الجباية البترولية (إعادة توازن الميزانية) يرسل المدير العام للخزينة أمر بالدفع للخزينة، فيقوم trésorier principale ب(débit) الحساب رقم 302-103 و (crédit) الحساب رقم 201-014 " إيرادات من صندوق ضبط الإيرادات" و الذي يتم فتحه في الفئة 2 "عمليات موازنية" لدى حسابات الميزانية.
- في حالة وجود عجز في الميزانية يمكن لحساب 302-103 تغطية هذا العجز بصفة جزئية أو كلية. فعندما يتسلم trésorier principalالأمر بالدفع من طر ف المدير العام للخزينة يقوم ب(débit) الحساب رقم 302-103 و (crédit) الحساب رقم 201-104 " إيرادات من صندوق ضبط الإيرادات".

في حالة تسديد الديون الداخلية أو الخارجية عند استحقاقها أو تسديدها مسبقا يقوم trésorier principale ب(débit) الحساب رقم 302- 103 (crédit) الحساب رقم 500-005 السطر 1. و يقوم ACCT (débit) الحساب رقم 500-005 السطر 2 " إيرادات diverses ستحول للمحاسبين الرئيسيين" و (crédit) حساب الدين المعني بذلك.

المحور الثاني: أسباب تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الجزائر

تنشأ أزمة المديونية الخارجية نتيجة انقطاع حركة التدفقات اتجاه البلدان الدائنة بسبب عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية. تتمثل أهم أسباب تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الجزائر في العناصر التالية:

1- ضخامة الجهود الاستثمارية الموجهة للصناعة على حساب قطاعات أخرى

بحيث يتطلب ذلك إمكانيات رأسمالية و تكنولوجية كبيرة خاصة إذا كانت سياستها التنموية تعتمد بشكل على القطاع الصناعي مما يدفعها إلى الاستدانة لتمويل هذه الاستثمارات. فقد أدى اهتمام بعض الدول و منها الجزائر النامية بقطاع الصناعة إلى إهمال بعض القطاعات الأخرى الهامة مثل الزراعة الذي ممكن أن يشكل دعامة اقتصادية للجزائر، مما يجعلها في غنى عن استيراد بعض الحاجيات.

iSkysoft PDF Editor

2- غياب سياسة سليمة للإقراض

إذا كانت تتصف الديون الخارجية بتركيبة مختلطة من العملات الأجنبية ممكن أن تتأثر هذه التركيبة بنمط التجارة الخارجية، فمثلا إذا كانت صادرات تتم أغلبها بالدولار سيؤدي إلى خفض قيمة الدولار مقارنة بالعملات الأخرى مما يسمح بارتفاع قيمة الدين الخارجي بالعملات الأخرى، أما من جهة أخرى إذا كانت هذه التركيبة في أغلبها ديون طويلة الأجل مقارنة بالديون قصيرة الأجل فهذا يؤدي إلى زيادة خدمة الدين العام، و ذلك لأ الديون طويلة الأجل تُ فرض عليها شروط قاسية عكس الديون قصيرة الأجل.

3- سوء توظيف القروض

إذا قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية و بين توظيفها في الدول الريعية مثل الجزائر، سنلاحظ أن الأولى ركزت على استيراد المواد الأولية الخام ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية، و أخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية التي تعتبر أرض خصبة لاستثماراتها. أما الدول الريعية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية و الرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة و أخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام و بأسعار زهيدة.(10)

4- ارتفاع أسعار الفائدة

تلعب أسعار الفائدة دورا هاما في تفاقم أزمة المديونية، خاصة إذا كانت الديون طويلة الأجل تشكل جزءا كبيرا في هيكل المديونية الخارجية، لأنه في غالب الأحيان تفرض شروط قاهرة على الديون طويلة الأجل. فارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية يؤدي إلى زيادة خدمة الدين العام، مما قد تؤدي هذه الزيادة إلى وصول معدلات خدمة الدين العام إلى نسب أعلى من أصل الدين العام.

5- تقلبات قطاع المحروقات

من المعروف أن الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فمثلا ممكن أن تلجأ الدولة إلى المديونية في فترات تكون فيها أسعار البترول مرتفعة و معتمدة على توقعات مستقبلية إيجابية لأسعار البترول، و ذلك من أجل إطلاق برامج تنموية و زيادة استثماراتها لتلبية الحاجيات الاجتماعية، إلا أنها قد تتعرض لصدمات مستقبلية يخلط لها الأوراق و بالتالي تصبح غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.

المحور الثالث: دور صندوق ضبط الإيرادات في القضاء على المديونية الخارجية في الجزائر للفترة مابين 2000-2015

1- تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات

يوضح الجدول رقم 01 تطور أرصدة الصندوق قبل الاقتطاعات التي تستعملها الدولة لتسديد الديون، أو إعادة توازن الميزانية أو تغطية العجوز الخزينة و المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالصندوق كما يبين أرصدة الصندوق بعد الاقتطاعات و نسب أرصدة الصندوق من الناتج المحلي الخام.

iSkysoft PDF Editor

الجدول رقم 01: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات من 2000 إلى 2015.

الوحدة مليار دينار	رصيد نهاية السنة ن	فائض الجباية البترولية	متاحات FRR قبل الاقتطاع	اقتطاعات FRR	رصيد FRR بعد الاقتطاع	نسبة رصيد FRR من PIB %
2000	**0**	**453.2**	**453.2**	**221.1**	**232.1**	**5.6**
2001	**232.1**	**123.9**	**356.0**	**184.5**	**171.5**	**4.1**
2002	**171.5**	**26.5**	**198.0**	**170.0**	**28.0**	**0.6**
2003	**28.0**	**448.9**	**476.9**	**156.0**	**320.9**	**6.1**
2004	**320.9**	**623.5**	**944.4**	**222.7**	**721.7**	**11.7**
2005	**721.7**	**1368.8**	**2090.5**	**247.8**	**1842.7**	**24.4**
2006	**1842.7**	**1798.0**	**3640.7**	**709.7**	**2931.0**	**34.5**
2007	**2931.0**	**1738.8**	**4669.9**	**1454.4**	**3215.5**	**34.4**
2008	**3215.5**	**2288.2**	**5503.7**	**1223.6**	**4280.1**	**38.8**
2009	**4280.1**	**400.7**	**4680.7**	**364.2**	**4316.5**	**43.3**
2010	**4316.5**	**1318.3**	**5634.8**	**792.0**	**4842,8**	**40.4**
2011	**4842.8**	**2300.3**	**7143.2**	**1761.5**	**5381.7**	**37.1**
2012	**5381.7**	**2535.3**	**7917.0**	**2283.2**	**5633.8**	**35.0**
2013	**5633.8**	**2062.2**	**7696.0**	**2132.5**	**5563.5**	**33.6**
2014	**5563.5**	**1810.6**	**7374.1**	**2965.6**	**4408.5**	**25.6**
2015	**4408,5**	**569,63**	**4978,5**	**2886,5**	**2092,0**	**24.2**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية.

نلاحظ أن متاحات الصندوق شهدت انخفاضا في سنة 2001 و 2002 مقارنة بسنة 2000، ثم بدأت بالارتفاع من سنة 2003 (476.9 MD) حتى سنة 2012 (7917.0 MD) ثم عادت للانخفاض سنة 2013 حتى سنة 2015. يعود سبب الانخفاض و الارتفاع في متاحات الصندوق لارتباطها الشديد بالجباية البترولية بحيث أنها شهدت ارتفاعا في المراحل التي شهدت فيها فائض الجباية البترولية ارتفاع و شهدت انخفاض في المراحل التي شهدت فيها فائض الجباية البترولية انخفاض.

تمثل نسبة رصيد FRR نسبة مهمة من PIB بحيث تراوحت هذه النسبة من 24% إلى 43.3% كأقصى نسبة منذ إنشاء الصندوق، أما من سنة 2000 إلى 2003 كانت النسب منخفضة بحيث كانت نسبة رصيد 0.6% سنة 2002 كأدنى نسبة.

iSkysoft PDF Editor

2- تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

الجدول رقم 02: تطور الدين الخارجي و مؤشراته خلال الفترة (2000-2015)

السنة	الدين الخارجي (مليار $)	نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات(%)	نسبة خدمة الدين إلى PIB (%)	نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات(%)	نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)	نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الديون الخارجية
2000	25,088	19,44	8,59	108,84	48,92	53,21
2001	22,311	21,80	8,25	111,06	42,83	86,21
2002	22,450	20,69	7,65	111,41	42,23	109,14
2003	23,353	16,60	6,58	89,96	36,35	149,13
2004	21,821	16,80	7,02	63,86	27,41	203,74
2005	17,192	11.91	6,10	34,00	17,33	346,16
2006	5,612	22,48	11,95	9,90	5,25	1378,2
2007	5,606	2,04	1,03	9,14	4,61	1874,19
2008	5,921	1,44	0,74	7,21	3,68	2370,95
2009	5,687	2,00	0,78	14,04	5,46	2090,2
2010	5,681	1,04	0,42	11,14	4,51	2347,85
2011	4,405	0,79	0,32	7,50	3,06	3155,48
2012	3,637	1,09	0,42	6,97	2,67	3636,7
2013	3,396	0,75	0,26	7,27	2,55	3840,12
2014	3,735	0,44	0,14	8,29	2,64	3375,12
2015	3,02	1,73	0,43	11,71	2,88	3219,92

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر و المديرية العامة للخزينة DGT و banquemondiale.org. www.

المديونية الخارجية: عرفت الوضعية المالية الخارجية تحسنا ملحوظا، حيث انتقلت المديونية الخارجية من 25.09 مليار دولار سنة 2000 إلى 17.19 مليار دولار سنة 2005، ثم انتقلت إلى 3.02 مليار دولار سنة 2015، وقد ساعد في هذا الانخفاض تحويل بعض الدول (فرنسا، إسبانيا وإيطاليا) لجزء من ديونها إلى استثمارات مباشرة بالجزائر، إضافة إلى توظيف الدولة البترودولار في التسديد المسبق في ديونها الخارجية[11]. كما نلاحظ التحسن الحاصل في مؤشرات الدين العام الخارجي و هذا ما يعكس قدرة الدولة على تسديد ديونها، حيث تراجعت نسب الدين الخارجي لمجموع الصادرات من 108.84% سنة 2000 إلى 7.21% سنة 2008، لكن بعدها عاودت الارتفاع سنة 2009 (14.04%) و ذلك نتيجة تراجع صادرات المحروقات خلال هذه السنة، إلا أنها عاودت التراجع خلال السنوات الباقية باستثناء سنة 2015 أين عرفت ارتفاع طفيف. أما نسب الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام فقد عرفت انخفاض مستمر لتصل إلي نسبة 2.88% سنة 2015 مقابل 48.92% سنة 2000، بالإضافة لذلك نسب الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون الخارجية سجلت ارتفاع متواصل خلال أغلبية الفترة الممتدة بين 2000-2015 أين وصلت إلى 3840.12% سنة 2013.

خدمة الدين العام: من خلال تحليلنا لأهم مؤشرين لخدمة الدين العام خلال فترة 2000-2015 نلاحظ تحسن قدرة الدولة على الالتزام بتسديد خدمة دينها، حيث وصل مؤشر خدمة الدين العام لمجموع الصادرات إلى 0.44% سنة 2014 و مؤشر

iSkysoft PDF Editor

الدين العام للناتج المحلي الخام إلى 0.14 سنة 2014، و هذا ما يفسر قدرة الدولة من تسديد خدمات الدين من خلال إيرادات صادراتها و الناتج المحلي الخام.

3– دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض الدين العام الخارجي

يعتبر تخفيض المديونية بشقيها الداخلي و الخارجي الهدف الاسمي من خلق صندوق ضبط الإيرادات منذ نشأته سنة 2000 ، حيث خصصت مبالغ هامة من الصندوق في تسديد الدين العام حيث تم تمويل المديونية بنسبة 100% حتى سنة 2005 ثم انخفضت لتصل إلى 38% سنة 2008، لكن بعد 2008 لم توجه أي مبالغ لتسديد الدين العام بل كانت توجه المبالغ (100%) لتمويل الخزينة فقط، هذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: استخدامات صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية (مليار دج)

السنة	مجموع استخدامات الصندوق	تخفيض المديونية	تخفيض المديونية /مجموع الاستخدامات	الاستخدامات المتعلقة بالميزانية (مليار دج)	الاستخدامات المتعلقة بالميزانية (مليار دج)
2000	221,1	221,1	100%	0.00	/
2001	184,5	184,5	100%	0.00	/
2002	170	170,06	100%	0.00	/
2003	156	156	100%	0.00	/
2004	222,7	222,7	100%	0.00	/
2005	247,8	247,83	100%	0.00	/
2006	709,7	618,11	87%	91,58	12,90%
2007	1454,4	314,46	22%	531,952	36,58%
2008	1223,6	465,44	38%	758,18	61,96%
2009	364,2	0.00	–	364, 282	100%
2010	792	0.00	–	791,9	100%
2011	1761,5	0.00	–	1761,4	100%
2012	2283,2	0.00	–	2283,2	100%
2013	2132,5	0.00	–	2132, 4	100%
2014	2965,6	0.00	–	2965,6	100%
2015		0.00	–		100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية و بنك الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح استخدامات الصندوق لتخفيض المديونية يتبن لنا أن إجمالي اقتطاعات الصندوق للفترة [2000-2005] كانت توجه لسداد الدين العام (100%)، حيث يمكن تفسير ذلك بعدم لجوء الدولة لاستخدام متاحات الصندوق في تمويل عجز الميزانية خلال نفس الفترة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول الذي تجاوز طول الفترة السعر المرجعي، لأنه يشترط عند استخدام متاحات الصندوق لتمويل العجز الموازني أن يكون هذا الأخير سببه انخفاض في إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من توقعات قانون المالية.

iSkysoft PDF Editor

أما خلال الفترة [2006-2008] فقد انخفضت نسبة الاستخدامات الموجهة لتخفيض المديونية، و ذلك بسبب التعديلات الحاصلة على أهداف الصندوق في سنة 2006، أين توسعت أهداف الصندوق لتشمل تمويل الخزينة، بحيث أصبحت الحكومة تمول عجز الميزانية على حساب الدين العام.

ثم ابتداءا من سنة 2009 أصبحت مجموع موارد الصندوق توجه لتمويل عجز الخزينة بنسبة 100%، و هذا راجع لعدة أسباب، منها [12]:

- التخلص النسبي للمديونية و تراجع الحكومة في اعتمادها على المديونية لتمويل عجز الميزانية؛
- التزايد المستمر لعجز الخزينة بسبب تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي لتحفيز الطلب الداخلي و عدم كفاية السعر المرجعي لتغطية التزايد المستمر للانفاق العام؛
- تواصل ارتفاع أسعار النفط مما قلل من مخاوف الحكومة بشأن حدوث صدمات نفطية في المدى المتوسط، الأمر الذي شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي مع المحافظة دائما على معدلات تضخم منخفضة عن طريق تمويل نسبة معينة من العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق .

الشكل رقم 01: تطور متاحات صندوق ضبط الموارد مقارنة بالدين العام الداخلي و خارجي.

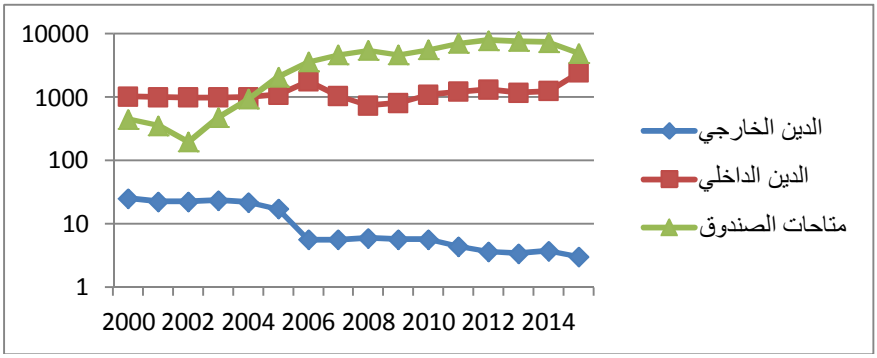

المصدر: بالاعتماد على معطيات الدراسة السابقة.

في ما يخص دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية الخارجية نلاحظ أن الصندوق قد ساهم في تخفيض المديونية خلال طول الفترة، أين كان انخفاض كبير خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2006 فقد انخفضت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الخام من 108.84% سنة 2000 إلى 9.9% سنة 2006 و هذا ما يعكس استخدامات الصندوق سواء بطريقة مباشرة من ممتلكات الصندوق أو بطريقة غير مباشرة بالقيام بتسديد تسبيقات بنك الجزائر الممنوحة للخزينة العمومية سنة 2004. إن التراجع في حجم المديونية الخارجية في الجزائر بالاعتماد على صندوق ضبط الموارد راجع لكون رغبة الحكومة في الخروج من أزمة المديونية و التخلي عن الإقراض الخارجي.

النتائج والتوصيات

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج، التي نلخصها في النقاط التالية:

- من أهم أسباب خلق صندوق ضبط الموارد ترشيد استغلال المداخيل النفطية و تخفيف الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري؛
- ساهمت العديد من العوامل في تفاقم أزمة الدين العام الخارجي في الجزائر، إلا أن أبرزها تكمن في أن الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات الذي يتسم بالتقلبات و الصدمات لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛

iskysoft PDF Editor

- يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات قد ساهم في تخفيض المديونية الخارجية، و ذلك بالنظر إلى المبالغ الهامة التي خصصت لتسديد الدين العام، حيث انخفضت المديونية الخارجية من 48.92% من الناتج المحلي الخام سنة 2000 إلى 2.88% من الناتج المحلي الخام سنة 2015؛
- إن استخدام صندوق ضبط الموارد كأداة للتخفيض من المديونية الخارجية يعبر على نية الجزائر في التخلي عن الدين العام لتمويل ميزانيتها.

من خلال ما سبق تتأكد فرضية الدراسة بحيث لعب صندوق ضبط الإيرادات دورا هاما في الحد من المديونية الخارجية، و لكن لا يمكن اعتماده كأداة مستديمة و ذلك نظرا للصدمات التي يمكن أن يتعرض لها الصندوق بسبب طبيعة الموارد التي يعتمد عليها.

التوصيات:

- تنويع مصادر الصندوق لتجنب الصدمات الخارجية؛
- العمل على استقلالية إدارة الصندوق، اعتماد مبادئ حوكمة الصندوق و الاستفادة من التجارب الناجحة في تسيير الصندوق؛
- تجنب الحكومة الإفراط في الاعتماد على موارد الصندوق لتمويل الخزينة و تخفيض المديونية باعتبارها أداة غير مستديمة.

الهوامش والإحالات

(1) Akli Zakia, "Nature du fonds de régulation des recettes (FRR) et son rôle dans le financement de l'économie algérienne sur la période 2000-2014", memoire en vue de l'obtention du diplome de magistère en sciences économiques, option: économie et finance internationale, faculté des SECG, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, 2015 .

(2) فرحات عباس و سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية –دراسة لتجربة كل من النرويج و الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، 2015.

(3) العقريب كمال، تقيم واقع ودور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، المجلة الإقتصاد الجديد، العدد 10، المجلد 01، 2014.

(4) دراسة بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، 2004.

(5) المادة 10 من القانون رقم: 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000، و المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

(6) فوزي زغاد، اشكالية اداراة الاحتياطيات المالية الدولية دراسة حالة بنك الجزائر (2000-2012)، مذكرة ماجيستر، 2014، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجار ية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، ص:83.

(7) المادة 10 من القانون رقم: 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000، و المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000

(8)Ispection Générale des Finances

(9) Akli Zakia, 2015, op.cit, page : 45.

iSkysoft PDF Editor

(10) خالد منة، دراسة تحليلية نقدية للسياسة المالية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص:35.

(11) –شيبي عبد الرحيم، القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام، أطروحة دكتوراه, جامعة تلمسان. الجزائر.2010، ص: 246.

(12) بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010، ص: 211.

– تقارير وزارة المالية 2000 و 2006 و 2009.

– تقارير بنك الجزائر 1999 و 2005 و 2010 و 2015.

-banquemondiale.org..www.

iSkysoft PDF Editor

التمويل الأصغر في الجزائر...الواقع و المأمول

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

Microfinance in Algeria ... Reality and Hope
Case Study of the National Agency for Microcredit Management (ANGEM)

من إعداد :

د.مطاي عبد القادر
أستاذ محاضر أ
profmettai@gmail.com

د.قسول أمين
أستاذ محاضر أ
aminemagi8@gmail.com

د.بلقلة براهيم
أستاذ محاضر أ
belkellabrahim@gmail.com

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الشلف –الجزائر

ملخص:

التمويل الأصغر يعني تزويد العائلات الفقيرة جدا بقروض صغيرة جدا لمساعداتهم للانخراط بنشاطات منتجة آو لتنمية مشاريعهم متناهية الصغر . مع مرور الوقت , اصبح التمويل الأصغر يشمل عدد واسع من الخدمات (إقراض ، إدخارات ، تأمين ... الخ) كما أننا أصبحنا ندرك أن الفقراء والفقراء جدا الذين لا يمكنهم الوصول لمؤسسات التمويل الرسمية التقليدية يحتاجون إلى تشكيله من المنتجات المالية.

لذا فإننا نري ان عملية توسيع لمفهوم التمويل الأصغر تمثل التحدي الأكبر أمام السلطات الجزائرية لإيجاد طرق كفوه يمكن الاعتماد عليها لتقديم قائمة غنية من منتجاته من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر ،مؤسسات التمويل الاصغر في الجزائر،ANGEM

Abstract :

Microfinance means providing very poor families with very small loans to help them engage in productive activities or for the development of their tiny businesses. Over time, microfinance has come to include a large number of services (credit, savings, insurance ... etc) as we come to realize that the poor and the very poor who lack access to traditional formal financial institutions require a variety of financial products.

So we see that the process of expanding the concept of microfinance represent the biggest challenge in front of the Algerian authorities to find ways Keogh can be relied upon to provide a rich menu of microfinance products through the National Agency for the conduct of micro-loan.

Keywords: microfinance, microfinance institutions in Algeria, ANGEM

iSkysoft PDF Editor

تمهيد:

تعتبر الجزائر من البلدان العربية ذات الكثافة السكانية العالية ، كما تهيمن فئة الشباب على تركيبتها السكانية حيث بلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في سنة 2014 ما معدله 28,4 % من إجمالي السكان في حين قدرت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و59 سنة بـ 63,6%، في حين أنَّ نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة لم تبلغ سوى 8,5 %.

إشكالية البحث :نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي : ما هو واقع التمويل الاصغر في الجزائر و إلى أي مدى يمكن أن تساهم مؤسسات التمويل الاصغر في الجزائر في استحداث مؤسسات مصغرة استجابة لطلبات التمويل المتزايدة من طرف الشباب؟

أهمية الدراسة: تعمل الجزائر باستمرار من أجل إيجاد فرص عمل للشباب الذين يعتبرون الأكثر تضرراً من البطالة، حيث عملت على استحداث العديد من البرامج استجابة لطلبات التمويل التي يتقدم بها هؤلاء الشباب ضمن ما يعرف بتمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة، إلاَّ أنَّ البيانات تشير إلى أنَّ نسبة البالغين الذين تحصلوا على قرض رسمي في الجزائر خلال العام 2013 قدر بـ 02% فقط وذلك وفقاً لبيانات المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية لعام 2014.

أهداف الدراسة: يعود أحد الأسباب الرئيسية في ذلك إلى عزوف الشباب الجزائري عن التعامل مع هذه البرامج لأنها تتعارض مع معتقداتهم الدينية، وهو ما يدفعنا للتساؤل حول دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خدمة هذه الفئة من السكان الشباب وأصحاب الدخل المنخفض.

المنهج المستخدم في الدراسة: سنعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الاستنباطي وذلك من خلال أداتيه الوصف و ذلك من خلال توضيح

مختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويل الأصغر ، إضافة إلى أداة التحليل من خلال تحليل البيانات و الاحصائيات المحققة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر

محاور الدراسة: سنتطرق من خلال هذه الورقة البحثية للعناصر التالية:

المحور الأول: نظرة عامة حول التمويل الأصغر في الجزائر.

لا يزال قطاع التمويل المصغر ناشئا في الجزائر، وتهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أغلب التمويل المقدم للمشاريع المدرة للدخل خاصة بين النساء و الشباب، وفيما يلي عرض لمفهوم التمويل المصغر في الجزائر وكذا لأهم الجهات المقدمة له:

1- تعريف التمويل الأصغر في الجزائر.

رغم وجود فرق واضح بين مصطلحي التمويل المصغر والقرض المصغر، إلاَّ أنَّ كلا المصطلحين يستخدمان في الجزائر للدلالة عن الإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة ومكافحة البطالة[1]، ويشمل التمويل المصغر في الجزائر تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي وإلى المؤسسات المصغرة (والمؤسسات المصغرة في الجزائر هي تلك المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال (أنظر الجدول 01) ويمكن أن يشمل ذلك قروض الإسكان، القروض الاستهلاكية، منتجات الادخار، منتجات التأمين المصغر، التحويلات المالية وكذا التعليم المالي للشباب الراغب في إنشاء مشروعات مصغرة.

iSkysoft PDF Editor

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات في الجزائر

نوع المؤسسة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جداً (مصغرة)
عدد العمال	250 -50	49 -10	9 -1
رأس المال (دج)	200 مليون- 2 مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية (دج)	100- 500 مليون	100 مليون	10 مليون

المصدر: بالاعتماد على نص المادة 04 من القانون التوجيهي لسنة 2001 المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2- الإطار التنظيمي والمؤسساتي للتمويل الأصغر في الجزائر.

تشارك جهات مختلفة في تقديم خدمات التمويل المصغر في الجزائر، حيث تسمح القوانين الجزائرية بإنشاء شركات وساطة مالية بأشكال قانونية مختلفة كالبنوك وتعاونيات القرض والادخار والجمعيات التي لا تهدف للربح، وفيما يلي أهم المقدمين للتمويل المصغر في الجزائر:

أ- البرامج الحكومية: قامت الجزائر في إطار مكافحة البطالة وتشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة لفائدة الشباب بوضع ثلاث آليات أو برامج حكومية توفر لأصحاب المشروعات من الشباب والعاطلين عن العمل المساعدة المالية والقروض المخفضة الفائدة و الاعفاءات الضريبية، ويتم تسيير هذه البرامج الثلاثة من ثلاث أجهزة مختلفة هي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM).

إلاّ أنَّ الملاحظ هو أنَّ البرامج الثلاثة تستخدم نفس أسلوب التنظيم و العمل، في حين تتباين فيما بينها بنوع الفئات التي تستهدفها وسقف القروض التي تمنحها، وبما أنَّ حجم القروض التي تمنحها كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة يمكن أن يصل في كثير من الأحيان إلى 10 ملايين دج فلا يمكن تصنيفها في هذه الحالة على أنها قروض صغرى*، ولذا قمنا باستبعادها من هذه الدراسة والتركيز فقط على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

وتعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منظمة ذات طابع خاص أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ووضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، في حين أنَّ وزارة المالية هي المسؤولة عن الإشراف على الاستخدام القانوني للأموال في إطار القروض الصغرى المقدمة من وزارة التضامن الوطني.

ب- البنوك: تخضع جميع البنوك العاملة في الجزائر لسلطة بنك الجزائر، وتقوم 05 بنوك عمومية** في الوقت الراهن بالعمل في مجال التمويل المصغر من خلال عقد الشراكة الذي يجمعها مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تقوم هذه البنوك بمنح القروض الصغرى للمستفيدين الذين تلقوا إشعاراً بتلقي إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وفي المقابل يقوم صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بضمان القروض التي تمنحها هذه البنوك، وفي حالة استحالة تسديد الدائن لقرضه بسبب النكبة يقوم الصندوق بتغطية باقي الديون المستحقة من أصول وفوائد بنسبة 85 % عند تاريخ التصريح بالنكبة، كما يتعين على جميع المستفيدين من قروض صغرى أن يقوموا بإيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق[2].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هنالك بنكاً حكومي آخر هو بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لا يقوم بالعمل مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولكنه يقوم بتوفير مجموعة واسعة من أدوات الادخار لفئة محدودي الدخل، وهو يقوم بذلك سواء من خلال شبكة فروعه الخاصة أو من خلال اتفاق الشراكة الذي يجمعه مع مؤسسة البريد الجزائرية لاستغلال شبكة فروعها في تقديم منتجاته.

iSkysoft PDF Editor

ج– مؤسسة بريد الجزائر:

تعتبر مؤسسة البريد الجزائري الشبكة المالية الرائدة في الجزائر حيث تمتلك شبكة واسعة من الفروع تمتد في جميع مناطق الوطن من أجل تقديم خدماتها المالية، وقد أنشأت المؤسسة في السنوات الأخيرة نظاما لإدارة الحسابات على شبكة الأنترنت كما قامت كذلك بالاستثمار في مجال البطاقات الإلكترونية وأجهزة الصرف الآلي.

وقد أنشئت مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة حكومية في 14 جانفي 2002 بموجب الأمر التنفيذي رقم 43-2002، وهي نتاج إعادة هيكلة وزارة البريد والاتصالات وذلك في عقب صدور القانون رقم 03-2000 في 05 أوت من سنة 2000، ويعني إنشاء مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة حكومية أنها أضحت منفصلة عضوياً ووظيفياً عن وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال التي تمثل السلطة الرقابية عليها، كما يعني ذلك ضرورة أن يكون لدى مؤسسة بريد الجزائر القدرة على التمويل الذاتي بشكل كامل.

ورغم أنَّ القانون رقم 03-2000 لم يمنح لمؤسسة بريد الجزائر صلاحية تقديم القروض لعملائها* إلاَّ أنه يجوز لها أن تتيح شبكة فروعها للبنوك أو شركات التمويل للعمل من خلالها، مثلما هو الحال بالنسبة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كما أشرنا سابقاً، كما تجدر الإشارة إلى أنَّ مؤسسة بريد الجزائر تقوم بدور كبير في مجال خدمات تحويل الأموال في الجزائر، سواء من خلال قيامها بذلك بشكل مباشر، أو من خلال عملها مع بعض الجهات الدولية كشركة ويسترن يونيون.

د– صندوق الزكاة:

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، تم إنشاؤها سنة 2003، وهو يعمل على تنظيم عملية جمع أموال الزكاة التي تتم على مستوى المساجد وكذا من خلال الحسابات البريدية بشكل رئيسي ومن ثم القيام بتوزيعها على مستحقيها، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية تمكنه من الوصول إلى عمق المجتمع الجزائر ي هي اللجنة الوطنية على المستوى الوطني، اللجان الولائية على المستوى الولائي واللجان القاعدية على مستوى الدوائر.

ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ التي يتم جمعها كحصيلة للزكاة لتقديمها كقروض حسنة تتراوح قيمتها ما بين 50 ألف و300 ألف دينار جزائري لغرض تمويل المشاريع المصغرة للشباب، ولأجل ذلك قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالإمضاء على اتفاق تعاون مع بنك البركة الجزائري، وهو بنك خاص يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ليكون وكيلاً تقنياً لها في مجال استثمار أموال الزكاة ، وسيتم التطرق لهذه التجربة بالتفصيل لاحقاً .

و– الجمعيات غير الحكومية:

تنشط في الجزائر العديد من الجمعيات غير الحكومية وغير الهادفة إلى الربح والتي تقدم خدمات التمويل المصغر، إلاَّ أنَّ الملاحظ في الجزائر أنَّ الأمر الرئاسي رقم 03-11 في مادته السابعة وفي تعديلاته كذلك* قد استبعد من تصنيف مؤسسات الائتمان الهيئات غير الهادفة للربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفضيلية وذلك في إطار رسالتها ولمقاصد اجتماعية، وبذلك فالجمعيات غير الحكومية التي تعمل في الجزائر حتى وإن كانت تقدم القروض الصغرى فهي لا تخضع لسلطة بنك الجزائر، وبدلاً من ذلك فهي تخضع لإشراف وزارة التضامن الوطني.

وأهم الجمعيات العاملة في الجزائر "جمعية تويزة الجزائرية" التي تأسست سنة 1989، وهي جمعية تعمل بالتعاون مع السلطات الجزائرية ويرتكز تنظيمها حول أربعة أنشطة هي: قيادات الشباب، التنمية، التدريب و البحوث، ويعمل القسم المعني بالتنمية مع خبراء تخطيط المشروعات على القيام بمنح قروض صغرى[3] للتجار المسجلين رسمياً وللحرفيين والمزارعين القادرين على

iSkysoft PDF Editor

تقديم ما يصل إلى 30 % من قيمة القرض كضمان للحصول عليه، وقد ساهم نشاط الجمعية في إنشاء مشتلة مؤسسات ببوغني ووحدة القروض الصغرى بالشراقة بالجزائر العاصمة[4].

وفي الأخير فإنَّ الملاحظ مما سبق هو عدم وجود إطار رقابي موحد يحكم عمل الجهات المقدمة للتمويل المصغر في الجزائر، حيث تخضع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعتبر الجهة المهيمنة على قطاع التمويل المصغر في الجزائر كما سنرى لاحقاً لوصاية وزارة التضامن الوطني، في حين تخضع البنوك العمومية المتعاملة معها لسلطة وإشراف بنك الجزائر، كما نجد أنَّ صندوق الزكاة يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، في حين يخضع وكيله التقني وهو بنك البركة الجزائري كباقي البنوك العمومية لسلطة بنك الجزائر كذلك، وفي المقابل نجد أنَّ مؤسسة بريد الجزائر تخضع لسلطة وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام و الاتصال، في حين أنَّ الجمعيات غير الحكومية تخضع لوصاية وزارة التضامن الوطني. وهذا الأمر من شأنه في اعتقادنا أن يشتت الجهود الرامية إلى تطوير قطاع التمويل المصغر في الجزائر.

المحور الثاني: منتج القرض الأصغر في الجزائر .

تهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أغلب التمويل المقدم في شكل قروض صغرى في الجزائر، وفيما يلي أهم ما يميز برنامج عمل هذه الوكالة وحجم القروض الممنوحة:

1- أنواع السلف والقروض الممنوحة: تقوم الوكالة بتسيير صيغتين للتمويل انطلاقاً من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100 ألف دينار وقد تصل إلى 250 ألف دينار على مستوى ولايات الجنوب) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 01 مليون دينار والتي تستدعي تركيباً مالياً مع أحد البنوك وهو ما يعرف على مستوى الوكالة بالتمويل الثلاثي. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الوكالة قد قامت بتعديلات مهمة في سنة 2011 على صيغ التمويل لديها أهمها رفع سقف التمويلات من 30 ألف دينار إلى 100 ألف دينار بالنسبة للسلفة بدون فوائد، وكذا رفع سقف التمويلات من 400 ألف دينار إلى 01 مليون دينار بالنسبة للقروض الثلاثية الممنوحة من خلال البنوك. وفيما يلي جدول مختصر لأنماط التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

الجدول رقم (02): جدول مختصر لأنماط التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة	مدة السداد
لا تتجاوز 100.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0 %	–	100 %	–	24- 36 شهر
لا تتجاوز 250.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	0 %	–	100 %	–	24- 36 شهر
لا تتجاوز 1.000.000 دج	كل الأصناف (اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة)	1 %	70 %	29 %	5 % من النسبة التجارية (مناطق خاصة: الجنوب والهضاب العليا)	01- 05 سنوات
		1 %	70 %	29 %	10 % من النسبة التجارية (بقية المناطق)	01- 05 سنوات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الأنترنت بتاريخ 2015/12/01.

2- الأنشطة التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم التمويل لأنشطة متنوعة أهمها ما يلي:

iSkysoft PDF Editor

أ– الصناعة:

– الصناعة الغذائية: صناعة العجائن الغذائية، الكسكسى، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشوكلاطة، المرطبات، ، تحميص ورحي القهوة، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني؛

– صناعة الألبسة: الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات).

– الصناعة الجلدية: الأحذية التقليدية، الألبسة؛

– الصناعة الخشبية: الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة.

ب– الفلاحة:

– تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم و الحليب، تربية الدواجن و الأرانب و النحل؛

– فلاحة الأرض: إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

ج– الصناعة التقليدية:

– النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير و القطيفة و الزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

د– الخدمات:

– الإعلام الآلي، الحلاقة و التجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات.

– الصحة: عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.

هـ– المباني و الأشغال العمومية:

– أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء...

و– نشاطات تجارية صغيرة.

3– شروط الاستفادة من التمويل: أما فيما يخص شروط الاستفادة من قرض مصغر فهي كالتالي:

– بلوغ سنة 18 سنة فما فوق؛

– عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛

– إثبات مقر الإقامة؛

– امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها، أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب في إنجازه؛

– عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛

– القدرة على دفع المساهمة الشخصية (حسب الحالة)؛

– الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي؛

– الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني؛

– الالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني.

د– عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

وفقاً للبيانات الأخيرة الصادرة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فإنَّ إجمالي القروض الممنوحة منذ إنشاء الوكالة وإلى غاية 30 جوان 2015 قد بلغت 726359 قرضاً، وتمنح جميعها دون فوائد، فيما بلغت السلف الممنوحة دون فوائد لإنشاء

iskysoft PDF Editor

مشروعات جديدة 65036 قرضاً مصغراً، وقد ساهمت القروض المقدمة من طرف الوكالة في خلق 1089539 منصب شغل حديث.

الجدول رقم (03): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل.

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب برامج %	عدد مناصب الشغل المستحدثة
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	661 323	%91,05	991 985
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	65 036	8,95%	97 554
المجموع	726 359	100,00%	1 089 539

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على شبكة الأنترنت بتاريخ 2015/12/01.

وقد ساهمت هذه القروض في تمويل نشاطات مختلفة أهمها قطاع الصناعة الذي استحوذ على ما نسبته 38,11 % من حجم القروض الممنوحة من قبل الوكالة.

الشكل رقم (01): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط.

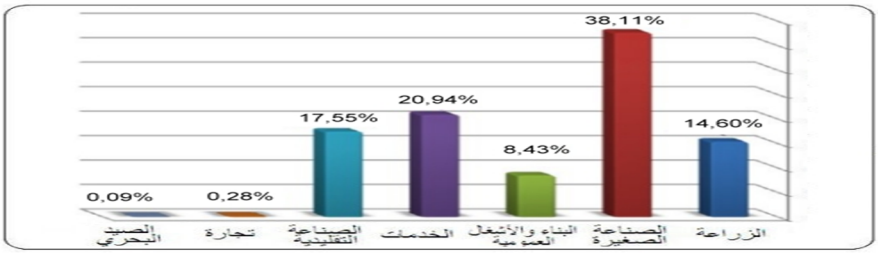

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتاريخ 2015/12/01.

والملاحظ أيضاً أنَّ فئة النساء تستحوذ على الحجم الأكبر من القروض المقدمة من طرف الوكالة بما نسبته 62,14 % مقابل 37,90% للرجال، ويعود السبب في ذلك إلى أنَّ النساء أكثر اهتماما بشراء المواد الأولية التي تدخل في أنشطة عملهم كالخياطة والصناعات التقليدية وصناعة الحلويات، في حين أنَّ الطلبات التي يتقدم بها الرجال لإنشاء مشاريع استثمارية عادة ما تكون تكلفتها مرتفعة وتتجاوز سقف التمويل المسموح به من طرف الوكالة ولذلك في الغالب لا يتم تقديم التمويل لهم. وهو ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (02): القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد

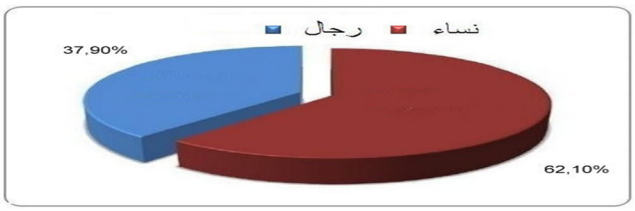

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتاريخ 2015/12/01.

iSkysoft PDF Editor

المحور الثالث: خدمات الإيداع، التحويل والتأمين الأصغر في الجزائر.

على الرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية يمكن التعويل عليها إلاّ أنّ الواقع يشير إلى أنّ خدمات التحويل والإيداع في الجزائر تعتبر مغطاة بشكل جيد من طرف مؤسسة بريد الجزائر وذلك بالنظر لشبكة فروعها الممتدة والمنتشرة في جميع مناطق الجزائر والتي بلغت 3350 مكتب بريد في سنة 2013:

1- منتجات الادخار الأصغر:

تقوم مؤسسة بريد الجزائر في الوقت الحالي بتقديم أدوات ادخارية لصالح بنك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، حيث تتراوح فوائض مدخرات الجزائريين الشهرية والتي يتم إيداعها على مستوى مكاتب البريد ما بين 01-02 مليار دينار جزائري يتم تحويلها إلى حسابات البنك[5].

2- التحويلات المالية:

أما فيما يتعلق بالتحويلات المالية فإنّ مؤسسة بريد الجزائر تقوم بإنجاز أغلب عمليات تحويل الأموال المحلية وحتى الدولية بعد شراكتها مع بعض شركات تحويل الأموال الدولية كشركة ويسترن يونيون، خاصة وأنّ معظم مرتبات الموظفين الجزائريين والطلبة الجامعيين يتم تحويلها إلى حسابات بريدية، ورغم غياب إحصاءات حديثة إلاّ أنّه يمكن الإشارة إلى أنّ المؤسسة قد أنجزت في سنة 2004 مثلاً حوالي 3,1 مليون حوالة بريدية بقيمة إجمالية بلغت 2300 مليار دينار جزائري[6]، وهو ما يمثل حجم التعاملات الكبير لمؤسسة بريد الجزائر في مجال تحويل الأموال في الجزائر.

3- منتجات التأمين الأصغر: فيما يخص خدمات التأمين المصغر في الجزائر فإنّ النوع الوحيد المتوفر حالياً في الجزائر هو التأمين المصغر على القروض، حيث يتعين على المستفيدين من قرض مصغر في إطار قروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر القيام بإيداع اشتراكاتهم لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة كما سبق ، كما نجد أنّ هنالك بعض المبادرات التي تسعى لتوفير التأمين المصغر الفلاحي المرتبط بالمؤشرات لصالح الفلاحين الفقراء في الجزائر من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، ولكن لا توجد أرقام دقيقة ولا إحصاءات كافية في هذا الخصوص، وبالنسبة للتأمين المصغر الصحي فمن المستبعد أن يتم عرضه أو طلبه في الجزائر بسبب سياسة الدولة الجزائرية التي تنص على مجانية الرعاية الصحية بالمستشفيات.

4- الخدمات غير المالية :مثلما هو الحال بالنسبة للقروض المصغرة فإنّ الخدمات غير المالية (كالتعليم المالي للفقراء) في الجزائر تكاد تكون مقتصرة على الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والجدول التالي يبين حصيلة الخدمات غير المالية المقدمة منذ بداية عمل الوكالة وإلى غاية 30 جوان من سنة 2015:

الجدول رقم (04): حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة حتى 2015/06/03.

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرةGTPE	62 800
التكوين في مجال التعليم المالي العام FEFG	52 671
التكوين حسب برنامجGET AHEAD	681
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	886
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	117 038
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء و تسيير نشاط	56 493
صالونات عرض/ بيع	18 470
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	**192 001**

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتاريخ 2015/12/01.

isky soft PDF Editor

حيث أنه في حالة قبول طلب الحصول على قرض مصغر من الوكالة، فإنه بإمكان المتحصل على القرض أن يستفيد من تكوين مجاني في مجال تسيير المؤسسة المصغرة، إلى جانب المشاركة في صالونات عرض وبيع السلع التي تنظمها الوكالة بشكل مستمر في أرجاء الوطن وهذا بعد انطلاق نشاطه.

المحور الرابع : عوائق وتحديات تقديم التمويل الأصغر في الجزائر.

لا يزال قطاع التمويل المصغر ناشئا في الجزائر، وتهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أغلب التمويل المقدم للمشاريع المصغرة في الجزائر من خلال التعاون مع البنوك العمومية، وهذا في ظل عزوف البنوك الجزائرية الخاصة عن تقديم منتجات هذا النوع من التمويل، ويرجع سبب ذلك إلى مجموعة من التحديات والعوائق والتي تتمثل في:

1– عدم وجود إطار رقابي موحد:

لا يوجد في الجزائر إطار رقابي موحد يحكم عمل مختلف الجهات المقدمة للتمويل المصغر في الجزائر، حيث نجد أنَّ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تخضع لوصاية وزارة التضامن الوطني، في حين تخضع البنوك العمومية المتعاملة معها إلى سلطة وإشراف بنك الجزائر، كما نجد أنَّ صندوق الزكاة يعمل تحت وصاية وإشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في حين يخضع وكيله التقني وهو بنك البركة الجزائري لسلطة بنك الجزائر كذلك، بينما تخضع الجمعيات غير الحكومية لوصاية وزارة التضامن الوطني، في حين تخضع مؤسسة بريد الجزائر المهيمنة على خدمات الإيداع المصغر وتحويلات الأموال في الجزائر لسلطة وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام و الاتصال، وهذا الأمر (عدم وجود إطار رقابي موحد) من شأنه أن يشتت الجهود الرامية إلى تنمية وتطوير قطاع التمويل المصغر في الجزائر.

2– سوء تسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تتبع الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 نموذج تسيير مركزي يعتمد أساساً على المديرية العامة، ورغم إنشاء التنسيقيات التابعة للوكالة إلاَّ أنها أظهرت محدودية دورها بعد سنوات قليلة على إنشائها، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي تشرف عليها الوكالة كتمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر، بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية وكثرة التعديلات عليها، ناهيك عن ضعف التأهيل بالنسبة للكوادر البشرية والعاملين في هذه الوكالة[7].

3– عدم وجود مؤسسات مالية جزائرية مختصة في التمويل الأصغر:

لا يوجد في الجزائر مؤسسات مالية مختصة في تقديم منتجات التمويل المصغر على أسلس تجاري، حيث أنَّ معظم الخدمات الماليةالمصغرة المتاحة حالياً في الجزائر تهيمن عليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمرتبطة في عملها أساساً بالبنوك العمومية التي لا تولي الاهتمام الكافي لهذا النوع من التمويل، كما أنَّ القروض المصغرة التي تمنحها هذه الوكالة تخضع لاعتبارات سياسية والهدف منها خدمة أغراض حكومية وهي قروض مدعمة من طرف الدولة ولا تمنح على أساس تجاري بحت.

4– صعوبة تقديم التمويل المصغر من خلال المنظمات غير الحكومية:

يستبعد الأمر رقم 03-11 من تصنيف مؤسسات الائتمان "الهيئات غير الهادفة إلى الربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفضيلية، وذلك في إطار رسالتها ولمقاصد اجتماعية"، ورغم أنَّ هذا الحكم يسمح للمنظمات الجزائرية غير الحكومية بالعمل دون الخضوع للرقابة المصرفية، إلاَّ أنَّ أنشطة التمويل المصغر لا يمكن وصفها كغرض اجتماعي، ويعني اشتراط أن تأتي أموال القروض من الأموال الخاصة لهذه المنظمات في أنه ليس بمقدورها الاقتراض، وأخيراً تشير الشروط التفضيلية في العبارة السابقة إلى القروض المنخفضة الفائدة، وهذان الأمران (عدم الاقتراض وأسعار الفائدة المنخفضة) من شأنهما أن يعملا لهى تقييد أنشطة هذه المنظمات والحد من استدامتها وإمكانات نموها مستقبلاً[8].

خاتمة: من خلال البحث في حيثيات هذا الموضوع توصلنا إلى أن هناك توافق متنامي في الرأي يؤكد على أنّ أفضل دور يمكن أن تلعبه الحكومات هو توفير بيئة سياساتية تسمح بالمنافسة وتمكّن الجهات المختلفة التي تقدم خدمات التمويل المصغر من العمل والمنافسة فيما بينها لتقديم خدمات مالية عالية الجودة ومنخفضة التكلفة وتصل لأعداد كبيرة من الفقراء.

النتائج المتوصل إليها: من خلال البحث في هذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

– اقتصر تقديم الخدمات المالية في الجزائر للشرائح الأفقر في المجتمع على المنظمات غير الهادفة للربح كالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و كذا صندوق الزكاة.

– تعتبر سوق التمويل الأصغر سوقاً واعدة تنبئ عن فرص كبيرة لتحقيق الأرباح والنمو حيث يمكن أن يكون تقديم الخدمات المالية للفقراء مربحاً جدا للجهة التي تقوم بتقديمها خاصة في ظل ما تعد به تكنولوجيا الاتصالات الحديثة من تخفيض كبير في تكلفة المعاملات المالية المقدمة للأفراد.

– في الجزائر لا يزال قطاع التمويل المصغر ناشئا، وتهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أغلب التمويل المقدم للمشاريع المدرة للدخل خاصة بين النساء و الشباب، ومع هذا تشارك جهات مختلفة في تقديم خدمات التمويل

الأصغر في الجزائر، حيث تسمح القوانين الجزائرية بإنشاء شركات وساطة مالية بأشكال قانونية مختلفة كالبنوك وتعاونيات القرض والادخار والجمعيات التي لا تهدف للربح.

الاقتراحات: من خلال ما سبق، يمكننا تقديم أهم المتطلبات الاستراتيجية التي نراها كحلول لهذه العوائق والتحديات تتمثل في:

– التنسيق بين الأطراف المعنية وزيادة الوعي بالتمويل المصغر الإسلامي.

– وضع إطار قانوني وتنظيمي ملائم للتمويل المصغر المصرفي.

– تبسيط إجراءات وخفض تكلفة منح التمويل المصغر:

– تأسيس قاعدة معلومات داعمة لصناعة التمويل المصغر.

– دراسة حجم الطلب على التمويل الأصغر حيث أن من الأهم وجود الدراسات التي تركز على أنواع الخدمات المطلوبة من الفقراء النشطين اقتصادياً و محدودي الدخل وأماكن تركّزهم.

– تقييم احتياجات العملاء المستهدفين.

الهوامش و الاحالات

[1] – المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: التمويل الأصغر في الجزائر؛ الفرص والتحديات، 2006، ص: 07.

[*] حيث حدد البنك الدولي مرجعاً لتحديد مبلغ القرض المصغر هو 40 % من الناتج الوطني الخام للفرد.

[**] هي البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري.

[2] – الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر http://www.angem.dz/، بتاريخ 2015/12/01.

[*] – تسعى مؤسسة بريد الجزائر من أجل التحول إلى بنك بريدي مما سيسمح لها بتقديم القروض، وهي جاهزة من الناحية المادية لذلك وقد قامت باعتماد برامج تأهيل وتكوين لموظفيها، ولكن هناك بعض الاشكالات القانونية التي تحول دون تجسيد هذا المشروع على المدى القصير.

[*] الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11.

[3] – يبلغ الحد الأقصى للقرض 350 ألف دج ويمنح لمدة 24 شهر كحد أقصى مع فترة تأخر 03 أشهر، وتفرض الجمعية رسوم إدارة تبلغ 15 %.

[4] – المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: **التمويل الأصغر في الجزائر؛ الفرص والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[5] – المدير العام لمؤسسة بريد الجزائر: تصريح صحفي، جريدة الخبر الجزائرية، 05 مارس 2014.

[6] – المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: **التمويل الأصغر في الجزائر؛ الفرص والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

[7] – سليمان ناصر وعواطف محسن: **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة؛ دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، ملتقى صفاقس الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، 27-29 جوان 2013، تونس، ص ص: 12-13.

[8] – المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: **التمويل الأصغر في الجزائر؛ الفرص والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

iSkysoft PDF Editor

تحليل نشاط التداول في بورصة الجزائر للأوراق المالية

Analysis of trading activity on the Algerian Stock Market

د.سعود وسيلة

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

– الجزائر

saoudwassila@hotmail.com

ملخص:

تعد البورصة من أهم الآليات التي تساعد الدول على جذب الاستثمار إليها من جهة وتمويل الاستثمارات المتواجدة بها من جهة أخرى، وهو ما دفع إلى تحليل دور بورصة الجزائر في هذا المجال. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التأثير التي تفرضه بورصة الجزائر في استقطاب الاستثمارات، وللوصول إلى ذلك تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى أن بورصة الجزائر، وبالرغم من قدم تاريخ إنشائها، إلا أنها لا تزال ترتب ضمن أضعف البورصات العالمية والعربية حيث أن حجم التداول بها لا يزال ضعيفا مقارنة بالمعدلات العالمية، كما أنها لا تستقطب إلا خمس مؤسسات جزائرية دون تسجيل مؤسسات أجنبية، ولا حتى حركة نشطة فعلية من قبل مؤسسات جزائرية أخرى.

الكلمات المفتاحية: أسهم، سندات، تداول، مؤسسات جزائرية مدرجة في البورصة....

Abstract:

The stock market is one of the most important mechanisms that help countries to attract investment on the one hand, and financing of existing investments on the other hand, which prompted to examine the role of Algeria stock exchange in this area.

The study aimed to identify the extent of the impact imposed by the Algeria stock exchange in attracting investments. To reach this aim, the study relied on the descriptive and analytical approaches, and it has concluded that the Algeria Stock Exchange still arranged within the weaker global and Arab stock exchanges where the volume of trading is still weak compared with international rates. It also do not attract only five Algerian companies without foreign companies registered, not even a real active movement by other Algerian companies.

***Key words**: Stocks, Bonds, exchange, Algerian Listed Companies,..*

iSkysoft PDF Editor

مقدمة:

تعتبر الموارد المالية من أهم العناصر التي يقوم عليها النشاط في الاقتصادات والمؤسسات المختلفة، حيث تسمح الأموال بالحصول على مختلف موارد العمل والإنتاج، وأي مؤسسة تعاني من الحصول على هذه الموارد أو تعاني نقصا منها، يكون ملزما عليها البحث عن حلول فورية لتغطية العجز أو يكون مصيرها الإفلاس والفشل.

ومع تنامي أهمية الأموال وتغير طبيعة السلع المعروضة للبيع والشراء، ظهر ما يعرف بالسوق المالية والتي تكون السلعة الأساسية المتداولة بها هي الأموال والأوراق المالية بمختلف أنواعها. حيث تسمح هذه السوق للمؤسسات والهيئات المختلفة، عمومية كانت أو خاصة، بالحصول على الموارد المالية اللازمة لها وفقا لشروط محددة.

إشكالية الدراسة: لقد أظهرت تجارب العديد من الدول أن تقدم ونمو اقتصاد معين مرتبط بنسبة كبيرة بمدى ازدهار السوق المالية والبورصة التي تنشط فيه، حيث يسمح ذلك بجذب استثمار أكبر بقيمة ونوعية أحسن، مما يزيد من التدفقات المالية للبلد ويحسن من مستويات الاقتصاد به. وتماشيا مع ذلك تحاول الجزائر أن ترافق النسق العالمي في سيره، فقامت بإنشاء بورصة تضم مجموعة من المؤسسات الجزائرية خصوصا. وهذا ما دفع إلى طرح التساؤل التالي:

"ما مدى مساهمة بورصة الجزائر في جذب الاستثمار بها؟"

أهمية الدراسة: تبرز الأهمية من خلال الدور الفعال الذي تلعبه سوق الأوراق المالية (البورصة)، في جذب الاستثمارات للبلد الذي تنشط فيه، وفي توفير السيولة والتمويل للمؤسسات والهيئات التي تكون بحاجة لذلك.

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار والسوق المالي، وإلقاء الضوء على واقع بورصة الجزائر والتداولات التي تتم فيها، من أجل تحديد مدى فعاليتها ومساهمتها في جذب الاستثمارات.

منهج الدراسة: من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف المسطر، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالموضوع والمرتبطة به كالاستثمار والأسواق المالية، كما تم تحليل الإحصائيات الخاصة بنشاط بورصة الجزائر.

حدود الدراسة: ستقتصر الدراسة على تحليل نشاط التداول للأسهم والسندات وسندات الخزينة العامة التي تتم في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2017.

محاور الدراسة: للإجابة على التساؤل تم تقسيم الدراسة كما يلي:

المحور الأول– مفاهيم عامة حول الاستثمار.

المحور الثاني– مفاهيم عامة حول الأسواق المالية.

المحور الثالث– نظرة على سوق الأوراق المالية (البورصة).

المحور الرابع– واقع التداول في بورصة الجزائر.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

1. **تعريف الاستثمار ومبادئه:** لا يوجد تعريف واحد وموحد للاستثمار حيث يختلف بين الباحثين، كما يختلف من علم لآخر. ومن بينها:

- **الاستثمار اقتصاديا:** نعني به "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمار أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"[1].

iSkysoft PDF Editor

- **الاستثمار ماليا:** هو "التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معنية، ولفترة زمنية محددة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل"[2].
- **الاستثمار محاسبيا:** يمثل الاستثمار في المحاسبة "مجموع الممتلكات والقيم المادية والمعنوية للمؤسسة أو المشتراة من قبل المؤسسة، الهدف ليس بيعها أو تحويلها ولكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها"[3].

كما أن عملية الاستثمار مهما كان نوعها أو حجمها، فهي تقوم على مجموعة من المبادئ، نذكر أهمها فيما يلي:[4]

- **مبدأ الاختيار:** المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناءا على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار البدائل المتاحة مراعيا في ذلك ما يلي:
  - يحصر البدائل المتاحة و يحددها.
  - يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري.
  - يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل.
  - يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين.
- **مبدأ المقارنة:** يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل و المنلب للمستثمر حسب وجهة المستثمر و كذا مبدأ الملاءمة.
- **مبدأ الملاءمة:** يطبق بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها، وما يلائم ميول المستثمر ودخله و حالاته الاجتماعية، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره،و التي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي و هي:
  - معدل العائد على الاستثمار.
  - درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار.
  - مستوى السيولةالتي يتمتع بها كل من المستثمر و أدوات الاستثمار.
- **مبدأ التنويع:** يلجأ المستثمرون لتنويع استثماراتهم، للتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات و القيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاجه وتطبيقه على أرض الواقع.

2. أهمية الاستثمار وأهدافه: يلعب الاستثمار دورا كبيرا في تحريك الاقتصاد، لما يلي:[5]

- ✓ الاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو على المدى الطويل وله منفعة شبه دائمة.
- ✓ يساهم في استغلال المصادر الهامة والقدرات الجامدة للنشاط.
- ✓ يزيد في تنويع الإنتاجية ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية.
- ✓ الاستثمار يخلق أساسيات التنمية ويحسن من المستوى المعيشي للأفراد على المدى الطويل.
- ✓ يعد الاستثمار مهما بالنسبة للمؤسسة كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر سر وجودها وعامل استمرارها وتطورها. كما أنه يعتبر عماد النمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي.

كما تختلف و تتعدد الأهداف التي يسعى الاستثمار لتحقيقها باختلاف مجالات تطبيقها، ومن أهم هذه الأهداف نذكر:[6]

2. 1. الأهداف الاقتصادية: و تتمثل فيما يلي:

iSkysoft PDF Editor

- ✓ زيادة لإنتاج السلعي و الخدمي الممكن تسويقه، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- ✓ زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، و إيجادفرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض و الإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها.
- ✓ تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر ولزيادة نموه و تطوره.
- ✓ زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأكفأ لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام و الطاقة.
- ✓ زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين والحد من الواردات، و العمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير
- ✓ تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه، ويعيد توزيع المساهمات و مشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- ✓ توفير ما تحتاجه الصناعات و أوجه النشاط الاقتصاديمن مستلزمات الإنتاج والمعدات و الآلات الخاصة.

2. 2. الأهداف التكنولوجية: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ تطوير التكنولوجيا و أساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء بالاحتياجات المطلوبة.
- ✓ تطوير واستيعاب التكنولوجيا و أساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية.
- ✓ المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي، بتقديم لنموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة و المنافسة.
- ✓ اختيار الأنماط و الأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو و التنمية.

2. 3. الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في:

- ✓ تطوير هيكل القيم ونسق العادات و التقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية و القضاء على السلوكيات الضارة.
- ✓ تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة.
- ✓ القضاء على كافة أشكال البطالة وعلى بؤر الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطر ة التي قد تفرزها.
- ✓ تحقيق العدالة في توزيع الثروة و ناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج.
- ✓ تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

3. أشكال الاستثمار: تتعدد المعايير التي يتم من خلالها تصنيف للاستثمار، وهذا باختلاف الهدف من التصنيف، فكل هيئة أو باحث تقوم باعتماد التصنيف التي تلائم تخصصه، وأبحاثه. ومن بين أهم المعايير المعتمدة لتحديد أشكال الاستثمار، نذكر:

3. 1. حسب الوظيفة: نجد وفقا لهذا المعيار نوعين من الاستثمار هما:[7]

أ. *الاستثمار المخصص لتكوين رأس مال ثابت:* هو كل إضافة إلى الأصول المفضية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع أو المحافظة عليها أو تجديدها. هذا النوع يخص الأصول دائمة الاستعمال التي عندما ينتهي عمرها الإنتاجي فإن المؤسسات تلجأ إلى اقتناء أصول جديدة تحل محلها كونها تكونت من تلك الأصول السائلة.

ب. الاستثمار المخصص للمخزون السلعي: وهو النوع الذي يخصص من قبل المؤسسات لغرض تكوين مخزون سلعي يعمل من جهة على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون انقطاع أو انتظار، وذلك فيما يخص المؤسسات الصناعية. ومن جهة أخرى يعمل على تيسير العمليات التجارية للمؤسسات التجارية، وعلى سبيل المثال تسهيم عملية تسهيل السلع من الوسطاء إلى العملاء وذلك دون تقصير.

iSkysoft PDF Editor

3. 2. حسب الغرض: نميز وفقا لذلك بين نوعين من الاستثمار هما:[8]

أ. *الاستثمار الإحلالي:* هو عبارة عن رأس المال الجديد الذي أنتج خصيصا لكي يحل محل رأس المال الذي استهلك في عملية الإنتاج.

ب. *الاستثمار الصافي:* وهو رأس المال الجديد الذي أنتج بغرض زيادة الطاقة الإنتاجية الكلية عما كانت عليه.

3. 3. حسب الطبيعة: يخص الطبيعة الحقيقية للاستثمار المنجز، ونجد:[9]

أ. *الاستثمار المنتج:* هو استثمار يمثل جزء من التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت وكذلك المخصص للسلع المعمرة، والتي تؤدي إلى خلق إما سلع إنتاجية أو استهلاكية جديدة.

ب. *الاستثمار غير المنتج:* هو الذي يشكل جزء من رأسمال الذي يخصص لإنتاج الخدمات بغية توفير مختلف حاجيات أفراد المجتمع، أي له أثر غير مباشر على الإنتاج والذي يتجسد من خلال الخدمات المقدمة من طرف القائمين عليه للجهاز الإنتاجي.

3. 4. حسب النشاط: وفقا لهذا التصنيف نجد ما يلي:

أ. *الاستثمار الاقتصادي:* موجه إلى تعظيم الإنتاج أو تحسين الإنتاجية أو الرفع من المردودية، وهي أهداف تحقق التنمية الاقتصادية.

ب. *الاستثمار الاجتماعي:* يهدف إلى تحقيق الهياكل والمرافق الضرورية بغرض ضمان ودعم المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع.

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول الأسواق المالية

1. نشأة الأسواق المالية: ترتكز فكرة الأسواق المالية على نظرية أدم سميث التي تقوم على فكرة تقسيم العمل، وتعتمد على كبر حجم السوق وحجم الإنتاج، مما يلزم إيجاد نوع من التخصص في الإنتاج تبعا للمزايا النسبية. وقد كانت الأسواق في القدم تقتصر على بيع وشراء سلع حقيقة،و أساليب التعامل بها كانت تتم بطرق بدائية وبسيطة كالمقايضة، وبعد اكتشاف الأوراق النقدية استبدلت طريقة المقايضة بتبادل السلع بالنقود، وبعد أن تطورت وسائل الاتصال الحديثة أصبح بإمكان البائع والمشتري أن يتعاملوا عبر هذه الوسائل.

من هنا يتبين أن مفهوم السوق وما يتم التبادل به قد تغير، فهذا الأخير أصبح لا يشكل شرطا أساسيا لعمليات البيع أو الشراء. وقد أصبحت الأسواق التجارية في وقتنا الحاضر أسواق متخصصة، بعضها في بيع وشراء الأوراق المالية ويطلق عليه السوق المالي، على الرغم من أن الأسواق المالية تعتبر حديثة العهد بالنسبة للأسواق الأخرى، إلا أنها قد تطورت في الآونة الأخيرة تطورا كبيرا سواء من حيث التنظيم أو من حيث الإمكانيات والتسجيلات المتاحة للمتعاملين فيها، ويرجع ذلك لضخامة الاستثمارات المالية التي يتم تبادلها فيها.[10]

2. تعريف الأسواق المالية: اختلفت الدول والباحثين والخبراء في تعريف السوق المالية، ومن بين هذه التعريفات نذكر ما يلي:

- الأسواق المالية تحول الموارد المالية من الوحدات التي لا تملك القدرة والرغبة على الاستثمار، إلى الوحدات التي تتوافر لديها الفرص الاستثمارية وتمتلك القدرة على الاستثمارات.[11]
- السوق المالي هو الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع أو المكان الذي يتم فيه. لكن بشرط توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين في السوق بحيث تجعل الأثمان السائدة في أية لحظة زمنية معينة واحدة بالنسبة لأية ورقة مالية متداولة فيه، أي أن السوق المالي يجمع عامل الطلب والعرض والوسيلة المناسبة التي يتحدد من خلالها سعر الورقة المالية.[12]

iSkysoft PDF Editor

- السوق المالية هي وسيلة يلتقي خلالها المشترون والبائعون والوسطاء والمتعاملون الآخرون، ذوي الاهتمامات المادية أو المهنية وتعزيز الأصول المختلفة الحقيقية والمالية والنقدية، لفترات متباينة طويلة وقصيرة اعتمادا على قوانين وأنظمة وتعليمات.[13]
- بصفة عامة فإن السوق المالية هي تلك المكان الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية والأموال، بين بائعين ومشترين وأطراف أخرى تلعب دورا في عملية البيع والشراء.

3. أهمية الأسواق المالية: تمثل الأسواق المالية وسيلة هامة للتمويل والاستثمار بالنسبة للعديد من الأطراف، وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي:[14]

- ✓ نشر سلوك الاستثمار من خلال ملاحظة الأشخاص للنشاطات التي تجري في الأسواق المالية، حيث أن مجرد عرض الأدوات الاستثمارية القابلة للتداول في الأسواق المعنية يساهم مباشرة في تحويل المدخرين إلى مستثمرين.
- ✓ تعبئة الموارد المالية وتحفيز المدخرين على الاستثمار، وخاصة عندما يكتشف المدخرون بأن الفوائد المتحققة من مدخراتهم أكبر من تلك الممكن تحقيقها من خلال التوفير الاعتباري في الأجهزة المصرفية.
- ✓ تعد الأسواق المالية مجالا واسعا لتسهيل عمليات تبادل الأصول الاستثمارية فيما بين المؤسسات والحكومة كأطراف اقتصادية رئيسية.
- ✓ تربط الأسواق المالية النشاطات الاستثمارية قصيرة الأجل بالنشاطات طويلة الأجل، كما أن وجود أسواق العملات الأجنبية يمكن أن تستكمل جانبا هاما من الأسواق المالية.
- ✓ ضمان التوازن من خلال الحفاظ على النمو المستقر لجانب هام من فوائد الأدوات الاستثمارية والذي يمكن تحقيقه من خلال عمليات التحوط التي تمارسها إدارات الأسواق المالية، خاصة عندما توجه حركات المضاربة والحد من المبلغة في حركات الأسعار.
- ✓ تعد الأسواق المالية مرجعا هاما لبيان مدى كفاءة السياسات الاستثمارية في الاقتصاد.

4. تقسيمات السوق المالية: تقسم السوق المالية إلى قسمين أساسين يتمثلان في:

4. 1. **سوق النقد:** مجموع المؤسسات التي تقوم بتحريك مبالغ كبيرة من الأرصدة قصيرة الأجل خلال مدة محدودة لمواجهة الطلب عليها، وتتخصص بالأدوات شديدة السيولة القصيرة الأجل كأذونات الخزينة، وشهادات الإيداع والأوراق التجارية والمصرفية.[15]

4. 2. **سوق رأس المال:** هي السوق التي ينحصر التعامل فيها على الأوراق المالية طويلة الأجل التي تغطي فترة تزيد عن سنة، والهدف منها أنه يتم تحويل المدخرات إلى استثمارات من خلال طريقتين هما:

- يقوم المدخرون بشراء الأدوات المالية طويلة الأجل المصدرة، وبالتالي توفر لشركات الأعمال التمويل اللازم لاستثماراتها.
- تقوم المنشآت المالية مثل البنوك التجارية وشركات التأمين باستخدام مدخرات الأفراد لتكوين محافظ الاستثمارات من خلال شرائهم للأوراق المالية في تلك السوق.[16]

المحور الثالث: نظرة على سوق الأوراق المالية (البورصة)

1. تعريف البورصة: تعرف البورصة على أنها: "تلك السوق المنظمة التي تقام في مكان ثابت يتولى إدارتها والإشراف عليها هيئة لها نظامها الخاص، تحكمها لوائح وقوانين وأعراف وتقاليد، ويشتغل بها المتعاملون في الأسهم والسندات من الراغبين في الاستثمار، ومن الذين يناشدون الاستفادة من تقلبات الأسعار، وتنعقد جلساتها يوميا، حيث يقوم الوسطاء الماليون بتنفيذ أوامر البائعين والمشترين"[17].

ومن الأدوات التي يتم تداولها بيعا وشراء في سوق الأوراق المالية، نجد:

iSkysoft PDF Editor

- **الأسهم**: تعرف الأسهم بأنها صكوك متساوية القيمة قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية بطرق تجارية، حيث تمثل عموما مشاركة في رأس مال إحدى شركات الأموال، ويمثل السهم حصة الشريك في الشركة التي يساهم في رأسمالها.[18]
- **السندات**: تعرف بأنها صكوك قابلة للتداول تمثل قرضا يعقد عادة بواسطة الاكتتاب العام، وتصدره الشركات أو الحكومة أو فروعها، ويعتبر حامل سند الشركة دائنا لها، ويعطى لحملة السندات فائدة ثابتة سنويا، ولهم استيفاء قيمتها عند حلول أجل معين.[19]

2. وظائف البورصة: تؤدي البورصة عدة وظائف من بينها:[20]

2. 1. التعامل في الأوراق المالية: تتمثل هذه الوظيفة في بيع وشراء أسهم وسندات الشركات الخاصة والحكومية، مع توفر شروط العلنية في عقد الصفقات وتسجيل الأسعار في مكان ظاهر ونشرها في النشرة اليومية بعد مراجعتها من قبل اللجنة المختصة.

2. 2. استثمار رؤوس الأموال: يمكن استثمار أي مبلغ كبيرا أو صغيرا ولأي مدة طويلة أم صغيرة، كما يتطلب الاستثمار في الأوراق المالية نوع من الخبرة الخاصة للتعامل بها لتجنب حالا ضياع رأس المال بسبب فشل مشروع معين.

2. 3. تشجيع الادخار وتوجيه الاستثمار: من خلال وسائل متعددة لتشجيع الأفراد على الادخار مثل الإعفاءات الضريبية وشركات التأمين وصناديق التوفير، وكذا نشر الوعي الادخاري في الأسواق المالية. أما توجيه الاستثمار فيتحقق ذلك من خلال تقليل سعر الفائدة في البنوك مثلا فيسحب الجمهور ودائعه من البنوك ويضعها في البورصة.

2. 4. خلق رؤوس أموال جديدة: كأن يقوم شخص باقتراض لدى البنك من أجل شراء أوراق مالية، ويكون ذلك نظير فائدة تقل عن الفائدة التي تقدمها الأوراق المالية، فعندما يشتري المستثمر أوراق جديدة ويرتفع سعرها يزيد رأسماله الحقيقي.

2. 5. ضمان سيولة أموال المستثمرين: البورصة وحدها يمكنها أن تخلص المستثمر من الأسهم بالبيع ليسترد أمواله عكس الاستثمارات الأخرى.

2. 6. إيجاد أسواق دائمة ومفتوحة: إن وجود سوق ذات مستثمرين دائمين للأوراق المالية تشجع مستثمرين آخرين على دخول البورصة وشراء الأوراق المالية بدون تردد. ولتأكيد ذلك لابد من بقاء عدد كبير من البائعين والمستثمرين في صدد إجراء الصفقات خلال أوقات عمل البورصة، مع ضمان التعامل الشفاف والعادلمع كافة المستثمرين.

2. 7. تأمين المنافسة وانتقاء العرض والطلب: تقوم البورصة بتأمين المنافسة بضمان حرية المبادلات، والشفافية والإفصاح والالتزام بالأخلاق النزيهة، وكذل التقاء العرض والطلب الدائمين الذي يمكن تفاعلها من تحديد الأسعار، مما يعني أن للبورصة وظيفة تسعير الاوراق المالية المتداولة بها.

2. 8. البورصة مقياس للاقتصاد: يمكن للبورصة أن تقيس قياسا دقيقا الحالة الاقتصادية لبلد ما، فمثلا تلعب البورصة دور الرقابة السابقة على أداء الاقتصاد الوطني، فهي المرآة العاكسة لتفاؤل أو تشاؤم المختصين في الشؤون المالية والاقتصادية التي تحدث لاحقا.

3. أهمية البورصة: تتمثل أهمية سوق الأوراق المالية (البورصة) في:[21]

3. 1. الأهمية المالية: لتمويل العمليات الاقتصادية لابد من توظيف الأموال المحلية والعمل على استقطاب الأموال الأجنبية من أجل توفير السيولة النقدية اللازمة، وبهذا فإن الاستثمار في البورصة يعمل على تغذية السوق بالأموال اللازمة. وتتمثل أهمية البورصة بالنسبة للمستثمر وللمؤسسات في:

iSkysoft PDF Editor

أ. *بالنسبة للمستثمر:* المستثمر يقبل على شراء الأوراق المالية طالما يمكنه بيعها في أي وقت واستعادة قيمتها، فالتعامل في البورصة يتم من خلال مدخرات الأفراد الطبيعيين والمعنويين المستثمرة في شكل أسهم وسندات، والمعروف أن دوافع الادخار لدى هؤلاء متنوعة.

ب. *بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية:* إن القيد بالبورصة يعتبر نوعا من الاعتراف بقدرة الشركة وكفاءتها وضمان لربحيتها، حيث تكون مجبرة على تقديم كافة المعلومات والبيانات المرتبطة بنشاطها ووضعيتها، وهو ما يخلق درجة من الاطمئنان والثقة في نفس المستثمر الأمر الذي يدفعه إلى اقتناء إصداراتها دون غيرها، وبهذه الطريقة تتمكن المؤسسات الاقتصادية من الحصول على ما تحتاجه من سيولة لتمويل مشاريعها واحتياجاتها.

3. 2. الأهمية الاقتصادية: مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات المحلية يزيد من مردودية المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة، وهذا ما يعود بالإيجاب على الاقتصاد الكلي ليوجهه نحو التسريع من وتيرة التنمية. ويتمثل الدور الاقتصادي للبورصة في:

أ. *دور سوق الأوراق المالية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية:* تسعى سوق الأوراق المالية إلى جلب الاستثمارات الأجنبية من خلال منح فوائد مرتفعة، وتبيان مكانة الشركات المقيدة لديها. ومنه فإن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما يخلق مصدرا ماليا لتمويل المشاريع.

ب. *دورها في علاج المديونية:* فمن خلال جذبها للمدخرات الأجنبية للاستثمار في الأسهم المصدرة محليا تساهم سوق الأوراق المالية في تفادي المشاكل التي تنتج عن الإقراض الخارجي، المتمثلة أساسا في زيادة مدفوعات خدمة الدين. كما تساهم سوق الأوراق المالية في تخفيف عبء المديونية الخارجية من خلال تقنية توريق الدين (تحويل الدين إلى ورقة مالية قابلة للتداول في أسواق المال الدولية).

ج. *دورها في عملية الخصخصة:* تشير تجارب الخصخصة في دول العالم بأن البرامج الناجحة كانت مرتبطة بوجود سوق مال منظمة وكبيرة مما يسمح باستيعاب الأوراق المالية للمؤسسات المراد خصخصتها، في حين أن الأسواق التي تعاني من ضعف وعدم توفر بنية أساسية لديها تؤدي إلى إعاقة الخصخصة أو عدم استيعابها. ومن هنا تلعب الأسواق المالية دورا هاما في إتمام عملية الخصخصة بنجاح، حيث أن العلاقة بينهما هي علاقة وطيدة، فسوق الأوراق المالية تزدهر وتتوسع وتتعمق بو جود عمليات الخصخصة، وكذا الخصخصة بحاجة إلى سوق أوراق مالية قادرة على تسهيل عملياتها.

د. *دورها في تمويل خطط التنمية:* وذلك عن طريق طرح أوراق مالية حكومية في تلك السوق. حيث رافق بروز أهمية الأوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة ازدياد التجاء الحكومات إلى الاقتراض العام من أفراد الشعب، لسد نفقاتها المتزايدة وتمويل مشروعات التنمية، وذلك عن طريق إصدار السندات والأذون التي تصدرها الخزانة العامة ذات الآجال المختلفة، ومن هنا صارت هذه الصكوك مجالا لتوظيف الأموال لا يقل أهمية عن أوجه التوظيف الأخرى.

هـ. *دورها في تقييم الشركات والمشروعات:* إن سوق الأوراق المالية تعتبر أداة هامة لتقويم الشركات والمشروعات، فانخفاض أسعار الأسهم بالنسبة لشركة ما يدل على ضعف مركزها المالي، وهو ما قد يؤدي إلى إجراء بعض التعديلات في قيادتها أو في سياستها.

و. *دورها في تجنب الآثار التضخمية:* إذ لو قامت البنوك التجارية بعملية التمويل، لأدى ذلك إلى زيادة مفرطة في حجم الائتمان المحلي، وبالتالي إحداث موجات تضخمية، خاصة أن هذه القروض طويلة الأجل مما يتطلب فترة طويلة قبل تحقيق النتائج.

المحور الرابع: واقع التداول في بورصة الجزائر

1. نشأة سوق الأوراق المالية في الجزائر: لقد مرت فكرة إنشاء بورصة الجزائر بالمراحل التالية:[22]

iSkysoft PDF Editor

1. 1. المرحلة التقريرية (1990–1992): لقد ظهرت فكرة إنشاء بورصة الجزائر عام 1990، بنص المرسوم رقم 101-90 المؤرخ بتاريخ 27 مارس 1990 على إمكانية مفاوضة قيم الخزينة بين المؤسسات العمومية فقط. كما أوضح المرسوم رقم 90-102 المؤرخ بتاريخ 27 مارس 1990 أنواع شهادات الأسهم التي يمكن أن تقوم بإصدارها الشركات العمومية الاقتصادية، وكذا شروط مفاوضتها، حيث سمح لها باكتساب شهادات الأسهم المكتسبة برؤوس أموال الشركات العمومية الاقتصادية الأخرى، وفي نفس السنة اتخذت الحكومة قرار إنشاء هيأة بتسمية مؤقتة "شركة القيم المتداولة". ونظرا لبعض الصعوبات التي واجهتها هذه الشركة والخاصة بالدور غير الواضح الذي يجب أن تلعبه وبضعف رأسمالها، فقد تم تعديل قوانينها ورفع رأسمالها في 1992 إلى 9.320.000.00 دج، كما غير اسمها لـ "بورصة الأوراق المالية". وبالرغم من المجهودات المبذولة إلا أنها لم تتمكن من أن تكون عملية في هذه المرحلة بسبب العديد من الصعوبات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

1. 2. المرحلة الابتدائية (1993–1996): لقد تم في هذه المرحلة تعديل القانون التجاري الذي كان لا يتوافق مع شروط سير البورصة، حيث تم إدخال بعض التغييرات على القانون التجاري المتعلقة بتعديلات خاصة بشركات الأسهم وبالقيم المنقولة، ففيما يخص شركات الأسهم فقد نص القانون بصفة واضحة على إمكانية تأسيسها والشروع في العرض العمومي للادخار سواء عند تأسيس الشركة أو عند تقرير رفع رأسمالها. أما فيما يخص القيم المنقولة فقد نص القانون على إمكانية إصدار أنواع جديدة من القيم المنقولة تتمثل في: أسهم التمتع، شهادات الاستثمار، شهادات الحق في التصويت، شهادات المشاركة، السندات، السندات القابلة للتحويل إلى أسهم والسندات المرفقة بأذونات الاكتتاب. أما فيما يتعلق بالهيئات العاملة ببورصة القيم المنقولة فتتمثل في الهيئتين التاليتين: لجنة تنظيم ومراقبة العمليات البورصية (COSOB) وتشكل سلطة سوق القيم المنقولة. شركة تسيير القيم (SGBV) مكلفة بالسهر على ضمان السير الحسن للعمليات المتداولة في البورصة، ولا يجوز إجراء أية عملية مفاوضات للقيم المنقولة إلا داخل مقصورة البورصة، وعن طريق وسطاء في عمليات البورصة، بعد اعتمادهم من طرف اللجنة.

1. 3. مرحلة الانطلاق الفعلية (1996–إلى يومنا): مع نهاية سنة 1996 كانت كل الظروف جاهزة من الناحية القانونية والتقنية لإنشاء بورصة القيم المنقولة، حيث تم وضع نص قانوني لإنشاءها وتنظيمها، كما أصبح لها مكان مادي بغرفة التجارة، بالإضافة إلى تشكيل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، وشركة تسيير القيم مع تحديد مخطط كل منهما. ومع بداية سنة 1997، تم اختيار الوسطاء في العمليات البورصية يمثلون مختلف المؤسسات المالية (بنوك وشركات تأمين)، حيث تولت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة مهمة تكوين هؤلاء عن طريق الاستعانة بالخبراء الكنديين وتنظيم عدة ملتقيات من بينها ملتقيين أسبوعين في كل من تونس وفرنسا، بهدف الاستفادة من خبرة هذين البلدين، في مجال التعامل بالسوق المالي. وقد عملت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة على تهيئة الجو الملائم وتحضير كل الهيئات المعنية للشروع في العمل نهاية سنة 1997، وتم بالفعل إصدار أول قيمة منقولة بالجزائر بتاريخ 2 جانفي 1998، متمثلا في القرض السندي لسوناطراك، وعلى هذا الأساس أصبحت أول متعامل اقتصادي يدشن سوق للرساميل في الجزائر.

2. الهيئات الناشطة ببورصة الجزائر: تضم البورصة في الجزائر مجموعة من الهيئات والمؤسسات التي تعمل بتكامل حتى تضمن سير العمليات في البورصة وسير البورصة في حد ذاتها، حيث تمثل بورصة الجزائر حاليا تجمعا للعديد من المؤسسات والمهنيين من بينهم:[23]

- ✓ لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB التي تمثل سلطة السوق المالي الساهرة على ضمان احترام انظمة البورصة السارية المفعول وحماية المدخرين.
- ✓ شركة تسيير بورصة القيم SGBV المعروفة عامة باسم بورصة الجزائر، وهي شركة ذات أسهم مملوكة للوسطاء في عمليات البورصة. و تتمثل مهامها في التنظيم العملي لعمليات إدخال الشركات إلى البورصة، وتنظيم جلسات التداول، وتسيير نظام التسعيرة ونشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالبورصة.

- ✓ الوسطاء في عمليات البورصة IOB هم البنوك والمؤسسات المالية والشركات التجارية التي تتمحور نشاطاتها أساسا حول القيم المنقولة، ويتم اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.
- ✓ المؤتمن المركزي الذي ينشط تحت اسم "الجزائر للمقاصة" وهو شركة ذات أسهم، تتمثل مهمتها في ضمان حفظ السندات المالية المصدرة، وإدارة الحسابات الجارية المفتوحة باسم ماسكي حافظي السندات TCC، وإنجاز معاملات على السندات لفائدة الشركات المصدرة، ونزع الصفة المادية عن السندات وترميزها وفقا للمعايير الدولية.
- ✓ ماسكو الحسابات حافظو السندات TCC وهو البنوك والمؤسسات المالية وشركات التجارة التي تمتلك صفة الوسطاء في عملية البورصة. ويوفر ماسكو الحسابات حافظو السندات للمستثمرين خدمات فتح وتسيير الحسابات الجارية المخصصة للقيم المنقولة المكتتب عليها في السوق الأولية أو المكتسبة في السوق الثانوية.
- ✓ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة OPCVM وتتألف من شركات ذات رأس المال المتغير SICAV والصناديق المشتركة للتوظيف FCP. وتعتبر هذه الهيئات بمثابة محفزات حقيقية لضمان السيولة على مستوى سوق البورصة، ولهم دور جوهري في نشر القيم المنقولة في أوساط فئات واسعة من جمهور المستثمرين.

بينما تتمثل الشركات المدرجة في بورصة الجزائر حاليا في:[24]

2. 1. مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي: تم افتتاح مؤسسة الأوراسي سنة 1975، وكانت تعمل تحت وصاية وزارة السياحة والثقافة. وقد قامت الوزارة على تسيير المؤسسة من خلال الشركة الوطنية للسياحة والفندقة (SONATOUR) حتى 1977، ثم من خلال الشركة الجزائرية للسياحة والفندقة (ALTOUR) حتى عام 1979، ومن خلال الديوان الوطني للندوات والمؤتمرات (NCCB) حتى عام 1983. و في ذلك العام، وضمن إطار عملية لإعادة الهيكلة التنظيمية، تم توصيف الفندق كمؤسسة اشتراكية وأنشئت مؤسسة التسيير الفندقي(EGH). وعدل الفندق سنة 1991، من وضعه القانوني وأصبح مؤسسة اقتصادية عامة في شكل شركة ذات أسهم برأس مال قدره 40 مليون دج، وصار اسمه الاجتماعي مؤسسة التسيير الفندقي "الأوراسي". وفي 1995، وضع الفندق تحت وصاية المؤسسة القابضة العامة للخدمات، وأصبحت الدولة المساهم الوحيد فيه.

لكن، وتماشيا مع توجهات السلطات العمومية في فك الارتباط الكلي بالدولة، من خلال مختلف القوانين المتعلقة بالخوصصة الكلية أو الجزئية، اختيرت مؤسسة الأوراسي بقرار من المجلس الوطني لمساهمات الدولة في 1998 لإدراجها في البورصة وطرح ما لا يتجاوز 20٪ من رأس مالها للاكتتاب العام. وفي 1999، فتحت رأس مالها عن طريق العرض العلني للبيع بما يعادل 20٪ من رأس المال الاجتماعي. وفي 2000، وبعد استيفاء شروط القبول المنصوص عليها في قواعد البورصة، تم إدراج سند رأسمالها في جدول التسعيرة الرسمية.

2. 2. أليانس للتأمينات: هي شركة ذات أسهم برأسمال مبدئي قدره 500 مليون دج، أنشئت في يوليو 2005 من قبل مجموعة من المستثمرين الوطنيين، وتم رفع رأس مالها إلى 800 مليون دج خلال 2009. وشهد العام 2010 زيادة أخرى في رأسمالها ليبلغ 2.2 مليار دج بالنسبة لنشاط التأمين على الأضرار، وتحققت هذه الزيادة في رأس المال عن طريق اللجوء العلني للادخار. و في نوفمبر 2010 شرعت أليانس للتأمينات في زيادة رأس مالها عن طريق العرض للاكتتاب، وانصب مبلغ العرض على 31٪ من رأس المال الاجتماعي. و في مارس 2011 بعدما استوفى شروط القبول المنصوص عليها، تم إدراج سند رأس المال لشركة أليانس للتأمينات في جدول التسعيرة الرسمية.

2. 3. شركة أن سي أي روبية: الشركة ذات الأسهم أن سي أ–روبية هي شركة خاصة خاضعة للقانون الجزائري ذات رأسمال قدره 849195000 دج، ويتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج وتوزيع المشروبات وعصائر الفاكهة. وقد تأسست في عام 1966 في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة تحت اسم "الشركة الجديدة للمصبرات الجزائرية". وكانت متخصصة في إنتاج معجون

الطماطم، والهريسة والمـ ُ ـربيات تحت العلامة التجارية "الرويبة". وفي سنة 2003، غيرت الشركة شكلها القانوني وأصبحت شركة ذات أسهم. وفي 2006، ارتفع رأس مال الشركة من 109472000 إلى 152044000دج مخصص لمؤسسة مساهمـ ـة أجنبية، وهي شركة رأس المال الاستثماري غير المقيمة "افريسينفست المحدودة". وفي سنة 2008 تم تغيير الاسم السابق للشركة إلى "أن سي أ رويبة ش.ذ.أ" مع رفع رأس المال الشركة من إلى 849195000 دج. وفي سنة 2011 صدر قرار مجلس الإدارة بإدراج الشركة في البورصة وصادقت عليه الجمعية العمومية للمساهمين. وفي أبريل 2013، شرعت المؤسسة في بيع أسهمها من خلال العرض العلني للبيع، وانصب مبلغ العرض على 25٪ من رأس المال. وفي يونيو 2013، وبعد استيفائه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال للشركة ذات الأسهم أن سي أ–رويبة في جدول التسعيرة الرسمية.

2. 4. مجمع صيدال: تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية في عام 1969 بموجب مرسوم رئاسي أسند لها مهمة ضمان احتكار الدولة لاستيراد وتصنيع وتسويق المواد الصيدلانية ذات الاستخدام البشري، وفي إطار مهامها الإنتاجية، أنشأت الصيدلية في عام 1971 وحدة إنتاج الحراش، واشترت على مرحلتين (في سنة 1971 ثم 1975) وحدتي "بيوتيك (BIOTIC) " و"فارمال " (PHARMAL). وفي أعقاب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية، أصبح فرعها للإنتاج يسمى الشركة الوطنية للإنتاج الصيدلاني، وكانت مهمتها هي ضمان احتكار إنتاج وتوزيع الأدوية والمواد الشبيهة والتفاعلية، وتزويد السوق الجزائرية على نحو كاف ومنتظم، ثم غيرت الشركة اسمها في سنة 1985 لتصبح صيدال.

وفي أعقاب تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لعام 1989، صارت صيدال مؤسسة اقتصادية عامة تملك استقلالية الإدارة واختيرت لتكون من بين الشركات الوطنية الأولى التي تحصل على وضع الشركة ذات الأسهم. وفي عام 1993، تم إجراء تغييرات على النظام الأساسي للشركة ما مكنها من المشاركة في كل العمليات الصناعية أو التجارية ذات الصلة بأغراض الشركات من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع تابعة. وفي فبراير 1999، قام مجمع صيدال بفتح رأس ماله عن طريق العرض العلني للبيع، وانصب مبلغ العرض على 20٪ من رأس مال المجمع. وفي سبتمبر 1999، وبعد استيفاء شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال لمجمع صيدال في جدول التسعيرة الرسمية.

2. 5. مؤسسة بيوفارم: الشركة الجزائرية الأدوية، وهو مجموعة صناعية وتجارية بدأت الاستثمار في سنوات التسعينات في قطاع الصناعات الدوائية، ولديها حاليا وحدة إنتاج وفقا للمعايير الدولية، وشبكة توزيع تضم تجار الجملة والصيدليات. وبعد ما يقرب من عقدين من النشاط المكثف، وصلت بيوفارم إلى مرحلة تطور تتطلب إعادة هيكلتها.[25]

3. **تحليل نشاط بورصة الجزائر:** تعرف البورصة تحركا وتغيرا بصورة يومية دائمة من خلال طرح مجموعة من الأوراق المالية تخص المؤسسات المدرجة في البورصة أو سندات الخزينة.

3. 1. تحليل نشاط سوق السندات في بورصة الجزائر: تقوم مجموعة من المؤسسات الجزائرية سنداتها للتداول في السوق المالية، ويظهر الجدول التالي حصيلة نشاط سوق السندات في بورصة الجزائر خلال الفترة 2011-2017.

iSkysoft PDF Editor

الجدول رقم 01: حصيلة النشاط السنوي لسوق السندات في بورصة الجزائر للفترة 2011-2017

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الأوامر	950	666	284	304	254	00	00
حجم الأوامر	179528	276427	37453	43771	17115	00	00
الحجم المتداول	20957	118356	6908	11839	758	00	00
القيمة المتداولة	136104550.00	637148095.00	51911000.00	107536000.00	7580000.00	00	00
عدد الصفقات	107	134	45	49	19	00	00
المؤسسات النشطة	*Algérie télécom *Sonelgaz *Spa dahli	*Spa dahli *Sonelgaz	*Spa dahli *Sonelgaz	*Spa dahli *Sonelgaz	*Spa dahli	/	/

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الموقع الرسمي لبورصة الجزائر وتقرير "Rapport d'activité" لسنتي 2015 و2016 عن شركة تسيير بورصة القيم.

من خلال الجدول السابق يظهر أنه يتم في سوق السندات في بورصة الجزائر تداول سندات مصدرة من قبل مؤسستين خلال الفترة 2011-2017 هما مؤسسة Sonlegaz ومؤسسة Spa dahli، مع تسجيل إصدار شركة Algérie télécom لسنداتها للتداول خلال سنة 2011 فقط ثم لم تقم بالإصدار مجددا إلى غاية 2017. كما لم يتم تسجيل أي نشاط لسوق السندات في بورصة الجزائر خلال سنتي 2016 و2017، حيث لم تسجل أوامر أو صفقات مبرمة.

و تظهر الإحصائيات تراجعا في عدد الأوامر المصدرة من سنة 2011 أين تم إصدار 950 أمرا إلى سنة 2015 بـ 254 أمرا، في حين انخفض حجم الأوامر المسجلة من 179528 سنة 2011 إلى 17115 سنة 2015. و انخفض الحجم المتداول للسندات من 20957 سند بقيمة 136104550.00 دج في 2011 إلى 758 سند بقيمة 7580000.00 سنة 2015. مع تراجع في عدد الصفقات التي تم عقدها من 107 صفقة سنة 2011 إلى 19 صفقة سنة 2015.

و قد يفسر التراجع في هذه الأرقام بين سنتي 2011 و2012 وبين سنتي 2014 و2015 بانسحاب إحدى المؤسسات المصدرة من السوق حيث كانت سنة 2011 ثلاث مؤسسات، لتصبح مؤسستين من 2012 إلى 2014 ثم مؤسسة واحدة سنة 2015. أما باقي الأرقام فهي تظهر تراجعا كبيرا في حركة السندات خلال فترة الدراسة وعدم دخول أي مؤسسات جديدة لسوق السندات.

3. 2. تحليل نشاط سوق الأسهم في بورصة الجزائر: يختلف نشاط المؤسسات المصدرة للأسهم في سوق الأوراق المالية في الجزائر، حيث تعد المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية محدودة العدد، تقوم بنشاط سنوي من خلال طرح أسهمها في البورصة للتداول. مع تسجيل غياب المؤسسات الأجنبية في التداول في هذه البورصة، حيث لا تحبذ المؤسسات العاملة في الجزائر الولوج إلى هذه السوق. ويبين الجدول التالي نشاط المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر فيما يتعلق بتداول الأسهم، وهذا خلال الفترة 2011-2017.

iSkysoft PDF Editor

الجدول رقم 02: حصيلة النشاط السنوي لتداول الأسهم في بورصة الجزائر خلال الفترة 2011-2017

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الأوامر	1393	4412	3987	3402	2717	2037	3150
حجم الأوامر	1190526	2503066	2635612	2920751	7519494	3063954	3700972
الحجم المتداول	231997	49471	120681	90111	2213143	788860	468145
القيمة المتداولة	185118435.00	36038865.00	49116990.00	41410610.00	1251956825.00	805500430.00	302261260.00
عدد الصفقات	413	143	132	251	259	339	438
المؤسسات النشطة	– أليانس للتأمينات – فندق أوراسي – مجمع صيدال	– أليانس للتأمينات – فندق أوراسي – مجمع صيدال	– أليانس للتأمينات – فندق أوراسي – أن سي أي رويبة – مجمع صيدال	– أليانس للتأمينات – فندق أوراسي – أن سي أي رويبة – مجمع صيدال	– أليانس للتأمينات – فندق أوراسي – أن سي أي رويبة – مجمع صيدال	– أليانس للتأمينات – مجمع بيوفارم – فندق أوراسي – أن سي أي رويبة – مجمع صيدال	– أليانس للتأمينات – مجمع بيوفارم – فندق أوراسي – أن سي أي رويبة – مجمع صيدال

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الموقع الرسمي لبورصة الجزائر وتقرير "Rapport d'activité" لسنتي 2015 و2016 عن شركة تسيير بورصة القيم.

يظهر الجدول رقم 02 أن عدد المؤسسات المدرجة والنشطة في سوق الأسهم في بورصة الجزائر خلال سنتي 2011 و2012، قد بلغت ثلاث مؤسسات هي: أليانس للتأمينات، فندق الأوراسي، مجمع صيدال، لتضاف لها شركة أن سي أي رويبة سنة 2013 ومجمع بيوفارم الصيدلي سنة 2016. كما يظهر أن عدد الصفقات التي تم عقدها قد انخفضت بين سنتي 2011 و2016 حيث انتقلت من 413 صفقة إلى 339 صفقة، لتعود للارتفاع سنة 2017 لتصل إلى 438أمرا، كما يسجل ارتفاع في عدد الصفقات التي يتم عقدها بدخول مؤسسات جديدة، كدخول كل من أن سي أي رويبة ثم مجمع بيوفارم لسوق التداول، مع زيادة بما يقارب 100 صفقة بين سنتي 2016 و2017 تعبر عن النشاط الذي تعرفه المؤسسات المدرجة في البورصة.

ويلاحظ من الإحصائيات التي يضمها الجدول، تذبذبا في عدد الأوامر المصدرة بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، حيث بلغ عدد الأوامر أكبر قدر له سنة 2012 بـ 4412 أمرا، بينما كان أقل عدد الأوامر صادرا سنة 2011 بـ 1393 أمرا. في حين أن الأرقام تشير إلى ارتفاع في حجم الأوامر بالرغم من الانخفاض في عددها، حيث أن سنة 2012، التي سجلت أكبر

عدد من الأوامر بها، قد بلغت حجم هذه الأخيرة 2503066، بينما سجلت سنة 2015 أكبر حجم للأوامر مقدرا بـ 7519494. وسجل أكبر حجم متداول للأسهم خلال فترة الدراسة سنة 2015 بـ 2213143 سهما بقيمة بلغت 1251956825.00 دج، تليه سنة 2016 بـ 788860 سهما بقيمة 805500430.00 دج.

تبرز هذه الأرقام وجود حركة متزايدة في تداول الأسهم في بورصة الجزائر تقوم بها مؤسسات جزائرية كبيرة الحجم غالبا، بحيث تعرف السنوات الأخيرة ارتفاعا في حجم وقيمة التداولات تعبر عن فتح مزيد من رؤوس الأموال لعدد من المؤسسات المستثمرة. إلا أن هذه الأرقام تظهر أيضا ضعف إقبال المؤسسات الجزائرية، قبل الأجنبية، في اللجوء إلى البورصة، حيث يبقى عدد المؤسسات والصفقات المبرمة قليلة مقارنة ببورصات أخرى تتم فيها التعامل بين مئات المؤسسات.

3. 3. تحليل نشاط سوق سندات الخزينة في بورصة الجزائر: تقوم الدولية الجزائرية في إطار تمويل برامجها وخططها، بطرح سندات الخزينة العمومية للتداول في بورصة الجزائر عند الضرورة، ويظهر الجدول التالي حصيلة النشاط السنوي لتداول سندات الخزينة العمومية.

الجدول رقم 03: حصيلة النشاط السنوي لتداول سندات الخزينة العمومية في بورصة الجزائر للفترة 2011-2016

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الأوامر	4	2	0	34	58	52	92
حجم الأوامر	6000	1000	0	16430	33644	23670	52526
الحجم المتداول	3000	500	0	8215	16822	11835	26263
القيمة المتداولة	3512100000.00	502700000.00	0	8246328000.00	16978870360.00	11604764510.00	23746484050.00
عدد الصفقات	2	1	0	17	29	26	46

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الموقع الرسمي لبورصة الجزائر وتقرير "Rapport d'activité" لسنتي 2015 و2016 عن شركة تسيير بورصة القيم.

يظهر الجدول السابق ارتفاعا في عدد الأوامر الصادرة المتعلقة بتداول سندات الخزينة العمومية من 04 أوامر سنة 2011 إلى 92 أمرا سنة 2017 أي بما يزيد عن 20 ضعفا خلال فترة 07 سنوات، ورافق ذلك ارتفاع في حجم الأوامر من 6000 سنة 2011 إلى 52526 سنة 2017. كما سجلت أيضا زيادة في حجم وقيمة التداول حيث انتقلت من 3000 سنة 2011 بقيمة 3512100000.00 دج إلى 26263 سنة 2017 بقيمة 23746484050.00 دج. بالإضافة إلى ارتفاع في عدد الصفقات المبرمة من صفقتين سنة 2011 إلى 46 صفقة سنة 2017. وتظهر الأرقام عدم اللجوء إلى تداول سندات الخزينة العمومية بصفة كبيرة، إلا في حالة الضرورة.

خاتمة:

تعد البورصة من أهم الميكانيزمات التي تلقى اهتماما واسعا في مختلف الاقتصاديات المتقدمة والسائرة في طريق النمو، كونها تقدم أرضية جيدة لجذب الاستثمار سواء كان داخلي أو خارجي، وطني أو أجنبي، حيث أن البورصة الفعالة والنشطة تمنح نوعا من الثقة والأمان للمستثمرين الراغبين في دخول سوق معينة، حيث أنها تقدم لهم مختلف المعلومات الشفافة والواضحة وتمكنهم من

iSkysoft PDF Editor

اختيار استثماراتهم بالمقارنة بين مختلف الفرص المتاحة أمامهم، وهو ما تؤكده بورصات الدول القوية عالميا كبورصة نيويورك وبورصة لندن. وقد خلصت الدراسة إلى **النتائج التالية:**

- ✓ تعتبر بورصة الجزائر قديمة النشأة نسبيا، وقد عرفت إصلاحات وتغييرات متعددة منذ إنشاءها تماشيا مع القوانين السائدة والظروف المحيطة.
- ✓ تظهر المؤشرات الخاصة ببورصة الجزائر أنها ليست كفءة تماما، ولا تقوم بدورها المتمثل أساسا في جذب الاستثمارات.
- ✓ أغلبية المؤسسات الجزائرية، إن لم نقل كلها، لا تثق في البورصة ولا تلجأ إليها، ولا تزال تعتقد أنها غامضة وخطرة، فلا نجد غير خمس مؤسسات جزائرية فقط في وقتنا الحالي مدرجة ضمن هذه السوق، بينما لا يتعدى الوسطاء الماليون بها عدد البنوك العمومية الناشطة في الجزائر باستثناء فروع لمؤسستين مصرفيتين أو ثلاث أجنبية ألزمت على الدخول إليها للتمكن من ممارسة نشاطها.
- ✓ تعد سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المندرجة ضمن نشاط بورصة الجزائر عديمة الفعالية تماما، فهي لا تضم حاليا أي مؤسسة.

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها، توجب تقديم مجموعة من **التوصيات** التي يمكن تقديمها للهيئات المسؤولة عن تسيير بورصة الجزائر، من أهمها:

- ✓ تحسين و تسويق صورة بورصة الجزائر لدى المؤسسات الجزائرية، أو المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر.
- ✓ العمل على نشر الوعي وثقافة البورصة في أوساط رجال الأعمال والمؤسسات الجزائرية لحثهم على التوجه لها.
- ✓ الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في تسيير البورصة أهمها تقديم التوضيحات والمعلومات اللازمة وتبني عناصر الشفافية والعدالة، حتى يتم خلق جو ثقة متبادل يسمح بدخول المؤسسات المحلية لهذه السوق في الأجل المتوسط وتعزيز الاستثمارات الأجنبية مستقبلا.

الهوامش:

[1] طاهر حيدر حردان، **"مبادئ الاستثمار"**، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 37.

[2] الزين منصوري، **"آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 21.

[3] عبد الغفار حنفي، **"الحالة المالية المعاصرة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 223.

[44] رمضان زياد، **"مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"**، دار وائل للنشر، 1999، ص 228.

[5] Bussery Charois, **"Analyse et evaluation des projets d'investissement"**, Paris, 1999, p 64.

[6] آدم مهدي أحمد، **"الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية"**، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص 07.

[7] حسين عمر، **"الاستثمار والعولمة"**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000، ص 38.

[8] اسماعيل محمد هاشم، عبد الرحمان يسري أحمد، **"أسس علم الاقتصاد"**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، لبنان، 1976، ص 208.

[9] فارس فضيل، **"أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، مارس 2004، ص 05.

[10] جمال جويدان الجمل، **"الأسواق المالية والنقدية"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص ص 16، 17.

[11] عاطف وليم اندراوس، **"السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق"**، شباب الجامعة، مصر، 2005، ص 03.

[12] أحمد أبو موسى، **"الأسواق المالية والنقدية"**، دار معتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 11.

[13] جميل الزيدانيين، **"أساسيات في الجهاز المالي"**، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 210.

[14] معروف هوشيار ، **"الاستثمارات والأسواق المالية"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص ص 84-86.

iSkysoft PDF Editor

[15] عبد الغفار حنفي، **"البورصات والمؤسسات المالية"**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 274.

[16] عادل محمد رزق، **"الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية من منظور إداري ومحاسبي"**، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 09.

[17] محمد وجيه حنيني، **"تحويل بورصة الأوراق المالية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 20.

[18] سمير عبد الحميد رضوان، **"أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية"**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص 265.

[19] عبد الرحمن بن عزوز، **"دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص 36.

[20] خالد عيجولي، **"وظيفة الوساطة المالية في البورصة ودورها في تنمية التعاملات المالية–دراسة مقارنة لبلدان المغرب العربي"**، مذكر ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص ص 16-18.

[21] عبد الباسط مولاي، **"دور الصيرفة الشاملة في تنشيط بورصة الجزائر دراسة تحليلية استشرافية"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك، جامعة الوادي، ص ص 13-16

[22] محمد زيدان، بومدين نورين، **"دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، المعوقات والآفاق"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 22/21 نوفمبر 2006، ص ص 06-08.

[23] **"تعريف بورصة الجزائر"**، مطبوعة محملة من الموقع الرسمي لبورصة الجزائر على الموقع www.sgvb.dz ، أطلع عليه يوم: 2017/11/27.

[24] **"الشركات المدرجة"**، على الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، تم الاطلاع عليه يوم 2017/11/27.

[25] **"Notre organisation"**, sur le site officiel du groupe BIOPHARM, consulté le: 30/11/2016.

iSkysoft PDF Editor

جهود تكامل أسواق الأوراق المالية العربية ومتطلبات إنجاحه

The efforts of integrating Arab securities markets and the requirements of its achievement

د. عمار زودة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باتنة 1 - الجزائر
Ammar.zouda@univ-batna.dz

د. حمزة بوكفة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة أم البواقي - الجزائر
hamzabkf@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على أهمية التكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية ومجموع الفوائد المتعددة التي يمكن أن يحققها للدول العربية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، بالإضافة على معرفة واقع وجهود تكامل أسواق الأوراق المالية العربية ومعوقات تجسيده، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، حيث خلصت الدراسة إلى أن التكامل بين الأسواق العربية يعد أحد أهم الوسائل التي من شأنها النهوض بواقع أسواق الأوراق المالية العربية من خلال رفع قدراتها وزيادة فرص التنويع أمام المستثمرين، واجتذاب شريحة أكبر من المستثمرين الإقليميين والدوليين، وتوفير التمويل للشركات المقيدة، إلا أن هذا المشروع التكاملي لم ينجح نتيجة وجود بعض المعوقات التي حالت دون تحقق هذا الطموح العربي، أما أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة لإنجاح هذا التكامل العربي هو وجوب توعية المستثمر العربي وتوحيد التشريعات واللوائح المنظمة لأسواق الأوراق المالية العربية وانتشار شركات وساطة مالية إقليمية في الدول العربية، مع وجوب إنشاء أيضا شركة موحدة للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي.

الكلمات المفتاحية: أسواق الأوراق المالية العربية، تكامل الأسواق العربية، المستثمر العربي، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

The Aim of This Study is to identify the importance of integration between Arab stock markets and the main advantages that can be achieved by Arab countries. And to recognize the reality and the efforts of the integration of Arab stock markets and the main obstacles of its attainment, relying on the descriptive analytical approach.This study has concluded that the integration of Arab markets is one of the most significant means to enhance the position of Arab securities markets by raising their capacities and increasing the opportunities for diversification to investors, attracting a larger segment of regional and international investors and providing funding to quoted companies. However, this integrational project has failed, due to some difficulties.The main recommendations to achieve Arab securities markets integration is emphasizing the awareness of Arab investors and the unification of laws and regulations governing Arab securities markets and the establishment of regional financial intermediaries in Arab countries, and lastly the necessity to create a consolidated company for compensation, adjustment and Central Depository.

Key words: Arab stock markets, Arab markets integration, Arab investor, economic devlopment.

iSkysoft PDF Editor

تمهيد:

تعد أسواق الأوراق المالية من أهم الأسواق التي تسعى التكتلات الاقتصادية إلى تحقيق التكامل فيما بينها، لاسيما أنها تحقق العديد من الفوائد على رأسها التقليل من مخاطر العولمة المالية ودعم عملية التنمية الاقتصادية وتنشيط الاقتصاديات على تجاوز مراحل التباطؤ والركود، خاصة في ظل الأزمات المالية العالمية، التي تعصف بالعديد من الاقتصاديات العالمية والعربية على حد سواء وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتنشيط الأسهم الضعيفة في أي من أسواقها، إلى جانب تيسير انتقال رؤوس الأموال فيما بينها.

– **إشكالية الدراسة:** بناء على ما تقدم وللإلمام أكثر بموضوع تكامل أسواق الأوراق المالية العربية ارتأينا صياغة إشكالية دراستنا على النحو التالي: **ما هي أهمية و جهود تكامل أسواق الأوراق المالية العربية فيما بينها و ما هي متطلبات إنجاحه؟**

– **أهمية الدراسة:** تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال عدة اعتبارات أهمها الاعتبارات المرتبطة بالفوائد والمزايا المرتبطة بالعملية التكاملية بين أسواق الأوراق المالية العربية، خاصة وأن نجاح التجربة الأوربية في مجال التكامل الاقتصادي والنقدي أعطت دفع للعديد من التكتلات الاقتصادية نحو الدخول في مشاريع للوحدة النقدية لتحقيق نفس الهدف.

– **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على أهمية التكامل والربط بين أسواق الأوراق المالية العربية ومجموع الفوائد المتعددة التي يمكن أن يحققها للدول العربية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، بالإضافة على معرفة واقع وجهود ومعوقات تكامل أسواق الأوراق المالية العربية، ومن ثم صياغة بعض المتطلبات الرئيسية التي يراها الباحثين أنها ستساهم في تطوير وإنجاح مسيرة هذا التكامل.

– **المنهج المستخدم في الدراسة:** في محاولة للإجابة عن إشكالية الدراسة اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتطلب وصف لخصائص وأبعاد الظاهرة في إطار يسمح بتجميع البيانات والمعلومات اللازمة عنها، من خلال الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تكامل أسواق الأوراق المالية العربية، وبالتالي استخلاص نتائج وتوصيات يمكن اعتمادها في تطوير وإنجاح جهود هذا التكامل العربي.

– **الدراسات السابقة:** حظي موضوع تكامل أسواق الأوراق المالية العربية والربط بينها بالاهتمام من قبل العديد من الباحثين الذين أقروا بأهميته في دعم عملية التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، حيث تباينت هذه الدراسات من حيث اعتمادها على مناهج بحث متعددة والنتائج التي تم التوصل إليها، وفي ما يلي عينة من هذه الدراسات:

* **دراسة بن دحان الياس الأزهر، 2013**، التي اهتمت بدور تفعيل تكامل البورصات العربية في دعم التكامل الاقتصادي العربي من خلال دراسة حالة الدول المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، حيث أبرزت هذه الدراسة الأهمية البالغة لعملية تفعيل التكامل بين البورصات العربية في دعم التبادل التجاري بين الدول العربية وفي دعم التنمية الاقتصادية العربية، إضافة إلى دورها في النهوض بالبورصات العربية محليا.

* **دراسة وائل الراشد، 2013**، التي اهتمت بدراسة تكامل الأسواق المالية العربية من خلال اختبار تكامل كل من سوقي الأردن والكويت باستعمال المؤشرات الشهرية لهذين السوقين الماليين خلال الفترة (جوان 2001 –مارس 2010)، باستخدام اختبار التكامل المشترك (Jonhansen1988) واختبار السببية لـ (Granger)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين كل من هذين السوقين.

* **دراسة سعدوني محمد، 2015** الموسومة بالوحدة النقدية وإشكالية تكامل أسواق رأس المال بدول مجلس التعاون الخارجي، التي حاول من خلالها الباحث الإجابة عن سؤال رئيسي عل النحو التالي: هل يؤدي قيام الوحدة النقدية بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز تكامل أسواق رأس المال؟. وتوصل الباحث في دراسته ومن خلال تحليل معايير التقارب التي اعتمدها بأن دول

مجلس التعاون الخليجي تتوفر وتستجيب لأغلب معايير التقارب، نظرا لخصائصها المشتركة وتماثل هيكل اقتصادياتها، مما يؤهلها لأن تحقق تكامل اقتصادي ونقدي فيما بينها.

– **محاور الدراسة**: انطلاقا من إشكالية الدراسة والأهداف المرجوة منها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين، حيث:

*المحور الأول خصص للحديث عن تكامل أسواق الأوراق المالية وأهمية وجهود تحقيق هذا التكامل لدى الأسواق العربية؛

*أما المحور الثاني سيتم من خلاله دراسة المعوقات التي حالت دون قيام تكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية وما هي متطلبات إنجاحه.

المحور الأول : تكامل أسواق الأوراق المالية وأهمية وجهود تحققه لدى الأسواق العربية

سنحاول من خلال مضمون هذا المحور وقبل الحديث عن الأهمية المتوقع تحقيقها من خلال تكامل أسواق الأوراق المالية العربية فيما بينها، وجب علينا وضع إطار مفاهيمي للكل من أسواق الأوراق المالية و أهمية تكاملها، ليتسنى لنا ذكر المراحل والجهود المبذولة من طرف بعض الهيئات العربية المشتركة لتحقيق التكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية.

1– مفهوم أسواق الأوراق المالية: تستمد سوق الأوراق المالية مفهومها من مفهوم السوق بشكل عام، فالأسواق موجودة في المجتمعات البشرية منذ القدم، ولكن أنواع السلع وأساليب تداولها هي التي تغيرت عبر التاريخ، نتيجة لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتغير احتياجات الأفراد وتطور وسائل الاتصال فيما بينهم.

وقد تباينت مفاهيم سوق الأوراق المالية، إذ أن تطور هذه السوق انعكس في تطور مفاهيمها أيضا، فالبعض يعرف سوق الأوراق المالية بأنها عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق المالية.[1] والبعض الآخر بأنها عبارة عن إطار تنظيمي يتم فيه تداول الأدوات المالية من حيث البيع والشراء.[2]

كما يعرف آخرون سوق الأوراق المالية أيضا بأنها ذلك العنصر الأساسي من عناصر النظام المالي الذي يلعب دورا هاما في تنظيم أساليب التمويل والاستثمار بالإحجام والأوقات المناسبة.[3]

وتعرف سوق الأوراق المالية بأنها مجموعة من المؤسسات والعلاقات التي من خلالها تلتقي قوى العرض والطلب على الأصول المالية بشكل عام وعلى الأوراق المالية طويلة الأجل بشكل خاص.[4]

2– خصائص سوق الأوراق المالية: عادة ما تستخدم سوق الأوراق المالية من طرف الحكومات و الشركات والمؤسسات التجارية بهدف تجميع الأموال للأغراض طويلة الأجل، إذ أن سوق الأوراق المالية فضلاً عن كونها وعاءً للتمويل طويل الأجل، فإن كلفة التمويل فيها منخفضة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى (كالبنوك التجارية).

وكما أشرنا آنفا إلى أن سوق الأوراق المالية هي سوق للأدوات المالية طويلة الأجل (Long-term) التي يحين استحقاقها بعد أجل طويل مما يحملها عبئا ثقيلا ومخاطرة كبيرة، لاسيما فيما يخص السندات، ويمكن إجمال أهم خصائص سوق الأوراق المالية في النقاط الآتية:[5]

– يمتاز الاستثمار في هذه السوق بارتفاع العوائد، مما يدفع المستثمرين للتفكير والاهتمام بالأرباح على حساب السيولة؛

– تعد سوقا أكثر انتظاما من سوق النقد، لمحدودية المتعاملين فيها، فضلا عن كونهم على درجة عالية من التخصص والمهارة في إبرام الصفقات المالية؛

– تعد سوق الأوراق المالية سوق للجملة والتجزئة في آن واحد، إذ تعقد فيها صفقات كبيرة وأخرى صغيرة، بحسب حاجة المتعاملين وطبائعهم؛

– تلعب دورا حيويا في تطوير منشآت الأعمال وغيرها كونها تمثل قناة لتدفق الأموال متوسطة وطويلة الأجل من المدخرين إلى المستثمرين؛

iSkysoft PDF Editor

– يقابل ارتفاع معدل العائد في سوق الأوراق المالية، ارتفاع معدل المخاطرة الناشئ عن طول آجال الأوراق المالية المتداولة فيها وبالتالي زيادة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة؛

ويمكن تقسيم سوق الأوراق المالية من حيث أولوية الإصدار إلى سوق الإصدارات الجديدة وأخرى للإصدارات القائمة و السابقة.

3– مفهوم عملية التكامل بين أسواق الأوراق المالية: عرفت أسواق الأوراق المالية المتكاملة والمترابطة بأنها تلك الأسواق التي يستطيع فيها المستثمرون الموجودون ببلد معين شراء وبيع الأوراق المالية المصدرة في بلد آخر دون قيود، وكنتيجة لذلك تم إصدار أوراق مالية موحدة ونمطية يتم تداولها في أسواق مختلفة بنفس السعر تقريبا بعد أخذ أسعار الصرف بعين الاعتبار. وترتفع درجة التأثر والتأثير بين هذه الأسواق كلما ارتفعت درجة الارتباط والتكامل فيما بينها.

ودفعت عملية تدويل أسواق الأوراق المالية في العالم نحو حدوث تغيرات هائلة حيث ظهرت ابتكارات مالية جديدة وارتفع حجم التداولات، وانتشرت شركات الوساطة المالية والمستثمرين في الأوراق المالية ذوي الطابع الدولي مستغلين أخر ما توصلت إليه تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وقد جعلت هذه الشبكة الإلكترونية التعامل بعدة أسواق مالية في آن واحد أمرا ممكنا ما وفر العديد من الفرص والبدائل أمام المستثمرين بما يناسب إستراتيجياتهم.كما دعمت هذه الشبكة عمل الوسطاء والسماسر ة من خلال تنفيذهم لأوامر المستثمرين عبر مختلف الأسواق المتكاملة الأمر الذي عزز من عمق واتساع وسيولة هذه الأسواق وساهم في تخفيض تكاليف التعامل داخلها نتيجة احتدام المنافسة بين مختلف شركات السمسرة الدولية.[6]

لقد عرفت ترتيبات وتجارب التكامل بين أسواق الأوراق المالية في العالم العديد من النماذج والوسائل للربط بينها حيث سمحت هذه العملية بتوفير الكثير من البدائل أمام المستثمرين لتنويع محافظهم الاستثمارية وفق لمبدأ العائد والمخاطرة وتتدرج مستويات الربط والتكامل بين هذا النوع من الأسواق من الأكثر تكاملا إلى الأقل كما يلي:

– تنسيق الأنظمة وتوحيد معاملات التسوية والمقاصة؛

– تيسير الاستثمار الأجنبي من خلال التداول عبر الحدود؛

– الإدراج المشترك للأسهم.[7]

4– أهمية التكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية: تتزايد أهمية التكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية في عصر العولمة المالية، ويرجع هذا التزايد إلى العديد من الجوانب، المبررات والفوائد والعوائد التي يمكن أن تعود على المنطقة من إقامة سوق أوراق مالية عربية مشتركة، ويظهر ذلك من خلال:

–إضافة درجة عالية من السيولة للأصول المالية العربية، وإدخال شرائح أكثر وأكبر من المستثمرين في المشروعات العربية، وإقامة الشركات والمؤسسات الجديدة لتصب في التنمية العربية الشاملة ودفع عجلتها، وهو ما له مردود على المستوى المحلي ومستوى الاقتصاد العربي، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛

–إقامة سوق أوراق مالية عربية مشتركة تعمل على إعادة توجيه الموارد العربية بكفاءة اقتصادية أعلى وتوفر بذلك مصادر تمويل على درجة كبيرة من الوفرة، يمكن أن تساهم في إحداث تغييرا جوهريا للواقع الاقتصادي العربي في مجموعه؛

–استعادة توظيف الأموال العربية المستثمرة في خارج أسواق أوراق المال العربية، فالنتيجة الحسابية البسيطة تشير إلى أن كل دولار عربي واحد جرى استثماره في الوطن العربي يقابله ما يقارب 60 دولار جرى توظيفها في الأسواق المالية الدولية؛

–المساعدة في تحقيق ما يسمى بالاعتماد الجماعي على الذات العربية في تمويل التنمية العربية لتكون تنمية مستقلة، خاصة في ظل العولمة، والاتجاه إلى المزيد من التكتلات الاقتصادية، يصبح من الضروري البحث في كيفية إحداث التكامل المالي والتمويل بين الأطراف العربية في شكل سوق مالية؛[8]

iskysoft PDF Editor

-يساهم هذا التكامل في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في الدول العربية، إذ أن البنوك التجارية فيها بإمكانياتها المعروفة لا تستطيع أن تتحمل مخاطر التنمية التي تستلزم قروضا طويلة الأجل؛

-يعتبر التكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية بمثابة وسيلة من وسائل الاستثمار، وتجميع الادخار بطريقة غير تضخمية على مستوى المنطقة العربية، حيث أن إصدار الأسهم والسندات يتضمن امتصاص قوة شرائية من جمهور المتعاملين، وبالتالي يقلل ويخفف من الآثار التضخمية أو لا يحدثها؛

-تعتبر سوق الأوراق المالية العربية المشتركة بمثابة البناء التحتي للاقتصاد العربي، حيث توفر السيولة اللازمة للتبادل التجاري، وتساهم بذلك في تعميق العلاقات الاقتصادية العربية، وبطبيعة الحال فإن البناء التحتي هو الذي يحدد شكل ودرجة نمو البناء الفوقي، وبذلك فإن مستوى تطور التجارة البينية ما بين الدول العربية، واكتمال السوق العربية المشتركة يتوقف على اكتمال وتعزيز التكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية، ومن ثم استكمال مر حلة التكامل الاقتصادي المنشودة بصورة كاملة؛[9]

-يساهم تكامل الأسواق العربية أيضا في تقليل درجة المخاطرة الاستثمارية، يعود السبب الرئيس إلى أن تكامل أسواق الأوراق المالية يفتح المجال أمام المستثمرين لتنويع محافظهم الاستثمارية من خلال زيادة الفرص الاستثمارية القادمة من أسواق أوراق مالية مختلفة؛

- تمتد الفوائد الاقتصادية للتكامل لتلقي بثمارها على الشركات المدرجة، فعلاوة على زيادة عدد شركات الوساطة، وانعكاسات ذلك على تكلفة التمويل، والإدراج، والتداول، فإن تكامل أسواق الأوراق المالية العربية يساعد الشركات المدرجة على تحقيق ميزتي اقتصاد الحجم والمجال من خلال التواصل مع شريحة عريضة من المستثمرين مما يساعد ذلك على زيادة إمكانية الحصول على فرص تمويلية أفضل من تلك الفوائد عندما تدرج أسهم الشركة في سوق مالية منفردة؛

- تضاف هيئات أسواق الأوراق المالية إلى الفئات المستفيدة من تكامل الأسواق العربية، حيث تستفيد هيئة سوق الأوراق المالية من تكامل سوقها مع مجموعة من الأسواق المالية في تقليل تكلفة الإشراف على تنظيم وتطوير سوق الأوراق المالية مما يسهم في زيادة كفاءة السوق وتدعيم عمقها المالي وتوسيع طاقتها الاستيعابية، من خلال ما توفره من السيولة اللازمة لدعم دور سوق الأوراق المالية في منظومة الاقتصاد المحلي؛[10]

5- مراحل وجهود تكامل أسواق الأوراق المالية العربية:

لجملة الجوانب والمبررات السابقة، تتضح لنا جليا أهمية التكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية على المستويين المحلي والإقليمي، وذلك نظرا لما تؤديه هذه الأسواق من دور فعال في التنمية الاقتصادية، وفي هذا الصدد برزت على الساحة العربية العديد من الجهود التي تحدد الخطوات الضرورية للتكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية، أهمها إنشاء مؤسسات مالية مشتركة كاتحاد البورصات العربية، صندوق النقد العربي واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وتفعيل دورها في تنشيط تداول الأدوات المالية وتسويقها، وتم أيضا التوقيع على عدة اتفاقيات في هذا الخصوص بغية إيجاد مناخ استثماري لاستثمار الأموال العربية محليا. وفي ما يلي أهم هذه الجهود:

5-1- إنشاء اتحاد البورصات العربية Arab Federation of Exchanges (AFE): يعد إنشاء اتحاد البورصات العربية أول خطوات الربط بينها بغية بناء تكامل أسواق الأوراق المالية العربية، وسنتعرف من خلال هذا العنصر على نشأة ومراحل وجهود هذا الإتحاد:

5-1-1- نشأة وأعضاء الإتحاد: تنفيذا لتوصيات مؤتمر محافظي البنوك المركزية للدول العربية الذي عقد برعاية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة ما بين 19و21 جوان 1978 المصادق عليها من قبل المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية بقراره رقم 748، والمتضمن إنشاء جهاز توجيهي وترشيدي لأسواق الأوراق المالية العربية، بشكل

إتحاد، وبهدف تيسير تحقيق أهداف الإتحاد، أنشئ عام 1982 إتحاد عربي للبورصات باسم **إتحاد البورصات العربية** وفقا لهذا النظام ويتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ويكون غير هادف للربح، تكون دولة لبنان مقرا لهذا الإتحاد ويجوز إنشاء مراكز فرعية له في الدول العربية،[11] وكانت بورصات عمان وبيروت والدار البيضاء وتونس هي أولى البورصات التي انضمت إلى الإتحاد، تلتها بسرعة معظم أسواق الأوراق المالية العربية المتبقية، ليصبح عددها 18 عضوا حتى نهاية عام 2016. والمتمثلة في:[12]

سوق أبو ظبي للأوراق المالية (ADX) ؛
بورصة عمان (ASE) ؛
بورصة البحرين (BHB) ؛
بورصة بيروت (BSE) ؛
بورصة الدار البيضاء (CASA) ؛
سوق دمشق للأوراق المالية (DSE) ؛
سوق دبي المالي (DFM) ؛
البورصة المصرية (EGX) ؛
سوق أربيل للأوراق المالية (ESX) (العراق)؛
سوق العراق للأوراق المالية (ISX) ؛
سوق الخرطوم للأوراق المالية (KHARTOUM) ؛
سوق الكويت للأوراق المالية (KSE) ؛
سوق المال الليبي (LSM) ؛
سوق مسقط للأوراق المالية (MSM) ؛
بورصة فلسطين (PEX) ؛
بورصة قطر (QSE)
السوق المالية السعودية (TADAWUL) ؛
بورصة تونس (BVMT) .

5-1-2-رسالة ورؤية الاتحاد: يهدف الإتحاد بوجه عام إلى تنسيق العمل بين أعضائه، وتيسير تبادل المعونة الفنية فيما بينهم، والمساهمة في تنسيق القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الميدان وتذليل الصعوبات التي تعترض الاستثمار العربي وتوسيع قاعدته وتنويع أدواته، تشجيع إدراج وتداول الأوراق المالية العربية، وتشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية في مجالات التنمية المشتركة بالوطن العربي ولاسيما المشاريع المشتركة.

يقوم الإتحاد إسهاما منه في تحقيق أهدافه بإنجاز المهام التالية:[13]

- المساعدة في تطوير أعمال أسواق الأوراق المالية العربية والمقاصات وشركات الوساطة المالية ورفع كفاءة أدائها محليا وعربيا؛

-إيجاد قنوات الاتصال بين أعضاء الإتحاد بما يتيح تبادل الخبرات الفنية بهدف تشجيع إدراج وتداول الأوراق المالية العربية وبالتالي تنمية أسواق الأوراق المالية العربية؛

-تشجيع الأسواق الأعضاء على الإدراج المشترك للشركات العربية لديها وتشجيع حرية تداول الأوراق المالية بين المواطنين العرب؛

-العمل على مواءمة الأنظمة المعمول بها في الأسواق الأعضاء من النواحي التشريعية والتقنية، توفير وتبادل البيانات والمعلومات بين أعضاء الإتحاد حول الشركات المصدرة والأوراق المالية المتداولة فيها وأسعارها؛

-العمل بالتعاون مع الأعضاء على نشر الوعي الادخاري والاستثماري بين المواطنين العرب، تقديم المساعدة الفنية للدول العربية التي ترغب بإنشاء أسواق أوراق مالية ومراكز للتسوية والتقاص والإيداع؛

-عقد برامج تدريبية متخصصة مما يساهم في رفع كفاءة العاملين في المؤسسات الأعضاء في الإتحاد، إضافة إلى تنظيم المؤتمرات المتخصصة، الإعداد أو المشاركة في الندوات العربية والعالمية ذات العلاقة بأعمال الإتحاد بصورة مباشرة أو بالتعاون مع الاتحادات والمنظمات العربية والدولية ذات العلاقة؛

-إصدار النشرات والمطبوعات الدورية التي تهدف إلى تقوية الروابط فيما بين الأعضاء للتعريف بأوجه نشاطات الإتحاد وفعاليته في مختلف المجالات بما في ذلك إنشاء موقع إلكتروني للإتحاد؛

-حل المشاكل بين الأعضاء والقيام بدور التحكيم أو التوفيق بينهم عندما يطلب منه ذلك؛

-تشجيع أسواق الأعضاء على إيجاد الظروف المناسبة لتداول الأوراق المالية وإيجاد الضوابط التي تساعد على خلق سوق أوراق مالية مستمرة وحماية المستثمرين؛

iSkysoft PDF Editor

-توحيد المصطلحات الفنية في مجال أسواق الأوراق المالية؛

-التعاون والتنسيق مع هيئات الأوراق المالية العربية والعالمية واتحاداتها؛

-التعاون والتنسيق مع أسواق الأوراق المالية العالمية واتحاداتها؛

-إنشاء قاعدة بيانات عن كافة أعضاء الإتحاد؛

-أية مهام أخرى يحددها مجلس للإتحاد في إطار أهدافه.

5-1-3- جهود الاتحاد في الربط بين أسواق الأوراق المالية العربية: قسمت جهود إتحاد البورصات العربية في الربط بين أسواق الأوراق المالية العربية إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى: امتدت هذه المرحلة من عام 1987 إلى عام 1992 وأعتمد الإتحاد في هذه المرحلة على إتباع أسلوب تبادل تسجيل الأوراق المالية، غير أن نتائج الدراسات التي قام بها الاتحاد خلصت إلى صعوبة تطبيق هذا الأسلوب بين أسواق الأوراق المالية العربية نتيجة اختلاف شروط الإدراج وافتقار هذه الأسواق العربية لمؤسسات التقاص واختلاف درجة التطور بينها، إلا أن أهم أسباب فشل هذه التجربة هو الإبقاء على القوانين المقيدة لتملك الأجانب (من بينهم العرب) لأسهم الشركات الوطنية واشتراط الحصول على تراخيص لأجل التداول. وقد سادت في ذلك الوقت فكرة توحيد شروط إدراج الأوراق المالية داخل الأسواق العربية لتجاوز عائق اختلاف شروط الإدراج، حيث ركز الخبراء الذين تولوا هذه العملية على الاعتماد على المدخل القانوني، من خلال تنسيق اللوائح والتشريعات الخاصة بتنظيم عمليات التداول داخل الأسواق العربية حيث أجريت العديد من الدراسات لمقارنة قواعد الإدراج في أسواق الأوراق المالية العربية وتحديد أوجه التشابه فيما بينها واعتمد الإتحاد على نتائج دراساتهم في وضع قواعد إدراج مشتركة، إلا أن مسئولي أسواق الأوراق المالية العربية فضلوا الإبقاء على الأنظمة الداخلية لأسواقهم ما أفشل هذه التجربة ودفع بالبحث عن أسلوب أخر للربط بين الأسواق العربية يكون قادرا على تجاوز العوائق التي أدت إلى فشل المرحلة الأولى؛[14]

- المرحلة الثانية: وشهدت تبني الدول العربية لآلية جديدة للربط بين أسواق الأوراق المالية العربية من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية أو متعددة الأطراف، وفي هذا السياق جاء التوقيع على اتفاق التعاون بين سوق الكويت للأوراق المالية والهيئة العامة لسوق المال بمصر في أفريل 1996، والتي انضمت إليه بورصة بيروت في مرحلة تالية، لتصبح اتفاقية ثلاثية تشرف على تنفيذها لجنة فنية ثلاثية وبمشاركة ممثل عن اتحاد البورصات العربية، وتم تدعيم هذا الاتفاق بتوقيع اتفاق للتعاون بين الوسطاء في أسواق الدول الثلاثة بداية عام 1997.

قد لوحظ أن الدول العربية الأخرى لم تنضم إلى هذا الاتفاق الثلاثي كما كان متوقعا، والذي كان ينظر إليه باعتباره نواة لقيام تكامل حقيقي بين الأسواق العربية، وفضلت الدخول في اتفاقيات ثنائية، فوقعت كل من البحرين والكويت، البحرين وعمان، عمان والكويت اتفاقيات ثنائية للربط بينها، والتي تحولت إلى اتفاقيات ثلاثية بينها فيما بعد.[15]

حيث كشفت التقارير الصادرة عن إتحاد البورصات العربية عن استمرار أسواق الأوراق المالية العربية في محاولة تحقيق خطوات إيجابية في مسار التعاون والتكامل فيما بينها، وذلك من خلال عقد الاتفاقيات فيما بين العديد منها بغرض التعاون المشترك.[16]

لقد كان من المأمول أن تشكل هذه الاتفاقية اللبنة الأساسية والنواة لربط بين أسواق الأوراق المالية العربية خاصة أن معظم الاتفاقيات أبقت الباب مفتوحا أمام انضمام أسواق عربية أخرى، غير أن واقع الأمر أثبت غير ذلك فلم تزد أطراف هذه الاتفاقيات عن الثلاثة.[17]

iSkysoft PDF Editor

وحول تقييم أثر الربط بين أسواق الأوراق المالية العربية، وخاصة بين الكويت ومصر ولبنان يؤكد الخبراء أنها كانت خطوة شكلية لم يترتب عليها إيجابيات أو سلبيات، حيث لم يزد حجم التعاملات ولم يأت أحد من لبنان إلى مصر أو العكس، بل على العكس كان تواجد المستثمر السعودي في البورصة المصرية أو الكويتية أو اللبنانية أكبر من تواجد المستثمرين من الدول التي تم الربط بينها، وقد أظهرت هذه المرحلة من الربط ضرورة الحاجة إلى وجود شركة مقاصة لسرعة تسوية المعاملات بين هذه البورصات، وتقليل الانتقال الفعلي للأوراق المالية أو النقود؛ ولذلك كان لا بد من تدعيم عملية الربط بآليات أخرى.

5-1-4-آليات اتحاد البورصات العربية لدعم تكامل الأسواق العربية: قرر إتحاد البورصات العربية ضمن جهوده لإيجاد آليات تدعم عملية الربط والتكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية، من خلال إنشاء:

-شركة مقاصة عربية: إن الربط بين أسواق الأوراق المالية العربية ليس مجرد عملية فنية، وإنما المهم هو أن يكون لهذا الربط أثر فعلي على التعامل، بمعنى أنه بعد عملية الربط يستطيع المتعامل في السوق السعودية أن يتعامل على الأسهم التونسية من مكانه دون أن يعطي أمر الشراء أو البيع لسمسار في تونس، وكذلك أن يتم تحويل أو تسوية مقابل العمليات (استلام البائع للأموال والمشتري للأسهم والسندات) بسرعة لزيادة حجم التعاملات. ولذلك اتخذ اتحاد البورصات العربية قرارا بإنشاء أول شركة مقاصة عربية برأسمال 10ملايين دولارا مقسمة على الدول الأعضاء مقر ها في بيروت، وتختص هذه الشركة بتسوية التعاملات بين أسواق الأوراق المالية العربية من ناحية، وبينها وبين الأسواق العالمية من ناحية أخرى.

كما تهدف هذه الشركة إلى تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية بين الأسواق العربية بلا قيود وضمان تسوية حقوق المتعاملين فيها، ويعتبر إنشاء هذه الشركة بمثابة نقلة نوعية على صعيد العمل المشترك في مجال تكامل الأسواق العربية؛[18]

- **شبكة معلومات أسواق المال:** قام الإتحاد بخطوة أخرى تهدف للتغلب على ضعف حجم التعاملات عبر الحدود داخل الوطن العربي والذي يرجعه العديد من المحللين لنقص المعلومات المتوفرة لدى المستثمرين حول الأسواق العربية، فقام الإتحاد بإنشاء شبكة معلومات أسواق المال عبر شبكة الإنترنت وتستخدم هذه الشبكة لتوحيد قاعدة المعلومات والبيانات وتسمح للمستثمرين العرب بمتابعة التداولات وحركة أسعار الأوراق المالية عبر كافة الأسواق العربية وقد بدأت هذه الشبكة عملها في 5 سبتمبر 2001. وتؤمن هذه الشبكة إمكانية الوصول إلى المعلومات بسهولة وتضم معلومات وبيانات حول حركة الأسعار ومؤشرات أداء أسواق الأوراق المالية العربية، إضافة لاعتبارها مرجعا للمعلومات بشأن الشركات المدرجة ومعلومات حول شروط ومتطلبات الإدراج في الأسواق العربية ومختلف الأنظمة واللوائح الداخلية ومن المنتظر أن تتبع هذه الخطوة بخطوات أخرى يجري حاليا تطويرها تتعلق بالربط بين الأسواق العربية من خلال شبكة اتصالات إلكترونية.[19]

- **إنشاء بورصة عربية موحدة:** وبدأت مع شهر سبتمبر 2004، حيث تم الاتفاق بين الدول العربية تنفيذا لقرار مجلس إدارة إتحاد البورصات العربية في دورته الثانية والعشرين على تشغيل البورصة العربية الموحدة، وأخذت من القرية الذكية بمصر مقرا لها نظرا لتوافر البنية التحتية المؤهلة لاستيعاب هذه البورصة، وتم الاتفاق أيضا على معايير مهمة و دقيقة وضعتها اللجنة الفنية المعنية لإدراج الشركات بهذه البورصة. كما تم اختيار شركة مصر للمقاصة للقيام بدور المقاصة ومركز الإيداع للبورصة العربية وبنك HSBC* كبنك للمقاصة، إذ أن له فروع في معظم الدول العربية بما يسهل تسوية المعاملات المالية بين المتعاملين العرب في الأسواق العربية في التوقيتات المحددة لها.

في يوم الأحد 6 فيفري عام 2005، حررت اتفاقية إنشاء وإدارة البورصة العربية بين اتحاد القبورصات العربية كطرف أول وكل من شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي، وشركة المجموعة المالية "**هيرمس** Hermes"، وشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي "**كميفك** Kmefic"، ومؤسسة الخليج للاستثمار (شركة مساهمة كويتية)، هذا بالإضافة لشركة OMX** المستشار الفني للمشروع، وقد تم إسناد الطرف الثاني مجتمعين مسئولية إدارة وتشغيل وتمويل البورصة العربية،

ويكون لهم كافة الشؤون المالية والإدارية والفنية اللازمة لتنفيذ المشروع لقاء حصولهم على جزء من مواردها على أن تكون شركة مصر للمقاصة ممثلا لهم في علاقتهم بالطرف الأول باعتبارها مديرا فنيا للمشروع وذلك خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات، تبدأ من تاريخ بدء التعامل في البورصة العربية. وقد أوضحت الاتفاقية أن البورصة العربية جهاز تابع لاتحاد البورصات العربية ومرتبط به، ويعمل في إطاره وفقا لأحكام النظام الأساسي للبورصة وأية قرارات تصدر من مجلس الاتحاد والأمين العام. ويكون للبورصة العربية لجنة عليا للإشراف والرقابة على أعمالها وفقا للصلاحيات المنصوص عليها وتشكل هذه اللجنة من الأمين العام ورئيس الهيئة العامة لسوق المال بمصر، ورئيس الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان، وكان مقررا للبورصة العربية الموحدة أن يبدأ تشغيلها في النصف الثاني من العام 2007 ولكن إلى الآن لم تتحول إلى كيان ملموس على أرض الواقع.[20]

5-2- جهود صندوق النقد العربي Arab Monetary Fund (AMF) في دعم التكامل: سعى صندوق النقد العربي منذ تأسيسه وبداية عمله إلى التعرف عن كثب على متطلبات التطوير والتكامل والربط بين أسواق الأوراق المالية العربية.

5-2-1-نشأة الصندوق وأهدافه: صندوق النقد العربي مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976، وبدأت في ممارسة نشاطها عام 1977، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دولة عربية وهي الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، جمهورية القمر.[21] حيث يهدف الصندوق إلى المساهمة في تحقيق الأغراض الآتية:[22]

-تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء؛

-العمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء؛

-إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي؛

-إبداء المشورة عند طلبها في ما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية؛

-تطوير أسواق الأوراق المالية العربية؛

-العمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

5-2-2-برنامج عمل صندوق النقد العربي في مجال تكامل أسواق الأوراق المالية العربية: أولى صندوق النقد العربي منذ إنشائه أهمية خاصة للمساهمة في تطوير أسواق الأوراق المالية في الدول العربية، استنادا إلى ما أولته اتفاقية إنشائه من مسؤوليات في هذا المجال، وانطلاقا من الدور الهام الذي تلعبه هذه الأسواق في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتنوعة وتوفير مصادر التمويل للمشروعات الاقتصادية المختلفة. ولتحقيق ذلك، سعى الصندوق لبذل الجهود على ثلاثة محاور:[23]

- المحور الأول: يتعلق بالمعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطة هذه الأسواق، ففي هذا المجال ونظرا لندرة البيانات وعدم رواج المعلومات الوافية عن أسواق الأوراق المالية في الدول العربية، أنشأ الصندوق قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية لتقوم بجمع المعلومات والبيانات الرسمية والموثوقة عن أوضاع ونشاطات هذه الأسواق، ومعالجتها بصورة منسقة وعلمية، وإعداد مؤشرات أدائها باستخدام منهجية موحدة ثم نشرها بصورة دورية ومنتظمة، وعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات العاملة على إدارة هذه الأسواق تصدر نشرات دورية قيمة، إلا أن بعض هذه النشرات محدودة التوزيع ولا يمكن مقارنة البيانات الواردة فيها، سواء فيما بينها أو مع مثيلاتها في الأسواق المالية الناشئة أو المتطورة. وفي ضوء ذلك، عمل الصندوق على إنشاء القاعدة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- المساعدة على تنمية الوعي الاستثماري العربي، والإعلام بنشاط أسواق الأوراق المالية العربية، وإبراز دورها كمورد لتمويل المشروعات الإنتاجية، ومجال لاستثمار المدخرات، وكذلك بصفتها آلية فعالة لعمليات تخصيص المشروعات المملوكة من قبل الحكومات ومؤسسات القطاع العام؛

iSkysoft PDF Editor

- ضمان استمرارية النشر وتدفق المعلومات عن أوضاع ونشاط هذه الأسواق بصورة دورية ومنتظمة، وذلك بعد إعدادها على أسس موحدة لتيسير المقارنة بينها مع إجراء التحليلات المالية اللازمة واحتساب المؤشرات التي تبين اتجاهات التداول والأسعار في كل منها.

لقد انطلقت القاعدة في بداية عام 1995 بالتعاون مع ستة من أسواق الأوراق المالية في الدول العربية وهي الأسواق في الأردن والبحرين وتونس وسلطنة عُمان والكويت والمغرب، ثم انضمت إليها الأسواق في السعودية ولبنان ومصر، وخلال الربع الأول من عام 2002 انضمت إلى القاعدة الأسواق في كل من أبو ظبي ودبي وقطر. ومنذ ذلك الوقت استمر الصندوق في إصدار النشرة الفصلية حول التطورات في الأسواق العربية المشاركة في القاعدة، والتي تشمل تحليلات لأنشطة هذه الأسواق خلال الفترة المعنية وكذلك التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بأنشطة هذه الأسواق، وفي سبيل التعريف بأسواق الأوراق المالية العربية المشاركة بصورة أكبر، تضمنت النشرة منذ صدور عددها الأول، فصلا خاصا عن أحد هذه الأسواق يتناول نشأته وتطوره بما في ذلك المعلومات التي تتعلق بإجراءات الاستثمار في الأوراق المتداولة فيه لتكون بمثابة دليل للمستثمرين، وبعد استكمال هذه الفصول حول الأسواق المشاركة أصدر الصندوق عددا خاصا حول هذه الأسواق.

- **أما المحور الثاني**: فيتعلق بالأبحاث والدراسات والمسوحات الميدانية لأسواق الأوراق المالية العربية للتعرف على أوضاعها والخروج بتوصيات عملية لتطويرها وزيادة التنسيق فيما بينها. وفي هذا الصدد أجرى الصندوق بالتعاون مع بعض المؤسسات والخبرات العربية والأجنبية دراسات ومسوحات ميدانية في معظم الدول الأعضاء تم عرض نتائجها على الدول المعنية في حينه.

ويقوم الصندوق بإعداد الدراسات والأبحاث حول التطورات في هذه الأسواق بصورة مستمرة، كما يعمل على تنظيم الندوات والمؤتمرات المتعلقة بها والمشاركة فيها، وذلك من أجل زيادة الوعي بأهمية دور هذه الأسواق والبحث عن سبل تطويرها بما يتماشى مع المستجدات مع التغيرات المتواصلة في بيئة عملها.

- **أما المحور الثالث**: فيتعلق بتوفير المعونة الفنية اللازمة للدول الأعضاء لإنشاء وتطوير أسواقها ويأتي هذا الاهتمام ضمن برنامج تسهيل التصحيح الهيكلي الجديد الذي أقره مجلس محافظي الصندوق في عام 1997، بهدف توفير الدعم المالي والفني للدول الأعضاء ومساعدتها على ترسيخ وتعزيز مقومات الاستقرار الاقتصادي الكلي والانتقال إلى مرحلة متقدمة في مسيرة التصحيح الاقتصادي التي تتطلب تعميق وتعزيز الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي وقطاع مالية الحكومة.

ونتيجة لجهود الصندوق شهدت أسواق الأوراق المالية العربية تطورا ملحوظا شمل جوانبها المختلفة بما في ذلك التنظيمية والتشريعية، أدت إلى إرساء بنية سليمة لهذه الأسواق يجري تطويرها بصورة منتظمة، ويمكن إيجاز هذه التطورات بما يلي:[24]

- تعزيز الدور الرقابي للسوق من خلال اتجاه عدد متزايد من الدول العربية نحو فصل الدور التشريعي والرقابي الذي تقوم به هيئة مستقلة تابعة للقطاع العام عن الدور التنفيذي الذي غالبا ما يقوم به القطاع الخاص؛
- تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح، وفي هذا الصدد أولت أسواق الأوراق المالية العربية اهتماما كبيرا لزيادة درجة الإفصاح وتعديل متطلباته بما يتلاءم مع المعايير الدولية وذلك بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جانب، وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق من جانب آخر؛
- تطوير دور المستثمر المؤسسي وزيادة الأدوات الاستثمارية، من خلال اتجاه معظم أسواق الأوراق المالية نحو تطوير هذا الدور من أجل دعم استقرار الأسواق وحمايتها من التقلبات الحادة؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي في معظم الدول العربية، حيث تم إدخال العديد من التعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار، هدفت في مجملها إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وفق أسس وضوابط محددة وإلى تغطية الاحتياجات التمويلية المحلية ونقل الخبرات المتطورة إلى هذه الأسواق؛

iSkysoft PDF Editor

- تعديل الأنظمة الضريبية للعديد من الدول العربية من خلال إدخال تعديلات واسعة على الأنظمة الضريبية المتبعة، بهدف خلق الحوافز اللازمة لتشجيع التعامل بالأوراق المالية من ناحية، وجذب الاستثمارات الأجنبية من ناحية أخرى؛
- مكننة أنظمة التداول في معظم أسواق الأوراق المالية العربية من خلال اتخاذ خطوات واسعة نحو تحديث أنظمة التداول لديها واستخدام التقنيات الحديثة لتسهيل عملية تداول الأسهم، وذلك من أجل رفع كفاءة وسرعة التعامل بالأوراق المالية وزيادة الشفافية والأمان لدى المتعاملين؛
- إبرام اتفاقيات التعاون بين أسواق الأوراق المالية العربية، حيث تمكنت الأسواق العربية من تحقيق خطوات إيجابية في مسار التعاون والتكامل فيما بينها، وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية والثلاثية .وتهدف هذه الاتفاقيات في مجملها إلى زيادة التعاون المشترك بين الأسواق العربية فيما يتعلق بإصدار وتداول الأوراق المالية، وتنظيم وتسهيل آليات وعمليات التسوية والمقاصة وتبادل المعلومات.

5-3- جهود اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA) في دعم التكامل: الاتحاد هو تجمع بين هيئات الأوراق المالية العربية، يساهم في تعزيز التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، عن طريق السعي إلى تحقيق المواءمة والتوافق بين القوانين والأنظمة المطبقة في أسواق الأوراق المالية العربية.

5-3-1- نشأة الاتحاد وأهدافه: وفيما يلي بيان نشأة الإتحاد وأهدافه: [25]

تأسس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية عام 2007 كمؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ولا يهدف للربح ومقره دولة الإمارات العربية المتحدة، ويضم الاتحاد في عضويته هيئات الأوراق المالية والجهات الرقابية على أسواق الأوراق المالية لخمسة عشرة دولة عربية حتى نهاية عام 2016. وهي:

-هيئة الأوراق المالية – **الأردن**؛
- هيئة السوق المالية – **تونس**؛
-هيئة السوق المالية – **السعودية**؛
-هيئة الأوراق المالية – **العراق**؛
-هيئة سوق رأس المال – **فلسطين**؛
-هيئة أسواق المال – **الكويت**؛
-سوق المال الليبي – **ليبيا**؛
- هيئة الأوراق المالية والسلع – **الإمارات**؛
-لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها – **الجزائر**؛
-هيئة الأوراق والأسواق المالية – **سوريا**؛
-الهيئة العامة لسوق المال –**عُمان**؛
-هيئة قطر للأسواق المالية – **قطر**؛
-هيئة الأسواق المالية – **لبنان**؛
-الهيئة العامة للرقابة المالية – **مصر**؛
-الهيئة المغربية لسوق الرساميل – **المغرب**.

ويهدف الاتحاد من خلال إنشائه إلى:

-الارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي لأسواق الأوراق المالية العربية بما يحقق العدالة والكفاءة والشفافية؛

-العمل على توحيد الجهود للوصول إلى مستويات فعالة للرقابة على المعاملات في أسواق الأوراق المالية العربية، فضلا عن التعاون والتنسيق المشترك بين أعضاء الاتحاد لتحقيق أقصى قدر من الانسجام والتوافق فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة؛

-كما يهدف الاتحاد إلى تذليل الصعوبات التي تعترض الاستثمار في أسواق الأوراق المالية العربية، وتوسيع قاعدته وتنويع أدواته وتعميق ثقافة الاستثمار وكذلك تعميق مفاهيم الإفصاح والشفافية والحوكمة إضافة إلى تطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية.

5-3-2- برنامج عمل الإتحاد في مجال تكامل أسواق الأوراق المالية العربية: لقد راعت برامج الإتحاد تحديد الأهداف الإستراتيجية الأساسية له، من خلال دراسة أهم التحديات التي تواجه أسواق الأوراق المالية العربية واحتياجاتها والعوامل المؤثرة

iSkysoft PDF Editor

فيها، مع الأخذ بنظر الاعتبار آراء أعضاء الاتحاد. وعلى العموم، فقد تم وضع خمسة محاور أساسية لتجسيد برامج عمل الإتحاد، تتمثل في:[26]

– **المحور الأول: تعزيز التعاون والتواصل بين الهيئات أعضاء الاتحاد:** يستمد هذا المحور أهميته من خلال تفعيل الهدف الأساسي الذي من أجله وجد الاتحاد، وهو تعزيز التنسيق والتعاون بين الأعضاء لتحقيق أقصى قدر من الانسجام والتوافق إن كان بالنسبة للقوانين والأنظمة التي تعتمدها الدول الأعضاء أو بالنسبة لمعايير كفاءة وسلامة المعاملات في أسواق الأوراق المالية العربية والعمل على تنميتها؛

– **المحور الثاني: تعزيز دور وأنشطة الاتحاد على الصعيد الدولي:** مثل التعاون مع المنظمات والاتحادات العربية والدولية، ذات العلاقة بأسواق الأوراق المالية والرقابة عليها والعمل على تحقيق أكبر قدر من الانسجام في مواقف ووجهات نظر الأعضاء بهذه المحافل أحد أهداف الاتحاد، وذلك من خلال توسيع وتطوير وتمتين علاقات الاتحاد مع المنظمات الإقليمية والدولية، بهدف الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في المجالات المختلفة ومواكبة آخر التطورات بالأسواق المالية، بالإضافة إلى دعم مواقف الأعضاء في المنظمات الدولية؛

– **المحور الثالث: الانسجام والتقارب بين تشريعات الدول الأعضاء وأنظمتها:** ضمن هذا الإطار، يعمل الاتحاد على بعض الأهداف الإستراتيجية ومنها وضع عدد من القواعد المتعلقة بالإصدارات الأولية والإدراج ودليل استرشادي لحوكمة الشركات وقواعد عامة للإفصاح، بالإضافة إلى وضع دليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضوابط التعامل الداخلي وخاصة فيما يتعلق بتعاملات الأطراف ذوي العلاقة وتداولات الأشخاص؛

– **المحور الرابع: بناء القدرات الذاتية:** تعتبر تنمية المهارات الوظيفية للعاملين في الهيئات الرقابية العربية من أبرز أولويات الاتحاد مع التركيز بشكل خاص على الإنفاذ*** وإدارة المخاطر والحوكمة، من خلال التطوير المستمر للمعرفة والإدارة والمهارات والقدرات الفردية والمؤسساتية الأخرى، مما يرفع من كفاءة المؤسسة ويساهم في دعم فعاليتها وتحقيق أهدافها بشكل أفضل وتعزيز الميزة التنافسية لهيئات الأوراق المالية أعضاء الاتحاد؛

– **المحور الخامس: توعية وتعليم المستثمر:** أصبحت الحاجة لتوعية المستثمر وتثقيفه ومحو الأمية المالية ذات أهمية كبيرة، نظرا للتطور الحاصل في أسواق الأوراق المالية والابتكار في المنتجات الاستثمارية التي أصبحت أكثر تعقيدا وتنوعا، بحيث أصبح من الصعب فهمها حتى من قبل الأفراد الملمين بالأمور المالية، مما يساعد على حماية الأفراد المستثمرين وتطوير الأسواق من خلال تعزيز ثقة المستثمرين بهذه الأسواق.

رغم كل الخطوات العربية في هذا الشأن، وتأكيد العديد من خبراء المال على أن تكامل أسواق الأوراق المالية العربية وإنشاء سوق عربية موحدة يحقق الكثير من المزايا للشركات والمستثمرين في كل أنحاء الوطن العربي، وفي مصلحة الاقتصاد العربي، ودعم وجذب الاستثمارات العربية بالخارج، كما أنها ستؤدي إلي زيادة الطلب على الأسهم المطروحة، واجتذاب شريحة أكبر من المستثمرين الإقليميين والدوليين، وتوفير التمويل للشركات المقيدة، وتوفير سيولة على الأوراق المالية المشكلة، إلا أن المشروع برمته جمد منذ فترة، نتيجة وجود بعض المعوقات التي حالت دون تحقق هذا الطموح العربي، وفي العنصر الموالي سنحاول التعرف على أهم هذه المعوقات.

المحور الثاني: معوقات تكامل أسواق الأوراق المالية العربية ومتطلبات إنجاحه

سنحاول من خلال هذا المحور الحديث عن أهم المعوقات التي حالت دون نجاح تكامل أسواق الأوراق المالية العربية، ومن ثم سنحاول صياغة أهم متطلبات إنجاح هذا التكامل.

iSkysoft PDF Editor

1– **معوقات نجاح تكامل أسواق الأوراق المالية العربية:** رغم المكاسب التي ستعود على الاقتصاديات العربية من قيام هذا التكامل، فإن هناك من المعوقات ما يقف حائلا دون قيام تكامل ناجح بين أسواق الأوراق المالية العربية. ويمكن إيجاز هذه المعوقات فيما يلي:[27]

–اختلاف القوانين والتشريعات وأنظمة التداول والمقاصة والتسوية التي تحكم عمل أسواق الأوراق المالية العربية، وهو ما يعني ضرورة توحيد هذه القوانين والتشريعات والأنظمة في المقام الأول، واختلاف النظم والهياكل الاقتصادية العربية، وغياب الإرادة السياسية، إضافة إلى وجود اختلافات بين بعض الأنظمة العربية، وتفضيل بعض الدول العربية التعاون الثنائي أو شبه الإقليمي على حساب التعاون العربي المشترك، فضلا عن التبعية بصورة أو بأخرى للقوى الدولية؛

–تفاوت مستوى النمو الاقتصادي والثروات في الدول العربية، وكذلك تفاوت عمق تجارب هذه الدول في مجال أسواق الأوراق المالية، فمازال هناك أسواق مغلقة، لا تسمح لغير مواطنيها بتملك أسهمها، في حين أنه إذا لم يكن يوجد قيد متبادل للأسهم بين الأسواق العربية فلا مجال لقيام تكامل بينها؛

–عدم توافر الوعي الكافي لدى المستثمرين العرب بنظام القيد والتداول في أسواق الأوراق المالية المختلفة، وكذلك خوفهم من المخاطرة في ظل ضعف العديد من الأسواق العربية؛

–انخفاض رأسمال الشركات المصدرة للأسهم وضعف ملاءتها المالية مقارنة بما عليه الحال في الشركات الأجنبية الموجودة في أسواق الأوراق المالية العالمية، إضافة إلى انخفاض الملاءة المالية لشركات الوساطة في الأوراق المالية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، رغم أهميتها لتبادل تنفيذ الصفقات بين المستثمرين في الدول العربية؛

–انخفاض حجم الاستثمارات العربية في أسواق الأوراق المالية، وعدم وجود عملة موحدة أو أسلوب نقدي موحد للتسوية، إضافة إلى ضعف أنظمة التحويلات البنكية بين البنوك العربية رغم أهمية ذلك لسرعة تحويل الأموال الناتجة عن صفقات الشراء والبيع في أسواق الأوراق المالية؛

–تدني مستوى التكنولوجيا وأنظمة الإعلام المطبقة في العديد من الدول العربية، مما يعيق من عملية الربط الآلي بين أسواق الأوراق المالية والشركات المنفذة لعمليات التداول؛

–تجاهل العديد من أسواق الأوراق المالية العربية لإمكانيات تنفيذ عمليات الشراء والبيع من خلال شبكة المعلومات الدولية للانترنيت وإجراء التحويلات المالية من خلالها، رغم ما قد يمثله ذلك من حث المستثمرين العرب على إجراء تداول في أسواق دول أخرى كخطوة أولى للتكامل؛

–وضع عدد من الدول العربية معوقات أمام حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الوافدة منها وإليها بشكل عام، إضافة إلى عدم ثقة كبار المستثمرين العرب وتخوفهم من استثمار أموالهم في الدول العربية، وتفضيلهم غالبا توجيه هذه الأموال للاستثمار خارج الدول العربية.

رغم المعوقاتالسابقة، إلا أن حلم تكامل أسواق الأوراق المالية العربية وإنشاء سوق عربية موحدة أضحى قريب المنال، كما أنبعد ضرورة اقتصادية هامة للدول العربية، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية التي تعصف بخ ِ صوصيات الدول، ويجعل من أسواق الدول العربية أسواقا منيعة تستطيع التصدي لكافة التقلبات التي تشهدها أسواق الأوراق المالية العالمية بين الحين والآخر، وآخرها الأزمة المالية العالمية 2008.

2– متطلبات إنجاح تكامل أسواق الأوراق المالية العربية: حتى يمكن أن يتحقق هذا التكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية لابد من أن تقطع هذه الأخيرة شوطا كبيرا في عملية التطوير الذاتي –من خلال مرتكزات النمو المشتركة السالفة الذكر–، ومن ثم تتطلب عملية تفعيل التكامل بين الأسواق العربية توفر العديد من المتطلبات، أهمها:

iskysoft PDF Editor

2-1- توحيد التشريعات واللوائح المنظمة لأسواق الأوراق المالية العربية: تشكل الاختلافات في الجانب التشريعي الموجود بين أسواق الأوراق المالية العربية عائق أمام عمليات التكامل، خاصة إذا تعلق الأمر بالاختلافات في تنظيم الأسواق وإدارتها ومتطلبات الإدراج والإفصاح وإجراءات التداول والتسعير وقد ساهم بلا شك اختلاف مستوى تطور أسواق الأوراق المالية العربية في زيادة صعوبة عملية الربط بينها، ورغم ذلك فقد حفز النجاح النسبي لبعض تجارب الربط بين الأسواق العربية خاصة منها التجربة المصرية والكويتية واللبنانية الخبراء لاستحداث أساليب جديدة لتحسين التداولات عبر الحدود، غير أن ذلك لا يعفي من بذل المزيد من الجهود نحو التنسيق بين التشريعات والعمل على تطابق البنى التحتية، في هذا الإطار يجب دعم القوانين والتشريعات التي تسير عملية الربط بينها.

ويتألف الإطار التشريعي من قوانين وأنظمة سوق الأوراق المالية التي تضم مختلف القواعد الأساسية المتعلقة بإدارة السوق وأهدافها وتنظيمها المالي، وإجراءات التداول والتسعير، قوانين الشركات، قوانين الضرائب ومراجعة الحسابات والاستثمار الأجنبي، كما تحدد العلاقات وإجراءات التعامل داخل السوق ومتطلبات الإدراج والإفصاح.[28]

2-2- وجوب انتشار شركات وساطة مالية إقليمية في الدول العربية: لسهولة التداول في أكثر من سوق عربية في آن واحد، يتطلب الأمر أن يكون لدى المستثمر حساب في إحدى شركات الوساطة المالية الإقليمية المتواجدة في أكثر من سوق مالي عربي، ويمكن للمستثمر المراقبة الفورية لحركة أسعار أسهم الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية العربية عبر الموقع الالكتروني لشركة الوساطة المالية، ومن ثم تداول الأسهم بيعاوشراءً من خلال حسابه لدى شركات الوساطة المالية دون الحاجة للتعامل مع أكثر من شركة وساطة أو لفتح عدة حسابات.

وقد ظهرت مؤخرا بعض شركات الوساطة المالية الإقليمية في العالم العربي، وهي ذات ملاءة مالية وكفاءة مهنية عالية. فعلى سبيل المثال، شركة المجموعة المالية" **هيرمس** Hermes" ومقرها الرئيسي القاهرة، توفر لعملائها العديد من الخدمات المالية، ومنها التداول الالكتروني للأوراق المالية عبر الانترنيت، فيمكن للعميل الاستعلام عن رصيده من الأسهم والنقد لدى الشركة والتداول بالبيع والشراء في كل من سوق دبي المالي وسوق أبو ظبي للأوراق المالية وبورصتي القاهرة والإسكندرية، كما باشرت الشركة نشاطها في السوق السعودية للأسهم مطلع عام 2007، ومن المتوقع أن تبدأ شركة "**هيرمس**" التداول بسوق الدوحة للأوراق المالية، كذلك يمكن لعملاء شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي "**كميفك** Kmefic" التداول الالكتروني حاليا عبر الأسواق التالية، سوق الكويت للأوراق المالية، سوق دبي المالي، سوق أبو ظبي للأوراق المالية، سوق مسقط للأوراق المالية إضافة إلى السوق الأمريكية. وظهر مؤخرا العديد من الشركات العربية مثل" **زاوية** Zawya"في دبي و"**مباشر** Mubasher "في المملكة العربية السعودية التي تقدم خدمات نشر المعلومات الفورية إلكترونيا للمستثمرين في الأسواق العربية، كما تصدر تقارير دورية لأداء الشركات المدرجة بأسواق الأوراق المالية العربية والقطاعات الاقتصادية، الاقتصاديات العربية، ويمكن للمستثمرين الإطلاع على كافة التقارير والتحليلات المالية إلكترونيا.[29]

2-3- إنشاء شركة موحدة للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي: لا يمكن بأي حال تصور ربط حقيقي بين أسواق الأوراق المالية العربية بدون تأسيس شركة مساهمة كبرى تشترك الدول العربية في رأسمالها، وتكون لها فروع في جميع الأسواق العربية ويمكن كمرحلة أولى توقيع اتفاقية التعاون بين شركات التقاص الموجودة حاليا في الأسواق العربية، على أن تتولى كل شركة فيما يخصها في إطار تسوية المعاملات في سوقها المحلي، ولن تكونعملية الربط تامة بدون إيداع وحفظ مر كزي وليس من السهل تبادل الأوراق المالية المتداولة تبادلا عينيا في عصر وسائل الاتصال الفضائية والرقمية.

iSkysoft PDF Editor

ويجب أن يكون من أولويات الأسواق العربية إلغاء الوجود المادي للأوراق المالية، والاستعاضة عنها بقيود دفترية في ما يعرف بإزالة مادية الأوراق المالية (Dematerialization) لدى الحفظ المركزي، ومن الأفضل أن تتولى شركة واحدة سواء كانت محلية أو إقليمية القيام بهذه الخدمات مجتمعة، لأن ذلك يؤدي إلى سرعة عمليات التسوية ونقل الملكية والحفظ.[30]

2-4-تفعيل حرية التداول الإقليمي في الأسواق العربية: من خلال توفير كامل الحرية للمستثمرين العرب بالتداول في كافة أسواق الأوراق المالية العربية، خاصة أنه رغم الإصلاحات التي تبنتها الأسواق العربية لازالت توجد منها أسواق تضع قيودا على التدفقات الرأسمالية العربية من خلال تسقيف حجم تملك الأجانب لأسهم شركات المساهمة المحلية دون التفرقة بين العرب والأجانب، حيث تتفاوت درجة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي في أسواق الأوراق المالية العربية ما بين الانفتاح المطلق الخالي من القيود، وبين نصف انفتاح وبشروط ونسب معينة.[31] وفي هذا الصدد مثلا أصدرت هيئة السوق المالية السعودية عام 2015 القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية، حيث لا تسمح القوانين المنصوص عليها لأي مؤسسة أجنبية بتملك أكثر من 5% من أي شركة سعودية سواء من خلال الاستثمار المباشر أو من خلال اتفاقيات المبادلة،أما النسبة المتاحة أمام الأجانب ككل في أي شركة فلن تتجاوز 20% ولكن هذه النسبة لا تشمل الاستثمارات طويلة الأجل من قبل شركاء مؤسسين أجانب، كما هو الحال مثلا مع بتروابغ التي تمتلك فيها سوميتومو اليابانية حصة تأسيسية، في هذه الحالة فلن تتجاوز حصص الأجانب الإجمالية 49% أما بالنسبة للسوق ككل، فلن يسمح للأجانب بتملك أكثر من 10% من القيمة السوقية للأسهم المدرجة،[32] حيث تسمح البحرين للأجانب ومن بينهم العرب بتملك 49% من أسهم شركات المساهمة المحلية، في حين يسمح للمستثمرين الخليجين بتملك 100% من أسهم الشركات البحرينية، أما سلطنة عمان فيسمح للأجانب بالتملك حتى 70% لبعض الشركات، أما سوق الدوحة للأوراق المالية فإن القوانين تحدد سقف ملكية الأجانب بنحو 25%، وتسمح أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي (فيما عدا السوق السعودي) بإدراج أسهم الشركات الأجنبية وتسمح للأجانب المقيمين بها بأن يستثمروا في هذه الشركات حتى 100%، أما البورصة التونسية فجعلت نسبة تملك الأجانب بما فيهم العرب في حدود 50%، ولا يسمح بتجاوزها إلا بعد الحصول على ترخيص.[33]

2-5- عمل خطة إعلامية لنشر الوعي الاستثماري: من خلال تعريف المستثمر العربي بفرص وإمكانيات مزايا الاستثمار المالي بين الدول العربية، ويمكن أن تتم التوعية المطلوبة من خلال الوسائل التالية:[34]

-الترويج للشركات المساهمة العربية من خلال تصميم موقع الكتروني لنشر بيانات كافية وسهلة الاستقراء من قبل جمهور المستثمرين العرب، من خلال تبسيط البيانات الدورية المنشورة عن أنشطة الشركات العربية وبصفة خاصة الميزانيات السنوية وجدول حسابات النتائج والتوزيعات وتقارير مجلس الإدارة؛

-إعداد تقارير موحدة عن أسواق الأوراق المالية العربية وكيفية التعامل فيها، يتم تدريسه في الجامعات، وإمداد الأساتذة بالدراسات والبحوث التي تعكس تطور هذه الأسواق، إقامة الندوات واللقاءات في أماكن التجمعات المختلفة، بما في ذلك تجمعات العرب في الخارج للتعريف بأهمية الاستثمار بالشركات العربية من خلال أسواق الأوراق المالية العربية، وصناديق الاستثمار العربية، وجدوى الاستثمار فيها من جانب المدخرين سواء بالنسبة لما يعود عليهم مباشرة أو ما يعود على مجتمعاتهم.

النتائج والتوصيات

قد برزت فكرة تكامل أسواق الأوراق المالية العربية بعد أن عجزت هذه الأخيرة عن تجاوز العوائق التي تواجهها منفردة، في الوقت الذي تتعرض فيه إلى منافسة شديدة من طرف أسواق الأوراق المالية المتطورة في الدول المتقدمة والتي تسعى إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال العربية.

قد خلصت الدراسة إلى **جملة من النتائج**، أهمها:

– بأن التكامل بين الأسواق العربية يعد أحد أهم الوسائل التي من شأنها النهوض بواقع أسواق الأوراق المالية العربية من خلال رفع قدراتها الاستيعابية وتوسيع قاعدة مستثمريها وزيادة فرص التنويع أمام المستثمرين وتطوير عملية تبادل المعلومات وتبني نظام حوكمة الشركات؛

– إن عودة الأموال العربية المهاجرة إلى أوطانها يستوجب توسيع الطاقة الاستيعابية لأسواق الأوراق المالية العربية ولن يتأتى ذلك إلا بدعم التكامل بين هذه الأسواق العربية وتعزيز التعاون فيما بينها؛

– عرفت تجربة التكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية مرحلتين مختلفتين:

* المرحلة الأولى تم فيها توجيه الجهود نحو عملية توحيد الأنظمة والقوانين واللوائح وسرعان ما فشلت هذه المرحلة نتيجة تفضيل السلطات القائمة على الأسواق العربية تطبيق أنظمتها ولوائحها المحلية؛

* أما المرحلة الثانية ركزت على تبني آلية جديدة للربط والتكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية، من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية أو متعددة الأطراف، منها على سبيل المثال اتفاق التعاون بين سوق الكويت للأوراق المالية والهيئة المصرية العامة لسوق المال في أفريل 1996، والتي انضمت إليه بورصة بيروت في مرحلة تالية؛ لتصبح اتفاقية ثلاثية تشرف على تنفيذها لجنة ثلاثية، وبمشاركة ممثّلٍ عن اتحاد البورصات، وتم تدعيم هذا الاتّفاق بتوقيع اتفاق للتعاون بين الوسطاء في بورصات الدول الثلاث في بداية 1997، ولكن الملاحظ أن الدول الأخرى لم تنضم إلى هذا الاتفاق الثلاثي كما كان متوقعا، وفضلت الدخول في اتفاقيات ثنائية.

– إن مدخل التكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية سيدعم مدخل التحرير التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال توفيره للسيولة اللازمة، خاصة في ظل الإصلاحات العربية في مجال حركة رؤوس الأموال.

أما **التوصيات** التي جاءت بها الدراسة لدعم وإنجاح عملية تكامل أسواق الأوراق المالية العربية، نوجزها في الآتي:

– وجوب توحيد التشريعات واللوائح المنظمة لأسواق الأوراق المالية العربية ويتألف الإطار التشريعي من قوانين وأنظمة سوق الأوراق المالية التي تضم مختلف القواعد الأساسية المتعلقة بإدارة السوق وأهدافها وتنظيمها المالي؛

– وجوب انتشار شركات وساطة مالية إقليمية في الدول العربية لتسهيل عملية التداول في أكثر من سوق عربية في آن واحد؛

– إنشاء شركة موحدة للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي ويجب أن تكون لها فروع في جميع الأسواق العربية، ويجب أن يكون من أولويات الأسواق العربية إلغاء الوجود المادي للأوراق المالية، والاستعاضة عنها بقيود دفترية في ما يعرف بإزالة مادية الأوراق المالية (Dematerialization) لدى الحفظ المركزي؛

– تفعيل حرية التداول الإقليمي في الأسواق العربية من خلال توفير كامل الحرية للمستثمرين العرب بالتداول في كافة أسواق الأوراق المالية العربية؛

– زيادة عمق الأسواق في الدول العربية من خلال تشجيع الشركات المساهمة العامة على إدراج أسهمها وكذلك تشجيع الشركات الخاصة على التحول إلى شركات مساهمة، وتشجيع قيام عمليات الخصخصة عن طريق أسواق الأوراق المالية وذلك لزيادة عمق وسيولة الأسواق العربية والأسهم الحرة المتاحة للتداول Free Float؛

– عمل خطة إعلامية لنشر الوعي الاستثماري من خلال تعريف المستثمر العربي بفرص وإمكانيات مزايا الاستثمار المالي بين الدول العربية.

iSkysoft PDF Editor

المراجع والهوامش

[1]– عبد الغفار حنفي، **الاستثمار في الأوراق المالية: أسهم– سندات– وثائق– استثمار**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص:27.

[2] –Peter Howells & Keith Bain , Financial Institutions Markets And money ,3rd edition , the Dryden press, USA, 1987 , P :36.

[3]– سليم الحسنية، **مفاهيم معاصرة لتحديث الاقتصاد الوطني**، منشورات وزارة الثقافة، سوريا،2000، ص:21.

[4]– حمزة محمود الزبيدي،**الاستثمار بالأوراق المالية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن،2001،ص:114 .

[5]- ناظم محمد ألشمري وآخرون، **أساسيات الاستثمار العيني والمالي**، دار وائل للطابعة والنشر، الأردن، 1999، ص:188.

[6]– بن دحان إلياس الأزهر، **دور تفعيل تكامل البورصات العربية في دعم التكامل الاقتصادي العربي "دراسة حالة الدول المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي"**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص:115.

[7]– نفس المرجع، ص:116.

[8]–عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص– ص: 235–240.

[9]–رشام كهينة، **واقع و آفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2009، ص،ص: 158، 159.

[10]–محمد بن ناصر الجديد، **تكامل الأسواق المالية العربية**، مقال بجريدة الاقتصادية، الشركة السعودية للأبحاث والتطوير، تم تصفحه بتاريخ 2017/07/25، على موقع الجريدة الالكتروني: http://www.aleqt.com/2007/02/16/article_7919.html

[11]–الموقع الالكتروني لاتحاد البورصات العربية، تم تصفحه بتاريخ 2017/05/10: http://www.arab-exchanges.org/About-Us/History.aspx

[12]–نفس المرجع على الصفحة: http://www.arab-exchanges.org/Members/Exchanges.aspx

[13]– نفس المرجع على الصفحة: http://www.arab-exchanges.org /About-Us/Mission-Vision.aspx

[14]–بالاعتماد على:

– بن دحان إلياس الأزهر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 136؛

– سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، مصر، 2004 ، ص:158.

[15]–أشرف محمد دوابة، **نحو سوق مالية عربية**، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي العربي، الجامعة الأردنية، الأردن، خلال الفترة 20–22 سبتمبر 2004، ص:26.

[16]–للإطلاع على تفاصيل الاتفاقيات الحديثة بين أسواق الأوراق المالية العربية المبرمة، يرجى زيارة الموقع الالكتروني لاتحاد البورصات العربية قسم التعاون والاتفاقيات: http://www.arab-exchanges.org/News/Cooperation-and-Agreements.aspx

[17]–عبد الغني حريري، أحمد مداني، **ربط الأسواق المالية العربية كآلية لتطويرها وزيادة درجة انفتاحها وعولمتها**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني الأول حول عولمة الأسواق المالية: بين الفرص والتحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغليزان، الجزائر، يومي 12 و13 أكتوبر 2011 ،ص:13.

[18]–أشرف محمد دوابة، **نحو سوق مالية عربية**، مرجع سبق ذكره، ص:27.

[19]– بن دحان إلياس الأزهر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 142؛

[*]–**HSBC** : اختصار لعبارة **شركة هونغ كونغ وشنغهاي للخدمات المصرفية** The Hongkong and Shanghai Banking Corporation هو عبارة عن اتحاد مجموعه كبيرة من البنوك وائتلاف مع البنك البريطاني للشرق الأوسط الذي هو بنك مركزه لندن، بريطانيا. الفرع الأول له في البلاد العربية والشرق الأوسط كان في العاصمة اللبنانية، بيروت عام 1946. ثم انتشر في معظم الدول العربية.

[**]–**OMX**: هي شركة سويدية متخصصة في إدارة وتملك البورصات العالمية وتقديم حلول تكنولوجية إلى العديد من البورصات الدولية.

[20]– أشرف محمد دوابه، **تكامل الأسواق المالية العربية آفاق وتحديات**، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن، 14، 15 أفريل 2009، ص،ص: 27،28

iSkysoft PDF Editor

[21]–الموقع الالكتروني **لصندوق النقد العربي**، تم تصفحه بتاريخ 2017/06/12: http://www.amf.org.ae/ar/aboutamf

[22]– نفس المرجع.

[23]– الموقع الالكتروني **لصندوق النقد العربي، التعريف بأسواق المالي العربية**، تم تصفحه بتاريخ 2017/06/12: http://www.amf.org.ae/ar/page

[24]–صندوق النقد العربي، **مساهمة صندوق النقد العربي في تطوير الأسواق المالية العربية**، إصدارات الصندوق، الإمارات، 2003، ص–ص: 13–20.

[25]–الموقع الالكتروني لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، **نبذة وأعضاء الاتحاد**، تم تصفحه بتاريخ 2017/07/12: http://www.uasa.ae/ar/introduction_uasa.aspx.

[26]– الموقع الالكتروني لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، **أخبار الاتحاد**، تم تصفحه بتاريخ 2017/07/12: http://www.uasa.ae/ar/topstortydetails.aspx?catid=40

–وللمزيد حول تفاصيل **الخطة الإستراتيجية لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية للأعوام 2016 – 2020** ، تصفح: http://www.uasa.ae/ar/topstortydetails.aspx?catid=40#sthash.AvTQdUHH.dpuf

***– **الإنفاذ Enforcement**: هو وظيفةتؤدّى لضمان وجود تبعات لأي انتهاك للقواعد وتشمل مجموعة من الأدوات المستخدمة لمعاقبة من يخل بالقوانين والأنظمة ولمنع حدوث تلك الانتهاكات في المستقبل. ووفقا للمبادئ التوجيهية التي **وضعتها الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق** بشأن إنفاذ معايير المعلومات الماليةيعرّف هذا الإنفاذ بأنه عملية تتمثل في فحص مدى امتثال المعلومات المالية لإطار الإبلاغ ذي الصلة، واتخاذ تدابير مناسبة عند اكتشاف حدوث مخالفات خلال عملية الإنفاذ وفقا للقواعد المنطبقة بموجب التوجيه المتعلق بالشفافية، واتخاذ تدابير أخرى ذات صلة لأغراض الإنفاذ. –المصدر: أمانة الانكتاد، **الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات**: ....، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، أكتوبر 2014، ص،ص: 6، 7.

[27]–أشرف محمّد دوابة، **نحو سوق مالية عربية**، ص، ص: 23،24.

[28]–بن دحان إلياس الأزهر، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص: 149، 150.

[29]–بالاعتماد على:

–الاسكوا، **الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية لعام 2007** ، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص،ص: 63، 64.

–الموقع الالكتروني **لشركة كميفك**، تم تصفحه بتاريخ 2017/08/25: http://www.kmefic.com.kw/ar/departments.php?page_id=21

[30]– الشراح رمضان علي، **استشراف مستقبل أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجية في ضوء نشأتها وتطورها**، مقال بمجلة آفاق اقتصادية، مركز البحوث والتوثيق باتحاد غرف التجارة والصناعة، المجلد 22، العدد 86، الإمارات، 2001، ص:7.

[31]– بن دحان إلياس الأزهر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 158.

[32]– مجلس هيئة السوق المالية، **القرار رقم 1–42–2015 المتعلق بالقواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة**، السعودية، 2015/5، ص:22.

[33]– بن دحان إلياس الأزهر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 158.

[34]–حسين عبد المطلب الأسرج، **دور البورصات العربية في دعم التكامل المالي العربي**، وزارة التجارة الخارجية والصناعات المصرية، مصر، 2006، ص، ص: 67،68.

iSkysoft PDF Editor

دور التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين Saa وكالة تيسمسيلت أنموذجا)

The role of agricultural insurance in agricultural development (Case study of the National Insurance Company Saa the Tissemsilt agency is a model)

الدكتور: رابحي بوعبدالله

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت (الجزائر)

البريد الالكتروني: RABHI70@GMAIL.COM

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى توضيح دور وأهمية التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية من خلال الشركة الوطنية للتأمين Saa وتحديدا على مستوى وكالة تيسمسيلت كنموذج لهذه التجربة ، وفي السياق يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية نظرا لتأثيره المباشر على التنمية الاقتصاديةو الفلاحية وحتى الاجتماعية، وانطلاقا من هذا المبدأ حاولنا من خلال هذه الدراسة استنباط أهم نقاط الارتباط بين التأمين الفلاحي والتنمية الفلاحية ،كما استعرضنا طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الفلاحة ، وتم توضيح الدور الذي تلعبه شركات التأمين في نمو واستقرار القطاع الفلاحي من خلال التأمين على مختلف المخاطر وتقليلها قدر الإمكان وكذا تعويض الفلاحين ،مما يشجعهم ويحفزهم أكثر على الإنتاج والعمل وبالتالي تفعيل القطاع الفلاحي ومنه خلق تنمية فلاحية، وبهذا توصلنا إلى نتائج مختلفة من بينها أن خدمة التأمين الفلاحي ضرورة تتابع نشاط الفلاح وتسهر على تجنيبه الأخطار على اختلافها ، إلا أن هذه الخدمة في الجزائر تعترضها جملة من الأسباب جعلت تأثير التأمين الفلاحي على التنمية الفلاحية ضعيفاً .

الكلمات المفتاحية: التأمين الفلاحي، التأمين المصرفي، التنمية الفلاحية، سوق التأمينات، المنتجات التأمينية.

Abstract:

The research paper aims to clarify the role and importance of agricultural insurance in agricultural development through the National Insurance Company (Saa), and more particularly at the Tissemsilt agency level as a model for this experiment, and in context the agricultural sector is one of the most important sectors of the economy because of its direct impact on economic, agricultural and even social development , On the basis of this principle we have tried through this study, to conclude the most important points of the link between agricultural insurance and agricultural development, We also reviewed the nature of the risks for agriculture, yet it was to clarify the role of insurance companies in the growth and stability of the agricultural sector through the insurance of various risks and minimize as much as possible, as well as the compensation of the peasants, and that with the aim of encouraging them and motivating them from production and work points of view, and thus activating the agricultural sector, and this the creation of agricultural development, and so we have achieved different results, among them the agricultural insurance service need to monitor the activity of farmers and be careful to avoid the various dangers, but this service in Algeria, encountered a number of reasons have made the impact agricultural insurance on agricultural development is weak.

Keywords : agricultural insurance, banking insurance, agricultural development, insurance market, insurance products.

iSkysoft PDF Editor

مقدمة:

لم يحظى موضوع التأمين في فترات ماضية بالاهتمام اللازم وبالقدر الكافي الذي حظيت به القطاعات الأخرى، وقد يرجع ذلك إلى أن التأمين هو خدمة مستقبلية غير ملموسة، ولكن بالنظر إلى مختلف المخاطر التي تلازم حياة الإنسان وما ينجم عنها من الخسائر، فقد فرضت هذه المعطيات حتمية البحث عن طرق ووسائل تساعد ولو بالقدر القليل على المجابهة والتصدي لهذه المخاطر، ونتيجة لذلك تطور هذا الموضوع من جميع جوانبه وبذلك أصبح التأمين قاعدة متينة في القطاعات الاقتصادية فانتشر بانتشار التجارة وكان أساسا لها وتنوع بتنوع المنتجات الصناعية وكان ضرورة ملحة فيها.

وبما أن قطاع الفلاحة من بين أهم الأنشطة الاقتصادية ويعد العصب الحساس والاهتمام به يحقق الأمن الغذائي ويضمن العيش الكريم، وحول هذا تتمحور انشغالات أغلب الدول السائرة في طريق النمو، وتعد الجزائر من بين الدول التي تملك ثروة فلاحية هائلة لشساعة المساحات الزراعية والمراعي والسهوب وبإمكانيات أخرى غير مستغلة مع إمكانية التوسع في مساحات الأراضي المسقية في الجنوب.

و قد عرف القطاع الفلاحي الجزائري عدة تجارب في مجال التنمية الفلاحية وذلك من خلال الإصلاحات التي شهدها والتنظيمات القانونية المختلفة في القطاع بدءا من التسيير الذاتي إلى مرحلة تنظيم المستثمرات الفلاحية، بالإضافة إلى القطاع الخاص الذي ساهم هو الآخر في هذا الاتجاه وكان له دور فعال في ذلك ، وعلى الرغم من كل هذه الإصلاحات إلا أنه لم يرقى إلى الأهداف المسطرة نظرا إلى العراقيل التي تواجهه وعلى رأسها تعدد الأخطار المتعلقة بمختلف الوسائل البشرية والمادية المساهمة في هذا القطاع الحيوي، الأمر الذي استدعى الاجتهاد في سبيل البحث عن الحلول للتقليل من الخسائر التي يتعرض لها الفلاح بصفة عامة كالحرائق، الفيضانات، نفوق الماشية على وجه العموم، والمخاطر التي تتعلق بالمعدات الفلاحية بصفة خاصة، وعليه كان قطاع التأمين الفلاحي من بين الحلول لتعويض الخسائر التي تمس الفلاح والمربي على حد سواء.

بناءا على ما تقدم نستنتج الدور الكبير الذي يلعبه قطاع الفلاحة في تطوير عجلة التنمية والحداثة، ولأنه يمثل المصدر الأساسي لدخل الفلاحين ويحقق الأمن الغذائي في كل المجتمعات فهو يعاني معوقات عديدة، إذ لا يمكن الحديث عن خطّة جديّة للتنمية الفلاحية دون الأخذ بالاعتبار دفع القطاع الفلاحي وتطويره وفق مخطّطات علمية تضمن الاستغلال الفعال للإمكانيات وتحقق الاكتفاء الذاتيّ وتجنّب الدولة الصعوبات لتغطية العجز الغذائيّ .

وإلى جانب ذلك فإن قطاع الفلاحة يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة الفلاح لعل أهمها العوامل الطبيعية التي تشكل تحديا كبيرا له، مع اختلاف المخاطر التي تصيبه وتصيب منتجاته ما يجعله يتردد في القيام بهذه النشاطات وبالتالي يجعل التنمية الفلاحية دائما في تراجع، وهذا ما يجنبه التأمين الفلاحي.

إشكالية البحث: انطلاقا من الطرح السابق تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة والتي نوجزها بالطريقة التالية: **ما مدى مساهمة التأمين الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية؟**

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية البحث في كيفية استغلال الفرص التأمينية الجوهرية في الوقاية من أكبر حد للأخطار التي قد تصيب القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة كذلك أصبح للتأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة لابد منها لإبعاد الأخطار، فلا يمكن للمجتمع إهماله وإغفال دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر هذه الدراسة ذات أهمية بالغة بالنسبة للفرد حتى يكون على دراية من أن التأمين الفلاحي هو السبيل لدعم التنمية الفلاحية وجعل القطاع الفلاحي دائما في تطور.

أهداف الدراسة: تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- محاولة التعرف على مفاهيم التأمين، وإبراز دوره اقتصاديا واجتماعيا.

iSkysoft PDF Editor

- التعرف على أهمية التأمين الفلاحي بالإضافة إلى مكانته في سوق التأمينات الجزائرية.
- الوصول إلى معرفة حجم التأمين الفلاحي ومدى مساهمته في الاقتصاد الجزائري.

المنهج المستخدم في الدراسة: المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج القائم على وصف خصائص الظاهرة موضوع الدراسة، وجمع المعلومات عنها وتحليلها.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي تطرقت إلى نفس الموضوع نجد:

– الدراسة الأولى عبارة عن مداخلة للباحث عامر أسامة بعنوان دور التأمين في دعم التنمية الزراعية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013/2002،وذلك يومي 23-24 نوفمبر 2014 على مستوى جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، في إطار الملتقى الدولي التاسع المعنون: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، بحيث هدفت دراسة الباحث إلى التعرف على مدى تأثير التأمين الزراعي على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2013 وكذا التطرق إلى أهم الإشكالات التي تواجه التطبيق السليم لمختلف برامج التأمين الزراعي، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- ✓ أن التأمين الزراعي يحد من آثار المخاطر والأضرار التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وهذا الأمر يهدد الأمن الغذائي.
- ✓ التأمين الزراعي في الجزائر يواجه عقبات كثيرة ومن بينها عدم رغبة الفلاح في تحمل أعباء إضافية نتيجة غلاء أقساط التأمين عليه.
- ✓ هو وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر وكذا المحافظة على الأمن الغذائي وتحقيق اكتفاء ذاتي.

– ثاني دراسة عبارة عن مداخلة أيضا للباحث حساني حسين بعنوان التأمين الفلاحي كمدخل للمساهمة في استدامة الأمن الغذائي (إشارة لتجربة الجزائر)، وذلك يومي 23-24 نوفمبر 2014 على مستوى جامعة الشلف في إطار الملتقى الدولي التاسع المعنون: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، ومن خلالها ألم الباحث بمختلف الأدوار المنتظرة من الصناعة التأمينية في المجال الفلاحي وواقعها في الجزائر، كما أولى عناية كبيرة في دراسة الأمن الغذائي وكيفية تحقيقه، وقد آلت نتائج هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ تعدد الأخطار المرتبطة بالنشاط الفلاحي من حرائق وكوارث طبيعية واختلاف الأخطار التي تصيب الحيوانات وغيرها وكل هذا التعدد والتعقد في المخاطر يطرح عدة إشكاليات مرتبطة بكيفية إدارتها، ولحل هذه الإشكاليات يقع الاختيار على التأمين الفلاحي.

محاور الدراسة: للإجابة على التساؤل المطروح في الإشكالية، وللإلمام بمختلف جوانب البحث ارتأينا أن تكون خطوات هذه الدراسة مقسمة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: التأمين الفلاحي.

المحور الثاني: أساسيات التنمية الفلاحية.

المحور الثالث: علاقة التأمين الفلاحي بالتنمية الفلاحية (حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA وكالة تيسمسيلت).

المحور الرابع: النتائج والتوصيات.

iSkysoft PDF Editor

المحور الأول: التأمين الفلاحي

على اعتبار أن الفلاحة عامل أساسي في تحقيق التوازن الاجتماعي ودفع العجلة الاقتصادية في الجزائر، فقد تميز هذا القطاع بوجود قيود خاصة لارتباطه بالظروف المناخية والبيولوجية والأنظمة الإنتاجية المختلفة، كل ذلك استوجب مرونة أكثر والتنوع في استعمال الطرق والاجراءات من أجل أن يلعب عامل التأمين دورا محفزا في إنعاش هذا القطاع.

أولا: مدخل إلى التأمين الفلاحي

1. تعريف التأمين الفلاحي: تعد التأمينات الفلاحية "الأداة التي تحمي المزارع من الخسائر التي قد يعاني منها عند زراعة أرضه وتربية مواشيه، فيعمل أولا على تأمين أرضه أو ماشيته تأمينا زراعيا وبعده وفي موسم قادم يعمل على طلب القرض الفلاحي من أجل تحقيق هدفه الإنتاجي، وبالطبع يلجأ الفلاح عادة إلى التأمين الفلاحي لتحقيق أهدافه التنموية الفلاحية".[1]

وعليه فإن التأمين الفلاحي هو "وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الزراعي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين المشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على تأمين المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات، الاستزراع المائي والبيوت البلاستيكية الزراعية".[2]

2.عقد التأمين الفلاحي: يمكن عقد التأمين الفلاحي من تأمين كل ما تحتويه المزرعة من بناءات ومعدات ومخزون وحيوانات ومحاصيل فلاحية، كما يمكن للفلاح تأمين ضيعته على النحو الذي يريده باختيار الحماية الملائمة لوضعه الخاص كأخطار الحريق والمسؤولية المدنية للمزارع .... الخ، ويؤمن هذا العقد كذلك بعض المخاطر التي هي من خصوصيات القطاع الفلاحي، وذلك من أجل حماية مكاسب الفلاحين ونشاطاتهم، ومن بين عقود منتجات التأمين الفلاحي نجد:[3]

(التأمين ضد البرد، التأمين ضد العواصف، التأمين ضد الفيضانات، التأمين ضد الجليد، التأمين ضد الثلج، التأمين ضد الشمس، التأمين ضد هلاك الحيوانات، التأمين ضد السيروكو، التأمين ضد الأمطار، التأمين الشامل للدواجن).

3. تصنيف التأمين الفلاحي: يصنف التأمين الفلاحي ضمن التأمينات غير الإجبارية، حيث يشمل هذا التأمين:

أ. التأمين من الأخطار الزراعية: مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية على الآفات الزراعية والكوارث الطبيعية، يمكن ضمان أخطار البرد والعاصفة والجليد وثقل الثلج والفيضانات وفق الشروط المنصوص عليها في العقد.

ب. التأمين من هلاك الحيوانات: يضمن المؤمن فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية أو عن حوادث أو أمراض، ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية أو تحديدا للأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن.

ج. تأمينات أخرى:[4] تشمل هذه التأمينات العتاد الفلاحي، المسؤولية المدنية، الزوارق المائية.

ثانيا: أنواع وأهمية التأمين الفلاحي

1.أنواع التأمين الفلاحي: تتعدد أنواع التأمين الفلاحي وتتمثل فيما يلي:

1.1.تأمين الناتج: يتوفر في العادة للمحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، ويواجه هذا التأمين مشكلة في قياس الناتج، حيث يكون الناتج في دورات شديدة السرعة مثل إنتاج الحليب، أو ببطء شديد مثل تربية ماشية اللحم، ولأنه لا يوجد وقت محدد للحصاد في الإنتاج الحيواني، مما يجعل التأمين فيها أكثر صعوبة، وتأمين الناتج عادة ما يتسم بالاسم مثل تأمين القمح من الصقيع، ويمكن أن يكون التأمين على أساس الناتج المساحي (كمية الإنتاج) أو على أساس قيمة الإنتاج، ويرتبط التأمين على الناتج بمشكلة توجيه الموارد الإنتاجية أو تخصيصها للمنتجات التي يمكن التأمين عليها.

2.1. تأمين الأسعار: هذا النوع من التأمين يحتاج إلى توافر البيانات الحقيقية عن أسعار المنتجات، ويجب أن يتم تقدير الأسعار على أساس السوق الحالية أو الأسعار المستقبلية، وعموما تحديد إمكانية التأمين على الأسعار ترتبط بمدى وجود عقود الأسواق

iSkysoft PDF Editor

المستقبلية (العقود الآجلة)، فعدم وجود هذه الأسواق ووجود قدرة كافية على إعادة التأمين يساعد على وجود التأمين على الأسعار كأحد المنتجات في سوق التأمين.

3.1. تأمين الدخل: يمكن أن يكون هذا النوع من التأمين أكثر جاذبية للفلاحين من أشكال التأمين الأخرى، حيث أنه يتعامل مع الخسائر التي تؤثر على دخل الفلاحين بشكل مباشر، إلا أن هذا النوع يواجه العديد من المشاكل، حيث أن الخسائر المحتملة لا تحدث نتيجة حوادث محددة بل تعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة الفلاح لأعماله، بالإضافة إلى أن الفلاح يمكنه أن يعظم من عوامل تؤثر على دخله (تأمين العاملين، استثمارات وتجديدات) و هذا يجعل شركة التأمين لا تستطيع احتمال توزيع العائد المتدني وبالتالي لا يتسنى لها تحديد قيمة أقساط مناسبة.[5]

4.1.تأمين العائد: وهو خليط من تأمين الناتج وتأمين الأسعار، وهذا النوع يتميز بكونه أرخص من النوعين السابقين كل على حدى، حيث عادة ما تنخفض مخاطر العائد المتدني فقد يعوض الناتج المنخفض بالأسعار المرتفعة والعكس صحيح.[6]

2.أهمية التأمين الفلاحي: تكمن أهمية التامين الفلاحي فيما يلي:

- ✓ تمكين المزارع من التوسع في الإنتاج باستقطاب موارد إضافية عن طريق الائتمان، فالتأمين الفلاحي يعتبر ضمان مؤكد للإنتاج الزراعي.
- ✓ يوفر الخبرة الفنية المدربة والحلول لبعض المشاكل عن طريق الأبحاث التي تقوم بها شركات التأمين بغرض إدارة المخاطر وتقليل الخسائر، ومن ذلك أيضا نقل وتوطين التقنية العالمية، أو تقديم حلول مفصلة لبعض المخاطر أو تصميم حلول مفصلة لبعض المخاطر أو تصميم حلول لمشاكل الإنتاج.
- ✓ يعمل التأمين الفلاحي على إيجاد حد أدنى من الدخل للفلاح ويحقق له الاستقرار فتتهيأ الظروف للتنمية المضطردة والمستدامة.
- ✓ يساعد التأمين الفلاحي على التوسع الفلاحي بتشجيع الاستثمار في الريف وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد.
- ✓ يساعد التأمين الفلاحي على توفير واستقرار إمدادات الغذاء في البلاد مما يؤدي للاستقرار الاجتماعي والسياسي.
- ✓ التأمين يزيد من الاستثمارات في الريف وبذلك تقل الهجرة من الريف إلى المدن.[7]

المحور الثاني: أساسيات التنمية الفلاحية

أولا: التنمية الفلاحية

تعتبر الفلاحة وتنميتها من أهم الموضوعات الاقتصادية التي تساهم بفعالية أكبر في النمو والتطور الاقتصادي، ومحاولة إرساء قاعدة هيكلية قوية، وذلك من أجل إشراك الريف في عملية التنمية، ولأن البلدان المتقدمة في سنوات النهضة الاقتصادية، ساهمت فيها الزراعة بتزويدها بالمواد الأولية اللازمة للصناعات المختلفة.

1.تعريف التنمية الفلاحية: التنمية الفلاحية هي: "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية."

فالتنمية الفلاحية هي "عملية إدارة لمعدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال ز يادة رقعة الأراضي المزروعة أو من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي".

كما يقصد بالتنمية الفلاحية "تنمية الإنتاج الزراعي، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معا".

iSkysoft PDF Editor

2.أهداف التنمية الفلاحية: تسعى التنمية الفلاحية إلى مجموعة من الأهداف تتمثل في:

1.2.تحقيق الفائض الفلاحي: أي وجود فرق إيجابي بين حجم الإنتاج الفلاحي والحجم الضروري لمعيشة السكان، بحيث يتم توجيه هذا الفائض إلى مهام اقتصادية أخرى.

2.2.تعتبر كمصدر للعملة الصعبة: عن طريق الصادرات وذلك عند تحقيق فائض من الإنتاج الفلاحي فإنه يتم تصديره مقابل ذلك يتم الحصول على العملة الصعبة.

3.2.مصدر للقوة العاملة: حيث أن الفلاحة تضم مجموعة كبيرة من اليد العاملة مما تساهم في الحد من نسبة البطالة، خصوصا أن غالبية سكان الدول النامية يشتغلون في الزراعة، كما أن الفائض الغذائي المتشكل من الزراعة هو الذي يحدد عدد العمال الممكن تشغيلهم خارج نطاق الزراعة.

4.2.المساهمة في تكوين رأس المال: يمكن اعتبار أن القطاع الفلاحي هو المصدر الرئيسي للثروة، حيث لا زال هو المصدر الرئيسي لرأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية للدول، ويمكن للدولة أن تحصل على الأموال اللازمة عن طريق فرض ضرائب على القطاع الفلاحي على سبيل المثال.

5.2.توفر المواد الأولية للصناعة: حيث أن الفلاحة تساهم في توفير المواد الأولية اللازمة التي تدخل في الصناعة، ومن أهم هذه الصناعات التي تقوم على أساس القطاع الفلاحي، الصناعات الغذائية، النسيجية والتحويلية.

ثانيا: العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي

لا يمكن للتنمية الفلاحية أن تتحقق إلا بتوفير جملة من الموارد الطبيعية، البشرية وغيرها من العوامل.

1.العوامل الطبيعية: تنقسم الموارد الطبيعية التي يقوم عليها النشاط الفلاحي بشكل أساسي إلى الأراضي، الموارد المائية ، الثروة النباتية،و الثروة الحيوانية.

2.الموارد البشرية: هي كل جهد بشري يستهدف إيجاد المنفعة أو زيادتها سواء كان جهدا عمليا أو ذهنيا أو غيرها وهذه الموارد هي التي تحول الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية ذات منفعة، وتعد الموارد البشرية موارد قابلة للتطوير والتنمية من خلال التعليم والتدريب خارج وأثناء الخدمة والإرشاد والتثقيف واكتساب الخبرة.[8]

3.الدعم المالي والتقني: تعد المكننة الزراعية (الجانب التقني) من العوامل الرئيسية التي أدت إلى التوسع العمودي للإنتاج وإحداث ثورة زراعية بهذا القطاع خاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا، إلا أن دول العالم الثالث لا تزال تتبع إمكانية التوسع الأفقي باستعمال أكبر مساحة من الأراضي الزراعية، كما أن إحلال الآلات في إنجاز النشاطات الفلاحية محل الإنسان والحيوان يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأرض وذلك للاعتبارات التالية:

– الآلات الزراعية تستعمل في (الحرث، الحصاد) مع إمكانية تكثيف الدورة الزراعية؛

–كفاءة الآلات الحالية في إعداد التربة وتهيئتها كالقدرة على الحرث، ويقسم العتاد الفلاحي إلى عتاد الحرث وتهيئة التربة والبذر والتسميد والمعالجة، عتاد الجر والحصاد والدرس، عتاد النقل.

4.التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي: يعتبر التكوين، البحث و الإرشاد الفلاحي من العوامل الضرورية لرفع الإنتاجية عن طريق الاستعمال الكفء لوسائل الإنتاج والتقليل من النقائص وكذا تطبيق المعارف والتقنيات الحديثة في المجال الفلاحي وذلك بالقيام ببحوث ميدانية على كل المستويات (الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات، تحسين خصوبة التربة، ...الخ)، فالبحث

iskysoft PDF Editor

في المواد الصحية النباتية يقضي على الآفات الحشرية والفطرية والطفيلية ويحسن البذور والسلالات التي تكون ذات مردودية عالية، أما الإرشاد الزراعي فهو يوجه الفلاح ويمده بالإرشادات والمعلومات التي يفتقر إليها.

المحور الثالث: علاقة التأمين الفلاحي بالتنمية الفلاحية (حالة الشركة الوطنية للتأمين Saa وكالة تيسمسيلت)

يعتبر قطاع التأمين مكونا أساسيا في القطاع المالي لكل اقتصاد، وازدادت أهميته مع التوسع في أعمال التأمين والتعامل مع شركاته، وأصبح التأمين جزءا مكملا للنظام المصرفي، بل ولا يقل عنه أهمية من حيث الأصول المتداولة لديه ومن حيث الموارد المالية، وبصفة خاصة السيولة التي استطاعت شركات التأمين الوصول إليها وجمعها، كما تطورت فنيات وأساليب عمل التأمين، فظهرت أعمال إعادة التأمين والشركات التي تقدم الخدمات المتصلة بها.

وفي السياق فإن للتأمين الفلاحي كمنتج لشركات التأمين أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها، وهو في الغالب تأمين قصير ومتوسط الأجل وقليل منه مخصص للأجل الطويل، ويكون الهدف منه ضمان المحصول والإنتاج الفلاحي، لذلك يلعب التأمين دورا محفزا في إنعاش هذا القطاع.

و كغيرها من البلدان فإن الجزائر تعرف بأن التأمين الفلاحي أحد أهم القطاعات وأكثرهم طلبا، لذلك سخرت كل الإمكانات المادية والبشرية والمعنوية لتشجيع الفلاحين وكذا مساعدة الزراعة لتحسين ممارساتها من أجل زيادة الإنتاج والاستثماو باعتباره كذلك السبيل الأكثر أهمية لتحقيق التنمية الفلاحية والحفاظ على اقتصاد البلاد ومواجهة الأخطار بالنسبة للقطاع الفلاحي.

أولا: واقع التأمينات الفلاحية في السوق الجزائرية

تشهد التأمينات الفلاحية في الجزائر إقبالا ضعيفا من قبل الفلاحين رغم وجود عدد كبير من المنتجات المقترحة في السوق، وهذا لعدة أسباب يرجعها الفلاحون لأسعار الضمانات المرتفعة تارة ولعدم انسجام هذه الضمانات مع طبيعة النشاط الفلاحي، وعدم مراعاة طبيعة وحجم الإنتاج، وكذا عدم الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المنطقة الزراعية و أيضا ضعف التعويضات، كما أن نقص ثقافة التأمين عموما في المجتمع الجزائري تعتبر من بين أهم معوقات تطور هذا النوع من التأمينات،[9] والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم01: تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في السوق الجزائرية (2002–2012)

الوحدة: مليون دج

السنة	مجموع رقم أعمال فروع التأمينات	رقم أعمال التأمين الفلاحي	نسبة رقم أعمال التأمين الفلاحي
2002	29008	1217	%4.2
2003	51273	1110	%2.16
2004	35849	968	%2.70
2005	41647	738	%1.77
2006	46504	569	%1.22
2007	53861	520	%0.97
2008	68009	717	%1.05
2009	77678	1044	%1.34
2010	81082	1237	%1.53
2011	87327	1626	%1.86
2012	100182	2247	%2.24

المصدر:

, p32012-2011, Le marché algérien des assurances, Algérie,) CNA (Conseil national des assurances

iSkysoft PDF Editor

الشكل رقم 01: تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في السوق الجزائرية (2002-2012)

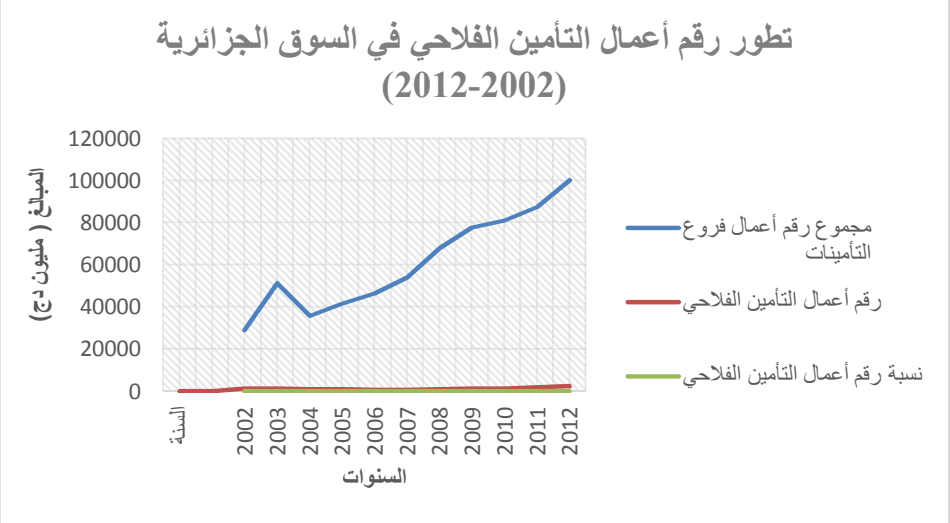

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

تشير الإحصائيات في المجال إلى أن عدد المؤمنين في قطاع الفلاحة يقارب 75ألف من أصل أكثر من 900ألف فلاح مسجل لدى الغرفة الوطنية للفلاحة، أي ما يمثل نسبة تتراوح بين 8%و10% فقط.

وسجل فرع الفلاحة في قطاع التأمينات نسبة ضئيلة من رقم الأعمال الإجمالي قدرت بـ 1.9% خلال سنة 2011و 2%خلال 2012 بمبلغ يصل فقط إلى 1626و2247 مليون دج لسنة 2011 و2012 على التوالي وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: رقم أعمال سوق التأمين حسب الفروع التأمينية لسنتي 2011و 2012

الوحدة: مليون دج

فروع التأمين	2011	2012
السيارات	43552	52466
النقل	5708	5333
الحريق والمخاطر المختلفة [10]	28909	32055
تأمين المخاطر الفلاحية	**1626**	**2247**
تأمين الأشخاص	7043	7499
تأمين ضمانات الائتمان	489	582
المجموع	87327	100182

المصدر:

, p22012-2011, Le marché algérien des assurances, Algérie,) Conseil national des assurances) CNA

الملاحظ من خلال الجدولين أن فرع التأمين الفلاحي، مقارنة بباقي الفروع غير مهتم به من قبل شركات التأمين لعدة اعتبارات، أهمها التكلفة العالية التي يجب تحملها لبيع منتج تأمين فلاحي وكذا النسبة المخفضة من العمولات التي يحصلون عليها.

هذا الضعف في حصة التأمين الفلاحي بالنسبة لرقم أعمال السوق في الجزائر أدى بالضرورة إلى ضعف قيمة التعويضات مقارنة بباقي الفروع التأمينية.

iSkysoft PDF Editor

كما تسبب التقلبات الجوية سنويا خسائر كبيرة للقطاع الفلاحي في الجزائر، مما يطرح إشكالية ضعف حصة التأمينات على النشاطات الفلاحية خصوصا وأن الجزائر تعد حسب الخبراء من الدول المعرضة لتغيرات مناخية كبيرة تصل إلى درجة الكوارث الطبيعية.[11]

فالتأمينات الفلاحية تعد ضرورية لحماية الأنشطة الفلاحية ضد العديد من الأخطار على غرار الفيضانات، البرد، الجليد، الحرائق، العواصف، الجفاف وغيرها.

في هذا الإطار يوفر سوق التأمين الجزائري العديد من المنتجات التأمينية أهمها البيوت البلاستيكية، تأمين النخيل، تأمين منتج البطاطس، تأمين الحبوب، تأمين الأبقار، الأغنام، الجمال، الدجاج، النحل، تأمين الطماطم، تأمين أشجار الزيتون، التأمين ضد البرد، التأمين ضد الحريق، تأمين جني المحاصيل، تأمين حفر الآبار، تأمين السقي، تأمين الأشجار المثمرة، تأمين المسؤولية المدنية للفلاح، للبيطري، تأمين خسائر الاستغلال بعد الحريق، تأمين المعدات الفلاحية، فهناك تعدد كبير في المنتجات التأمينية التي يوفرها سوق التأمينات الجزائري لكنها تبقى مجهولة بالنسبة لغالبية الفلاحين لعدة اعتبارات، ورغم هذا التعدد في المنتجات التأمينية إلا أن هناك صعوبات كبيرة تميز عملية إدارة المخاطر الفلاحية، أهمها عدم تناسق المعلومات المتوفرة بين شركة التأمين والفلاح، بحيث يمكن لكثير من الفلاحين استخدام المعلومات الخاصة بنشاطهم للتعويض دون وجه حق.[12]

وفيما يلي سنحاول عرض تجربة إحدى وكالات سوق التأمين في الجزائر في مجال التأمين الفلاحي وذلك على مستوى الشركة الوطنية للتأمين SAA (وكالة تيسمسيلت).

ثانيا: نشاط الشركة الوطنية للتأمين SAA (وكالة تيسمسيلت) في إطار التأمين المصرفي

في مجال التعاون بين قطاعي البنوك وشركات التأمين أو ما يعرف بـ "التأمين المصرفي" الذي يعتبر استراتيجية للمصرف تقضي ببيع منتجات التأمين عبر شبكة فروعه أي قيام البنوك نيابة عن شركات التأمين بجميع الأعمال التي تنص عليها التعليمات وذلك فيما يتعلق بنوع وفروع أعمال شركات التأمين ضمن حدود الاتفاقية.[13]

ووفقا لذلك قامت الشركة الوطنية للتأمين **Saa** بداية من سنة 2010 بالتعاون مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** الذي يقوم بمنح قروض وسلف ومساعدات للفلاحين للقيام بأعمالهم على أتم وجه، وذلك من أجل بيع وتسويق منتجها (التأمين الفلاحي) من خلال إنشاء وحدة تأمين مصرفي تضم مدير قائم على أعمال التأمين المصرفي وموظف معتمد يقوم بـ:[14]

- ✓ عرض وترويج وتسويق المنتجات التأمينية (التأمين الفلاحي) التي تقدمها الشركة؛
- ✓ استلام طلبات التأمين الفلاحي وطلبات تجديد وثائق التأمين أو تعديلها أو إلغاؤها.
- ✓ استلام أقساط التأمين الفلاحي وتوريد تلك الأقساط للشركة؛
- ✓ إصدار وثائق التأمين أو تجديدها أو تعديلها أو إلغاؤها دون تحمل أي أخطار ناشئة عن الوثيقة.
- ✓ التحري والتحقق عن الأخطار المشمولة بعقد التأمين الفلاحي وتسوية الادعاءات غير المتنازع عليها نيابة عن الشركة دون الحصول على مقابل خاص لذلك.

وهذا التعاون يشكل نمطا جديدا لسوق التأمين في الجزائر وعموما انعكس ذلك بالارتفاع التدريجي في حجم رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين لفرع التأمين الفلاحي وذلك لأنه حقق عدة مزايا منها:

- توفير مصدر توزيع جديد للمنتجات التأمينية يعود بالنفع على الشركة، والوصول إلى أكبر عدد من الفلاحين؛
- التوفير في الوقت وفي تكلفة التأمين الفلاحي من خلال إتباع قنوات جديدة في تسويق هذا المنتج.

iSkysoft PDF Editor

ثالثا: التأمينات الفلاحية في الشركة الوطنية للتأمين (وكالة تيسمسيلت)

تقوم الشركة الوطنية للتأمين (وكالة تيسمسيلت) بالتأمين على مختلف المخاطر التي تصيب النباتات والحيوانات وغيرها من المخاطر، رغم ذلك فإنه لم يسعفها الحظ في استقطاب الفلاحين بكثرة بسبب المنافسة بين شركات التأمين، وبالتالي قامت بالاعتماد على التأمين المصرفي من أجل التعاون مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية حتى تتمكن من تشجيع وتنشيط التأمين الفلاحي والوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفلاحين في الولاية.

كما أن الوكالة تقوم بالتأمين على المنتجات النباتية والحيوانية وباقي المنتجات، والبعض منها يتم التأمين عليه تأمينا شاملا، إلا أنه لا يغطي10% من قيمة الضرر وذلك من أجل تحسيس المؤمن له بضرورة الشعور بالمسؤولية اتجاه ممتلكاته المؤمن عليها، ومن منتجات التأمين الفلاحي على مستوى وكالة تيسمسيلت نجد:

- ✓ منتجات التأمين الفلاحي (النباتية) وفيها: الحرائق التي تصيب المحاصيل، التأمين الشامل للبيوت البلاستيكية، التأمين ضد البرد، المخاطر التي تصيب أشجار النخيل، التأمين الشامل للفسائل (الشتلات)، التأمين الشامل لمحاصيل الخضر، والتأمين الشامل لأشجار الفاكهة.
- ✓ منتجات التأمين الفلاحي (الحيوانية) وفيها: التأمين الشامل للدواجن وكذا التأمين الشامل للمواشي.
- ✓ منتجات التأمين الفلاحي (الأخرى) وفيها: تأمين العتاد الفلاحي.

رابعا: تطور فرع التأمين الفلاحي في الشركة الوطنية للتأمين Saa (وكالة تيسمسيلت)

1.رقم أعمال التأمين الفلاحي قبل اتفاقية التأمين المصرفي:

الجدول رقم 03: رقم أعمال فرع التأمين الفلاحي (2008-2009) الوحدة: ألف دج

منتجات التأمين الفلاحي	نسبة رقم أعمال فرع التأمين الفلاحي			
	2008		2009	
الحرائق التي تصيب المحاصيل	14	%4.66	67	%0.26
تأمين العتاد الفلاحي	1.2	%0.40	148	%0.58
المجموع	15.2	%5.06	215	%0.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الشركة الوطنية للتأمين (وكالة تيسمسيلت)

من خلال الجدول نلاحظ أن الشركة الوطنية للتأمين (وكالة تيسمسيلت) في سنتي 2008-2009 تعاني عزوف الفلاحين من الإقبال على التأمين الفلاحي، وبالرجوع إلى لغة الأرقام بالاعتماد على مصادر من الوكالة نفسها يتضح أن نسبة التأمين الفلاحي من رقم أعمال الشركة وصلت إلى 5.06% خلال سنة 2008، أما سنة 2009 فإنها لم تتجاوز 1% ، وذلك راجع إلى غياب ثقافة التأمين الفلاحي لدى فلاحينا وترسخ عقلية التسليم بالقدر وبالظروف المناخية المتغيرة، لذلك لجأت الشركة الوطنية للتأمين إلى إبرام اتفاقية التعاون مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تشجيع وإنعاش هذا الفرع التأميني في إطار التأمين المصرفي.

iSkysoft PDF Editor

2.رقم أعمال التأمين الفلاحي بعد اتفاقية التأمين المصرفي:

الجدول رقم04: تطور عقود التأمين الفلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2010–2014)

منتجات التأمين الفلاحي	عدد عقود التأمين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب السنوات				
	2010	2011	2012	2013	2014
مخاطر البرد والحرائق التي تصيب المحاصيل	131	159	20	11	296
المخاطر التي تصيب المواشي	-	-	10	5	3
المخاطر التي تصيب الدواجن	-	-	9	2	3
تأمين العتاد الفلاحي	7	38	120	154	213
التأمين ضد الكوارث الطبيعية	2	1	2	1	2
تأمين السكن الشامل	1	-	1	2	2
المجموع	141	198	162	175	519

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة تيسمسيلت)

بفضل خدمة التأمين المصرفي المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، استطاع هذا الأخير أن يستقطب عدد لا بأس به من المؤمنين في مجال الفلاحة، والملاحظ من خلال الجدول أن عدد هذه الفئة في تزايد مستمر حيث وصل سنة 2014 إلى 519 مؤمن، وذلك من خلال الإعفاءات والتسهيلات المقدمة من قبل البنك والتي تتميز بـ:

- سهولة الاشتراك بالبرنامج بالإضافة إلى بساطة الإجراءات و بتكلفة زهيدة والتمتع بالتأمين الفوري بمجرد التعاقد؛
- يتم خصم الأقساط الشهرية أو السنوية للتأمين مباشرة من رصيد العميل إذا كان لديه رصيد في البنك؛
- يوفر البنك تخفيضات تصل إلى 50% على بعض المنتجات؛
- يوفر البنك خدمة الضمان الشامل على منتجات التأمين الفلاحي، كما يوفر مرونة في اختيار فترة التأمين المناسبة؛
- اختصار الوقت والجهد على الفلاحين وتجنيبهم الصعوبات الإدارية من أجل التأمين في شركات أخرى.

ونتيجة لذلك تم التوسيع من قاعدة منتجات الشركة الوطنية للتأمين وخدماتها لتلبية حاجيات العملاء في مجال التأمين الفلاحي، و بهذا أثبت بنك الفلاحة والتنمية الريفية أنه الوسيط المعتمد عليه وقناة التوزيع الأقوى للشركة الوطنية للتأمين بفضل القروض الفلاحية الميسرة (بدون فوائد) المقدمة للفلاحين.

الجدول رقم 05: رقم أعمال التأمين الفلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2010–2014) **الوحدة: ألف دج**

رقم أعمال التأمين الفلاحي حسب السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع رقم الأعمال	294	503	1600	14544	2490

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة تيسمسيلت)

iSkysoft PDF Editor

الشكل رقم 02: رقم أعمال التأمين الفلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2010-2014).

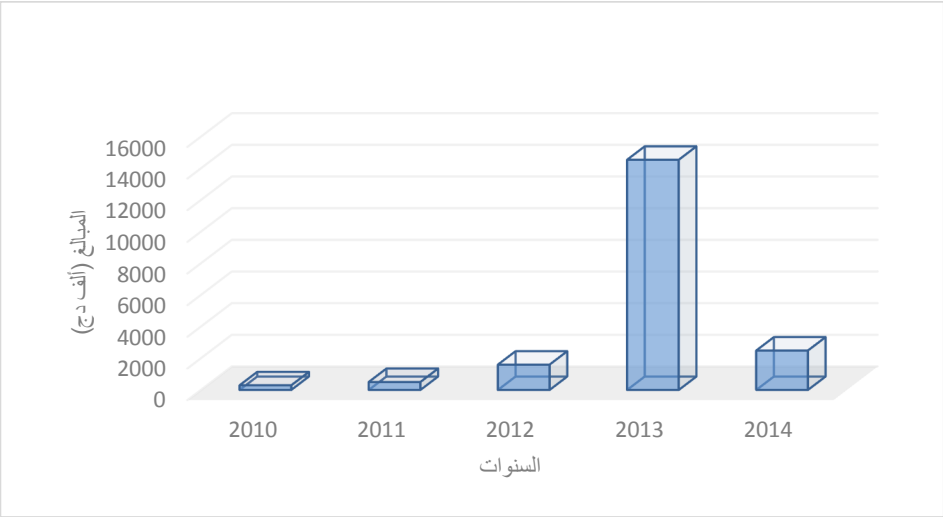

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05

الجدول رقم 06: رقم أعمال فرع التأمين الفلاحي ل Saa (وكالة تيسمسيلت) (2010-2014) الوحدة: ألف دج

منتجات التأمين الفلاحي	رقم الأعمال				
	2010	2011	2012	2013	2014
تأمين العتاد الفلاحي	203	383	116	334	515
نسبة رقم الأعمال	%0.64	%1.34	%0.22	%0.68	%1.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الشركة الوطنية للتأمين (وكالة تيسمسيلت)

الشكل رقم 03: رقم أعمال فرع التأمين الفلاحي ل Saa (وكالة تيسمسيلت) (2010-2014)

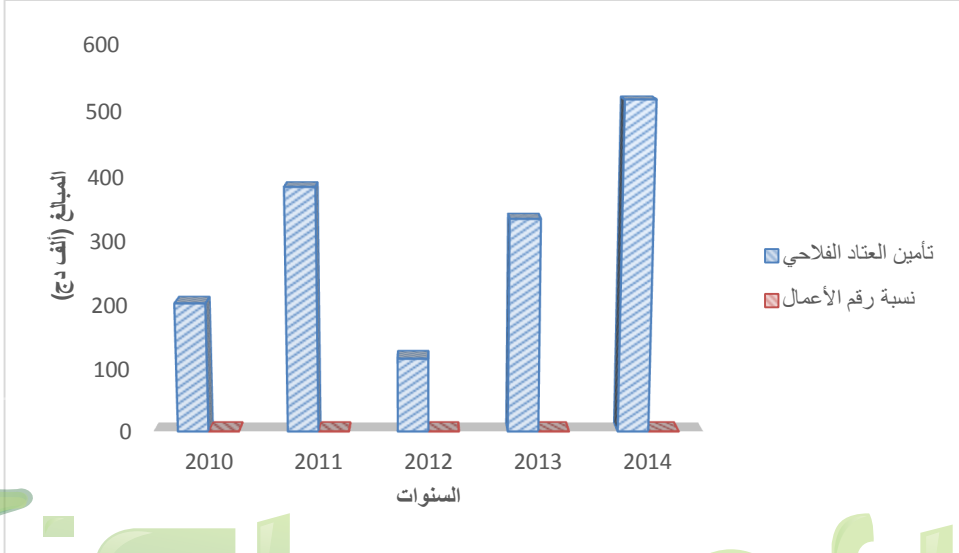

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06

iSkysoft PDF Editor

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ أن الشركة حققت نقطة إيجابية باعتمادها على التأمين المصرفي كفرصة للتعاون مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تشجيع وتنشيط فرع التأمين الفلاحي في الولاية، مع العلم أن الشركة لم تتخلى نهائيا عن هذا الفر ع وواصلت تأمينها للعتاد الفلاحي.

وبالرجوع إلى لغة الأرقام نجد أن رقم أعمال التأمين الفلاحي سنة 2009 لم يتجاوز215000 دج، و في الوقت الذي لم تبلغ نسبة مساهمة هذا التأمين في رقم أعمال الوكالة 1% في نفس السنة تجاوز هذا الرقم المليون دج سنة 2012، وواصلت النتائج المرضية تقدمها حيث بلغت هذه النتيجة سنة 2013، 14 مليون دج وتعد أفضل نتيجة خلال الخمس سنوات المدروسة.

خامسا: أهمية التأمين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية والنتائج المرجوة منها

يسعى التأمين الفلاحي دائما إلى الاهتمام بالفلاحة وتنميتها، والجهود التي يبذلها من أجل تطويرها تنعكس نتائجها على البلد اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، وبالتالي فإن الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وكل ماله علاقة بالتنمية الفلاحية ما هو إلا تطبيق لنظام التأمين الفلاحي.

1.أهمية التأمين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية: يهدف التأمين الفلاحي إلى المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات الفلاح وذلك بتغطية محاصيله وممتلكاته ضد الكوارث الطبيعية وتتمثل الأهمية المباشرة للتأمين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية فيما يلي:

- ✓ يؤهل الفلاح للتوسع في الإنتاج باستقطاب التمويل بعد توفير الضمان عن طريق التأمين، كما يوفر حد أدنى من الدخل للفلاح واستقراره؛
- ✓ يُ .َكن التأمين بغرض درء المخاطر وتقليل الخسائر من نقل وتوطين التقنية ويوفر الخبرة الفنية المدربة.
- ✓ يساعد في التوسع الزراعي والاستثمار في المناطق الريفية وبالتالي إلى رفع الدخل القومي.
- ✓ يؤدي إلى الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛
- ✓ يمتص الصدمات التي يتعرض لها المزارع من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته؛
- ✓ يساعد على توزيع المخاطر عبر السنين مما يخلق نوعا من الاستقرار في الأقطار التي تعتمد على الزراعة.
- ✓ يساعد التأمين الفلاحي في تقليل الاعتمادات الحكومية المرصودة لدرء الكوارث؛
- ✓ يهيئ فرص حقيقية للشراكة بين الفلاحين والقطاع الخاص من جهة والحكومة من جهة أخرى.
- ✓ يحفظ كرامة المزارع عند حدوث الكوارث ولا يقع تحت رحمة الهبات والإعانات والمنح.[15]

2. النتائج المرجوة من تحقق التنمية الفلاحية:

1.2. على المستوى الاجتماعي:

- ✓ توفير الغذاءو المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر؛
- ✓ توفير فرص العمل للسكان في المناطق الريفية؛
- ✓ الحد من الهجرة نحو المدن وبالتالي الحد من الضغط على المرافق والخدمات في المدن؛
- ✓ الحفاظ على العادات والتقاليد القروية بتنفيذ مشاريع تنموية تدفعهم للاستقرار وزيادة ارتباطهم بالأرض.

2.2. على المستوى الاقتصادي:

- ✓ المساهمة في الناتج القومي و توفير المواد الخام للقطاع الصناعي والفلاحي؛
- ✓ تمويل القطاعات التنموية الأخرى كالتعليم والصحة وغيرها بالمدخرات المالية من الإنتاج الفلاحي؛

iSkysoft PDF Editor

3.2. على المستوى البيئي:

- ✓ الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء؛
- ✓ تقنين استخدام المدخلات الفلاحية لضمان إنتاج غذائي صحي وآمن.[16]

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

يعد قطاع الفلاحة من القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر في ظل التغيرات المناخية والبيئية، وتعدد الأخطار المرتبطة بالنشاط الفلاحي سواء ما تعلق بالأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية، الأمراض والأوبئة، حرائق المحاصيل، المسؤولية المدنية لمختلف الفاعلين في المجال اتجاه الأشخاص أو ممتلكاتهم، .....وغيرها، وهذا يؤكد حتمية البحث عن نظام تأمين فلاحي الذي يعتبر شكل من أشكال إدارة المخاطر المستخدمة للحماية ضد الخسائر المحتملة، وهو وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر على الفلاحين والمربين المشاركين في التأمين الفلاحي، بالإضافة إلى أن هذا الأخير لا يقتصر على المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا عدة تغطيات تأمينية كالتأمين على جميع أشكال الإنتاج النباتي، التأمين على الإنتاج الحيواني، التأمين على المعدات الفلاحية ..الخ

وكما نعلم أن لهذا التأمين تأثير كبير على الإنتاج الفلاحي، فقد توصلنا إلى أنه ضعيف جدا في الجزائر مقارنة بباقي التأمينات، فبالرغم من أن الجزائر تمتاز بوسط طبيعي ملائم لإنتاج فلاحي متنوع وتعتبر كبلد فلاحي وزراعي بامتياز، امتنع العديد من الفلاحين عن التأمين ضد مختلف الأخطار الفلاحية وهذا راجع إلى جملة من الأسباب تعكس تدهور الإنتاج الفلاحي، وليس هذا فقط بل إن الجزائر تعاني أيضا تذبذبا في تساقط الأمطار على اعتبار أن الزراعة في الجزائر هي زراعة مطرية تعتمد إلى حد كبير على المغاثية بعد غياب البرامج الفلاحية التي أطلقتها الدولة من أجل احتضانها لعشرات منشآت الري، في حين نجد أنهنالك كميات كبيرة من المنتجات تستورد لتلبية الحاجيات الاستهلاكية.

وعليه يجب تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل المادية والبشرية وإعادة تشييد الإقليم الفلاحي والمحافظة على الموارد الطبيعية التي من شأنها الدفع بعجلة التنمية الفلاحية عن طريق استخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال الفلاحة، بالإضافة إلى نظام التأمين الذي يلعب دورا هاما للمساهمة أكثر في مرافقة مختلف الفاعلين في المجال وتغطية الأضرار الناجمة عن مختلف النشاطات الفلاحية التي يقومون بها ويحمي محاصيلهم وممتلكاتهم ويحد من الأضرار والمخاطر التي تتعرض لها، وبذلك يكون هنالك فعالية في تحقيق التنمية الفلاحية بالنسبة لبلد كالجزائر يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى.

وبعد انجاز هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي:

❖ النتائج

– التأمين الفلاحي أداة تحمي المزارع من الخسائر وهو وسيلة من وسائل محاولات إدارة المخاطر بالنسبة للفلاح، وهذا ما يؤدي إلى التوسع الفلاحي بتشجيع الاستثمار؛

– التنمية الفلاحية تتمثل في كافة الإجراءات التي تزيد من الإنتاج الفلاحي وهي بذلك تخلق تنمية اقتصادية.

– خدمة التأمين الفلاحي في الجزائر يعيقها جملة من الأسباب، وهذا ما يفسر مساهمته الضعيفة في سوق التأمين.

– تنعكس مظاهر التنمية الفلاحية على المساحات المسقية و التوسع الزراعي والاستثمار وزيادة الإنتاج الفلاحي وبالتالي زيادة الدخل القومي.

❖ التوصيات

– ضرورة تحسيس الفلاحين والدعاية أكثر لأهمية التأمين في إدارة المخاطر المرتبطة بحياتهم اليومية وذلك بمشاركة غرف الفلاحة والنقابات المهنية في القطاع الفلاحي؛

iSkysoft PDF Editor

– لابد من الاهتمام أكثر بتأمينات الأشخاص من مختلف المخاطر التي تهدد الفلاحين عند ممارسة نشاطاتهم الفلاحية والعمل أكثر على تطوير التأمينات الاجتماعية الخاصة بهم؛

– إدخال برنامج عن التأمين الفلاحي ضمن مناهج كليات الزراعة للتعريف بأنواع الأخطار المختلفة التي يقوم التأمين بتغطية الأضرار الناجمة عنها، مع ضرورة إنشاء جمعيات للتنمية الفلاحية من أجل تطوير الفلاحة الجزائرية؛

– العمل أكثر على نشر الوعي بالتأمين الفلاحي من أجل الحد من الاعتماد على المساعدات الحكومية في حالة تحقق الأخطار، لأن تلك المساعدات لا تتناسب مع حجم الخسائر التي يتعرض لها الفلاح.

قائمة المراجع:

01. كارل شنايدر، **دعم التأمين لإدارة مخاطر الاستثمار الزراعي**، مجلة الرائد العربي، شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين–سوريا، العدد 68، سبتمبر2000.

02. عماري زهير –عامر أسامة، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية**، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي، جامعة سطيف –1–، 4جوان 2014.

03. عز الدين فلاح، **التأمين (مبادئه، أنواعه)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

04. مبروك حسين، **المدونة الجزائرية للتأمينات**، الطبعة الأولى، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

05. فاطمة الزهراء طاهري، **دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 22، جوان 2011.

06. فاطمة الزهراء طاهري، **مرجع سابق**، ص377.

07. عز الدين فلاح، **التأمين (مبادئه، أنواعه)**، مرجع سبق ذكره، ص93–94.

08. سيار زوبيدة، **دور وأهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر –3–، 2014/2013.

09. حساني حسين، **التأمين الفلاحي كمدخل للمساهمة في استدامة الأمن الغذائي**، الملتقى الدولي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، 23–24 نوفمبر2014.

10. (يتعلق الأمر بـ تأمين الأضرار في الممتلكات والمسؤولية).

11. حساني حسين، **التأمين الفلاحي كمدخل للمساهمة في استدامة الأمن الغذائي**، مرجع سبق ذكره، ص7–8.

12. حساني حسين، **التأمين الفلاحي كمدخل للمساهمة في استدامة الأمن الغذائي**، مرجع سبق ذكره، ص9.

13. عدنان عقيل سعد، **التأمين عبر المصارف في الأردن**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عمان–الأردن، العدد 02، 2013.

14. معلومات الشركة الوطنية للتأمين (وكالة تيسمسيلت).

15. عامر أسامة، **دور التأمين في دعم التنمية الزراعية**، الملتقى الدولي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، 23–24 نوفمبر2014.

iSkysoft PDF Editor

16.لعج راضية، **دور البحوث الزراعية في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستديمة**، الملتقى الدولي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر2014.

iSkysoft PDF Editor

فاعلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة

The effectiveness of small and medium enterprises in achieving comprehensive development

الدكتور عيسى دراجي
–المركز الجامعي الونشريسي
–تيسمسيلت-
الجزائر

الدكتورة منية خليفة
جامعة الجيلالي بونعامة
-خميس مليانة-
الجزائر

ملخص:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تمثل مكانة هامة في التنمية الشاملة، وذالك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر، وجلب الاستثمارات. وبالنظر كذلك للصفة الرئيسية لها والمتمثلة في التخفيف من حدة البطالة المتفشية في الوسط الشباني إذ توفر 60% من مناصب الشغل في الدولة المتطورة ونساهم بـ : 70% من القيمة المضافة

وبالنظر إلى سهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الاقتصادية الشاملة، وتوفير مناصب العمل، وخلق الثروة عن طريق تشجيع الاستثمار، وروح المخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال، فإننا نجدها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الشاملة، النمو الاقتصادي، الإصلاحات الاقتصادية

Abstract:

Recently, small and medium-sized enterprises have become an important place in overall development, through their effective contribution to alleviating the severe economic and social crisis, achieving sustained economic growth and attracting investment. In view of its main role in alleviating the widespread unemployment in the urban sector, it provides 60% of the jobs in the developed country and contributes 70% of the value added

Given its ease of adaptation and flexibility, which makes it a powerful combination of inclusive economic development, job creation and wealth creation through investment promotion and venture capital risk, it is the best means of economic recovery under economic reforms.

Keywords: small and medium enterprises, comprehensive development, economic growth, economic reforms

iSkysoft PDF Editor

المحور الاول: التنمية الشاملة:

قبل أن نتطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة، كان لزاما علينا أن نلقي نظرة على التنمية الشاملة لإبراز معانيها ومراحلها، ثم المبادئ والسياسات الاقتصادية لتحقيقها. كما تجدر بنا الإشارة إلى أن التنمية مسؤولية المجتمع كله من صناع القرار إلى المواطنين كل في موقعه، وأن دفع عملية التنمية في بلدان العالم الثالث ومنها مجتمعاتنا العربية تتطلب تفعيل كل الطاقات المحلية ضمن إستراتيجية تنموية شاملة توسع خيارات الناس وقدراتهم وترتكز على مبدأ المشاركة الفعلية في القرار والتنفيذ والتقييم[1]

1- مفاهيم ومعاني التنمية.

لقد اختلفت تعاريف ومفاهيم التنمية الشاملة وذالك لاختلاف المؤشرات ووجهات نظر كل مفكر فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي وهي تعني أيضا قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نموا للدخل الفردي تفوق معدلات النمو السكاني ودالك باستبعاد اثر التضخم[2].

وتعرف التنمية أنها عملية غايتها الإنسان واعية ومعقدة طويلة الأمد شاملة وكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التكنولوجية، الثقافية، الإعلامية والبيئية وتشترط تضافر وتكامل جهود القطاعين العام والخاص في ظل تغطية إعلامية فعالة كونها جزء أساسي من هذه التنمية.

ويعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة على النحو التالي:

التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكتفي بتولد النمو وحسب بل تشمل توزيع خياراتهم وفرصهم و تؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم[3].

والتنمية تعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها (إنها تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس) فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها وأكثر أشكال المشاركة في السوق كفاءة هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة ومن ثم فإن الهدف الرئيسي لإستراتيجيات التنمية البشرية يجب أن يتمثل في توفير عمالة منتجة.

ويرى جيرارد ميري (Gerard maire) بأن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن، أي لتحقق التنمية يجب ارتفاع الدخل الوطني مع استمرارية هذا الارتفاع ومواصلته لفترة زمنية طويلة

كما يعرف مايير التنمية بقوله (أن التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض في مستوى الفقر وعدم المساواة[4].

2- مراحل التنمية الاقتصادية.

يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع المراحل التالية، وقبل ذالك تجدر الإشارة إلى انه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لجميع الأقطار، لكن توجد علاقة بين مراحل التنمية التي وصلت أليها بعض الأقطار، ولابد من الإشارة كذالك إلى أن هذه المراحل الأربعة ما هي إلا نموذج عام لعملية التنمية، حيث يمكن أن يتخلى عن بعض هذه العوامل في أي قطر معين

iSkysoft PDF Editor

إلا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تكاد تنطبق على جميع الأقطار والتي تنعكس على ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية.

المرحلة الأولى: تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية لذالك لا بد من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الكوادر الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

المرحلة الثانية: تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي والاستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...الخ. وقد يتطلب تحقيق ذالك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأقطار.

المرحلة الثالثة:تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي وقد تجد معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج، مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

المرحلة الرابعة: تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة، بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

ومن خلال الملاحظة العامة لهذه المراحل نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور في هذه المراحل بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

3- المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن المطلع على النظريات والسياسات الخاصة بالتنمية، لا يجد نظرية أو مبدأ واحد معتمد يصلح لجميع أقطار العالم، إلا أنه توجد بعض المبادئ والسياسات التي يمكن إن تعتبر كنموذج معبر عن هذه النظريات، وكما نلاحظ إن هناك نظريات تعتمد على العلوم الاجتماعية الأخرى بالإضافة إلى علم الاقتصاد، ذالك أن التنمية مجالها يتعدى الاقتصاد ليشمل الجانب الاجتماعي والثقافي والسياسي...الخ.

ويمكن أن نجمل هذه المبادئ في النقاط التالية:

أ- الثروة الزراعية،
ب- الضغط السكاني،
ج- المفاضلة بين المشروعات التي تعتمد على العمل وتلك التي تعتمد على رأس المال،
د- المفاضلة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة،
ه- الاستثمار في رأس المال المادي،
و- الاستثمار في رأس المال البشري،
ز- تنوع الصادرات،
ح- المفاضلة بين الربح الخاص الاجتماعي .

iSkysoft PDF Editor

ولأنه ليس موضوع دراستنا التنمية في حد ذاتها فإننا سنتطرق إلى عنصرين من هذه المبادئ إلا وهما:

أولا-مقارنة المشروعات الصغيرة والكبيرة:

يطرح هذا المبدأ مسألة ما إذا كان يجب على الدول النامية أن تعتمد على المشروعات الصغيرة أو تعتمد على المشروعات الكبيرة في تحقيق تنميتها، وقد اثبت الواقع انه يجب على الدول النامية التركيز في خطواتها الأولى على المشروعات الصغيرة، وذالك لأنها لا تتطلب نسبة كبيرة من الموارد الاقتصادية النادرة، كما أنها تؤدي في نفس الوقت إلى تطوير الخبرات اللازمة لعملية التصنيع في المراحل آلاتية للتنمية، ومنه فإن إمكانية نجاحها تكون كبيرة على عكس المشروعات الكبيرة التي تكون فرصة نجاحها محدودة.

ويجب القول انه لا يمكن الفصل بين المشروعات الصغيرة والكبيرة، كون النوعين متكاملين وليسا متنافسين، فقد تؤدي صناعة كبيرة إلى تحفيز العديد من المشروعات الصغيرة من خلال الخدمات التي تقدمها المشروعات الصغيرة للمشروعات الكبيرة، لذالك لا يمكن القول كقاعدة ثابتة أن حجم مؤسسة ما أفضل من حجم مؤسسة أخرى وإنما يجب أن تحدد البدائل في كل حال على حدا.

ثانيا- مقارنة بين المشاريع التي تعتمد على العمل والتي تعتمد على رأس المال:

يعنى هذا الجانب بكثافة العمل مقابل كثافة رأس المال، ويقصد بكثافة العمل الظاهرة التي يكون فيها عرض العمل كبيرا في قطر معين بالنسبة لعرض رأس المال، وعليه فإن هذا القطر يجب عليه إعطاء الأولوية للمشروعات التي تستخدم أقصى عدد ممكن من العمال واقل نسبة ممكنة من رأس المال والعكس صحيح، ومنه تنقص البطالة وفي الوقت ذاته زيادة الإنتاج الصناعي وعليه فإن هذا المبدأ يتيح لنا فرصة المفاضلة بين المشاريع وهذا حسب الاستراتيجيات المعتمدة من طرف هذه الأقطار النامية .

المحور الثاني: دور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إذا كانت التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية تؤدي إلى التغلب على مظاهر التخلف، وتمكن الفرد من التفاعل مع بيئته والتحكم فيها إلى حد ما، فان ثمة حاجة إلى توسيع أهداف التنمية بحيث لا تقتصر على النمو السريع للنتاج القوى الإجمالي وإنما تشمل خلق فرص عمل واستئصال الفقر وتحسين توزيع الدخول والوفاء بالاحتياجات الأساسية

يرجع الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور المتوقع لها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وكما ينبغي العمل على تأكيد عملية الدور الذي قامت به الدول المتقدمة ودول جنوب أسيا، وما يمكن أن تضيفه للدول النامية من بينها الجزائر .

1- المساهمة في استغلال الموارد المحلية وتوزيع الصناعة

أولا:استخدام موارد محلية: تساعد هذه الصناعات في استغلا ل الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل.وكانت تترك عاطلة. كما تقوم باستغلال الموارد الأولية الموجدة في مناطق معينة وكذالك تصنع المنتجات الثانوية المختلفة من الصانع الكبيرة. كما تقوم باسترجاع النافيات والفضلات، الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع كمواد التعبئة والتغليف التالفة مثل قارورات الزيتون وعلب الطماطم والأكياس المطاطية.فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تفيد في عملية الإنتاج وتعتبر كاقتصاد صرف الأموال لشرائها من جهة أو حملة تنظيف للمحيط الاجتماعي والحضاري من جهة أخرى.والملاحظ انه في الفترة الأخيرة أصبحت هذه

iSkysoft PDF Editor

الظاهرة منتشرة بقوة.فالسيارات التي تتجول يوميا في الأحياء السكنية من اجل تجميع هذه المواد وإعادة تصنيعها كدلالة قوية على أهمية هذه المؤسسات في استغلال الموارد المحلية.

ثانيا: توزيع الصناعة:أن إقامة مصانع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا وكذالك بسب الازدحام الشديد والضغط الهائل على المرافق الموجودة.ولذا فان العلاج ينطوي على توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف.ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفيدة في هذا الخصوص .فهي تستطيع أن تخدم الأسواق المحلية.هذا فضلا عن استخدام اليد العاملة محليا.

2- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في PIB** :[5]

إن مساهمة المؤ.ص.م في الناتج الداخلي الخام الجزائري، بلغت نسبة 53.6% ونسبة 75.53% خارج قطاع المحروقات سنة 1998، والملاحظ أن القطاع الخاص في المؤ.ص.م يساهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام حسب قطاعات النشاط حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 1 : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام حسب قطاعات النشاطات في الجزائر (نهاية 2006)

قطاعات النشاط	القطاع الخاص % (PME)	القطاع العام % (PME)
الفلاحة والصيد البحري	99.7	0.3
خدمات مقدمة.....	98.5	1.5
التجارة	96.9	3.1
الفندقة والإطعام	90.2	9.8
النقل والاتصال	67.3	23.7
البناء والأشغال العمومية	64.2	35.8
الصناعة	27	73

المصدر:ONS الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات عام 2006

من الجدول السابق نلاحظ أن القطاع الخاص للمؤ.ص.م يساهم بمختلف فروعه بنسبة عالية ومرتفعة في قيمة الناتج الداخلي الخام (PIB) الجزائري مقارنة بالمؤسسات العمومية وهذا دليل على أن سياسة الخصخصة في الجزائر التي بدأت في السنوات الأولى تتجه نحو قطاع ألخدماتي

iSkysoft PDF Editor

الجدول رقم2: مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة 2002-2008

القطاع	2002		2004		2006		2008	
القطاع القانوني	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	457.8	25.2	481.5	23.6	505	23.1	550.6	22.6
القطاع الخاص	1356.8	74.8	1560.2	76.4	1679.1	76.9	188.2	77.4
المجموع	1814.6	100	2041.7	100	2184.1	100	2434.8	100

تزداد مساهمة القطاع الخاص الذي يتشكل في معظمه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصل خارج قطاع المحروقات إلى 77.4% ورغم أن عدد هذه المؤسسات سيرتفع وان نسبتها ضمن الناتج سوف تزداد إذا أضفنا المؤسسات التي تتحرك في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بسبب الثقل المفرط للضرائب وأعباء الأجور، والأعباء الاجتماعية، وهذا ما دفع عددا هاما من المؤسسات نحو القطاع الغير الرسمي : فان مساهمتها في الاقتصاد الوطني محدود وبالتالي فان هناك فرصة للتخفيف من المشكلات بالتركيز على البدائل المتعلقة بتطوير الفوائد المسبقة والضمانات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الرسمي بزيادة انكشاف الأنشطة الاقتصادية لآلاف المؤسسات المصغرة والمتوسطة التي تحاول الان التهرب من الكثير من الصعوبات والعوامل التي تحد من نموها وتطورها [6].

3-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

الجدول رقم3: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

القطاعات	2004	2007
الزراعة	% 99.1	% 99.60
المحروقات	% 0.40	% 5.00
الصناعة	% 16.5	% 22.60
البناء	%60.70	% 68.00
النقل والاتصالات	% 54.00	% 72.80
التجارة بالتجزئة	% 84.20	% 97.00
الخدمات	% 85.30	% 89.00
المجموع دون المحروقات	% 64.80	% 76.60
المجموع بالمحروقات	% 64.60	% 52.00

المصدر موقع وزارة المؤسسات ص م على الانترنيتWWW.pmeart-dz.org

iSkysoft PDF Editor

الجدول رقم4: مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال الفترة2003-2007:

القطاع	2003		2005		2007	
القطاع القانوني	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	618	51	1.112	54	1.240	48
القطاع الخاص	583	49	836	46	1.335	52
المجموع	1201	100	2.048	100	2.575	100

المصدر: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بيان المعطيات الاقتصادية 2008

نلاحظ انه ابتدءا من سنة 2003 فان التكلفة قد رجحت لصالح القطاع الخاص بإنجاز 1.335 مليار دج في حين القطاع العام سوى 1.240 مليار دينار .

4-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات :

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحتل المرتبة العشرين في القارة الإفريقية في مجال ترقية الصادرات[7] بحيث بلغ عدد هذه المؤسسات في الجزائر التي تصدر للخارج 215 مؤسسة(PME) ذات طابع خاص و87 مؤسسة ذات طابع عمومي وذلك في سنة 2002، حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية من سنة 1999 إلى 2002 بلغت 4 % أي ما يعادل 600 مليار دولار، وهي موزعة على الشكل التالي :

الجدول رقم 5:جدول يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

القطاعات	النسبة %
مواد نصف مصنعة	3
المواد الخام	0.27
تجهيزات صناعية	0.26
منتجات غذائية	0.21
مواد استهلاكية	0.14
تجهيزات زراعية	0.11

المصدر: CNESالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير 2002 .

وما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن المؤ.ص.م مساهمتها تعتبر ضئيلة جدا في الصادرات الجزائرية للفترة 1999-2002 وهي نسبة 4%، وذلك بسبب سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية وما يمكن قوله أن PME لم ترقى إلى المستوى المطلوب في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

iSkysoft PDF Editor

المحور الثالث: دورا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الوظيفي والاجتماعي

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر دورها على الجانب الاقتصادي فقط، ولكن دورها يشمل أيضا الجانب الاجتماعي، فهي بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل تعمل على توفير الطلب على السلع الاستهلاكية وتدعيم الصناعات الكبيرة وغيرها من الوظائف المعتمدة في هذا الميدان.

1- تلبية الحاجات الجارية للسكان.

لقد عملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة على توفير الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية الجارية للسكان، وذالك بالنظر إلى اتصالها المباشر بالمستهلك فعملت على الرفع من المستوى المعيشي للأفراد، من خلال توفير السلع التي يمكن لذوي الدخل المنخفض اقتنائها، وعملت كذالك على توفير السلع الوسطية التي تستعملها المؤسسات الكبيرة في عملية إنتاجها بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل وهو من أهم الأهداف التي يرمي إليها كل بلد.

1. تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية:

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدارتها في هذا الجانب حيث يعمل هذا القطاع على إنتاج وتوفير السلع الاستهلاكية وذالك لتموين الأسواق المحلية والتقليل من الاستيراد .

2. تلبية الطلب على السلع الوسطية :

إن من ادوار المؤسسات تغطية جزء من السوق المحلي والوطني من هذه السلع حيث اهتمت هذه المؤسسات بإنتاجها وتمثل الصناعات الغذائية والزراعية 29.9%من مجموع قطاع النشاط الصناعي متقدما على كل من صناعة الخشب والفلين 19.2% وصناعة مواد البناء 14.97% وصناعة النسيج 13%[8].

3. توفير مناصب الشغل:

إن زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، يساهم بشكل كبير في القضاء على البطالة بشكلها السافر والمقنع وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدامات، ونحن نعلم ما للقضاء على البطالة من دور في القضاء على العديد من الأمراض الاجتماعية.ومن جهة أخرى تحول دون تدفق الأفراد على المدن الكبرى سعيا وراء فرص العمل فعلى سبيل المثال في مصر بعد أزمة الخليج عام 1990م وعودة الكثير من المصرين العاملين في الخارج كثر الحديث عن دور هذه الصناعات في حل المشكل البطالة في مصر وقد عقدت عدة ندوات في هذا الخصوص و يلاحظ أن هذه الصناعات تستخدم فنون من النوع الأقل تطورا والذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف مما يترتب عنه المساهمة في حل مشكل البطالة [9]

و في الجزائر وحسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية فان عدد المؤسسات قدر ب 188564 مؤسسة في آخر سنة 2000و شغلت في مجملها 731082 عامل وذلك حسب إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.وهذا ما يمثل زيادة بنسبة قدرها 4.82% مقارنة بعدد هذه المؤسسات في سنة 2001 والذي كان يقدر ب 179893 مؤسسة تشغل 1737062 عامل والجدول التالي يوضح ذالك:

iSkysoft PDF Editor

جدول رقم 6:يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل سنة 2001

فة العمالُ	عدد المؤسسات	النسبة المئوية	عدد الاجراء	النسبة المئوية
من 0 الى 9	170258	94.64	325058	44.1
من10 الى 49	3638	4.66	156450	21.23
من50 الى 250	1272	0.7	255527	34.67
المجموع	179893	100	737062	100

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف وزارة المؤسسات الغيرة والمتوسطة مديرية الاحصاء.

2- تدعيم الصناعات الكبيرة

المعلوم انه لمن أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة ليسا محل منافسة ومفاضلة بقدر ما يكونان محل تكامل فالتعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة، يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل وتنظيم الاستهلاكات الوسطية وتنوع الإنتاج الصناعي، وهذا من خلال العلاقات ما بين القطاعات وعملها على خلق روابط بين الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي.

1. تكثيف النسيج الصناعي والاقتصادي:

إن من أوجه التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة هو تقديم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمات والمساعدات الباطنية للمؤسسات الكبيرة، حيث كلما وجدنا مصنعا كبيرا لإنتاج منتج معين، إلا وجدنا شبكة من المصانع الصغيرة تحيط به من اجل صنع الأجزاء الثانوية للصناعات الكبيرة، فمثلا نجد مصنع لصناعة السيارات يهتم بصناعة الأجزاء الأساسية للسيارة فقط، حيث يترك الأجزاء الثانوية مثل صناعة كراسي السيارات للمؤسسات الصغيرة المتخصصة في ذالك، وتتمكن الصناعات الصغيرة والمتوسطة من تمتين نسيجها الصناعي من خلال مشاركتها في :

الرفع من معدل الاندماج الصناعي للمؤسسات الوطنية وخاصة عن طريق الشراكة أو المقاولة الباطنية (saus tritance).

توفير منتجات كثيرة من اجل توجيهها نحو الاستهلاك أو من اجل خدمة البرامج الوطنية الكبرى مثل الصحة .التربية السكن...الخ.

توسيع سوق الشركات والمؤسسات العمومية الوطنية عن طريق استعملاها لمنتجات نصف مصنعة ومنتجات تامة الصنع.

توفير المنتجات الوسيطية والنهائية بتعاون القطاع الفلاحي مع قطاعات النشاطات الأخرى، وهذا يتم بالضرورة بمساهمة الفروع الصناعية .

الشكل (01) يمثل تكامل القطاع الصناعي مع القطاع الفلاحي:

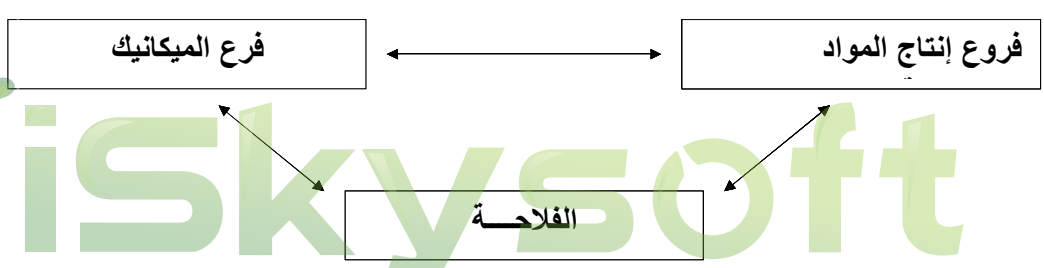

iSkysoft PDF Editor

2. **تنظيم الاستهلاكات الوسطية:**

نعني بعملية تنظيم الاستهلاكات الوسيطة تعاون الصناعات الكبيرة مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق ما يسمى بالمقاولة فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعمل على توفير الصناعات الوسطية للمؤسسات الكبيرة، وهذا يتم بموجب اتفاقية تكون بين مؤسسة كبيرة ومؤسسة صغيرة أو متوسطة من اجل تصنيع جزء من المنتج، ويمكن أن تطلق على صناعة ما إنها مقاولة من الباطن إذا خصصت 50 % أو أكثر من قيمة إنتاجها في تغطية الإنتاج الوارد في العقد، إلا أن وظيفة التسويق ليست من اختصاصها.

ومع اتساع القاعدة الصناعية في الجزائر بـ 72 منطقة صناعية باستثناء منطقتي حاسي مسعود، حاسي الرمل و449 منطقة نشاط[10]،فإن هذا النوع من النشاط المتمثل في المقاولة من الباطن اخذ يتسع بشكل كبير، حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتكفل بالأمور الثانوية له المجمعات كنقل العمال والتموين بالمواد الغذائية لمطاعمها، ولقد لقي هذا النوع من التعاقد اهتماما كبيرا من طرف الجزائر، لما ينتج عنه من تسهيل عملية التصنيع وتدعيم الصناعات الكبيرة فقد أشار وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية السابق عبد القادر سماري في كلمته الافتتاحية في مجلة فضاءات إلى (وجوب السهر على تخصيص حصة من الصفقات للمنافسة بين تلك المؤسسات أي الصغيرة والمتوسطة في مجال إبرام الصفقات العمومية وذالك من طرف المصالح المعنية للدولة والهيئات التابعة لها وفي هذا الإطار حظيت المناولة باهتمام خاص حيث تقرر تأسيس مجلس وطني للمناولة يتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة لاقتراح تدابير الاندماج الأحسن

للاقتصاد الوطني وتشجيع التحاق مؤسساتنا بالتيار العالمي للمناولة وترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل وطنيين كانوا أو أجانب[11]

3- الأدوار الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة دور في الحفاظ على الطابع الصناعي المحلي ومنافسة المنتج الأجنبي، حيث أن الجزائر وهي مقبلة على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وكذا توقيع عقد الشراكة مع المجموعة الأوربية فرض عليها ضرورة ترقية المنتج المحلي عن طريق مراقبة الجودة، التي تبقى الضمان الأول والوحيد لقدرة المنتج المحلي على منافسة المنتج الأجنبي وكذالك عن طريق تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تضمن المحافظة على الطابع الصناعي الوطني والمحلي أمام المنتج الأجنبي.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة دورا في التنمية المحلية والجهوية، لأنه في الوقت الذي نشهد فيه التوطن الكبير للصناعات والأعمال في المدن الكبرى للوطن منها الساحلية، نلاحظ التهميش والعزلة التي تعانيها مختلف مناطق الوطن الداخلية والجنوبية منها، خاصة وللتخفيف من هذه الفوارق الجهوية وتحقيق التوازن التنموي وفك العزلة عن هذه المناطق النائية، وجب على السلطات العامة تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المناطق وهذا لا يتأتى إلا بتوفير الهياكل القاعدية الأساسية مثل شبكة الطرقات، الكهرباء، الاتصالات....الخ.

1. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في ترقية فكر العمل الحر وظهور منظمين جدد، فانتقال الجزائر من وضع اقتصادي ذو تسيير مركزي إلى وضع اقتصادي بلا حواجز ولا قيود، سيسمح بظهور منظمين ومسيرين جدد يطمحون إلى تجسيد أفكارهم وتحويلها إلى إنتاج ملموس حيث يتخذ هؤلاء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضاءا واسعا لتحقيق إنجازاتهم الإبداعية [12]
2. تسمح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانتشار المعارف والمهارات بين أفراد المجتمع المحلي

iSkysoft PDF Editor

3. وتستطيع برامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إتاحة الفرصة لعدد كبير من أصحاب المشاريع البسيطة، الذين يفتقرون بدونها إلى المهارات والمواد اللازمة نظرا لتواضع إمكانيتها.
4. -ترقية الاقتصاد العائلي بإنشاء مؤسسات مصغرة على مستوى البيوت، إذ أن الكثير من الدول اعترفت بهذا النوع من الإنتاج غير منظم، ووضعت له إطارا قانونيا قصد إدماجه تدريجيا ضمن القطاع المنظم بتشجيعه على المساهمة في التنمية الوطنية، وقد تم تشجيع هذا النوع من الإنتاج لأنه يحافظ على الاستقرار الاجتماعي ويوفر موارد رزق عائلية تسد الكثير من أبواب الفقر والبطالة،
5. تسمح كذالك هذه المنشات الصغيرة والمتوسطة إن توسع الخيار أمام المستهلكين من خلال عرضها أنواعا كثيرة من السلع والخدمات،
6. -تسمح كذالك هذه المنشات في الكثير من الأحيان بقيام علاقات شخصية أوثق من تلك التي تسمح بها المنشات الكبيرة.
7. تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في التجديد والتحديث حيث تتعرض للتجديد

والتحديث أكثر من المؤسسات الكبيرة لان الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم يجدون في ذالك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل والمؤسسات الكبيرة لا تبدي أي اهتمام بالمنتجات الجديدة ولا تقدم أي دعم لها إلا عندما تتمكن المشاريع من التطور وخلق سوق أكيدة لها وفي هذه الحالة يكون اهتمامها ودعمها على أساس تنافسي في الغالب .[13]

خلاصة:

من خلال كل ما تطرقنا إليه في بحثنا هذا حول المؤسسات الصغيرة المتوسطة ودورها في التنمية الشاملة أصبحنا متيقنين تماما أن لهذه المؤسسات إسهام فعال ومباشر على التنمية الشاملة وهذا من خلال ما تتميز به من خصائص وما تقدمه من منافع اقتصادية واجتماعية إلا أن الدارس لها يواجه المشكل المتمثل في صعوبة تحديد تعريف لها هذا ما يؤدي الى تداخل بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبيرة, ويعود هذا إلى عدة أسباب من بينها النقص الفادح في مكاتب الدراسات التي تهتم بهذا القطاع, وقد خلصنا في بحثنا هذا إلى النتائج التالية:

- ان صعوبة تحديد تعريف لهذه المؤسسات أدى إلى خلق صعوبة أمام الدارسين لها وأمام القائمين عليها وذلك لنقص المعطيات الاقتصادية حولها.
- لقد رأينا أن هناك جملة من الصعوبات والمعيقات التي تعترض طريق هذه المؤسسات نحو النمو والتطور ولقد اتخذت الحكومة الجزائرية عدة تدابير وحلول لهذه الصعوبات إلا أن هذه التدابير تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تقبل عليها الجزائر.

وبالرغم من كل هذه المشاكل إلا أن عدد هذا النوع من المؤسسات والإحصائيات لهذه المؤسسات في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى و هذا راجع إلى مايلي:

ولعلى السبب الرئيسي في تزايد عددها وانتشارها يعود إلى المميزات والخصائص التي تتميز بها من سهولة التسيير وسهولة التحكم فيها وغيرها من المميزات.

وبما أننا مجمعون على أهمية دور هذه المؤسسات في التنمية الشاملة فإنه وجب علينا وضع حلول لمشاكل هذه المؤسسات لتقوم بدورها على أكمل وجه ومن الحلول التي نراها أساسية لمشاكل هذه المؤسسات نذكر منها:

- إنشاء بنوك خاصة لتمويل هذه النوع من المؤسسات وذلك للقضاء على هذا المشكل نهائيا،

iskysoft PDF Editor

- وضع قوانين واضحة وشاملة تحدد صيغ الحصول على العقار الصناعي،
- تكوين الشباب وخاصة طلبة الاقتصاد والتسيير تكوين يتماشى ومتطلبات الوقت الراهن،
- الإكثار من الندوات والمحاضرات والمعارض الوطنية والدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإتاحة الفرصة أمام أصحاب هذه المؤسسات للاحتكاك وتبادل التجارب،

وفي الأخير نقول أن بحثنا هذا لم يحط بجميع جوانب وانشغالات هذه المؤسسات فآفاق الدراسة واسعة في المستقبل فتطور هذه المؤسسات وتطور القوانين والأحكام المنظمة لها يستلزم تطور الدراسات المعالجة لها ومن الآفاق التي بدت لنا هي:

- كيف يمكن أن نصل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مستوى احترافي ومنظم.
- كيف يمكن توجيه الشباب نحو هذا النوع من المؤسسات بدل لجوئهم إلى الأسواق الموازية التي أصبحت في نمو متزايد وتشكل خطرا على الاقتصاد الوطني.

المراجع:

1 - مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2000،ص11.

2 - عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، دار حافظ للنشر والتوزيع /2000/ ص17 .

3 - برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي ،ملامح التنمية البشرية، بيروت كانون الثاني 1997. عن محمد مصطفى الأسعد، ص15-16.

4 - الدكتور اسما عيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 1997 ص50.

5 الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل م.ص.م مداخلة لـ بابا عبد القادر .جامعة مستغانم . 17و18 افريل 2006

6 الدكتور : صالحي صالح" أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري " مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير " العدد (3) 2004 ص 26

7 **WWW .WORLD bank.com**

8 1 Minster de PME.PMI-rappart sur l état du secteur de le PME-PMI juin 2000-P16

9 حكيم شبوطي، دور المؤسسات ص و المتوسطة في تحقيق التشغيل رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2002، ص 108

10 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مرجع سبق ذكره –ص104

11 السيد عبد القادر سماري وزير سابق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية –مجلة فضاءات –تصدر عن وزارة م ص م العدد0 - 2002- ص 02

12 نادية قويقح – إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية- رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2002،ص 123

13 عبد السلام عبد الغفور– ادارة المشرعات – دار صفاء سوريا– 2001- ص 08

iSkysoft PDF Editor

دور نظام المعلومات المحاسبية في تكوين قاعدة بيانات عن المورد البشري تفيد متخذ القرار

The Role of Accounting Information System in The Formation of A Database on Human Resource According to The Decision Maker

د.هشام عمر حمودي عبد نينوي
كلية الحدباء
الجامعة العراق
heshamomer35@yahoo.com

أ.د. عزيزة بن سمينة
كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر – بسكرة – الجزائـــر
elfetni.aziza@gmail.com

المستخلص

تعد الموارد البشرية من أهم الموارد داخل الوحدات الاقتصادية، ولأهميتها فإن إدارة تلك الوحدات بحاجة إلى أن يكون لديها قاعدة بيانات عن تلك الموارد، تتمثل في كلفة الحصول عليها وتنميتها وكلفة استبدالها والمنافع المتحققة من تلك الموارد.

ولما كان دور نظام المعلومات المحاسبية في تحويل المدخلات إلى مخرجات تفيد متخذ القرار فإن من أهم الجهات المستفيدة من عمل النظام هي الإدارة.

هناك خلل من قبل نظام المعلومات المحاسبية في توضيح هذا المورد، فبقية الموارد على أنها أقل أهمية من هذا المورد، إلا أنها مفصلة أكثر ضمن مخرجات النظام، ومتخذ القرار يكون أكثر رشداً في حالة اتخاذ قرار يتعلق بكافة الموارد الأخرى بخلاف المورد البشري، حيث أشار أحد المتخصصين في هذا المجال بقوله (لقد اتضحت الحاجة إلى وجود نظام معلومات يحتوي على بيانات خاصة بالمورد البشري،و أن عدم وجود هذا البيانات يعتبر من أهم نقاط الضعف في النظام الحالي للمعلومات المحاسبية).

لذا ينبغي أن يكون هناك قاعدة بيانات يعدها نظام المعلومات المحاسبية ترجع إليها الإدارة تتمثل في كافة تفاصيل المورد البشري ليتحقق بذلك الاستخدام الأمثل للمورد البشري من جهة، وتنمية ذلك المورد باستمرار من جهة أخرى، والذي ينصب أولا وأخيرا في خدمة الوحدات الاقتصادية.

Abstract

Human resources is one of the most important resources within the economic units and the importance of managing these units need to be to have a database of all of those resources is the cost of get to and the cost of development and the cost of replacing and the benefits derived from those resources.

And what was the role of accounting information system to transform inputs into outputs benefit the decision maker of the main beneficiaries of the system is management.

There is a defect by the accounting information system to clarify this resource and other resources as less important than this resource, but it is more detailed in the output of the system and the decision-maker be more rational in the case of a decision for all the resources other than human resource even pointed a specialist in this area saying (I have demonstrated the need for an information system that contains data private human resource and that the absence of this data is one of the main weaknesses in the current system of accounting information).

So there must be a database prepared by the accounting information system returns to management is in all the details of human resource thus achieved the optimum use of human resource on the one hand and the development of that resource are constantly on the other hand, which focused first and foremost in the service of economic units.

Tiky Soft PDF Editor

المقدمة

إن الدور الذي تلعبه الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية يجعلنا نتعامل بجدية مع هذا المورد وإبرازه بشكل مفصل، خصوصاً أن إدارة تلك الوحدات بحاجة إلى معرفة قيمة تلك الموارد ومقدار الإستفادة منها.

إن عمل نظم المعلومات المحاسبية قائم على ترشيد متخذ القرار وخصوصاً الإدارة، وهذا الترشيد يتطلب أن يكون هناك نظام فرعي ينبثق من النظام الكلي، وهذا النظام الفرعي يحتوي على قاعدة بيانات خاصة بالمورد البشري غايتها تحقيق القياس المحاسبي السليم للموارد البشرية، ومن ثم تحقيق الإفصاح المحاسبي لتلك الموارد والتي تحقق الهدف الذي أنشئ من أجله وهي ترشيد متخذ القرار الداخلي بالدرجة الأساس ومن ثم متخذ القرار الخارجي.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في خلو مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة في مجموعة التقارير والقوائم المالية من تفصيل خاص بالموارد البشرية، مع العلم ان تلك الموارد من أهم الموارد داخل الوحدات الاقتصادية.

هدف البحث

يهدف البحث في تسليط الضوء على ماهية نظام المعلومات المحاسبية و آلية عملها، وماهية الموارد البشرية وأهميتها والدور الذي يمكن أن تلعبه قاعدة البيانات داخل تلك النظم في تحديد قيمة الموارد البشرية بصورة قريبة من الدقة.

أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من أهمية الموارد البشرية داخل الوحدات الاقتصادية والحاجة إلى نظام معلومات محاسبي خاص بتلك الموارد يتحقق فيه الغاية من كل نظام معلومات، وهو في تقديم معلومة تفيد متخذ القرار ولا تضلله.

فرضية البحث

حاول البحث الإجابة على ثلاث فرضيات مهمة جدا وهي كالآتي:

- ✓ مدى إمكانية بناء قاعدة بيانات تفيد في القياس المحاسبي للموارد البشرية ؛
- ✓ مدى إمكانية بناء قاعدة بيانات تفيد في الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية ؛
- ✓ مدى إمكانية بناء قاعدة بيانات تفيد في ترشيد القرارات المتخذة بشان الموارد البشرية.

منهج البحث

لتحقيق أهداف وفرضيات البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك من خلال الإستعانة بالأطاريح والرسائل الجامعية والدوريات والكتب ذات الصلة بموضوع البحث والانترنت.

المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبية.

إن فلسفة نظام المعلومات المحاسبية قائمة على تحويل المدخلات إلى مخرجات، تفيد متخذ القرار من خلال العمليات التشغيلية،ومتخذ القرار قد يكون داخلياً وقد يكون خارجياً، إلا أن حاجة متخذ القرار الداخلي قد تكون أكبر لهذا النظام مقارنة بمتخذ القرار الخارجي، على افتراض أن نظام المعلومات المحاسبية هو معايش لبيئة متخذ القرار ومخرجاته ينبغي أن ترشد ذلك المتخذ، ولغرض تسليط الضوء على هذا المبحث فقد تناولنا الآتي:

أولاً . مفهوم و آلية عمل نظام المعلومات المحاسبية.

يمكن إعطاء مفهوم للنظام بأنه " مجموعة من المكونات المرتبطة مع بعضها، وتعمل بصورة متكاملة ومتناسقة فيما بينها لتحويل المدخلات آنياً إلى المخرجات، وهي ذات منفعة للمستخدمين الداخليين والخارجيين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة"[1].

iSkysoft PDF Editor

أما آلية عمل النظام فهي واضحة جداً من خلال تحويل المدخلات إلى مخرجات عن طريق العمليات التشغيلية، ولا يمكن تصور نظام للمعلومات المحاسبية في القرن الحادي والعشرين بمعزل عن تقنيات المعلومات، وهذه التقنيات ساهمت بشكل كبير في زيادة فاعلية نظام المعلومات المحاسبية و آلية عمله، ومن خلال الآتي:[2]

- تحسين عمليات جمع البيانات، تخزينها، معالجتها وتحديثها واسترجاعها وتجهيز المعلومات الناتجة عنها وبما يساهم في تحقيق كفاءة النظام عن طريق تخفيض كلفة عملياته ؛
- تحقيق الإستفادة من النظام بشكل أفضل، من حيث أن تقنية المعلومات تعمل على دعم النظام بوسائل متطورة تتمثل بوسائل نقل سريعة، أو معالجة سريعة، أو وسائل اتصال سريعة، وكذلك القدرة على مواجهة الزيادة في كمية المعلومات والسيطرة عليها في التعامل مع أعداد كبيرة من المستفيدين ؛
- المساهمة في تحقيق أفضل الخصائص النوعية للمعلومات المنتجة من قبل النظام، والمتمثلة بكل من: الكمية، الجودة، الموثوقية، التوقيت، وبما يساهم في تحقيق الفائدة لمتخذي القرارات الذين يستخدمون هذه المعلومات.

ويرى الباحثان أن عمل النظام ونقطة انطلاقه ترتكز إلى حد كبير في تكوين قاعدة بيانات، والمتمثلة بالفقرة الأولى من خلال الجمع، الخزن، المعالجة، التحديث، الاسترجاع والتجهيز من تلك القاعدة.

ثانياً .أهداف نظام المعلومات المحاسبية.

مما لا شك فيه أن هذا النظام يبغي تحقيق أهداف عديدة، تنطلق من مستخدميه وحاجتهم لمخرجات ذلك النظام، فالمعلومات المحاسبية والتي تمثل مخرجات ذلك النظام عدت من قبل البعض بأنها "منتوج لديه القدرة على تقليل عدم التأكد في تفكير متخذ القرار حول الإجراء المناسب الذي يتوجب اتخاذه أو القيمة التي يتوجب قبولها"[3]، وعليه فإن هدف النظام الأساس عند تقديمه للمعلومات المحاسبية هو في زيادة المعرفة، أو تحويل المجهول إلى معلوم، أو تخفيض حالات الجهل وعدم التأكد لدى متخذي القرارات.

هذه المعلومات المحاسبية تقدم على شكل تقارير وقوائم مالية، ولكل تقرير أو قائمة مالية مجموعة من الأهداف، والتي تمثل بمجموعها أهداف النظام بشكل أساسي، ولكن المتفق عليه أن تلك التقارير والقوائم المالية ينبغي أن توفر معلومات مالية مفيدة تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن أهم تلك المعلومات والتي أشار إليها[4]والتي تتفق مع مراد البحث، وهو أن تلك المعلومات ينبغي أن تصور وتصف بشكل واضح الموارد الاقتصادية للوحدات الاقتصادية، والحقوق والمستحقات على تلك الموارد وحقوق الملكية)، والتأثيرات الخاصة بالمعاملات التجارية والأحداث والظروف التي تغير مواردها وحقوقها أو التزاماتها على تلك الموارد.

ومن هنا يرى الباحثان أن من أهم الموارد التي ينبغي وصفها وتصورها بشكل قريب من الدقة، هي الموارد البشرية والتي تفتقر تلك النظم في تصويرها بشكل صحيح.

ثالثاً . النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية

قبل الولوج إلى النظم الفرعية للنظام فإنه ينبغي معرفة أن تلك النظم وإعدادها تبنى أساساً على ما توفره من معلومات، حيث أشار[5] أن هناك عدة عوامل مؤثرة على نظام المعلومات تعمل على تغير قياس معلوماته أو تدفق بياناته آو نوع مدخلاته ومخرجاته، ومن أهم تلك العوامل هي احتياجات الإدارة من المعلومات، وهذا الاحتياج يحدد بعض تلك النظم،وأكثر النظم تطوراً هي تلك النظم التي تطور نفسها، إذ يرى[6] أن النظام يطور نفسه وفق المتغيرات البيئية المحيطة به، وهذه المتغيرات من تطور علمي متزايد، وتطورات تكنولوجيا فائقة، وما صحب ذلك من ثورة معلوماتية كشفت ضرورة أن يستوعب ذلك النظام ما تمتلكه الوحدات الاقتصادية من أصول بشرية تضم العاملين ومهارتهم.

iSkysoft PDF Editor

ويتكون نظام المعلومات المحاسبية من مجموعة من النظم الفرعية التي يسعى إلى تقديم معلومات مختلفة لخدمة أغراض مختلفة، فكل نظام فرعي يسعى إلى تقديم نوع محدد من المعلومات، والتي تخدم إدارة الوحدة الاقتصادية في ممارسة وظائفها على الوجه الصحيح، ويتكون نظام المعلومات المحاسبية من النظم الفرعية الآتية:[7]

- ✓ **نظام معلومات المحاسبة المالية**:هذا النظام يعمل على قياس المعلومات المالية الخاصة بالوحدة الاقتصادية، وتوصيلها إلى مستخدميها، ويهدف هذا النظام إلى توفير المعلومات المالية الملائمة في الوقت المناسب، وعرضها بشكل مناسب، وتقديمها إلى الجهات المستفيدة لمساعدتها في اتخاذ القرارات، فالمحاسبة المالية كانت في أول نشأتها تهدف إلى المحافظة على موارد الوحدة الاقتصادية، ويقدم نظام معلومات المحاسبة المالية المعلومات المطلوبة منه عبر إعداد تقارير دورية قد تكون (يومية، أسبوعية، شهرية...).
- ✓ **نظام معلومات محاسبة التكاليف**: ظهرت محاسبة التكاليف استجابة لطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية وحاجاتهم الجديدة إلى نوعيات أخرى من المعلومات، نتيجة كبر الوحدات وانفصال الملكية عن الإدارة، وحاجة أصحاب حقوق الملكية إلى معلومات تفصيلية، حيث أصبح النظام المحاسبي المالي قاصراً عن توفير تلك المعلومات، لذلك جاء نظام معلومات التكاليف لسببين هما : توفير معلومات جديدة ومساعدة النظام المحاسبي المالي في استخراج نتيجة النشاط وقياسها، فضلاً عن أهداف أخرى أفرزتها جميعا التغيرات التي طرأت في البيئة الداخلية والبيئة الخارجية.
- ✓ **نظام معلومات المحاسبة الإدارية**: يهدف نظام معلومات المحاسبة الإدارية إلى توفير المعلومات الملائمة والوقتية لاتخاذ القرارات ذات المواضيع والآثار الاقتصادية، وتوفير ما يلائم من نماذج وما يخدم من أساليب وإجراءات بشأن اتخاذ هذه القرارات، فهو يهدف إلى خدمة أغراض داخلية تتعلق بتخطيط أداء الوحدة الاقتصادية وأنشطتها الفرعية وإدارتها ومتابعتها وتقييمها، وما يتم اتخاذه بشأن كل ذلك من قرارات مصيرية، وهو يسعى إلى توفير هذه المعلومات من المصادر المحاسبية الأخرى، أي من نظام معلومات المالية ونظام معلومات التكاليف والتحليلات الخاصة لبعض القرارات الإدارية والموازنات التخطيطية للأنشطة المختلفة، ولتوفير المعلومات اللازمة للمساعدة في اتخاذ القرارات القصيرة الأجل، ويهتم نظام معلومات المحاسبة الإدارية بتزويد إدارة الوحدة الاقتصادية بمعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية.

وعليه يرى الباحثان أنه ينبغي أن يكون هناك نظام فرعي رابع يتعلق بالمورد البشري، خصوصاً أن نظم المحاسبة المالية ونظم المحاسبة الإدارية فيها خلل وتقصير من حيث ابراز المورد البشري، مع أن نشوء تلك النظم الفرعية هو لتوفير معلومات تخدم المستخدمين وبالأساس تخدم الإدارة، لذا كان هناك حاجة ماسة لنظام فرعي يتعلق بالمورد البشري يرشد الإدارة في اتخاذ قراراتها.

رابعاً. الحاجة إلى وجود نظام معلومات المحاسبة عن الموارد البشرية

إن الحاجة إلى نظام معلومات محاسبي يتعلق بالمورد البشري بحسب رأيناينطلق من فرض محاسبي مهم جداً ، وهو فرض الاستمرارية، والذي يعني أن الوحدة الاقتصادية وجدت لتستمر، ويترتب على ذلك تقدير المخاطر المستقبلية التي تتعرض لها الوحدة من قبل الإدارة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحوط من هذه المخاطر، وأحد أهم هذه المخاطر عدم وجود نظام معلومات فرعي محاسبي خاص بالمورد البشري يمد الإدارة بالمعلومات اللازمة عن هذا المورد، فوصول العاملين مثلاً إلى سن عدم العطاء أو التقاعد وعدم وجود البديل قد يعرض هذه الوحدة إلى خطر عدم الاستمرارية، وكذلك وجود هذا النظام ضروري لتحقيق عدة مبادئ محاسبية مهمة، منها مبدأ المقابلة بين مصرفات الفترة مع إيرادات الفترة وكذلك تحقيق مبدأ مهم جداً وهو الإفصاح، و الذي عانى كثيراً من خلل وتقصير في الإفصاح عن المورد البشري بشكل جيد.

iSkysoft PDF Editor

ويمكن إعطاء تعريفا لنظام معلومات المحاسبة عن الموارد البشرية بأنه "ذلك التكوين الهيكلي المتكامل والمتفاعل من المستلزمات المختلفة كآلات الحاسوب وتقاناته وملحقاته والبرامجيات والأفراد العاملين في النظام والإجراءات والقواعد من أجل جمع البيانات ومعالجتها (ذات العلاقة بالأفراد العاملين) من داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها ومن أجل توفير معلومات ضرورية عن الأفراد العاملين وإيصالها إلى المستفيدين لاتخاذ القرارات وانجاز وظائف إدارة الموارد البشرية وفي جميع المستويات الإدارية بما يحقق أفضل استخدام ممكن لهذه المعلومات"[8].

المبحث الثاني: الموارد البشرية

يمثل المورد البشري المورد الأكثر أهمية داخل الوحدة الاقتصادية، وكغيره من الموارد ينبغي أن يتم قياسه بشكل قريب من الدقة،ومن ثم إظهاره في القوائم والتقارير المالية لترشيد الإدارة أولاً حول ذلك المورد، ولكي تتوسع في استثمار ذلك المورد، ومن ثم ترشيد متخذ القرار الخارجي حول ذلك المورد داخل تلك الوحدة الاقتصادية.

ولغرض تسليط الضوء على هذا المبحث فقد تناولنا الآتي:

أولاً . مفهوم الموارد البشرية

تعد الموارد البشرية أساس قوة الوحدة الاقتصادية وبقائها وقدرتها التنافسية، و أن نجاح الوحدات الاقتصادية في تحقيق أهدافها يتطلب عمالة بشرية على مستوى عالٍ من التعليم والتدريب والخبرة في مجالات التخصص، حيث أن العامل المدرب أقدر على انجاز العمل بأعلى درجات الكفاءة والنوعية والسرعة التي توفر الكثير من الوقت والكلفة، ومن هنا كان الاعتراف بالدور الكبير والهام الذي تلعبه الموارد البشرية في اقتصاد أي بلد كان[9]، وتعرف الموارد البشرية بصيغة مبسطة على أنها " مجموع الأفراد المشكلين للقوى العاملة بمنظمة ما، أو قطاع أعمال أو اقتصاد ما، ولأهمية الموارد البشرية ظهر مصطلح يسمى بإدارة الموارد البشرية، والذي يعني بأنه "عملية الاهتمام بكل ما يتعلق بالموارد البشرية التي تحتاجها أية وحدة اقتصادية لتحقيق أهدافها، وهذا يشمل اقتناء هذه الموارد والإشراف على استخدامها وصيانتها والحفاظ عليها وتوجيهها لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية "[10].

ثانياً .أهمية الموارد البشرية

تنبع أهمية الاهتمام بالمورد البشري من كون أن جميع الوحدات الاقتصادية بدون الأفراد العاملين ماهي إلا مجموعة مباني ومعدات، فالأفراد العاملين هم من يصنع الوحدات الاقتصادية، و أن تجاهل أهمية الموارد البشرية وعدم قيام الوحدات الاقتصادية بالمحاسبة عن الموارد البشرية يؤدي في النهاية إلى اتخاذ قرارات غير سليمة، وتكمن أهمية الموارد البشرية في الآتي:[11]

- الموارد البشرية أساس الاستقلال والنفوذ الاقتصادي ؛
- الموارد البشرية أداة تنافسية عالمية ؛
- تعمل الموارد البشرية على تعظيم القيمة المضافة ؛
- تساعد الموارد البشرية على خفض تكاليف التقنيات المستوردة ؛
- تعمل الموارد البشرية على زيادة الصادرات ؛
- تعتبر الموارد البشرية مكمل أساسي للثروة القومية.

ثالثاً . الحاجة إلى قاعدة بيانات حول الموارد البشرية

إن الاهتمام بالمورد البشري و أفراد إدارة متخصصة بذلك المورد وبيان أهميته على المجتمع ككل يدفعنا إلى ضرورة أن يكون هناك قاعدة بيانات تتعلق بالمورد البشري بكافة التفاصيل الخاصة بذلك المورد، وفي كل وحدة اقتصادية وهذه القاعدة يقوم نظام معلومات المحاسبة عن الموارد البشرية بتكوينها وتؤدي إلى ترشيد متخذ القرار، وتعرف قاعدة البيانات بأنها " مجموعة من البيانات المرتبة والمنظمة فيما بينها بروابط منطقية "، وتتميز تلك القاعدة بالخواص الآتية:[12]

iskysoft PDF Editor

- استقلالية البيانات ؛
- عدم تكرارية البيانات ؛
- سلامة البيانات.

المبحث الثالث: قاعدة البيانات في خدمة القياس والإفصاح واتخاذ القرارات.

إن وجود قاعدة بيانات خاصة بالمورد البشر يترشد متخذ القرار أياً كان، وهذه القاعدة لا يمكن أن تبنى بدون نظام معلومات محاسبي خاص بالمورد البشري، فالعلاقة هي علاقة تكامل، كما أشار[13] إلى أن أحد أهم مكونات نظام المعلومات المحاسبي هو وجود قاعدة بيانات ضمن ذلك النظام.

والإدارة بحكمها متخذ قرار مهم لا تستطيع أن تقوم بوظائفها بشكل جيد ما لم يتم بناء قاعدة بيانات يتحقق فيها القياس المحاسبي السليم والتحديد الدقيق للمورد البشري والوصول إلى مقوله مهمة جداً وهي (ما لم يتم قياسه بشكل دقيق لا يتم إدارته بشكل دقيق)، أي بعبارة أخرى أن ما يتم عرضه كمخرجات للنظام والمتمثلة في التقارير والقوائم المالية وما يخص الموارد البشرية هو فقط في قائمة الدخل، والمتمثل في قيمة الرواتب والأجور المنفقة على هذا المورد، في حين أن بقية التقارير والقوائم المالية لا تعرض شيء عن هذا المورد، وعليه فإن سبب ذلك يعود إلى خلل في القياس وينعكس هذا الخلل على الإفصاح، ومن ثم تضليل متخذ القراروالذي يحكم هذه العملية جميعاً هو وجود نظام معلومات محاسبي مُفعل.

ولغرض تسليط الضوء على هذا المبحث فقد تناولنا هذا المبحث من ثلاثة محاور وهي كالآتي:

المحور الأول: قاعدة البيانات ودورها في القياس المحاسبي للموارد البشرية

إن مفهوم القياس بصورة عامة يعني "إعطاء وزن أو قيمة للشيء من خلال معيار أو مكيال موضوعي معين يتلاءم مع الشيء المقاس، ويتم التعبير عن القياس بوحدات مختلفة، مثل الدينار أو المتر أو الكغم، الوحدة... الخ، ويعرف القياس المحاسبي بأنه " تخصيص قيمة رقمية لحدث أو عنصر معين مرتبط بالو حدة الاقتصادية، على أن يتضمن ذلك عمليات التبويب والتعريف لهذا الحدث أو العنصر مع الأخذ البيانات غير الكمية بنظر الاعتبار "[14]، ومن هنا نرى أن اسقاط هذا التعريف على الموارد البشرية، يعني ذلك تخصيص قيمة رقمية للمورد البشري، وهذا من أبرز الصعوبات التي تواجه نظم المعلومات في تحديد قياس محاسبي سليم يتلاءم مع خصوصية المورد البشري، زهز ما أشار إليه أحد الباحثين إلى أن المسألة الأخلاقية تفترض أن البشر قيمة عليا ولا يمكن الموازنة بينها وبين الموارد المادية المملوكة للوحدة الاقتصادية[15]، وعدد باحث آخر صعوبات تواجه عملية القياس المحاسبي للموارد البشرية ومنها الآتي:[16]

- ❖ قياس الإنسان آمر ذاتي بحت إذ توجد درجة عالية من الذاتية في عملية القياس.
- ❖ صعوبة تحديد فترة الاستفادة من الموارد البشرية نظرا للحرية الطبيعية لها ؛
- ❖ استهلاك الموارد البشرية على أساس موضوعي يبدوا معقدا وذلك لوجود فروق جوهرية بين طبيعة الأصول الملموسة والأصول الإنسانية ؛
- ❖ غالبية برامج التقييم للأفراد لقياس قيمة الإنسان تواجه باتجاهات معادية لمجرد أن غالبية الأفراد يكرهون الفكرة كما يخشى الكثير منهم النتائج التي تترتب على القياس.

ويرى الباحثان أنه على الرغم من صعوبة القياس المحاسبي والمشاكل التي تواجه عملية القياس لخصوصية الموارد البشرية إلا أن دور قاعدة البيانات مهم جداً ،وخصوصاً في ظل تنامي تقنيات المعلومات ومن خلال جانبين وهما كالآتي:

iSkysoft PDF Editor

الجانب الأول: تعمل قاعدة البيانات على جمع جميع البيانات الخاصة بعملية القياس ولجميع النواحي المتعلقة بالموارد البشرية وتشمل الآتي:[17]

- قياس قيمة الموارد البشرية العاملة بالوحدة بإستخدام طرق علمية مناسبة قابلة للتطبيق العملي ؛
- قياس تكلفة إعداد وتجهيز الموارد البشرية مثل تكاليف التعيين والتدريب ؛
- قياس تكلفة استخدام الموارد البشرية من رواتب واجور وغير ذلك ؛
- قياس الكفاءة الإنتاجية للموارد البشرية ؛
- قياس ربحية استخدام للموارد البشرية ؛
- قياس معدل العائد على الاستثمار البشري.

الجانب الثاني: تعمل قاعدة البيانات على استخدام أكثر من طريقة للقياس في آن واحد للوصول إلى تحديد قريب من الدقة للمورد البشري، ويمكن إجمال طرق القياس المتعددة بالآتي:[18]

- **طريقة الكلفة التاريخية :** بموجب هذه الطريقة يتم إثبات كل ما يتعلق بالموارد البشرية من كلف الاستدعاء واختيار وتسليم الفرد للعمل والتأهيل والتدريب وغيرها بالكلفة التاريخية لنشوئها ؛
- **طريقة الإحلال :** تعتمد هذه الطريقة على فكرة الإحلال الوظيفي أو الشخصي الذي يعبر عنه بالتضحية التي تقدمها الوحدة الاقتصادية في سبيل إحلال موارد بشرية بديلة عن الموجودة حالياً.
- **طريقة الفرصة الضائعة :** تتمثل هذه الطريقة في إجمالي التدفقات النقدية التي يتم التضحية بها في سبيل توجيه مورد ما من استعمال ما إلى استعمال آخر بديل، وبالنسبة للموارد البشرية فإن تكلفة الفرصة الضائعة لتخصيص شخص في وظيفة معينة دون الأخرى ؛
- **طريقة الشهرة المستترة :** تبنى هذه الطريقة على فكرة احتساب الزيادة في أرباح الأسهم العادية عن معدلاتها السائدة ورسملة تلك الزيادة على انها تمثل قيمة الموارد البشرية.

و ومنه يرى الباحثان أن قاعدة البيانات تستطيع الجمع لأكثر من طريقة في القياس المحاسبي للموارد البشرية لتفادي العيوب المصاحبة لكل طريقة ولخصوصية الموارد البشرية لأن هذا المورد لا يتوفر له سوق لمعرفة كلفته من ذلك السوق.

المحور الثاني: قاعدة البيانات ودورها في دعم الإفصاح المحاسبي عن للموارد البشرية.

إن مفهوم الإفصاح المحاسبي بشكل مبسط يعني " إعلام ذوي المصالح بالحقائق الاقتصادية والمالية التي قد تكون أساساً للحكم على الوحدة " لذا فإن الهدف من الإفصاح هو جعل التقارير والقوائم المالية بعيدة عن التضليل، وتوفر للمستخدم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات، وهناك عدة طرائق وأساليب للإفصاح المحاسبي والمتمثلة بالآتي:[19]

- الإفصاح في القوائم المالية ؛
- الإفصاح في هوامش القوائم المالية ؛
- الإفصاح في قوائم ملحقة بالقوائم الأصلية ؛
- تقرير مدقق الحسابات حول مدى عدالة القوائم المالية والإفصاح المحاسبي ؛
- تقرير الإدارة.

إن الإفصاح المحاسبي بصورته الحالية لا يوفر للمستخدم رؤية متكاملة عن الشركة وخصوصاً فيما يتعلق بالموارد البشرية، و إن دور قاعدة البيانات لمعالجة هذه المشكلة يكمن من خلال جانبين وهما كالآتي :

iskysoft PDF Editor

الجانب الأول: تعمل قاعدة البيانات على جمع جميع البيانات الخاصة بالموارد البشرية داخل الشركة والتقرير عن تلك البيانات في القوائم والتقارير المالية وإظهار البيانات التي تم التوصل إليها من خلال تحقيق هدف القياس ويشمل التقرير عن بيانات الموارد البشرية ما يأتي:[20]

- تسجيل بيانات الموارد البشرية في مختلف البطاقات والسجلات المحاسبية ؛
- تلخيص البيانات المتعلقة بالموارد البشرية باستخدام الأساليب المحاسبية المعروفة بتلخيص البيانات ؛
- عرض النتائج التي تم التوصل اليها في القوائم المالية ؛
- اعداد قوائم خاصة لعرض بيانات الموارد البشرية إلى جانب القوائم المالية التقليدية ؛
- اعداد تقارير إضافية تتعلق بالموارد البشرية بناء على رغبات ادارة الوحدة الاقتصادية أو أي جهة أخرى ؛
- دراسة المشاكل الخاصة بالموارد البشرية مثل ارتفاع معدل أوراق العمل أو ظاهرة الغياب واعداد تقارير كمية عنها.

الجانب الثاني: تعمل قاعدة البيانات على إظهار أكثر من طريقة لعرض الموارد البشرية تخدم بذلك الإفصاح المحاسبي، وهناك أكثر من فكرة لعرض الموارد البشرية إما بتسميتها الحقيقية كمورد بشري أو بتسميتها كموجودات بشرية أو بتسميتها كأصول بشرية أو بتسميتها كرأس مال بشرياً و ...الخ، ولكل تسمية هناك مدافعين عنها ومأخذ كذلك عنها ذكرها الباحثين.

ويرى الباحثان إمكانية عرض قائمة ملحقة بالقوائم والتقارير المالية تسمى بقائمة المورد البشري، وتبوب بحسب الوظائف (صناعية، تسويقية، إدارية) أو بحسب المؤهلات أو بحسب سنوات الخدمة، وتكون شاملة لكل تفاصيل ذلك المورد، ويتم فيها حصر كافة النفقات التي أنفقت أو يتوقع انفاقها في المستقبل، كما أشار[21] أن عملية الحصر تبدأ مع لحظة الإعلان عن الوظائف التي يمكن أن تشغلها مروراً بكافة ما ينفق عليها في سبيل تنميتها وتطويرها، من خلال برامج التدريب والدورات التي تساهم فيها حتى لحظة الإستغناء عن تلك الموارد، إما بالتقاعد أو لأي سبب آخر، أي بعبارة أخرى كم هي تكلفة الحصول عليه وتكلفة تدريبه وتأهيله وكل النفقات المنفقة عليه، كرواتب أو أجور وما يدخل ضمنا من مزايا، سواء كانت نقدية أو عينية تحسب ضمن ذلك المورد، وكذلك ينبغي احتساب مقدار المنافع المتحققة للشركة من جراء استخدام ذلك المورد، وبالإمكان هنا تطبيق طريقة الشهرة المستترة وتوزيع تلك المنافع على سنوات الخدمة لذلك المورد.

المحور الثالث: قاعدة البيانات ودورها في ترشيد القرارات الخاصة بالموارد البشرية

إن من أهم إفرازات القياس المحاسبي والإفصاح المحاسبي هو ترشيد متخذ القرار، وإن دور قاعدة البيانات هو في تسهيل الحصول على المعلومة وخاصة فيما يتعلق بالمورد البشري، ويقصد بترشيد القرارات أي بتقديم معلومات ذات فائدة لمساندة الإدارة في اتخاذ القرار المناسب، ويعد من أهم الأهداف ويرشد الإدارة والجهات الأخرى من خلال الآتي:[22]

- ✓ دراسة البدائل المتاحة لاستغلال المورد البشري ومساندة الإدارة في اختيار البديل المناسب لتحقيق الاستغلال الأمثل للمورد البشري ؛
- ✓ ترشيد القرارات الخاصة باستخدام الموارد البشرية، مثل قرارات النقل والترقية والاستقالة وغير ذلك من القرارات ؛
- ✓ ترشيد القرارات الخاصة بالاستثمار في الموارد البشرية، وهي قرارات تتعلق بإضافة عناصر جديدة إلى القوى العاملة والتابعة للوحدة ؛
- ✓ فرض الرقابة على تكلفة استخدام الموارد البشرية، وذلك من خلال تطبيق أساليب الرقابة على التكاليف المتعارف عليها مثل أسلوب المعايرة ؛
- ✓ ترشيد قرارات تقييم أداء العاملين بالوحدة الاقتصادية ؛

iSkysoft PDF Editor

- ✓ ترشيد قرارات المستثمرين في الوحدة أو الراغبين في الاستثمار فيها بإعطائهم صورة واقعية عن حقيقة الموارد في تلك الوحدة بما فيها الموارد البشرية، من خلال التقرير عن هذه الموارد في القوائم المالية ؛
- ✓ ترشيد القرارات المتعلقة بتقييم ادارة الوحدة أو تقييم الوحدة ككل من جانب الجهات الخارجية؛ وذلك بعدم إغفال الموارد البشرية خلال هذا النوع من التقييم وباستخدام نسب ومعدلات تتعلق بالموارد البشرية.

الاستنتاجـــات

أ. عمل نظام المعلومات المحاسبية يقوم على تحويل المدخلات إلى مخرجات، من خلال العمليات التشغيلية، وهذه المخرجات هي المعلومات المحاسبية ؛

ب. هناك أنواع فرعية عديدة لنظام المعلومات المحاسبية، منها نظام معلومات المحاسبية المالية ونظام معلومات محاسبة التكاليف ونظام معلومات المحاسبة الإدارية ؛

ت. تقاس الوحدات الاقتصادية في عالم اليوم بكفاءة الموارد البشرية لديها، وإن عدم الاهتمام بالموارد البشرية يجعل تلك الوحدات عبارة عن مباني ومعدات ؛

ث. القياس المحاسبي هو تخصيص قيمة رقمية لعنصر ما في الوحدة الاقتصادية؛

ج. الإفصاح المحاسبي هو جعل التقارير والقوائم المالية بعيدة عن التضليل، وترشد المستخدم والإفصاح بصورته الحالية لا يوفر للمستخدم رؤية متكاملة عن الشركة وخصوصا فيما يتعلق بالموارد البشرية ؛

ح. إن ترشيد القرارات هو في تقديم معلومات ترشد متخذ القرار و أهم متخذ قرار هو الإدارة.

التوصيـــات

أ. مخرجات نظام المعلومات المحاسبية الحالية لا تولي أهمية كبرى للموارد البشرية ؛

ب. هناك حاجة لنظام معلومات محاسبي فرعي يتعلق فقط بالموارد البشرية بعد أن افتقرت النظم الفرعية عن تصوير الموارد البشرية بشكل قريب من الدقة ؛

ت. هناك حاجة لبناء قاعدة بيانات خاصة بالمورد البشري لأهميته وتأثيره على الوحدات الاقتصادية ؛

ث. القياس المحاسبي للموارد البشرية هو في تخصيص قيمة رقمية للمورد البشري،وهنا تلعب قاعدة البيانات دوراً مهماً في جمع الكلف وفي عرض أكثر من طريقة للقياس ؛

ج. إن لقاعدة البيانات دوراً مهماً في تحقيق الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية من خلال إضافة قائمة تسمى بقائمة المورد البشري وتكون تفصيلية حول ذلك المورد ؛

ح. إن لقاعدة البيانات دوراً هاماً في ترشيد الإدارة حول الموارد البشرية بعد تحقيق القياس المحاسبي السليم والإفصاح المحاسبي عن تلك الموارد.

الهوامـــش والإحـــالات

[1] أمين، ساكار ظاهر عمر، **تأثير التجارة الإلكترونية على نظم المعلومات المحاسبية - دراسة لآراء عينة من شركات عراقية مختارة**، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

[2] السقا، زياد هاشم، **استخدام تقنيات المعلومات في نظم المعلومات المحاسبية - دراسة لعينة مختارة من الشركات العراقية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،2006، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، العراق.

[3] العامري، زهرة حسن, 2003, أثر بعض المتغيرات البيئية في نظام المعلومات المحاسبي وانعكاساتها على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات - دراسة ميدانية في عينة من شركات القطاعين الاشتراكي والمختلط، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

iSkysoft PDF Editor

[4] القريشي، سعد رشيد مهدي،**دور القوائم المالية المعدلة في ظل اقتصاد جامح التضخم وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة - دراسة تحليلية للقوائم المالية للشركة العربية للاستثمارات الصناعية**،2006، بحث لنيل شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، العراق.

[5] الجبوري، نصيف جاسم، **دور النظم المحاسبية في تقديم معلومات لإدارة الكلفة في بيئة عمل متغيرة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،2007، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

[6] جبارة، سيد محمد علي، تصميم **نظام لتقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد للسنوات 1995-2000**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2002، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

[7] لأفندي، أرسلان إبراهيم عبدالكريم، **متطلبات إقامة نظام معلومات التكاليف لتعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية - دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة للألبسة الجاهزة في الموصل**، 2006، رسالةماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

[8] اليامور، علي حازم يونس، **دور نظام معلومات التكاليف في تكامل نظم المعلومات في الشركات الصناعية**، 2007، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

[9] عبيد، انتصار أحمد، **محاسبة الموارد البشرية وانعكاساتها على كلف النوعية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية, المجلد 7, العدد 21، 2012، بغداد، العراق.

[10] بن نمشه، سعيد بن عبيد، **إستراتيجية الموارد البشرية لمواجهة تحديات العولمة وإمكانية تطبيقها**، أطروحة دكتوراه، 2007، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض، المملكة العربية السعودية.

[11] الجعيدي، سناء عبد الهادي، **دور أهمية القياس المحاسبي للموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

[12] فضل الله، جانسيريل، **تصميم وإعداد نظام لإدارة قاعدة البيانات الخاصة بالعاملين في جامعة بغداد**، مجلة التقني، المجلد 23، الإصدار 6، 2010، هيئة التعليم التقني، العراق.

[13] الزعانين، علاء أحمد عبدالهادي، **أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007، كلية الدراسات العليا (محاسبة وتمويل)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

[14] حنا، نسيم يوسف،**مشاكل القياس والإفصاح عن حقوق الملكية ومعالجتها في شركات مساهمة مختارة من محافظة نينوى**، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006 كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

[15] جمعة، كمال حسن،**محاسبة الموارد البشرية منهج جديد لقياس قيمة خدمات المورد البشري**، مجلة كلية بغداد للعلوم, الاصدار 18، 2008، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق.

[16]الجعيدي، سناء عبد الهادي، **دور أهمية القياس المحاسبي للموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

[17] العوام, عاطف محمد، **نظرية المحاسبة**، مطبعة ماس، جمهورية مصر العربية، 2009،.

[18] عبيد، انتصار أحمد، **محاسبة الموارد البشرية وانعكاساتها على كلف النوعية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية،,المجلد 7، العدد 21، ب2012، غداد، العراق.

[19] محمد، جيوار أحمد سالار، **أهمية وجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها - دراسة على عينة من المستخدمين في منظمات بمحافظة اربيل**، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006 كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

[20] العوام, عاطف محمد، **نظرية المحاسبة**، مطبعة ماس، جمهورية مصر العربية، 2009،.

[21] رشيد، ناظم حسن، **إمكانية تصميم نظام معلومات للمحاسبة عن الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 5، 2007 كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

[22] العوام، عاطف محمد، **نظرية المحاسبة**، مطبعة ماس، جمهورية مصر العربية، 2009.

iSkysoft PDF Editor

مدى أهمية محتوى القوائم المالية للمستثمرين في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية

The importance of the contents of the financial statements of investors In the light of the trend towards international financial reporting standards

د/ حكيم شبوطي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة يحيى فارس -المدية-
الجزائر

أ/ براهيم علي عباس
دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية
جامعة يحيى فارس -المدية-
الجزائر

ملخص

استهدفت الدراسة تحليل أثر التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية على أهمية القوائم المالية وتطوير محتواها من ناحية، وتحليل إنعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين من ناحية أخرى. لتتوصل إلى أن القوائم المالية ما هي إلا وسيلة لتوصيل المعلومات للمستثمرين تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية بغرض المفاضلة بين الاستخدامات البديلة المتاحة لاستخدام الموارد الاقتصادية النادرة، لتتجلى بذلك الأهمية في إعداد قوائم مالية تخضع لضوابط تحكم دقة وسلامة ما تحتويه من معلومات، وتمثل معايير الإبلاغ المالي الدولية أهم مرجعية لذلك.

الكلمات الافتتاحية: معايير الإبلاغ المالي الدولية، القوائم المالية، المستثمرين، قرارات المستثمرين

Abstract

The study aimed to analyze the impact of the trend towards international financial reporting standards on the importance of financial statements and the development of their content, on the one hand, and analyzing the implications thereof on investors' decisions on the other hand. To find that the financial statements are only a means of communicating information to investors useful in making investment decisions in order to differentiate between alternative uses available for the use of scarce economic resources, thus demonstrating the importance of preparing financial statements that are subject to controls governing the accuracy and integrity of their information. The most important reference for that.

Key words: International Financial Reporting Standards, Financial Statements, Investors, Investor Decisions

iSkysoft PDF Editor

مقدمة:

تعد القوائم المالية من مخرجات النظام المحاسبي لأي مؤسسة، وهي الوسيلة الفاعلة في تحقيق وظيفة الاتصال في المحاسبة، فعن طريقها يمكن إشباع حاجات مستخدميها لاسيما المستثمرين منهم بالمعلومات المفيدة عن أداء المؤسسة خلال الفترة التي تغطيها تلك القوائم بما يساهم في تعزيز ثقتهم لغرض تقدير استثماراتهم واستنباط توقعاتهم المستقبلية واتخاذ قراراتهم الاستثمارية المناسبة، وحتى تكون هذه القوائم المالية مفهومة وواضحة لكل الأطراف المستخدمة لها داخل وخارج الدولة التي تعمل فيها المؤسسات لابد من تحقيق الانسجام في إعدادها بين مختلف دول العالم، لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقاربات هادفة للمعلومات المالية التي تنبثق عن مختلف الدول التي تستخدم معايير محاسبية تختلف عن بعضها البعض، لذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى تعميم مجموعة مشتركة من القواعد والمبادئ المتعارف عليها دوليا، أي تقارب عالمي مالي نحو لغة محاسبية مشتركة في العالم المالي، ولذا تعتبر معايير الإبلاغ المالي الدولية مرجعية للعديد من المؤسسات في إعداد قوائمها المالية باعتبارها لغة المحاسبة الدولية المشتركة.

إشكالية البحث: وعلى أساس ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث من خلال السؤال الرئيسي الآتي:

ما مدى أهمية محتوى القوائم المالية في تعزيز ثقة المستثمرين في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

ولتوضيح أبعاد إشكالية البحث تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى اعتماد المستثمرين على محتوى القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية؟
- ما مدى تأثير معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة القوائم المالية ومقدرتها التفسيرية؟
- ما مدى تأثير التحول إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية؟

تقسيمات البحث: وبغية الإجابة على إشكالية البحث وإثرائه، تم اعتماد التحليل المنهجي الآتي:

أولا: خلفية نظرية عن معايير الإبلاغ المالي الدولية.

ثانيا: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في الفكر المحاسبي وأهمية فعاليتها كموصل للمعلومات.

ثالثا: انعكاسات معايير الإبلاغ المالي الدولية على محتوى القوائم المالية وأهمية ذلك للمستثمرين.

أولا: خلفية نظرية عن معايير الإبلاغ المالي الدولية:

لكل مهنة دستور يحكمها ويضبطها ويوجه ممارساتها ويوحد معالجاتها للأمور المتماثلة، كي تكون هناك قاعدة موحدة للمقارنة من قبل المهتمين بالمهنة، والمحاسبة كغيرها من المهن العلمية التي تكتسب أهميتها من الدور الهام للمعلومات في البيئة الاقتصادية، لها دستورها العالمي الموحد الذي ينطلق من حرص العاملين فيها على إظهار الأرقام التي تعبر عن كم هائل من الأحداث والعمليات المالية بصدق ودقة وموثوقية، ويمكن أن تكون معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard -IAS) ومعايير التقارير المالية الدولية (International Financial Reporting Standard - IFRS) شكلا من أشكال هذا الدستور، والتي تبنى مسؤولية إصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee - IASC) والتي حل محلها مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board - IASB).

iSkysoft PDF Editor

1- التمييز بين التوافق والتوحيد المحاسبي

1-1- التوافق المحاسبي: تدل كل المصطلحات الآتية : التوافق، التناسق، التقارب على نفس المعنى،[1] ويعتبر التوافق بأنه مصطلح يستخدم في مجال المحاسبة الدولية من أجل التنسيق بين السياسات والقواعد للأنظمة المحاسبية الوطنية عن طريق التقليل أو الحد من الفروقات والاختلافات المحاسبية فيما بينها.[2]

1-2 – التوحيد المحاسبي: يمثل التوحيد المحاسبي أحد المفاهيم المحاسبية المستخدمة للتعبير عن عملية البحث عن أسس واحدة للقياس وعرض المعلومات، والهادفة إلى إنتاج معلومات فعالة وقابلة للمقارنة.[3] كما يعرف بأنه مصطلح يستخدم في مجال المحاسبة الدولية للإشارة إلى تماثل الأساليب المحاسبية وتطبيق معيار أو قاعدة واحدة في كل الحالات، فالتوحيد ينطوي على مجموعة من القواعد الموحدة.[4]

2- مفهوم معايير المحاسبة الدولية: قبل التطرق إلى تعريف المعيار المحاسبي الدولي، فإنه من الضرورة الوقوف أولا عند مفهوم المعيار المحاسبي بشكل عام، فالملاحظ على هذا المفهوم أنه يتكون من مصطلحين اثنين هما:

الأول: يتمثل في المعيار ويعني في اللغة العربية النموذج المعد مسبقا لقياس على ضوئه وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته.[5] كما يمكن اعتبار المعيار بأنه النمط الذي يتضمن القواعد والسياسات الملائمة للتطبيق في ظروف معينة، كما أنه يمثل أساس للحكم والمقارنة ويعد بمثابة تقييم للأداء.[6]

الثاني: يتمثل في المحاسبة التي تعرف بأنها مختلف الأساليب المستعملة في تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية إلى العديد من متخذي القرارات لأغراض ترشيد وتوزيع الموارد الاقتصادية النادرة.[7]

تأسيسا على ما سبق يمكن تعريف المعيار المحاسبي الدولي على أنه عبارة عن بيان إداري مكتوب تصدره الهيئة المحاسبية المعنية، وهي لجنة معايير المحاسبة الدولية، ويتعلق بعنصر محدد من القوائم المالية للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، وبموجبه يتم تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والعرض أو كيفية التصرف والمعالجة في هذا العنصر لتحديد نتائج الأعمال وعرض المركز المالي لتلك الوحدة، ويلقى قبولا عاما على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.[8]

3- أهمية المعايير المحاسبية الدولية: اكتسبت المعايير الدولية للمحاسبة أهميتها ومصداقيتها من خلال أهدافها الرامية إلى الإجابة على احتياجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية التي تربطها علاقة بالمؤسسة والمهتمة بمعلوماتها، وتظهر أهمية هذه المعايير في التوفيق بين متطلبات المستثمرين الدوليين وحاجيات المؤسسات من الأسواق المالية الدولية، ذلك تجاوبا لنمو التجارة العالمية والانفتاح الاقتصادي الذي أفرز توجه المؤسسات إلى خارج حدودها الوطنية بحثا عن التسعيرة في بورصات متطورة، والاستفادة من رؤوس الأموال.[9]

4- خصائص المعايير المحاسبية الدولية: بعد أن تم التطرق إلى أهمية وجود معايير محاسبية دولية، لابد من معرفة الخصائص الأساسية الواجب توافرها في هذه المعايير حتى تحقق الفائدة من وجودها وهي كالآتي:[10]

- **الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي**: فالمعايير يجب أن تكون متسقة منطقيا من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ.
- **الملائمة**: باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي، وهذا يتطلب المواءمة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق.
- **المرونة**: بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر، فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة.

iSkysoft PDF Editor

- **الواقعية:** يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها، كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.
- **الحيادية:** يجب أن لا يتم التحيز تجاه بلوغ هدف محدد مقدما لمصلحة طرف معين.
- **المفهومية:** يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين، ويتم ذلك عن طريق أخذ رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها.
- **الانسجام مع أهداف المحاسبة المالية:** بحيث يتم صياغتها في ضوء أهداف المحاسبة المالية من توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.

5- وظائف المعيار المحاسبي: للمعيار المحاسبي وظائف عدة أهمها:[11]

- يعتبر وسيلة مساعدة للاتقاء بمستوى الأداء المحاسبي لأعلى مستوى كفاءة ممكنة؛
- يربط الأداء بزمن محدد ومسموح به؛
- يستخدم في تسجيل العمليات المالية لإنتاج وبيع سلعة أو خدمة دفتريا وعرض نتائجها وبياناتها المالية بدقة وعدالة وتوقيت مناسب، ويمكن الاعتماد عليها.

6- الشكل العام للمعيار المحاسبي الدولي: يأخذ كل معيار محاسبي دولي الشكل العام الآتي:[12]

- الأهداف؛
- حق التطبيقات؛
- التعريفات؛
- التطورات الخاصة؛
- المعلومات التي تمنح؛
- أحكام انتقالية؛
- تاريخ التطبيق؛
- الملاحق.

ويحتوي كل معيار سواء معايير المحاسبة الدولية أو معايير التقارير المالية الدولية، على عنوانين تكميليين يمكن أن يقدما مفصولين عن المعيار، قواعد الخلاصات ودليل التطبيق.

7- المنظمات التي استهدفت وضع وتحسين معايير المحاسبة الدولية: ترجع فكرة التوحيد المحاسبي العالمي وضرورة التنسيق بين المعايير المحاسبية إلى سنة 1904، وهو تاريخ انعقاد أول مؤتمر دولي للمحاسبين، وهذا بمدينة سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تمت مناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبية وحتى الممارسات المحاسبية في البلدان الكبرى في العالم. وفي المؤتمر الدولي العاشر المنعقد في سدني بأستراليا سنة 1972، تبلورت هذه الفكرة بتشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية.[13]

7-1- لجنة معايير المحاسبة الدولية: حيث تأسست هذه اللجنة في سنة 1973، من طرف هيئات محاسبية مهنية في عشرة دول هي ألمانيا، أستراليا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، أيرلندا، اليابان، المكسيك، هولندا، انجلترا.[14]والجدير بالذكر هو أن هذه الدول ليست أعضاء في IASC ولكن الهيئات المحاسبية داخل هذه الدول،[15]بهدف الحصول على توحيد في المبادئ المحاسبية المطبقة على مستوى عالمي، وبالتالي تضييق هوة الاختلافات المحاسبية بين الدول، وذلك من خلال:[16]

- اقتراح وإصدار معايير محاسبية تمثل الأساس في إعداد وعرض القوائم المالية وكذلك العمل على تشجيع الدول والمنظمات على مراعاتهم وقبولهم لهذه المعايير عالميا؛

- العمل بشكل عام على تحسين وتوافق اللوائح والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية.

وقد انضم إلى هذه المنظمة بعد تأسيسها عدد كبير من المنظمات المهنية حيث بلغ عدد المنظمات المحاسبية الأعضاء أكثر من 101 منظمة محاسبية من أكثر من 77 دولة، ويجب على كل عضو جديد للمنظمة أن يتعهد باستخدام أفضل المحاولات في التأكد من أن يتم تبني وإتباع المعايير المحاسبية الدولية بدولته.

وتعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية هي الهيئة المستقلة الوحيدة التي عمدت إليها المؤسسات المحاسبية المهنية الأعضاء بمسؤولية وصلاحية إصدار معايير محاسبة دولية.

7-2- مجلس معايير المحاسبة الدولية: تشكل المجلس عام 2001 ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث أصبح المجلس هيئة حرة، مستقلة غير حكومية، لا تهدف إلى الربح، تسهر على إعداد وإصدار معايير المحاسبة الدولية، تعديلها وإلغاؤها أحيانا، وكذا تسهيل إجراءات تطبيقها، كما اتخذ قرار بحيث كل معيار ألغي لا يستعمل رقمه واسمه من جديد، وكل معيار جديد ظهر إبتداءا من 2001 يظهر باسم (IFRS)، حيث تم الاتفاق على تعميم المصطلح (IFRS) على كل المعايير (IAS).[17]

فمعايير (IFRS) كافية لأنها أوسع وأشمل وتتضمن في مضمونها كلا من الجانب المالي والمحاسبي. ولأن هدف المجلس (IASB) أساسا هو المعلومة المالية وليس المعلومة المحاسبية.[18]

7-3- اللجنة الدائمة للتفسير: شكل مجلس إدارة IASC لجنة دائمة للتفسيرات (Standing Interprétation Committee - SIC) في عام 1997 لبحث القضايا المحاسبية التي يحتمل أن تخضع لمعالجة متباينة أو غير مقبولة في غياب توجيهات محددة، وعند صياغة التفسيرات تستشير لجنة التفسيرات لجانا وطنية مماثلة رشحت من أجل ذلك، وقد أدرجت لجنة SIC في جدول أعمالها ما يلي:[19]

- ينبغي أن يتضمن الموضوع تفسيرا لمعيار قائم ضمن سياق إطار IASC؛
- ينبغي أن يتصل الموضوع بنمط واقعي محدد؛
- أن تكون هناك تفسيرات متعارضة ومتناقضة في الواقع العملي.

7-4- لجنة تفسير التقارير المالية: استمر SIC الذي تشكل سنة 1997 في ظل هيكل IASC مدة 09 شهور في ظل الهيكل الجديد، وفي جويلية2001 اقترح IASB تغيير اسم SIC إلى لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (International Financial Reporting Interprétation Committee - IFRIC) كما تم توسيع نطاق اختصاصه، وتمت الموافقة على هذا القرار في ديسمبر 2001،[20] وتتشكل هذه اللجنة من 12 عضوا لهم حق التصويت، وتتمثل مهامها فيما يلي:[21]

- تفسير المعايير لتوضيح تنفيذها العملي؛
- الموافقة على مسودة التفسيرات والتأويلات النهائية عن طريق التصويت، والقاعدة أنه لا يأخذ في حالة أكثر من ثلاثة أعضاء الذين يصوتون ضد التفسير؛
- تقرير اللجنة للموافقة على التفسيرات النهائية.

ثانيا: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في الفكر المحاسبي وأهمية فعاليتها كموصل للمعلومات:

تمثل القوائم المالية الحد الأدنى لمخرجات النظام المحاسبي لأي مؤسسة، لأن هذه القوائم وبما تحتويه من معلومات تشكل المرآة التي تعكس وبدقة نتائج الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالمؤسسة خلال فترة النشاط، لتعطي بذلك صورة و اضحة عن أدائها وبالشكل الذي يمكن من خلاله تشخيص جوانب القوة والضعف فيها.

iSkysoft PDF Editor

1- تعريف القوائم المالية: هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية.[22] وبعبارة أخرى هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وللأداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات.[23]

2- أهداف القوائم المالية: تهدف القوائم المالية إلى تحقيق ما يلي:[24]

- تقييم نواحي القوة المالية للمؤسسة وتحديد الربحية؛
- توفير معلومات للعديد من الأطراف ذات المصلحة (داخلية أو خارجية)؛
- تحديد التوقعات المستقبلية للوحدة؛
- تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج المؤسسة.

3- أنواع القوائم المالية: وهي محددة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في خمسة عناصر أساسية، يمكن توضيحها كما يلي:[25]

- **قائمة المركز المالي:** وتصور المركز المالي للمشروع من حيث أصوله وخصومه أو ماله من حقوق وما عليه من التزامات في نهاية فترة مالية معينة.
- **قائمة الدخل:** وتصور نتيجة عمل المشروع (ربح أو خسارة) خلال فترة مالية معينة.
- **قائمة التدفقات النقدية:** وتظهر التدفقات النقدية الداخلية(المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة(المدفوعات) خلال فترة مالية معينة، ومصنفة وفقا للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
- **قائمة التغير بحقوق الملكية:** وتظهر التغيرات في حقوق الملكية من إضافات أو تخفيضات (أرباح أو خسائر أو توزيعات للأرباح أو مسحوبات على الرصيد المحتجز أول المدة والرصيد غير الموزع) في نهاية فترة مالية معينة.
- **الملاحق (الإيضاحات):** هي معلومات تفصيلية تلحق بالقوائم المالية بغرض إعطاء فهم أفضل للبنود الواردة بالقوائم المالية والسياسات المتبعة في إعداد القوائم والمحاسبة عن بنودها كالسياسات المتعلقة بالأصول الثابتة.

4- تحديد عناصر القوائم المالية: توضح القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث وتعمل على تجميعها وتصنيفها وفقا لخصائصها الاقتصادية، واصطلح على تسمية هذه التصنيفات بعناصر القوائم المالية، وهي تنقسم إلى:[26]

- **الأصول:** وهي موارد تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث وعمليات ماضية وينجم عنها منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة.
- **الخصوم:** هي تعهدات على المؤسسة اتجاه الغير نتيجة أحداث ماضية ومن المتوقع أن يتطلب سدادها من موارد المؤسسة.
- **حقوق الملكية:** وهي تمثل مطالبات الملاك نحو أصول المؤسسة، أي الجزء المتبقى من أصول المؤسسة بعد سداد جميع الالتزامات للغير.
- **الإيرادات:** وهي الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء فترة ما على شكل تدفقات نقدية داخلة نتيجة بيع سلعة أو تقديم خدمة.
- **المكاسب:** وهي الزيادة في حقوق الملكية نتيجة زيادة المنافع الاقتصادية، وهي غير متعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة.
- **المصروفات:** وهي النقص في المنافع الاقتصادية خلال فترة ما على شكل تدفقات نقدية خارجة نتيجة بيع سلعة أو تقديم خدمة، فهي تكلفة الحصول على الإيرادات.
- **الخسائر:** وهي الانخفاض في حقوق الملكية نتيجة نقص المنافع الاقتصادية، وهي غير متعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة.
- **المسحوبات:** هي قيمة ما يحصل عليه الملاك من المؤسسة بغرض الاستخدام الشخصي، ولا تتعلق بنشاط المؤسسة العادي.

iSkysoft PDF Editor

- **صافي الدخل**: هو زيادة إيرادات المؤسسة عن المصروفات المتعلقة بهذه الإيرادات خلال فترة ما.
- **صافي الخسارة**: هو زيادة المصروفات الخاصة بالمؤسسة عن الإيرادات المتعلقة بها خلال فترة ما.

5- الخصائص النوعية للقوائم المالية: تمنح الخصائص النوعية التي تستند عليها القوائم المالية قيمة اقتصادية للمعلومات التي تحتويها وذلك بتحديد مجموعة من الصفات التي يجب أن تتصف بها. وقد حدد الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية أربع خصائص قاعدية التي يجب أن تحترمها القوائم المالية، وتأخذها معايير الإبلاغ المالي الدولية بعين الاعتبار وهي:

5-1- القابلية للفهم: وتعني أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فهي من ناحية تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيدا عن التعقيد، ومن ناحية أخرى يلزم أن يكون لدى المستخدمين مستو معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.

وهذا لا يعني عدم عرض المعلومات المالية التي تتعلق بالمؤسسة إذ لم يكن هناك طريقة تعرض بها إلا الطريقة التي تتسم بالتعقيد، أو ليس من السهولة بالإمكان فهمها من قبل جميع المستخدمين بنفس المستوى، بل تتطلب المعايير المحاسبية الدولية وجوب عرضها لإمكانية استفادة طائفة من أصحاب العلاقة من هذه المعلومات لغايات ترشيد قراراتهم التي يقومون باتخاذها.[27]

5-2- الملائمة: تعني قدرتها في التأثير على القرار المتخذ، فالمعلومات المحاسبية الملائمة هي تلك المعلومات التي لها القدرة على إحداث تغير في قرار المستخدم للمعلومات وبالتالي إيجاد فرق في اتخاذ القرار ويكون له نتائجه على التوقعات والأحداث الاقتصادية المستقبلية.

وتندرج تحت هذه الخاصية الصفات الثلاثة الآتية:[28]

- أن يكون لها قدرة تنبؤية، أي تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث، ويخفض درجة عدم التأكد لديه،
- التغذية العكسية (القيمة الرقابية)، أي المعلومة المحاسبية الملائمة هي المعلومة المفيدة في تصحيح التوقعات السابقة أو تأكيد بأن يحصل عليها متخذ القرار في الوقت المناسب؛
- الوقت الملائم (المناسب)، أي يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة (تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدمها) لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

5-3- الموثوقية: وتعني أن تكون المعلومات دقيقة، ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله، بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية القائمة على إعدادها، وتتضمن خاصية الموثوقية الصفات الفرعية الآتية:[29]

- **التمثيل الصادق**: ويعني أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية، فقائمة المركز المالي تمثل بعدالة المركز المالي للمؤسسة وماله من حقوق تتمثل في الأصول وما عليها من التزامات، والفارق بين الأصول والالتزامات والمتمثل بحقوق الملكية. أما قائمة الدخل فتعبر بعدالة عن نتيجة أعمال المؤسسة وأدائها المالي، وتعبر قائمة التدفقات النقدية بعدالة عن حقيقة التدفقات النقدية في المؤسسة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها، وكذلك تعبر قائمة التغيرات في المركز المالي بعدالة عن التغيرات التي طرأت على حقوق المكية في المؤسسة خلال فترة مالية معينة. ويتعلق بالتمثيل الصادق مخاطر عدم التأكد المرتبطة ببنود القوائم المالية والذي يؤدي بالتالي إلى عدم الاعتراف بها، و ذلك يقلل من مدى الالتزام بصفة التمثيل الصادق، فهي من ناحية يكون عدم الاعتراف بهذه البنود متفقا مع التمثيل الصادق لعدم التأكد من تحققها وقيمها وعدم إمكانية قياسها وبالتالي فهي لا ترقى إلى درجة التمثيل الصادق، ومن ناحية أخرى فعدم عرضها أيضا لا يتفق مع التمثيل الصادق، كون التمثيل الصادق يقضي أن يتم عرض المعلومات التي تؤثر على المركز والأداء الماليين والتدفقات النقدية حتى لو ارتبط ذلك ببعض عوامل عدم التأكد، ويمكن تحقيق التوافق

والتوازن بين الناحيتين بالإفصاح والعرض العادل لبنود لا تتوفر فيها صفة التمثيل الصادق ضمن الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

- **الجوهر فوق الشكل**: ولكي تكون المعلومات موثوقة فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني، فلا يوجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية، ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع، بعيدة عن الحقيقة.
- **الحياد**: وتعني البعد عن التحيز، وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية كذلك إذا أعدت للاستخدام العام بغض النظر عن اهتمامات أي جهة من أصحاب العلاقة بحد ذاتها، كذلك تكون المعلومات حيادية إذا تمت معالجتها بعيدا عن أي افتراضات مسبقة بالنتائج التي يمكن التوصل إليها.
- **الحيطة والحذر**: ويطلق عليها أحيانا بالتحفظ أو الاحتياط عند إعداد القوائم المالية بالتعامل مع العناصر غير المؤكدة بعدم تضخيم الأصول بأخذ الإيرادات والمكاسب المتوقعة بعين الاعتبار، وكذلك عدم تخفيض الالتزامات بعدم أخذ المصروفات والخسائر المتوقعة بعين الاعتبار. ولكن من الضروري في ذات الوقت الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذه العناصر لكي تكون المؤسسة قد مارست القدر المعقول من الحيطة والحذر.
- **تكاملية المعلومات**: وتعني أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال الملاحظات التفسيرية.

5-4- قابلية المقارنة: وتعني إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة للمؤسسة ذاتها، أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة معينة بقوائم مالية لمؤسسات أخرى، ويقوم بذلك مستخدمو القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز المالي والأداء المالي للمؤسسة وغير ذلك، ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمفهوم الثبات أو الاتساق، ومن أجل تسهيل عملية المقارنة للقوائم المالية التي تعود لنفس المؤسسة فتتطلب معايير التقارير المالية الدولية الإفصاح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة الماضية لكل القيم التي تتضمنها القوائم المالية والملاحظات، إلا إذا تطلب معيار آخر غير ذلك.

ويجب أن تتم المقارنة في ضوء اتساق وثبات أسلوب العرض والتصنيف بحيث إذا تغيرت القيم المقارنة أو أعيد تصنيفها، فيتطلب الأمر إدراج إفصاحات معينة.

ومن أجل تفعيل قابلية المقارنة فيجب على المؤسسة أن تقوم بالإفصاح عن كافة السياسات والطرق والبدائل المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على غرارها، وكذلك التغيرات التي طرأت عليها، فلا يمكن مقارنة القوائم المالية لسنة معينة بالقوائم المالية لسنة أخرى إلا إذا تم إعدادها جميعها باستخدام ذات الأسس والمفاهيم المحاسبية.

6- أنواع المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية: يمكن تحديد أهم أنواع المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية فيما يلي:[30]

- **معلومات ملائمة لاحتياجات المستخدمين**: تتمثل هذه الاحتياجات في المعلومات التي تساعد المستخدمين في تقويم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية يمكن توزيعها، والوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق ومدى كفاية هذه التدفقات.
- **معلومات مساعدة في معرفة مصادر الدخل**: لا يقتصر اهتمام المستخدمين في معرفة العمليات والأحداث المالية التي تؤثر على التدفقات الحالية، بل معرفة مصادر الدخل والأحداث التي أدت إلى تحقيقه، والتنبؤ بما سوف يكون عليه في المستقبل وإيجاد علاقة بين الظروف الحالية والمتوقعة مستقبلا.

iSkysoft PDF Editor

- **معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة ومصادرها:** يحاول المستخدمون للقوائم المالية التفرقة بين المصادر المباشرة للتدفق النقدي (نشاط المؤسسة) والمصادر غير المباشرة (الاقتراض مثلا) وقدرة المؤسسة في تحويل هذه الموارد إلى تدفقات نقدية. كما يكون الاهتمام بالالتزامات باعتبارها تمثل أسبابا مباشرة للمدفوعات النقدية.
- **معلومات عن استخدامات مختلف موارد المؤسسة:** يحتاج المستخدمون إلى معلومات من القوائم المالية تبين لهم أوجه الاستخدامات للموارد المتاحة أمام المؤسسة، سواء في التشغيل أو في استثمارات جديدة أو توسيع النشاط أو في الوفاء بالالتزامات أو استخدامات أخرى.
- **معلومات عن المخاطر المحتملة:** ترتبط هذه المخاطر بمجمل نشاط المؤسسة التشغيلي والمالي والاستثماري، وتساعد القوائم المالية في التعرف عليها وقياسها من خلال المعلومات الواردة فيها، أو أنها لا تخفي أي معلومة في هذا الشأن حتى يتمكن المستخدمون من فهم الأوضاع واتخاذ التدابير اللازمة.

7- متطلبات الملائمة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية: يرى بعض الكتاب أنه من الضرورة توفير عنصرين أساسيين في المعلومات من أجل أن تكون مفيدة هما: [31]

- أن تعرض القوائم المالية بطريقة علمية سليمة، وأن ترتبط البنود والمجموعات بشكل مفهوم ومنسجم مع القواعد العلمية.
- أن تتضمن القوائم المالية المعلومات المعلومات المهمة والتي بدونها تعد التقارير المالية غير معبرة عن حقيقتها ولا يمكن الاستفادة منها.

8- مستخدمو القوائم المالية وحاجاتهم من المعلومات: يتعدد مستخدمو القوائم المالية بتعدد المعلومات التي تتضمنها، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشبا ع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل ما يلي:[32]

- **المستثمرون:** يهتم مقدمي رأس المال ومستشاريهم بالمخاطر المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المؤسسة على توزيع أرباح الأسهم.
- **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات المماثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم وتعويضاتها ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.
- **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.
- **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:** يهتم الموردون والدائنون التجاريون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق.
- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.
- **الجمهور:** يهتم الجمهور بمعرفة مدى مساهمة المؤسسة في الاقتصاد المحلي، مناصب الشغل المعروضة، تطور رفاهية المؤسسات وتوسع أنشطتها.
- **الحكومات ووكلائها ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكلائها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المؤسسات، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

iSkysoft PDF Editor

ثالثا: انعكاسات معايير الإبلاغ المالي الدولية على محتوى القوائم المالية وأهمية ذلك للمستثمرين:

تعتبر معايير الإبلاغ المالي الدولية من أهم المرجعيات على المستوى العالمي لإعداد القوائم المالية. وعليه، فإن الالتزام بتطبيقها بعد توفير المقومات اللازمة لذلك يسمح مما لاشك فيه بتوفير المعلومات الموثوقة التي يستند إليها المستثمر أو الراغب في الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

1- أولوية المستثمر كمستخدم رئيسي لمحتوى القوائم المالية: تشير الوقائع إلى وجود تحول هام في الفكر المحاسبي فيما يتعلق بالمستفيد الأول من القوائم المالية، فقبل بداية ثلاثينيات القرن العشرين كانت المعلومات المحاسبية توجه أساسا لخدمة الإدارة والدائنين، ولكن بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى تحول الاهتمام إلى المستثمرين حيث جاءت الضغوط لهذا التحول من القطاع المالي والأسواق المالية وليس من المحاسبين في حد ذاتهم، وقد ترسخ هذا الاتجاه بفضل المعايير الدولية، حيث إعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية أن المستثمرين –الحاليين والمرتقبين- يجب أن يترأسوا قائمة مستخدمي القوائم المالية، وأن تكون لهم الأولوية عند إعداد ونشر هذه القوائم من حيث خصائص المعلومات التي تتضمنها، حيث اعترفت اللجنة بوجود عدة فئات بحاجة إلى معلومات عن المؤسسة إلا أن المستثمرين هم مقدموا رأس المال وهم أكثر الفئات الأخرى تعرضا للمخاطر، لذلك فمن الأولى تلبية احتياجاتهم عن غيرهم.[33]

وحسب الإطار المفاهيمي فإن تفضيل المستثمر ناشئ كذلك عن كثرة احتياجاتهم من المعلومات وعن شمولها لاحتياجات باقي الفئات، فبينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات تسعى لتلبية احتياجات عامة، وحيث أن توفير قوائم مالية تفي باحتياجات المستثمرين مقدمي رأس المال فإنها سوف تفي كذلك بأغلب احتياجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

2 - دور معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحسين محتوى القوائم المالية وتحقيق أهدافها: يعكس الاهتمام بمحتوى المعلومات التي تقدمها القوائم المالية قيمتها الإستعمالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، بحيث يتماشى مع كل قرار يجب اتخاذه نوعا مناسبا من المعلومات. ولذاك أولت معايير الإبلاغ المالي الدولية عدة اعتبارات لإعداد وعرض القوائم المالية بغية تعزيز وتطوير محتواها، من أهمها ما يلي:[34]

- تحديد الجهة المسئولة عن إعداد القوائم المالية، يمكن الرجوع إليها عند طلب أي إيضاح عن هذه البيانات، إضافة إلى أن وجود هذه الجهة يزيد الثقة في المعلومات المقدمة؛
- ضرورة تقديم القوائم المالية لفترة سابقة مع القوائم المالية الحالية، وهذا سيوفر إمكانية تحديد اتجاه تطور المؤسسة، وتعتبر المعلومات المقارنة ضرورية للاطمئنان على مستقبل المؤسسة في الأمد القريب؛
- إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي، باستثناء التدفقات النقدية ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم، وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم،
- يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة بما يحقق العدالة في العرض؛
- الإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية تنسجم مع ما تفرضه المعايير الدولية للتقارير المالية، وتطبيق كل معيار ينطبق عليها؛
- الإفصاح عن أي مخالفة لمتطلبات المعاير الدولية للتقارير المالية وعرض الأثر عن ذلك؛
- تحديد كل مكونات القوائم المالية بشكل واضح.

iSkysoft PDF Editor

3- آثار التحول إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية في دعم قرارات المستثمرين: إن التحول إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في إعداد قوائم مالية على درجة عالية من الجودة وقابلية المقارنة، مما يضفي على المستثمرين منافع عديدة باعتبارهم أهم مجموعة من المجموعات المستفيدة من القوائم المالية، ويمكن تحديد هذه المنافع من خلال العناصر الآتية:[35]

- تساهم معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القوائم المالية بحيث تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي للمؤسسة، وتوفر معلومات لحملة الأسهم حول الخسائر وحالات الفشل المالي والأحداث المالية غير الملائمة على درجة عالية من الدقة والقابلية للتحقق بما يسمح للمستثمرين باتخاذ القرارات الذكية؛
- الحد من سلوك الإدارة الانتهازي أو النفعي من خلال تضييق مجال الاختيار بين البدائل المحاسبية، والتي كانت تستغلها الإدارة للتلاعب بالأرباح، مما يوفر قوائم مالية يمكن من خلالها ترشيد قرارات المستثمرين؛
- تؤثر معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل إيجابي على تصورات المستثمرين بشان رؤيتهم المستقبلية لبقاء واستمرارية الشركة من خلال دورها في تحسين شفافية الإفصاح والحد من عدم تماثل المعلومات، مما يجعل المستثمرين على درجة عالية من القدرة على رؤية مستقبل الشركة بشكل حقيقي؛
- تمكن معايير الإبلاغ المالي الدولية من تحسين جودة الأداء المحاسبي بما يوفر معلومات ذات خصائص نوعية أكثر جودة، كما أنها ذات قوة تفسيرية تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الرشيدة وتقييم أداء المؤسسة؛
- توفر معايير الإبلاغ المالي الدولية للمستثمرين قراءة موحدة للقوائم المالية مما يضفي المصداقية على المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات.

4- الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وأهمية ذلك للمستثمرين في بورصة الجزائر: حسب دراسة إستبيانية (فكير سامية، 2014)،[36] شملت 08 شركات وساطة عاملة في بورصة الجزائر للأوراق المالية و43 شركة وساطة عاملة في بورصة عمان للأوراق المالية، أجمعت فيها أراء ما نسبته 82% من إجابات أفراد البحث للفئتين موافق وموافق بشدة، وذلك بنسب تتراوح ما بين (74 إلى 87)% أي ما يعادل (140 إلى 164) إجابة من أصل 188على موافقتها أو موافقتها بشدة بأن الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من شأنه تعزيز جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، وهذا ما يبعث بالثقة لدى المستثمرين الحاليين والمرتقبين ويشجعهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية ويسمح بتنشيطها. وفي السياق ذاته أشارت هذه الدراسة على اتفاق تلك الآراء وبنسبة عالية تجاوزت 86% من إجابات أفراد البحث للفئتين موافق وموافق بشدة على أن الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يسمح بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدها الشركات، ما يجعل أسهمها قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها. هذا ونجد ما يقارب نسبة 84% من أفراد البحث للفئتين موافق وموافق بشدة أجابت على أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية يسمح بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها.

خاتمة:

من خلال استعراض محتوى هذه الورقة البحثية يتضح أن إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في إثراء المعلومات المالية المحتواة ضمنها وزيادة فعاليتها وتحسين جودتها بما يحقق منفعة رئيسية للمستثمرين لتقدير استثماراتهم واستنباط توقعاتهم المستقبلية واتخاذ قراراتهم الاستثمارية المناسبة. ومن جهة أخرى فإن المستثمرين يتطلعون إلى المعلومات المالية من منظور استثماري عالمي واسع، ولهذا السبب كان من المهم استخدام ضوابط تحكم دقة وسلامة ما تحتويه القوائم المالية من معلومات، والتي تمثلت في معايير الإبلاغ المالي الدولية باعتبارها أهم مرجعية في ذالك.

iSkysoft PDF Editor

ويمكن تحديد أهم النتائج في النقاط الآتية:

- أن القوائم المالية تمثل المادة الأولية لنظام المعلومات المحاسبي الذي تم تغذيته بها لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات، وذلك وفقا لدورة البيانات للمعلومات المحاسبية التي تعزز الثقة فيها؛
- تمثل القوائم المالية أداة أساسية ومصدرا مهما من مصادر المعلومات للمستثمرين؛
- تعتبر المعلومات الإضافية-التوضيحية- المرفقة بالقوائم المالية وسيلة من وسائل تعزيز الحصول على معلومات أكثر وضوحا وفائدة للمستثمرين؛
- إن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية يهدف إلى تحسين نوعية المعلومات المالية والمحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية؛
- يسمح اعتماد معايير الإبلاغ المالية الدولية بتعزيز الثقة لدى المستثمرين في القوائم المالية ويسهل من عملية فهم واستيعاب مضمونها بما يساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

وبناءا على ما تقدم من نتائج يوصي الباحثان بما يلي:

- ضرورة العمل على نشر القوائم المالية وإتاحتها للمستثمرين في سوق الأوراق المالية وتطوير وإدخال التحسينات على القوانين المتعلقة بذلك؛
- ضرورة العمل على زيادة الوعي لدى المستثمرين بأهمية الاعتماد على محتوى القوائم المالية من المعلومات لاتخاذ قراراتهم في سوق الأوراق المالية؛
- ضرورة العمل على الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في أسواق الأوراق المالية والسباقة في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتشجيع ثقافة التبادل المعرفي في هذا المجال.

الهوامش:

[1]- مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي – المفهوم – المبررات والأهداف، مجلة الباحث، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2006، ص117.

[2] -Stephan brun, **l essentiel des normes comptables international**, 3éme édition, gualino éditeur, paris, 2006, p13.

[3]- تيسير المصري، توحيد المعرفة المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، سوريا، 2007، ص15.

[4] -Bourkaib abderrahmane adnane, **les normes comptables internationales IAS/IFRS et les perspectives de leur adoption en algerie**, mémoire de magister ès sciences de gestion, option monnaie et finances, faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, université d'Alger, 2006/2007, p25.

[5]- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص58.

[6]- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص141.

[7]- المرجع نفسه، ص142.

[8]- محمد ياسين غادر، دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 25، أفريل 2004، ص07.

iSkysoft PDF Editor

[9]- آلاء مصطفى الأسعد، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 264.

[10]- حسن عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال – التحديات – الفرص – الآفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009، ص15.

[11]-عدلي زهير عمر الحلو، مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف والقياس، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص23.

[12]- Robert obert, Pratique des normes IAS/IFRS comparaison avec les règles françaises et les us-gaap, dunod, paris, 3eme édition, 2006, p17.

[13]- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2008، ص128.

[14] - Hervé hutin, et autres, **comptabilité en IFRS**, édition d'organisation, 2004, p07.

[15]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص33.

[16]- المرجع نفسه، ص280.

[17] - Anne le manh, Catherine maillet**, plein pot normes comptables internationales IAS/IFRS**, 3é édition, foucher, Vanves, 2008, p p5-6.

[18]- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دروس وتطبيقات، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص45.

[19]- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص23.

[20]- المرجع نفسه، ص43.

[21]- Hervé hutin, et autres, Op-Cit, p09.

[22]- فالتر ميجس، روبرت ميجس، المحاسبة المتوسطة، ترجمة أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، 2003، ص43.

[23] - jean francois des robert, francois méchin, hervé puteaux, normes IFRS et PME, dunod, paris, 2004, p12.

[24]- أحمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص22.

[25]- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية ، جامعة عين شمس، 2004، ص17.

[26]- حاتم رياض مصطفى أصلان، مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2015، ص ص115-116.

[27]- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص50.

[28]- منال هاني، نجلاء نوبلي، تأثير معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي على الاتصال المالي-دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات-اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24-25 نوفمبر 2014، ص 415.

[29]- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص52.

[30]- صافو فتيحة، مدى توافق مرجعية إعداد القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية للعرض والإفصاح، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2011/2010، ص ص82-83.

[31]- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2009/2008، ص96.

[32]- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص43-46.

[33]- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص87.

iSkysoft PDF Editor

[34]- نشنش سليمة، الأنظمة المحاسبية ودورها في تنشيط الأسواق المالية-دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015/2014، ص140.

[35]- مجدي مليجي عبد الحكيم، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية-دراسة نظرية تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الثاني، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر،2014، ص ص12-13.

[36]- فكير سامية، المعايير الدولية للتقارير المالية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية-دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة-بومراس، 2014/2013، ص340.

iSkysoft PDF Editor

دور محـافظ الحسابات في تقييـم نظام الرقـابة الداخلـية الإلكترونيــة –دراسة حالة-

The role of the governor of the accounts in evaluating the internal electronic control system - Case study-

د. محمد الهادي ضيف الله
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي –الجزائر-
difmh2008@hotmail.fr

أحمد الصالح سباع
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي–الجزائر-
Sebaa-ahmedsalah@univ-eloued.dz

ملخص:

يعتبر وجود محافظ الحسابات كجهة رقابية خارجية أحد ركائز الاقتصاد الوطني الذي يعتبر الطرف الصامد أمام الفساد المالي والإداري مما يجعله بمثابة الوكيل والضامن لسلامة وشرعية الحسابات وصدق التقارير النهائية، حيث أن قيام محافظ الحسابات بهذا الدور يفرض عليه أن يبقى محافظا على استقلاليته، حيث تتمثل هاته الدراسة في معرفة إلى أي مدى يساهم محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية وطرق تقييمه بالإضافة إلى التعرف على طرق عمل هذا النظام، ولهذا اعتمدنا في دراستنا على التركيز في البرامج والأنظمة الإلكترونية التي يعالج بها محافظ الحسابات نظام الرقابة في المؤسسة للتوصل إلى فهم أوضح للإشكالية المطروحة، كما خلصت دراستنا إلى أن محافظ الحسابات له دور فعال في ضبط تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية الإلكترونية وحمايتها من حالات التخريب المقصودة والأخطاء والتلاعبات على مستوى المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، رقابة داخلية، رقابة الكترونية، نظام الرقابة.

Abstract:

The existence of the governor of the accounts as an external regulator is one of the pillars of the national economy that considered as the steadfast party in front of the fancial and administrative corruption which makes it as the proxy and the regulator of the safety and legitimacy of the accounts and the truthfulness of the final accounts. Since the governor of the expense is playing this role ,it's imposed on him to maintain its independence. And the objective of this study is to know how far the governor of the accounts is contributing in the division of the control electronic internal system and its methods. Where we adopted in our study to focus on the programs and electronic systems that is dealing with ,by the governor of the accounts to control system in the institution to achieve a clear understandence of the problematic. Our study concluded that the governor of the accounts plays an effective role to set an application of an internal electronic oversight of the regulations and protect it from the intended cases of sabotage and manipulations at the level of the institution.

Key words: Accounts Governor, Internal Control, Electronic Control, Control System.

iSkysoft PDF Editor

مقدمة:

أدى التقدم العلمي الذي بدأ مع الثورة الصناعية إلى تطور كبير في جميع مجالات النشاط الاقتصادي حيث اتجهت المشروعات نحو النمو واتساع نشاطها وازدهار رأسمالها بحيث لم يعد في مقدور الفرد أن يسيطر على كافة النشاطات والتحولات الاقتصادية، ومع مرور الوقت ترجمت هاته السيطرة إلى انفصال الملكية على الإدارة، لذا أصبح من الضروري وجود طرف ثالث آخر محايد قادر ومؤهل للحكم على الواقع الفعلي للمؤسسة، حيث أصبح محافظ الحسابات يلعب دورا هاما في الأوساط المالية والحكومية والإقتصادية.

ولكي تتم مهمة محافظ الحسابات على أكمل وجه عليه المرور على مراحل معينة فيبدأ بالتعرف على محيط المؤسسة وبيئتها ولعل أهم مرحلة من هذه المراحل هي مرحلة تقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية والتي تعتبر بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة تفرض على كافة أنشطة المؤسسة لتواكب التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات وبالشكل الذي يسهل من إمكانية تكاملها مع الانظمة المعلوماتية الإدارية والمالية، فالرقابة الداخلية تعتبر نظاما لضبط الأداء وضمان تحقيق الأهداف المسطرة وتتمتع بخاصيتي السلامة والمصداقية من خلال فرض الأدوات الرقابية ولذلك فإن العمل على تطبيق الرقابة الإلكترونية يرفع من مستوى الأداء وتحقيق الدقة في النتائج وكشف الأخطاء والتلاعب وتعمل على التقليل من الجهد والتكلفة وتحقيق أقصى ما يمكن من الكفاءة والفعالية الاقتصادية.

وبناءا على ما سبق فإن الإشكالية التي نحاول الإجابة عليها من خلال هذا الدراسة يمكن طرحها على النحو التالي:

- ✓ **ما مدى مساهمة محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية ؟**

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي يتطلب منا تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ما هو واقع تنظيم الممارسة المهنية لمحافظ الحسابات في الجزائر؟؛
- ❖ ما مدى تمتع محافظ الحسابات بالكفاءة المهنية اللازمة لتقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية؟؛
- ❖ ماهي طرق وأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية؟.

- **فرضيات الدراسة:** على ضوء ما تم طرحه من خلال كل من الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الجزئية المراد الإجابة عليها تم صياغة الفرضيات الآتية:

- يلعب محافظ الحسابات دورا مهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية الالكترونية في المؤسسة؛
- تعتمد المؤسسات على نظام الرقابة الإلكترونية بشكل كبير في عمليات إكتشاف الأخطاء المتعلقة بالأنظمة الإلكترونية؛
- يمكن لنظام الرقابة الداخلية الإلكترونية أن يكون بديلا لنظام الرقابة الداخلية العادي في المؤسسات.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في كونها موضوعا يتجدد باستمرار وفق مفاهيم جديدة تحدد الدور المهم الذي يلعبه محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية الالكترونية وباعتباره الطرف الفعال الذي يبين الوضعية الفعلية للمؤسسة من خلال إعطاء رأي فني محايد والذي يمثل المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة، وبالتالي فالاهتمام بنظام الرقابة الداخلية الإلكترونية تساهم في تحسين أداء تسيير المؤسسة.

- **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ابراز الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية؛
- التعرف على منهجية تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية الإلكترونية؛

iSkysoft PDF Editor

- بيان مدى مسؤولية محافظ الحسابات من أجل إبداء رأيه الفني.

- المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي عند طرحنا للجانب النظري للدراسة من خلال وصف مهنة محافظ الحسابات أما دراسة الحالة في المحور التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي، وذلك من أجل إسقاط ماتم التطرق إليه في الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

Douglas j.skinner, scientific articles**, Audit quality and Auditor Reputation Ovidence**, Universiti of Chicago, 2012, from japan, Journal of Accoenting and Auditing, N° 05.

هدفت الدراسة إلى معالجة الأحداث المحيطة بجودة التدقيق المحاسبي وكذا تقييم أدلة مدقق الحسابات في المؤسسات اليابانية ؟ كما تسعى إلى المحافظة على سمعة المراجع من قبل المؤسسات ومستخدمي القوائم الدالية لتفادي المشاكل التي تعرقل مدقق الحسابات و إبعاد عوامل تغيير المدققين في المؤسسات.

توصلت الدراسة أن تقييم أدلة المراجع احد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها للحصول على جودة التدقيق المحاسبي و إعطاء الضمان و الثقة لمستخدمي القوائم المالية و كذا تتبع فرق التدقيق الخاص بالمؤسسة لتساعد في الحفاظ على سمعة المدقق، كما أن الاستعانة بمؤسسات ذات مستوى عال من جودة التدقيق يمكننا من الإستفادة منها لتحديد عمليات التدقيق لمحاولة تحسين جودة التدقيق المحاسبي و كذا الحفاظ على سمعة مدقق الحسابات الذي يكتسب أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة.

- دراسة الطالب لخضر بعنوان: **مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر دراسة حالة** مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستَر في علوم التسيير سنة 2009 جامعة الحاج لخضر باتنة.

توصل الباحث من خلالها إلى ان مراجعي الحسابات الخارجيين في الجزائر يتقيدون بشكل عام بقواعد السلوك المهني، و هناك تضارب بين وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية، فيما يخص التزام المراجعين بقاعدة الاتصال بالمراجع السابق، حيث يرى المراجعون بأنهم ملتزمون بتلك القاعدة، بينما يرى مستخدمو البيانات المالية عكس ذلك.

محاور الدراسة:

المحور الأول: محافظة الحسابات في الجزائر

المحور الثاني: دراسة حالة مؤسسة صيانة وتوزيع العتاد الفلاحي EDIMMA - الوادي – الجزائر

iSkysoft PDF Editor

المحور الأول: محافظة الحسابات في الجزائر

أولا: ماهية مهنة محافظ الحسابات في الجزائر

حتى يمكن فهم مهنة محافظ الحسابات من الضروري التطرق إلى تطورها التاريخي بالإضافة إلى ذكر أهم التعاريف المعروفة.

1- التطور التاريخي لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر: مرت مهنة محافظ الحسابات في الجزائر بعدة مراحل من خلال جملة من الإصلاحات والتشريعات تسعى لضبط مهنة محافظ الحسابات في الجزائر، أهم ما مرت به المهنة في الجزائر في المراحل التالية:

1-1- بعد الإستقلال من 1962 إلى 1980: ظلت مهنة محافظ الحسابات في الفترة قبل سنة 1969 مستمدة لنصوصها من إتفاقية إيفيان والقانون الأساسي لها، ثم بعد ذلك وفي سنة 1969 بدأ تنظيم المهنة حين أشار الأمر رقم 107/69 المؤرخ في 1969/12/31 المتعلق بقانون المالية 1970 في المادة رقم 39 إلى الرقابة الواجب فرضها على الشركات العمومية الاقتصادية بغية تأمين حق الدولة فيها، كما تطرق المرسوم رقم 173/70 المؤرخ في 1970/11/16 إلى تحديد مهام وواجبات المراقب وتم اعتبار محافظ الحسابات حينها كمراقب دائم على تسيير الشركات.[1]

1-2- فترة من 1980 إلى 1988: قام المشرع الجزائري بفرض آليات رقابية تحد من الاختلافات بعد أن ارتفع عدد الشركات وتعقدت أنماط التسيير جراء إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني وهيكلة الشركات العمومية الإقتصادية، حيث قرر المشرع الجزائري إنشاء مجلس المحاسبة طبقا للمادة 5 من القانون رقم 05/80المؤر خ في 1980/03/10[2].

1-3- مابعد سنة 1988: في سنة 1988 أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 01/88 المتعلق بالقانون التوجيهي للشركات العمومية، الذي بدوره حرر الشركات العمومية من كافة القيود حيث ألزم هذا التنظيم ضرورة تأهيل المدقق الخارجي، كما عرفت هذه المرحلة إنشاء المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، حيث بدأت في هذه المرحلة الممارسة الحرة للمهنة، ثم أنشأت المجالس الجهوية سنة 2002، ثم توالت القوانين المنشئة للأجهزة المختصة والمساعدة للمهنة إلى غاية إصدار آخر قانون متعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد تحت رقم 01/10 المؤرخ في 2010/06/29.[3]

2- مفهوم مهنة محافظ الحسابات: تعددت التعاريف الخاصة بمحافظ الحسابات سنذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: حسب المادة 22 من قانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010: "محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".[4]

التعريف الثاني: وحسب القانون التجاري فقد عرف مندوبي الحسابات في مادته (715) مكرر (4) كما يلي: "تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات، تختارهم من بين المسجلين على جدول المصف الوطني، وتتمثل مهمتهم الدائمة، بإستثناء أي تدخل في التسيير، في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة إنتظام حسابات الشركة وصحتها، كما يدققون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها و يصدقون على انتظام الجرد و حسابات الشركة و الموازنة و صحة ذلك".[5]

iSkysoft PDF Editor

التعريف الثالث: كما قام آخرون بتعريف مراجع الحسابات على أنه "هو ذلك الشخص الذي يحمل شهادة سارية المفعول لممارسة مهنته للقيام بمراجعة الحسابات ويطلق على الشخص الذي يتحمل المسؤولية الشاملة عن إنجاز مهنة التدقيق ثم يوقع على التقرير، وبإمكانه تفويض بعض الأشخاص للقيام بمهمة معينة من عملية التدقيق".[6]

التعريف الرابع: كما يعرف محافظ الحسابات على أنه خبير وحكم يقضي برأيه الفني المحايد في مدى إنتظام الدفاتر والسجلات، وصحة ماتحتويه من بيانات ودقة تعبير ماتتضمنه القوائم المالية الختامية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، كما يبدي رأيه في كل ما يعرض عليه من مشاكل وكل مايستشار فيه من موضوعات مهنية.[7]

ومن خلال هذه التعاريف نجد أن: **"محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس مهنة المراجعة بصفة مستقلة وتحت مسؤوليته، وذلك عن طريق فحص ومراقبة حسابات المؤسسات ومختلف القوائم المالية السنوية ويصادق على صدق وشرعية هذه الحسابات ثم قوم بإبداء رأيه الفني المحايد في شكل تقارير".**

3- شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر: حسب المادة 8 من القانون 10-01 فيجب أن تتوفر الشروط الآتية لممارسة مهنة محافظ الحسابات:[8]

- أن يكون جزائري الجنسية؛
- أن يحوز على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها ؛
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
- ألا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛
- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ؛
- أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة 6 من القانون 10-01 وفق النص التالي: "أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن اكتم سر المهنة واسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد".[9]

هذا وتشترط على شركات محافظة الحسابات شروطا إضافية كما يلي:

- بإمكان محافظي الحسابات أن يشكلوا شركات أسهم أو شركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة باستثناء الأشكال الأخرى للشركات، لممارسة مهنتهم، شريطة أن يحمل جميع الشركاء الجنسية الجزائرية؛[10]
- تؤهل شركات الأسهم أو ذات المسؤولية المحدودة أو التجمعات، لممارسة مهنة محافظ الحسابات عندما يشكل الأعضاء في الغرفة الوطنية المسجلون بصفة فردية في الجدول بصفة محافظي الحسابات ثلثي (3/2) الشركاء على الأقل، ويمتلكون على الأقل ثلثي (3/2) رأس المال؛[11]
- يشترط في الثلث (3/1) الشريك الغير المعتمد وغير المسجل في الجدول، أن يكون جزائري الجنسية وحاملا شهادة جامعية وله علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمهنة؛[12]
- يجب على شركات الأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والتجمعات ذات المنفعة المشتركة المشكلة لممارسة مهنة محافظ الحسابات، زيادة على ذلك أن تتوفر فيه الشروط الآتية:[13]
- أن تهدف بالضرورة لممارسة مهنة محافظ الحسابات؛

iSkysoft PDF Editor

- أن يقوم بتسييرها أو إدارتها الشركاء المسجلون في الجدول فقط؛
- يجب أن يرتبط انخراط أي شريك جديد أو أي عضو فيها بالموافقة القبلية إما للجهاز الاجتماعي المؤهل لذلك وإما لحاملي الحصص الاجتماعية بغض النظر عن أي حكم مخالف؛
- ألا تكون تابعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص أو تجمع مصلحة؛
- ألا تمتلك مساهمات مالية في المؤسسات بمهنة محافظ الحسابات يمكن للغرفة الوطنية الترخيص بأخذ مساهمة.
- عندما يختار محافظي الحسابات شكل الشركة المدنية، فإن هده الأخيرة لا تضم إلا أعضاء المصف الوطني والغرفة الوطنية أو المنظمات الوطنية، إلا أنه يمكن أن يكون القانونيون والاقتصاديون أو أي شخص حامل شهادة التعليم العالي يساهم نظرا لتأهيله في تحقيق هدف الشركة المدنية، شركاء غير معتمدين وغير مسجلين في الجدول في حدود ربع (4/1) الشركاء، شريطة أن يكونوا حاملين للجنسية الجزائرية.[14]

ثانيا: تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر:

قام المشرع الجزائري بتنظيم مهنة محافظ الحسابات من خلال عدة مواد تطرقت إلى كيفيات تعيينه كمحافظ للحسابات بالإضافة إلى مراحل إنهاء مهامه مع تحديد حقوقه وواجباته وسوف نذكرها فيما يلي:

1- تعيين محافظ الحسابات: تنص عقود تأسيس شركات المساهمة وشركات الأشخاص على ضرورة الإستعانة بمراجع خارجي، بينما الشركات الفردية غير ملزمة بهذا النوع من المراجعة لكن بعض الجهات الرسمية قد تفرض عليها الإستعانة بخدمات مراجع خارجي، حيث يتم تعيين المراجع بشكل فردي من قبل صاحب النشاط بينما يتم تعيينه في شركات المساهمة من خلال الجمعية العامة للمساهمين، وأما شركات الأشخاص فتعيينه يكون بإتفاق الشركاء.[15]

وإجمالا فإن تعيين محافظ الحسابات يتم تحت الأشكال التالية:

1-1- التعيين في النظام الأساسي: حسب المادة 610 من الأمر 75-59 المتعلق بالقانون التجاري كما جاء كذلك في المادة 600 من المرسوم التشريعي 93-08 أن محافظ الحسابات يتم عند تأسيس الشركة حيث حدده القانون كما يلي "...ويعين القائمين بالإدارة الأولين أو أعضاء مجلس المراقبة واحد أو أكثر من مندوبي الحسابات، كما يجب أن يتضمن محضر الجلسة الخاص بالجمعية عند الإقتضاء إثبات قبول القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المراقبة ومندوبي الحسابات وظائفهم" وهذا عند تحرير الحصص العينية كلها وتحرير على الأقل 25% بالنسبة للأسهم، وهذا ما يسمح بتكوين الجمعية العامة التأسيسية وفي المحضر الأول يتم تعيين محافظي الحسابات بالإضافة إلى المديرين الأولين.[16]

1-2- التعيين من قبل المساهمين: في هاته الحالة يتم تعيين محافظ الحسابات بواسطة الجمعية العامة للمساهمين لمدة ثلاث سنوات ويتم إختيار محافظ الحسابات هذا من بين محافظي الحسابات المسجلين في جدول المصف الوطني.[17]

1-3- التعيين عن طريق المحكمة: نصت المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري على "إذا لم يتم تعيين الجمعية العامة لمحافظي الحسابات، أو في حالة وجود مانع واحد أو رفض واحد أو أكثر من محافظي الحسابات المعنيين، يتم اللجوء إلى تعيينهم أو إستبدالهم بموجب أمر من رئيس المحكمة التابعة لمقر الشركة بناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين".

1-4- مدة العهدة: قام المشرع الجزائري بتحديد مدة العهدة بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة حسبما جاء في المادة 27 من القانون 10-01، غير أنه توجد استثناءات متعلقة بالمدة تتمثل في حالة استخلاف محافظ الحسابات لمحافظ حسابات سابق

بسبب المنع أو الإستقالة أو الرفض إلا أن تدخلات هذا المحافظ تكون محدودة في الوقت، حيث يتوجب عليه إكمال المدة المتبقية لمحافظ الحسابات السابق فقط.[18]

2- حقوق محافظ الحسابات: يتمتع محافظ الحسابات بمجموعة من الحقوق مذكورة في القانون 10-01 وهي:

يقوم القائمون بالإدارة في الشركات بتقديم في كل سداسي على الأقل لمحافظ الحسابات جدولا للمحاسبة معد حسب مخطط الموازنة والوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون؛[19]

- يحضر محافظ الحسابات الجمعيات العامة للمداولة على أساس تقرير يقوم بإعداده، وله حق التدخل في الجمعية ارتباطا بتأدية مهمتهم؛[20]
- يعلم محافظ الحسابات في حالة عرقلة ممارسة مهمته كتابيا الأجهزة الإدارية قصد تطبيق أحكام القانون التجاري، ويحدد محافظ الحسابات بكل حرية كيفيات أداء مهمته في الرقابة مع مراعاة الالتزام بمقاييس وواجبات المهنة؛[21]
- يمكن لمحافظ الحسابات أن يطلب من القائمين بالإدارة أن يحوز في مقر الشركة معلومات تتعلق بمؤسسات توجد معها علاقة مساهمة؛[22]
- يمكن لمحافظ الحسابات أن يطلع في كل وقت على السجلات والموازنات والمراسلات والمحاضر، وبصفة عامة على كل الوثائق كذا الكتابات التابعة للشركة أو الهيئة دون نقلها، ويمكنه أن يطلب من القائمين بالإدارة والأعوان المأمورين في الشركة أو الهيئة كل التوضيحات والمعلومات وأن يقوم بكل التفتيشات التي ير اها لازمة؛[23]
- يمكن لمحافظ الحسابات أن يستقيل دون التخلص من التزاماته القانونية، ويجب عليه أن يحترم إشعار مسبق مدته ثلاثة أشهر ويقوم بتقديم تقرير عن المراقبات والإثباتات؛[24]
- تقوم الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات أو الجمعية العامة بتحديد أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته ولايمكن لمحافظ الحسابات أن يتلقى أي أجرة أو إمتياز مهما كان شكله بإستثناء الأتعاب والتعويضات المتفقة في إطار مهمته، كما لا يمكن لإحتساب الأتعاب في أي حال من الأحوال على أساس النتائج المالية المحققة من الشركة أو الهيئة المعنية.[25]

وحسب المادة (715) مكرر (11) من القانون التجاري الجزائري:[26]

- يجوز لمحافظ الحسابات أن يطلب توضيحات من رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين الذي يتعين عليه أن يرد على كل الوقائع التي من شأنها أن تعرقل استمرار الاستغلال والتي اكتشفها أثناء ممارسة مهامه، وفي حالة عدم احترام هذه الأحكام، أو إذا لاحظ محافظ الحسابات أنه رغم اتخاذه هذه القرارات بقيت مواصلة الاستغلال معرقلة فإنه يقوم حينئذ بإعداد تقرير خاص يقدمه لأقرب جمعية عامة مقبلة أو لجمعية عامة غير عادية، في حالة الاستعجال، يقوم هو نفسه باستدعائها لتقديم خلاصته.

3- واجبات محافظ الحسابات: وبما أن محافظ الحسابات يتمتع بحقوق فهذا يلزمه بعدة واجبات والتزامات أيضا يجب أن يتقيد بها ومن أهم العناصر التي تتعلق بهذا السلوك هي:

3-1- الحفاظ على السر المهني: بما أن محافظ الحسابات يسمح له القانون بالحصول على معلومات مهمة و سرية تتعلق بالمؤسسة محل المراجعة، فهذا يستلزم ضرورة توفر الثقة بين محافظ الحسابات وبين المؤسسة، حيث يفرض على محافظ الحسابات الالتزام بالسر المهني، وهو ما أكدته المادة (301) من قانون العقوبات،[27] كما نصت عليها المادة (71) من القانون 10-01 "يتعين على محافظ الحسابات كتم السر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليهم في المادتين (301) و (302) من قانون العقوبات"،[28] إلا في الحالات التي ينص عليها القانون 10-01 في المادة (72) وهي كما يلي:

- في حالة فتح تحقيق أو بحث قضائي؛
- في حال إقتضت الضرورة إطلاع الإدارة الجبائية على وثائق المؤسسة؛
- بناءا على إرادة موكليهم؛
- في حال إستدعائهم أمام لجنة الإنضباط والتحكيم للشهادة.

2-3- عدم التدخل في التسيير: إن عدم التدخل في تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية مذكورة في المادة (23) من قانون 10-01 "تخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير".[29]

والهدف الأساسي من هذا المنع في التدخل في تسيير المؤسسة هو تحقيق ما يلي:[30]

- تقوية ودعم استقلالية تسيير المؤسسة الاقتصادية؛
- الحفاظ على استقلالية محافظ الحسابات وحيادية حكمه في إبداء الرأي بحرية أكثر.

3-3- المسؤولية: نصت المادة (57) من قانون 10-01 "تنجز أعمال الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات تحت أسمائهم الخاصة وتحت مسؤوليتهم الشخصية حتى إن كانوا ضمن شركة، ولا تقبل أية أسماء مستعارة"، لذلك فإن مهمة محافظ الحسابات هي شخصية ولا يمكنه انتداب شخص آخر لتأدية المهمة.[31]

4-3- الإستمرارية والدوام: تطرق القانون الجزائري إلى إستمرارية محافظ الحسابات في تأديته لمهامه حيث نصت المادة (27) من قانون 10-01 إلى أن عهدة محافظ الحسابات ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، حيث لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث (03) سنوات.[32]

5-3- الالتزام بالعناية: عناية محافظ الحسابات بالمهمة لا تتمثل في حضوره الدائم إلى الشركة فقط، بل تهتم أيضا بالبحث على عناصر الإثبات وفهم المشاكل المحيطة بالشركة فهما عميقا كما جاء في نص المادة (59) من القانون 10-01 "يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج".[33]

ثالثا: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات:

تناول المشرع الجزائري مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات في عدة مواد وفي هذا المطلب سوف نتطرق إليها كما نص عليه القانون الجزائري.

1- مهام محافظ الحسابات: ترتبط مهنة محافظ الحسابات بالمساهمة في جودة وشفافية المعلومات المالية التي تنشرها هذه المؤسسات، والتي تستعمل من طرف العديد من الأطراف الداخلية والخارجية في إتخاذ القرارات، ونذكر منها، الإدارة، المساهمين، الموظفين، المستثمرين، العملاء، الموردين، البنوك والسلطات العمومية وغيرها، ويمكن تقسيم مهام محافظ الحسابات إلى مهام دائمة ومهام خاصة:[34]

1-1- مهام دائمة: تتمثل المهام الدائمة لمحافظ الحسابات فيما يلي:[35]

- أن يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات المؤسسات والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛

iSkysoft PDF Editor

- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسيرين؛
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها القائمين بالإدارة أو المسيرين للمؤسسة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛
- عندما تعد المؤسسة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.[36]

2-1- مهام خاصة: وبالإضافة إلى المهام الدائمة المذكورة أعلاه، يقوم محافظ الحسابات بمهام أخرى خاصة أو مؤقتة من بينها:[37]

- إنشاء شهادات الإستثمار وشهادات الحق في التصويت؛
- قرار الشركة بزيادة أو تخفيض رأس المال؛
- إصدار قيم منقولة؛
- إصدار سندات إستحقاق قابلة للتحويل إلى أسهم؛
- الإصدار عن طريق اللجوء العلني للإدخار، خاصة فيما يخص تحديد الإصدار؛
- عرض تعديل حساب الإستغلال وقائمة حسابات النتائج والميزانية؛
- مشاريع الإدماج أو الإنفصال؛
- تحويل الشركة.

كما يلتزم محافظ الحسابات في إطار مهامه الدائمة أو الخاصة المذكورة أعلاه بإعداد التقارير التالية:

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء رفض المصادقة مع المبرر؛
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الاقتضاء؛
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة؛
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمسة تعويضات؛
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال؛
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أوحسب الحصة الاجتماعية.

تحديد معايير التقرير وأشكال وآجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة وإلى الأطراف المعنية عن طرق التنظيم.[38]

2- مسؤوليات محافظ الحسابات: إن أي إخلال لمحافظ الحسابات بواجباته المهنية أو عدم الوفاء بها على يترتب عليه عدة أنواع من المسؤولية هي:

2-1- المسؤولية المدنية: المسؤولية تنقسم إلى قسمين مسؤولية عقدية تقوم على الإخلال بالتزام عقدي ومسؤولية تقصيرية تقوم على الإخلال بالتزام قانوني واحد لا يتغير هو الالتزام بعدم الإضرار بالغير.[39]

iSkysoft PDF Editor

وهذا يعني أن كل خطأ يسبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض وتتوفر في هذه المسؤولية ثلاثة أركان أساسية: [40]

- حصول إهمال وتقصير من جانب محافظ حسابات في أداء واجباته المهنية؛
- ضرر قد يصيب المدعي نتيجة إهمال وتقصير محافظ الحسابات؛
- علاقة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين إهمال وتقصير محافظ الحسابات.

كما يمكن توضيح المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01): المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات

المخالفة المرتكبة من طرف محافظ الحسابات	النص القانوني	العقوبة	
		السجن	الغرامة المالية
الممارسة بصفة غير قانونية مهنة محافظ الحسابات	المادة 73 من القانون 01/10	من 06 أشهر إلى سنة واحدة	من 500.000 إلى 2.000.000 دج وتضاعف في حالة العودة
المنح عمدا أو الموافقة على البيانات غير الصحيحة التي وردت في التقارير المقدمة للجمعية العامة المدعوة للبت في إلغاء حق الأفضلية في إكتتاب المساهمين.	المادة 825 من القانون التجاري	من 06 أشهر إلى سنتين	من 20.000 إلى 500.000 دج
الممارسة العمدية وقبول الإحتفاظ بوظائف محافظ الحسابات بالرغم من عدم الملاءمة القانونية	المادة 829 من القانون التجاري	من شهرين إلى 06 أشهر	من 20.000 إلى 500.000 دج
تعمد محافظ الحسابات تقديم معلومات كاذبة أو تأكيدها، أو عدم الكشف عن الوقائع الإجرامية التي علم بها وكيل الجمهورية	المادة 830 من القانون التجاري	من سنة إلى 05 سنوات	من 20.000 إلى 500.000 دج
إفشاء السر المهني	المادة 830 من القانون التجاري والمادة 301 من قانون العقوبات	من شهر إلى 06 أشهر	من 500 دج إلى 5.000 دج

المصدر: عمر شريقي، مسؤوليات محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، العدد 12، 2012، ص: 95.

2-2- المسؤولية الجزائية: وهي تتمثل في ارتكاب جريمة تتعدى منها الشخص الطبيعي أو المعنوي إلى الإضرار بالمجتمع وتنتهي بعقوبة يحددها قانون العقوبات وتكون في الحالات التالية:

- تدوين بيانات كاذبة في تقارير أو حسابات أو وثائق قام بإعدادها في سياق ممارسة المهن؛
- المصادقة على وقائع مغايرة للتحقيق في أية وثيقة يتوجب إصدارها قانونا أو بحكم قواعد ممارسة المهنة؛

iSkysoft PDF Editor

- عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية إذا تم اكتشافه؛
- عدم احترام المهنة في حالة تسريب أسرار خاصة بالمؤسسة.

2-3- المسؤولية التأديبية: نصت المادة (63) من قانون (10-01) على ما يلي "يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم. و تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها، وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها، في:

- الإنذار؛
- التوبيخ؛
- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (6) أشهر؛
- الشطب من الجدول.

يقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة، طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها".[41]

2-4- الفرق بين مسؤوليات محافظ الحسابات: يمكن أن نوضح الفرق بين الأشكال الثلاثة من المسؤوليات التي يتحملها محافظ الحسابات جراء ممارسته لمهمة عادية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): الفرق بين الأشكال الثلاثة لمسؤوليات محافظ الحسابات

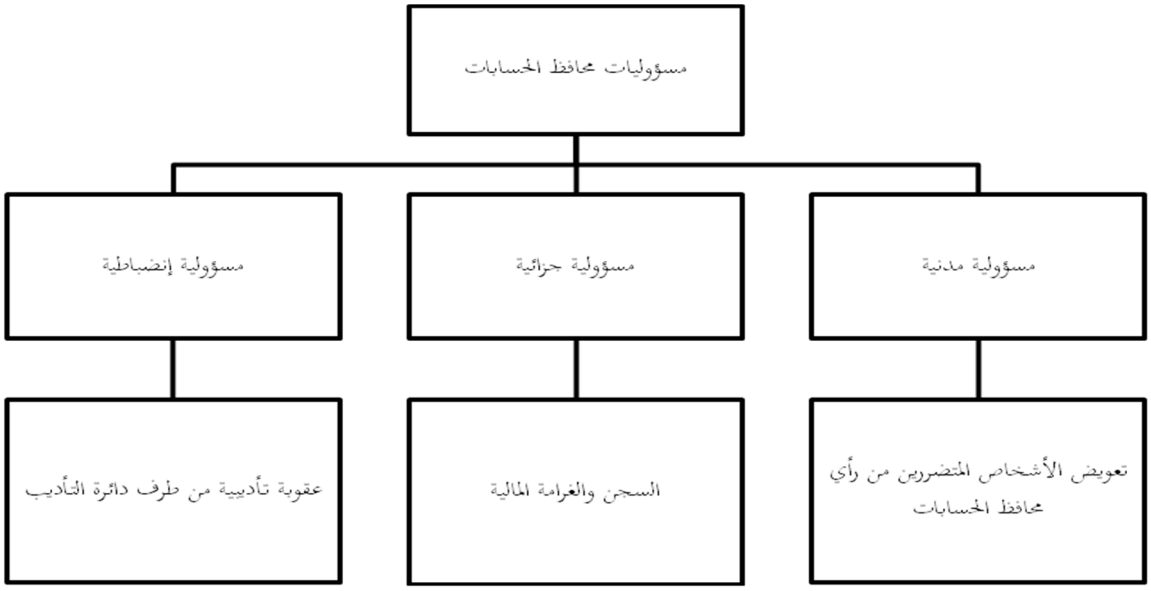

المصدر: عمر شريقي، مسؤوليات محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، العدد 12، 2012، ص: 95.

رابعا: مسؤولية محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن نظام الرقابة الداخلية يتكون من الرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية والضبط الداخلي، لذا يوجد خلاف فيما يتعلق بمدى مسؤولية محافظ الحسابات هل تشمل سائر نواحي الرقابة الداخلية أم أنها تتعلق ببعض النواحي دون غيرها و يرى فريق من المحاسبين أن محافظ الحسابات مسؤول عن فحص وتدقيق أعمال الضبط الداخلي والرقابة المحاسبية فقط لأنها تتعلق بطرق المحافظة

iSkysoft PDF Editor

على موجودات المشروع، أما الرقابة الإدارية فلا تدخل ضمن أعمال المراجعة الخارجية على اعتبار أنها لا تتعلق بالنواحي المالية، بينما يرى فريق آخر من المحاسبين أن محافظ الحسابات مسؤول عن فحص وتقييم سائر نظام الرقابة الداخلية بدا في ذلك الرقابة الإدارية لأن جميع وسائل الرقابة الداخلية تمثل وحدة متماسكة تضعها الإدارة لتضمن حسن سير العمل في المشروع.

ولا شك أن توسيع مسؤولية محافظ الحسابات إلى جميع ما يتعلق بوسائل الرقابة في المشروع يجعل من عمله مهمة شاقة ومرهقة لاسيما وهناك أمور قد لا يكون متخصصا بها، لذلك فان محافظ الحسابات مسؤول عن أعمال الضبط الداخلي والرقابة المحاسبية، أما مسائل الرقابة الإدارية فيمكن اعتباره مسؤولا عن الوسائل التي لذا أثر واضح على النواحي الداخلية بالمشروع مثل مراقبة تنفيذ الميزانية التقديرية. [42]

كما أشرنا سابقا أن نظام الرقابة الداخلية يتكون من الرقابة المحاسبية والرقابة المالية والضبط الداخلي فإن مسؤولية محافظ حول هذه الأنظمة تتضح خلال ما يلي: [43]

1- الرقابة المحاسبية: يعتبر محافظ الحسابات مسؤول عن نظام الرقابة المحاسبية كونها ذات صلة بعملية التدقيق ومدى دقة البيانات المحلسبية بالدفاتر ومدى إمكانية الاعتماد عليها ومدى دلالة القوائم المالية للوضع المالي الفعلي للمنشأة عن الفترة المالية محل الفحص كذلك حماية أصول المنشأة النقدية من الاختلاس والتلاعب، واكتشاف الأخطاء، كذلك يجب على محافظ الحسابات أن يبذل عناية خاصة لهذا النظام كون ذات أثر جوهري في عملية التدقيق المرتقبة، لذلك أوضحت معايير التدقيق الخارجي على فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية لغرض التخطيط لعملية التدقيق والتعرف على تصميم النظام المحاسبي وطريقة عملة ويجب على محافظ الحسابات أن يحصل على فهم النظام المحاسبي لتشخيص وفهم:

- كيفية بدأ هذه المعاملات؛
- السجلات المحاسبية المهمة والمستندات المساندة والحسابات التي تتضمنها البيانات المالية؛
- طريقة معالجة التقارير المحاسبية والمالية.

2- الرقابة الإدارية: يعتبر محافظ الحسابات غير مسؤول عن دراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية في المنشأة محل الفحص ويكون فقط مسؤولا عن المسائل التي لها أثر واضح على النواحي المالية للمشروع مثل تنفيذ الميزانية التقديرية حيث أن إلزام محافظ الحسابات بفحص الرقابة الإدارية سوسع من مسؤولياته ويلقي عليها عبئاً كبيراً .

3- نظام الضبط الداخلي: يعتبر محافظ الحسابات مسؤول عن فحص وتقييم أنظمة الضبط الداخلي، وكما هو معروف أن نظام الضبط الداخلي هو أنظمة الضبط والرقابة على العمليات اليومية للمنشأة والذي يؤدي إلى أن عمل أي موظف يتم إكماله والتحقيق في صحته من قبل موظف آخر حيث أن ذلك يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والغش والاختلاس، وبما أن محافظ الحسابات مسؤول عن اكتشاف الأخطاء والغش والاختلاس فإنه بذلك يعتبر مسؤول عن فحص نظام الضبط الداخلي. [44]

خامسا: التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

بعدالمرور بخطوات تقييم الرقابة الداخلية بشكل صحيح من طرف محافظ الحسابات يقوم هذا الأخير بوضع تقييم نهائي كما يلي: [45]

iSkysoft PDF Editor

1- إجراء التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية: يقوم محافظ الحسابات بإجراء التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة على ضوء تقييمه المبدئي لهذا النظام ونتائج اختبارات الالتزام بالإجراءات والسياسات الرقابية، وبناء على هذا التقييم النهائي يستطيع محافظ الحسابات أن يحكم على عنصرين من عناصر المراجعة هما ما يلي:

- تحديد مقدار الأدلة المفصلة التي تتعلق بأرصدة القوائم المالية اللازم الحصول عليها ويكون هذا المقدار ذو أهمية رئيسية لعملية المراجعة؛
- التعرف على مواطن ضعف النظام والتي يجب تبليغها لإدارة المؤسسة، ويعتبر هذا القرار من نتائج عملية اختبار نظام الرقابة الداخلية، حيث ينبغي على محافظ الحسابات عند اكتشاف مواطن ضعف معينة وذات أهمية ان يقوم بإبلاغ إدارة المؤسسة بذلك كتابة من خلال تقرير يتضمنه بعض التوصيات اللازمة والملائمة للقضاء على مواطن الضعف هذه عند التنفيذ.

ويتميز النظام بتنظيم داخلي جيد، يظهر وحدد بكل وضوح ما يلي:[46]

- وظيفة ومسؤولية كل فرد في المؤسسة، في شكل مكتوب ان كان ذلك ممكنا، مفهوم من طرف الجميع؛
- نظام يعطي الرخص اللازمة ويراقب كل العمليات في شكل إجراءات وطرق العمل التي ينبغي إتباعها عند انجاز كل عملية من العمليات التي تقوم بها المراسلة، كما يعطي كيفية معاملتها وادخالها في نظام المعلومات؛
- ينبغي لتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية وتطبيق محتواه، وجود موظفين ذوي كفاءات عالية وإخلاص في العمل يؤمنون ان تحقيق هذه الأخيرة لأهدافها لتحقيق لأهدافهم.

2- الإبلاغ عن فعالية نظام الرقابة الداخلية: لقد ساهم المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين بدور فعال في تطوير الاهتمام بالرقابة الداخلية وإعداد التقارير عن فعاليتها، وذلك من خلال معايير المراجعة التي فرضت التزاما مهنيا على محافظ الحسابات بالحصول على فهم كامل لهيكل الرقابة الداخلية، الذي يتضمن بيئة الرقابة والنظام المحاسبي، إجراءات الرقابة لذا وانطلاقا من ذلك فان محافظ الحسابات ملزم بإعداد تقرير حول تأكيد الادارة بخصوص فعالية نظام الرقابة الداخلية، ولكن بعد تقييم الادلة التي يتم الحصول عليها، حيث تعد الادارة تأكيدها على شكل تقرير منفصل أو خطاب موجه للمراجع.[47]

وهناك عدة فوائد عند فحص المراجع لنظام الرقابة الداخلية ومن بينها:[48]

- زيادة الاعتماد على السجلات المحاسبية، عن طريق الثقة فيما تحتويه من بيانات، ما يقلل من مدى الاختبارات التي يقوم بها المراجع الخارجي؛
- ضعف احتمال عدم اكتشاف أي عجز أو اختلاس يحدث في أصول المؤسسة؛
- التعرف على أنواع البيانات التي تكون مظللة في القوائم المالية؛
- دراسة العوامل التي تؤثر على الاخطاء الجوهرية؛
- تصميم اختبارات تحقيق فعالية لأرصدة القوائم المالية.

المحور الثاني: دراسة حالة مؤسسة صيانة وتوزيع العتاد الفلاحي EDIMMA - الوادي – الجزائر

بعد أن تطرقنا إلى الجانب النظري لمحافظ الحسابات ومسؤوليته في تقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية سوف نحاول في هذا الفصل ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي ومحاولة التحقق من النتائج المتوصل لها في الجانب النظري ولهذا قمنا بإجراء دراستنا التطبيقية في مؤسسة صيانة وتوزيع العتاد الفلاحي "EDIMMA" الوادي، الجزائر.

iSkysoft PDF Editor

1- إجراءات الرقابة الإلكترونية في مؤسسة EDIMMA

بناءا على نقاشنا المطول مع محافظ حسابات مؤسسة صيانة وتوزيع العتاد الفلاحي حول إجراءات الرقابة الإلكترونية التي تتخذها المؤسسة، توصلنا إلى أنها تركز على عدة إجراءات رقابية عديدة فيما يخص نظم المعلومات تهدف إلى التأكد من أن هذا النظام مستقر وآمن وتتمثل فيما يلي:

1-1- الرقابة على الوصول للبيانات: هذا النوع من الرقابة يضمن عدم الوصول إلى معلومات محددة إلا من طرف الموظفين المسؤولين المعنيين بها والتي تدخل في مجال عملهم وتتمثل هاته الرقابة في عدة إجراءات من بينها:

- تحديد اسماء تعريفية وكلمات مرور وتوزيعها عى الموظفين بشكل عشوائي ويتم منع الموظفين من اختيار كلمات مرورهم الخاصة لتفادي وضع كلمات سهلة يسهل معرفتها من طرف الآخرين؛
- تنبيه الموظفين بعدم الإفصاح عن كلمات مرورهم مع مواصلة تغييرها بشكل دوري؛
- التزام الموظفين بالخروج من الإسم التعريفي لهم في حال عدم استخدام الحاسب؛
- إلغاء كلمات مرور الموظفين المنقولين أو المتوقفين عن العمل؛
- تحديد الصلاحيات الممنوحة للموظفين لإستخدامهم للنظام المعلوماتي.

2-1- الرقابة على تخزين المعلومات

- إستخدام برامج تسمح بإستعادة البيانات في حال ضياعها؛
- إجراء عمليات صيانة دورية لمكونات النظام المعلوماتي؛
- إجراء نسخ إحتياطية للملفات والبرامج في أماكن أخرى غير تلك التي يتم استعمالها فيها في الحالات العادية.

3-1- الرقابة على البرامج: في هذا النوع يتم التأكد من صحة البرامج من حيث المدخلات والملفات والمعالجة والمخرجات وتتم من خلال عدة إجراءات منها:

- التأكد بشكل دوري من أن الأشخاص الذين يصلون إلى النظام هم الأشخاص المخولون فعلا؛
- تصميم نموذج يكشف على الأخطاء تلقائيا ليخفض حجم الأخطاء إلى أقل حد ممكن؛
- التأكد من سلامة المخرجات الحساسة والسرية وعدم تسليمها للمستخدمين الغير مصرح لهم بها؛
- ترقيم المستندات تتابعيا لإكتشاف أي نقص في بيانات المدخلات.

2- الرقابة الإلكترونية بواسطة برنامج Pc Compta

يحتوي برنامج Pc compta على عدة خاصيات تساعد المستخدم عملية الرقابة على التسجيل المحاسبي للعمليات والتأكد آليا من أن التسجيل جرى بطريقة صحيحة خالية من الأخطاء، ولهذا سوف نحاول التعرف على بعض الخاصيات التي تقوم بهاته المهمة.

2-1- خاصية النسخ الإحتياطي: هاته الخاصية تمكن المستخدم من إنشاء نسخة إحتياطية للملف المحاسبي للسنة مالية معينة وحفظ بياناتها من الضياع أو التلف، كما يمكن نقل تلك النسخة إلى جهاز آخر والعمل عليها وتعديلها وإضافة أو مسح بعض البيانات، حيث أن محافظ الحسابات يقوم بأخذ نسخة إحتياطية فقط من الملف ليقوم بعملية الرقابة عليها وتقييمها وإبداء رأيه حولها.

iSkysoft PDF Editor

نافذة رقم (01): خاصية النسخ الاحتياطي

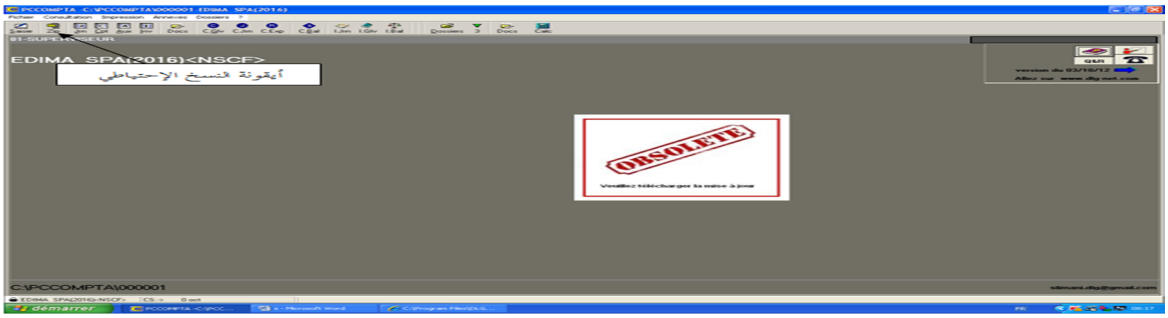

2-2- خاصية الحماية: يتوفر برنامج Pccompta على خاصية مهمة جدا وهي تهتم بحماية البيانات المسجلة من التخريب أو التلاعب بها من قبل الموظفين لذلك يتيح البرنامج التحكم بصلاحيات الموظفين من خلال تحديد حساب خاص مزود بكلمة سر لكل موظف معني بالعمل على البرنامج وحتى يتم تفعيل هاته الخاصية يجب أولا التوجه إلى dossier من قائمة الخيارات في الصفحة الرئيسية للبرنامج ثم إختيار utilisateurs programme كما يلي:

نافذة رقم (02): الدخول إلى إعدادت خاصية الحماية

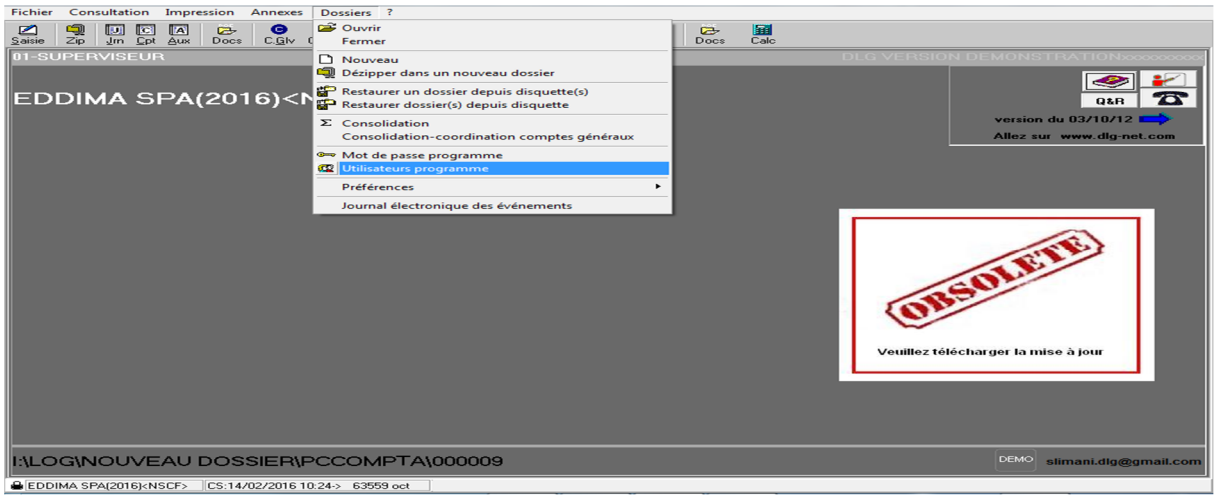

بعد الدخول إلى هذا الخيار سوف تظهر أمامنا قائمة المستخدمين المعنيين بإدخال البيانات.

نافذة رقم (03): نافذة التعديل على قائمة المستخدمين

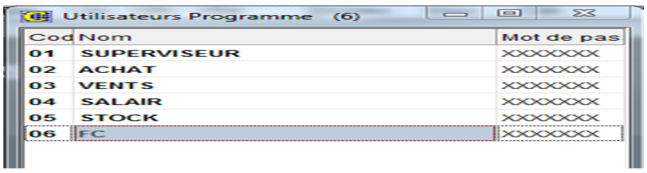

حيث نلاحظ أن هناك ستة أنواع من المستخدمين المعنيين بإدخال المعلومات إلى البرنامج ولكل واحد منهم رقم سري خاص به حتى يتم حماية عمله من التخريب أو التلاعب ، وهاته الحسابات كالتالي:

- SUPERVISEUR: المستخدم الرئيسي والمتحكم بالبرنامج وصلاحيات المستخدمين الآخرين.
- ACHAT: حساب مخصص لمصلحة الشراء ومن هنا يستطيعون القيام بالتسجيل المحاسبي لفواتير الشراء فقط.

iSkysoft PDF Editor

- VENTES: حساب مخصص لمصلحة المبيعات حيث بمقدورهم التحكم في فواتير المبيعات وتسجيلها محاسبيا إنطلاقا من هذا الحساب.
- SALAIRE: هذا الحساب تم تخصيصه لمصلحة المستخدمين حيث بمقدورهم التحكم في التسجيلات المحاسبية لأجور العمال بالإضافة إلى تصريحات الضمان الإجتماعي.
- STOCK: هذا الحساب يتم التحكم فيه من قبل أمين المخزن حيث يتحكم بحركة المخزون إنطلاقا من حسابه الخاص.
- FC: يتم في هذا الحساب تسجيل التصريحات الجبائية من قبل مصلحة المحاسبة.

2-3- خاصية الرقابة على الوثائق المحاسبية: هاته الخاصية تقوم بعملية الرقابة على الأخطاء التي يمكن أن تكون قد حدثت أثناء إدخال المستخدم لبعض التسجيلات المحاسبية حيث يمكن أن يحدث خطأ في التاريخ أو أرقام الفواتير أو أخطاء أخرى سنتعرف عليها فيما يلي:

نافذة رقم (04): الدخول إلى خاصية الرقابة على الوثائق المحاسبية

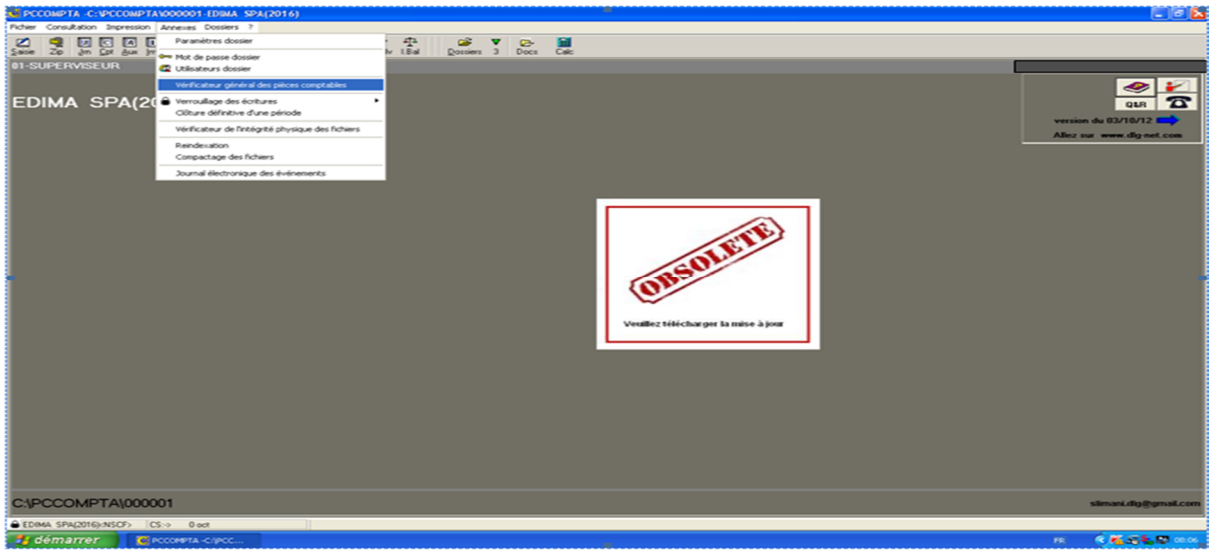

للدخول إلى نافذة الرقابة على الوثائق المحاسبية علينا التوجه أولا إلى قائمة Annexes ثم إختيار Vérificateur général des pièces comptables من القائمة المنسدلة.

نافذة رقم (05): نافذة إعدادات الرقابة على الوثائق المحاسبية

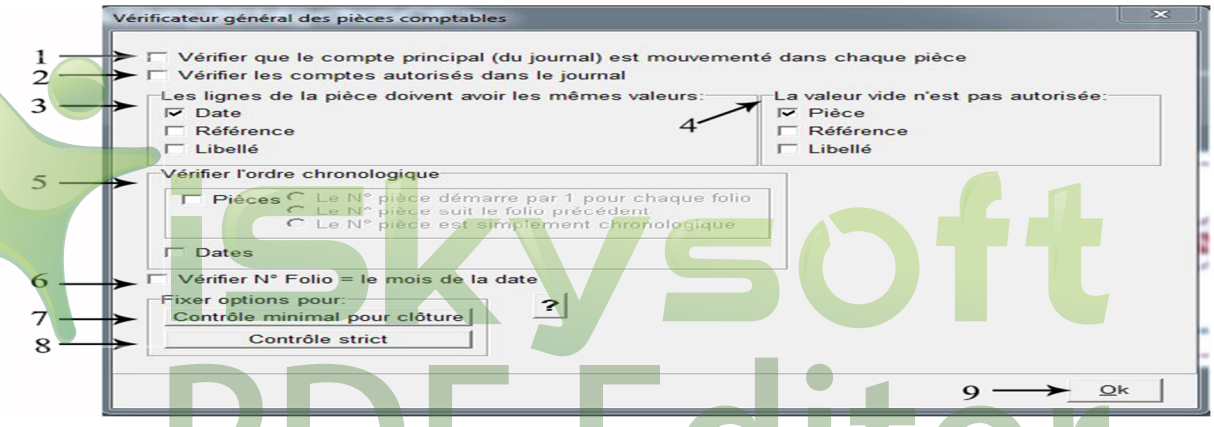

iSkysoft PDF Editor

سوف تظهر لنا هذه النافذة التي يختار من خلالها المستخدم نوع الأخطاء التي على البرنامج أن يقوم بالبحث عليها، وسوف نشرح هاته الخيارات فيما يلي:

1- مراجعة حركة الحساب الرئيسي في اليومية المعنية في كل وثيقة محاسبية،

2- مراجعة حركة الحسابات المرخص لها في اليومية المساعدة.

3- تبحث عن أخطاء إدخال تكرار نفس القيمة مرتين في القيود المحاسبين مثل: تكرار رقم الفاتورة في قيدين أو أكثر، تكرار تاريخ العملية.

4- البحث عن القيم الفارغة مثل: عدم إدخال رقم فاتورة معينة أو ترك وصف العملية فارغا.

5- التحقق من التسلسل الزمني للعمليات حيث تقوم هاته الخاصية بالبحث عن عمليات تم تسجيلها وفق تسلسل زمني خاطئ مثل تسجيل عملية حدثت بتاريخ يوم 20 من الشهر بعد عملية حدثت يوم 25 من نفس الشهر وهنا يقوم البرنامج بإعادة ترتيب العمليات ترتيبا زمنيا متسلسلا.

6- يتم التأكد من أن كل العمليات تم إدخالها في المكان المناسب لها من حيث الأشهر، حيث يبحث البرنامج هنا عن عمليات تم تسجيلها عن طرق الخطأ في شهر غير الذي وقعت فيه تلك العملية فعليا.

7- هذا الزر يقوم بتفعيل خاصيات رقابية بأدنى مستوى حيث يتم إختيار الخيارات المهمة فقد من الخيارات المذكورة أعلاه.

8- هذا الزر يقوم بتفعيل خاصيات رقابية صارمة حيث يقوم بإختيار أغلب الخيارات المذكورة أعلاه.

9- يتم الضغط على هذا الزر لبدأ عملية البحث عن الأخطاء وتصديرها على شكل تقرير.

بعد بحث البرنامج على الأخطاء يتم كتابة تقرير مفصل يتضمن كل خطأ ومكان وجوده بدقة بالإضافة إلى رقم السطر الذي يقع فيه الخطأ، ويكون التقرير بالشكل التالي:

نافذة رقم (06): تقرير حول الأخطاء المحاسبية

EDDIMA SPA TIKSEBT EL OUED

I:\LOG\NOUVEAU DOSSIER\PCCOMPTA\000009

LISTES DES ERREURS TROUVEES 20

JOURNAL	FOLIO	LIGNE	ERREUR
AC	3	28	Date non chronologique
AC	6	7	Date non chronologique
AC	7	8	Date non chronologique
AC	8	4	Date non chronologique
AC	9	39	Date non chronologique
AC	10	18	Date non chronologique
AC	11	10	Date non chronologique
AC	12	14	N° pièce non chronologique 00172=172=171
AC	20	1	Date non chronologique
BQ	1	47	La pièce a des références différentes
BQ	2	50	La pièce a des références différentes
BQ	10	70	Date non chronologique
BQ	11	64	Date non chronologique
CS	3	1	N° pièce non chronologique 00007=7=1
FC	3	6	La pièce a des dates différentes
FC	8	9	La pièce a des dates différentes
FC	10	9	La pièce a des références différentes
FC	11	7	La pièce a des dates différentes
FC	12	9	La pièce a des dates différentes
VT	20	1	Date non chronologique

** Une erreur dans le N° pièce pourrait générer d'autres erreurs. Vérifiez tout d'abord le N° pièce ensuite l'erreur signalée

حيث يوضح هذا التقرير مايلي:

- في أعلى التقرير تظهر معلومات عن المؤسسة وعنوانها؛
- ذكر المسار الذي يتضمن الملف المحاسبي على جهاز الكمبيوتر؛
- عدد الأخطاء التي تم العثور عليها وفي هاته الحالة تم العثور على حوالي عشرون خطأ؛
- جدول يتضمن أربعة أعمدة كل منها يحمل دلالة معينة كما يلي:

iSkysoft PDF Editor

العمود الأول: في هذا العمود يتم ذكر اليومية المساعدة التي تحتوي على هذا الخطأ ويتم الإشارة إليها بأول حرفين فقط من إسم اليومية المساعدة.

العمود الثاني: يتم في هذا العمود الإشارة إلى الشهر الذي يتضمن هذا الخطأ.

العمود الثالث: هنا يتم ذكر رقم السطر الذي يحتوي على الخطأ لتسهيل الوصول إليه.

العمود الرابع: في العمود الأخير يتم ذكر طبيعة الخطأ.

2-3- الرقابة على التسجيل المحاسبي: في هاته الخاصية يقوم البرنامج بالتعرف مباشرة على الأخطاء أثناء تسجيلها أو بعد تسجيلها

نافذة رقم (07): نافذة الرقابة على التسجيل المحاسبي

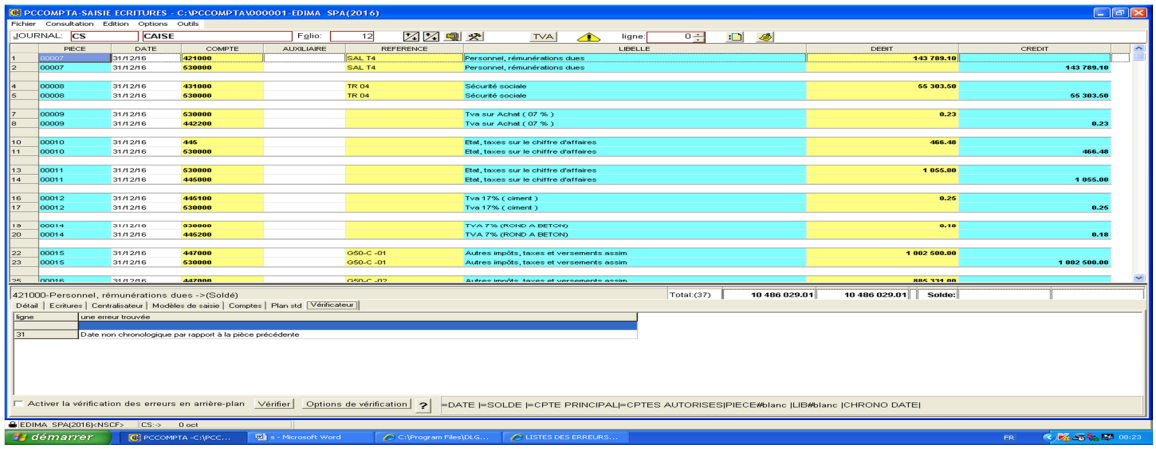

بعد الدخول إلى نافذة تسجيل العمليات saisie يقوم المستخدم بإختيار تبويب vérificateur من القسم السفلي من شاشة البرنامج وسيظهر له قسم خاص بالرقابة على العمليات المسجلة حيث نلاحظ وجود زر Vérifier وهو الخاص ببدأ عملية البحث عن الأخطاء، بالإضافة إلى زر Options De Vérification وهو يستعمل لتحديد نوع الأخطاء التي على البرنامج أن يبحث عنها.

نافذة رقم (08): نافذة إعدادت الرقابة الإلكترونية على التسجيل المحاسبي

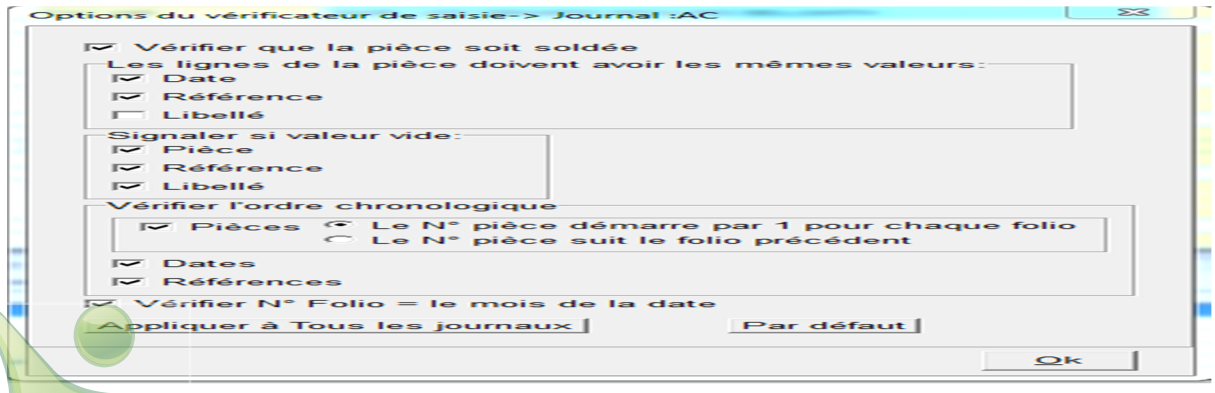

هاته النافذة تشبه إلى حد كبير نافذة Vérificateur général des pièces comptables في أغلب الخيارات التي تتوفر عليها ولكن هنا هاته الخاصية تقدم نتائجها بطريقة مباشرة في صفحة البرنامج وتعتمد على الرموز والألوان لإظهار وتوضيح الأخطاء التي إكتشفها البرنامج.

iSkysoft PDF Editor

نافذة رقم (09): نافذة التسجيل المحاسبي بعد إجراء الرقابة عليها

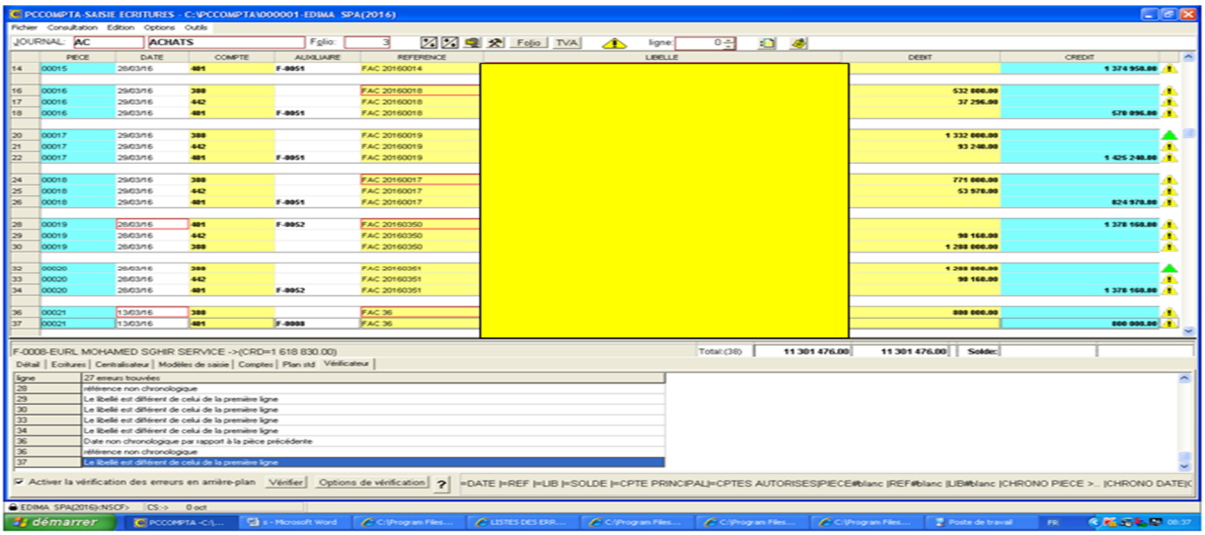

بعد تأشير المستخدم على الخيارات المناسبة لعملية الرقابة التي يحتاجها والضغط على زر vérifier سوف تبدأ عملية إكتشاف الأخطاء والتأشير عليها، كما سنلاحظ ظهور عدة رموز في نافذة البرنامج وكل منها لها دلالة معينة وسوف نبدأ بالرمز الذي يظهر في أعلى الشاشة وله ثلاثة أشكال كالآتي:

شكل (02): رموز حالة الرقابة على التسجيل المحاسبي

Vérification en cours

Vérification terminée et aucune erreur n'est trouvée

Vérification terminée et au moins une erreur est détectée

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج المحاسبة

1- هذا الرمز يعني أن عملية الرقابة جارية.

2- هذا يعني أن العملية تمت ولم يعثر البرنامج على أية أخطاء.

3- يشير هذا الرمز إلى أن العملية تمت وتم العثور على خطأ واحد على الأقل.

كما سوف نلاحظ تشكل إطار باللون الأحمر حول بعض الخانات وهذا يعني أن تلك الخانة تحتوي على خطأ بينما في نهاية كل سطر يظهر لنا رمزين مختلفين الأول على شكل مثلث باللون الأخضر وهذا يعني أن كافة بيانات هذا السطر سليمة،

iSkysoft PDF Editor

بينما قد يظهر رمز آخر على شكل مثلث أصفر يتضمن علامة تعجب باللون الأسود وظهور هذا الرمز يعني أن السطر يحتوي على خطأ واحد على الأقل.

بينما نلاحظ ظهور قائمة الأخطاء في القسم السفلي من الشاشة، وتتضمن كل الأخطاء التي إستطاع البرنامج العثور عليها، حيث حين تضغط على خطأ ما ينتقل القسم العلوي إلى ذلك الخطأ مباشرة حتى تقوم بتصحيحه.

خاتمة

من خلال تناول موضوع دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية سعينا في هذه الدراسة للتوفيق بين الإطار النظري الذي يضبط منهجية عمل محافظ الحسابات ويحدد مجمل مهامه ومسؤولياته والإطار العملي الذي بدوره يوضح تطبيق عمل محافظ الحسابات في أرض الواقع.

فقد شمل دراسة ميدانية بمؤسسة صيانة وتوزيع العتاد الفلاحي بالوادي حيث قمنا بالتعرف إلى المؤسسة وأقسامها ومصالحها ومختلف الإجراءات التي تطبقها في عملية الرقابة الإلكترونية.

1/ اختبار الفرضيات: بعد عرض وتحليل جوانب الموضوع بإطاريه النظري والتطبيقي، توصلنا إلى النتائج المرتبطة بالفرضيات الموضوعة مسبقا كما يلي:

- الفرضية الأولى صحيحة حيث أن محافظ الحسابات يلعب فعلا دورا مهما في تقييم نظام الرقابة الداخلية الالكترونية ويساهم في تصحيح أخطاء هذا النظام لتجنب الأخطاء المستقبلية؛
- الفرضية الثانية صحيحة حيث أن المؤسسات التي تستعمل الأنظمة الإلكترونية في عملياتها اليومية تعتمد بشكل كبير فعلى نظام الرقابة الإلكترونية الداخلية في عمليات اكتشاف الأخطاء؛
- الفرضية الثالثة خاطئة لأن نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية يهتم باكتشاف الأخطاء المتعلقة بالأنظمة الإلكترونية فقط لا غير أما الأخطاء المتعلقة بالأنظمة الأخرى فيتم اكتشاف أخطاءها بواسطة نظام الرقابة الداخلي العادي.

2/الاستنتاجات: من خلال دراستنا هاته والتي تناولت الجانب النظري لدور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية كما قمنا بإسقاط هذا الجانب النظري على الواقع من خلال دراسة حالة مؤسسة صيانة وتوزيع العتاد الفلاحي، حيث استطعنا الوصول إلى النتائج التالية:

- يلعب محافظ الحسابات دورا مهم في تقييم نظام الرقابة الداخلى الالكترونية في المؤسسة؛
- تعتمد المؤسسة على النظام الإلكتروني بشكل كبير حيث قد تؤدي أي أخطاء ومشاكل في هذا النظام إلى أخطار حقيقية في المؤسسة؛
- نظام الرقابة الإلكترونية يقلل من خطورة العديد من الأخطاء التي قد يغفل عنها أحيانا عمال المؤسسة؛
- يساعد نظام الرقابة الإلكترونية على اكتشاف الأخطاء في مدة زمنية قليلة مقارنة بمدة اكتشاف الأخطاء في نظام الرقابة العادية؛
- يساعد محافظ الحسابات المؤسسة في تصحيح أخطاء الأنظمة الرقابية المختلفة وهذا مايؤهلها مستقبلا للحد من الأخطاء وتقليل الأخطار.

iSkysoft PDF Editor

3/التوصيات والاقتراحات: بعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى عدة نتائج وتوصيات وكذا الاقتراحات التي تبدو ضرورية وهي كما يلي:

- توسيع مسؤولية محافظ الحسابات الخاصة باكتشاف الأخطاء والغش؛
- توظيف مدققين داخليين لكل مؤسسة يكون بشكل إجباري مما يساعد محافظ الحسابات على الأداء الجيد؛
- مراعاة الموضوعية بالنسبة لشرط الخبرة للمتربصين والحرص على أن توفر هذه الخبرة تكوينا جيدا يخدم تكوين المتربصين مستقبلا؛
- العمل على تفعيل نظام الرقابة الداخلية المعتمد من طرف المؤسسات الاقتصادية والالتزام الصارم بإجراءات هذا النظام.

الهوامش والإحالات

[1]- **حكيمة مناعي**، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق معايير المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص: 34.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص: 35.

[3]- **ميلود زيد الخير وياسين عفافلية**، التدقيق بين الحوكمة وأخلاقيات المهنة، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة عمار تاجي، الأغواط، 21/20 نوفمبر 2013، ص: 03-04.

[4]- **قانون 10-01 المؤرخ في 29 جويلية 2010**، يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 42، 2010، المادة: 22.

[5]- **القانون التجاري الجزائري**، النص الكامل للقانون، منشورات بيرتي، الجزائر، طبعة 2008/2007، ، ص: 22.

[6]- **إيهاب نظمي وهاني العزب**، تدقيق الحسابات الإطار النظري، دار رائد للنشر، الأردن، 2012، الطبعة الأولى، ص: 32.

[7]- **ابراهيم علي عشماوي**، أساسيات المراجعة والمراقبة الداخلية، طوفي مصر للطباعة، مصر، بدون سنة نشر، ص: 46.

[8]- **قانون 10-01**، مرجع سبق ذكره، المادة: 8.

[9]- **نفس المرجع السابق**، المادة: 6.

[10]- **قانون 10-01**، مرجع سبق ذكره ، المادة : 46.

[11]- **نفس المرجع السابق**، المادة: 47.

[12]- **نفس المرجع السابق** ، المادة: 48.

[13]- **نفس المرجع السابق**، المادة: 51.

[14]- **نفس المرجع السابق** ، المادة: 52.

[15]- **زاهرة عاطف سواد**، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 135.

[16]- **آمال بن يخلف**، المراجعة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص: 108.

[17]- **حكيمة مناعي**، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

[18]- **حكيمة مناعي**، مرجع سبق ذكره ، ص: 42.

[19]- **قانون 10-01**، مرجع سبق ذكره ، المادة: 33.

iSkysoft PDF Editor

[20]- **نفس المرجع السابق**، المادة: 36.

[21]- **نفس المرجع السابق**، ، المادة: 34- 35.

[22]- **نفس المرجع السابق**، المادة : 32.

[23]- **قانون 10-01**، مرجع سبق ذكره ، المادة: 31.

[24]- **نفس المرجع السابق** ، المادة: 38.

[25]- **نفس المرجع السابق**، المادة: 37.

[26]- **القانون التجاري**، مرجع سبق ذكره، ص: 256-257.

[27]- **أمال بن يخلف**، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

[28]- **قانون 10-01**، مرجع سبق ذكره، المادة: 71.

[29]- **نفس المرجع السابق**، المادة: 23.

[30]- **أمال بن يخلف**، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

[31]- **قانون 10-01**، مرجع سبق ذكره، المادة: 57.

[32]- **قانون 10-01**، مرجع سبق ذكره، المادة: 27.

[33]- **نفس المرجع السابق**، المادة: 57.

[34]- **عمر شريقي**، مسؤوليات محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، العدد 12، 2012، ص: 94.

[35]- **قانون 10-01**، مرجع سبق ذكره، المادة: 23.

[36]- **قانون 10-01**، مرجع سبق ذكره، المادة: 24.

[37]- **عمر شريقي**، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

[38]- **قانون 10-01**، مرجع سبق ذكره، المادة: 25.

[39]- **محمد بوتين**، التدقيق ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص: 57-58.

[40]- **يوسف محمود جربوع**، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000، ص: 238.

[41]- **قانون 10-01**، مرجع سبق ذكره، المادة: 63.

[42]- **حسين القاضي وآخرون**، مرجع سسبق ذكره، ص: 233.

[43]- **غسان فلاح المطارنة**، مرجع سبق ذكره، ص: 212-213.

[44]- **وجدان علي أحمد**، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2009، ص: 34.

[45]- **محمد السيد سرايا**، أصول و قواعد المراجعة و التدقيق، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص: 100-101.

[46]- **محمد بوتين**، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

[47]- **حسين القاضي وآخرون**، مرجع سبق ذكره، ص: 308.

[48]- **محمد السيد سريا، شحاتة السيد شحاتة، محمد إبراهيم راشد**، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص: 72.

iSkysoft PDF Editor

مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS) (دراسة تحليلية تقييمية)

سعيداني محمد السعيد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الأغواط –الجزائر-

رزيقات بوبكر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة المسيلة –الجزائر-

الملخص:

عرف النظام المحاسبي المالي الجزائري تغييرا وتعديلا من أجل رفع كفاءة الأنظمة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية لخدمة الأطراف المهتمة والمستفيدة من التقارير المالية وعليه تبنت الجزائر المعايير المحاسبية الدولية من خلال القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

من خلال الدراسة البحثية وجدنا أنا النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية، غير أن ما يمكن ملاحظته أن المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) هي معايير سريعة التحديث وفق المستجدات والظروف الاقتصادية على غرار النظام المحاسبي المالي. وعليه يمكن القول أنه بعد مرور سبعة سنوات من البدء في تطبيق النظام المحاسبي المالي أصبح من الضروري دراسة واقع هذا النظام والمشاكل التي تواجه تطبيقه.

الكلمات المفتاحية: توحيد محاسبي، معايير محاسبية، توافق محاسبي، معايير محاسبية دولية، نظام المحاسبي المالي.

Abstract

The Algerian financial accounting system has been modified and amended in order to improve the efficiency of accounting systems in economic institutions to serve interested parties and beneficiaries of financial reports. Algeria has adopted international accounting standards through Law No. 07/11 of 25 November 2007, which includes the financial accounting system.

Through the research study, I found that the financial accounting system is largely in line with international accounting standards. However, it can be observed that IAS / IFRS is a fast-updating standard according to economic conditions and conditions, similar to the accounting system. It is therefore possible to say that after seven years of starting the application of the financial accounting system it became necessary to study the reality of this system and the problems facing its application.

Key Words ; Accounting Standardization, Accounting Standards, Accounting Consent, International Accounting Standards, Financial Accounting System.

iSkysoft PDF Editor

مقدمة:

إن تحقيق الانسجام في إعداد التقارير المالية في مختلف دول العالم هي الحاجة الملحة لهذا العصر، لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المحاسبية التي تنبثق عن مختلف البلدان التي تستخدم معايير المحاسبة التي كانت حتى وقت قريب مختلفة إلى حد بعيد عن بعضها البعض. لذلك ظهرت الحاجة الملحة الى تعميم مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة الدولية، أو بعبارة أخرى تقارب عالمي حول لغة محاسبة مشتركة في العالم المالي.

ورغم أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) غير ملزمة لكونها تصدر عن هيئات وتنظيمات مهنية فمنذ ظهورها اتجهت معظم الدول طواعية إلى تطبيقها أو محاولة التوفيق بينها وبين معاييرها المحلية ويتطلب تطبيق هذه المعايير تعديلا في القوانين والتشريعات للدول الراغبة في تبنيها، على غرار الاتحاد الأوروبي سنة 2005 الذي ألزم كل المؤسسات المدرجة في الأسواق المالية الأوروبية إلى استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS).

وعلى غرار العديد من الدول، باشرت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة الدولية، لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية بهدف الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي الذي أصبح حقيقة وواقعا، يجب الرؤية إليه بإيجابية ويقين، بحيث لم يعد من الممكن لدولة تريد المشاركة في العصر والأخذ بأسبابه أن تنعزل عما يجري فيه. لذا عمد المشرع الجزائري إلى تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) من خلال: (القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007) المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF).

من خلال هذه الطرح يمكن تقسيم هذه الورقة البحثية الى ثلاثة محاور رئيسية

المحور الأول: التوافق المحاسبي الدولي

لقد أكدت معظم الدراسات والبحوث في مجال المحاسبة الدولية، على وجود اختلافات أساسية بين النظم المحاسبية لدول العالم، معظم هذه الاختلافات نتجت من الشعور بالحاجة إلى انظمة محاسبية وطنية تعكس احتياجات تلك الدول من المعلومات المطلوبة، والتي هي غالبا ما تختلف من دولة إلى أخرى متأثرة بمجموعة من العوامل البيئية لكل دولة.

النمو الواضح والسريع للشركات متعددة الجنسيات وشركات المحاسبة الدولية، وما ترتب عليه من توسع قاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم، أظهر أهمية وجود تقارير وقوائم مالية تحتوي على معلومات قادرة على تخطي حدود الدول، وتكون مقروءة ومفهومة ومفيدة لهؤلاء المستخدمين، وحتى يتحقق ذلك، كان لابد من وجود أكبر قدر ممكن من الاتساق بين أسس إعداد القوائم المالية وما تحتويه من معلومات، كل هذا أحدث ضغوطا كبيرة على المحاسبة لكي تلبي تلك الاحتياجات.

من هنا جاءت فكرة التوافق الدولي للمحاسبة، حيث اهتمت الكثير من المنظمات والهيئات بموضوع التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين كهيئة الأمم المتحدة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوربي. ونتج عن هذا الاهتمام العديد من المحولات الرائدة انتهت وانصهرت جميعها في نتيجة واحدة هي تبني المعايير المحاسبية الدولية.

ومن المهم أن نشير هنا أن موضوع التوافق المحاسبي الدولي ليس وليد ظهور وتوسع الشركات الدولية والعولمة حيث ظهر موضوع التوافق في الأدب المحاسبي قبل الحرب العالمية الثانية، عندما ظهرت الحاجة إلى وجود توافق على المستوى الكلي للمحاسبة بين دول العالم في مسألة إعداد حسابات الدخل الكلية للدول، كما قامت الأمم المتحدة كذلك بتقديم دليل استخدام للمحاسبة الحكومية للدول.

1-1- مفهوم وطبيعة التوافق

قبل التطرق إلى مفهوم التوافق نحن بحاجة إلى الفهم والتفرقة بين معاني المفاهيم الثلاثة، التماثل أو التوحيد والمعايرة والتوافق. فقد أدت أدبيات المحاسبة إلى التمييز بين هذه المفاهيم المحاسبية، بحيث تم التركيز على وضع معايير محاسبية، انطلاقا من

iSkysoft PDF Editor

إمكانية تطبيق معيار محاسبي في بلد ما في بلد أخر ومن هذا المنطلق جاءت فكرة المحاسبة الدولية على اعتبار أنه يوجد صعوبات جمة في عملية التوصل إلى نتائج، فجاءت فكرة وأهمية التنسيق وذلك بمقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة في بلدان العالم ومحاولة تقريب تلك الاختلافات وجعلها أنظمة تعمل مع الأنظمة الأخرى وقد أدى هذا إلى توحيد الأنظمة المحاسبية[1].

1-1-1- التماثل أو التوحيد المحاسبي

عُرف التوحيد على أنه "الحالة التي يكون فيها كل شيء متسق ومتجانس أو غير متباين، فهي تحتوي التماثل الذي يعني أن تكون المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة. هذا التعريف يتفق إلى حدد كبير مع تعريف جمعية المحاسبين الأمريكية للتوحيد، والذي أشار إليه (Enthoven) بأن التو حيد هو الثبات في التبويب والمصطلحات وكذلك التبويب في القياس"[2].

كما عُرف التوحيد المحاسبي الدولي على أنه "وظيفة ليس من السهل فصلها عن طبيعة النظام الاقتصادي من حيث أنه تقوم أساسا بإضفاء الصبغة النظامية للمعلومات التي يكون هذا النظام بحاجة إليها"[3].

ويشير مفهوم التوحيد أيضا إلى فرض أسس وقواعد محاسبية لدولة ما على دولة أخرى، ويمكن القول إن التوحيد المحاسبي تكمن مهامه الأساسية إعداد المعايير المحاسبية وإزالة الاختلاف الموجود، والتقليل من الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية[4].

ومن أهداف التو حيد المحاسبي تحقيق الكفاءة التي تفتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية والتي عادة ما تسعى المؤسسات المعنية (مؤسسات متعددة الجنسيات) بلوغها، إضافة إلى أهداف أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بعملية التوحيد وأهمها[5]:

- المؤسسات المعدة للقوائم المالية؛
- الأطراف المستعملة لهذه القوائم؛
- الهيئات الأخرى المهتمة.

1-1-2- المعايرة المحاسبية

يرى البعض أن مصطلح المعيار يشير إلى مجموعة من وحدات القياس أو المواصفات المقررة أو المفروضة من طرف القانون والتي نستخدمها للوصف العادل لشيء معين[6].

أما المعيار في المحاسبة يؤكد عليه (Littleton) بالقول "إنه مقياس متفق عليه يهدف إلى المعالجة المناسبة لحالة معينة ويعد مؤشرا عمليا للمحاسب ويقلل من المرونة غير الضرورية ومن خيارات الإدارة في التطبيق"[7].

وعُرف المعيار المحاسبي على أنه" المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين منها"[8].

كما يعرف المعيار المحاسبي" المعايير تمثل نماذج أو أنماطا أو مستويات للأداء المحاسبي، فهي أحكاما خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على الوحدة المحاسبية[9].

1-1-3-التوافق المحاسبي

التوافق المحاسبي هو محاولة لجمع أنظمة المحاسبة المختلفة مع بعضها، فهي عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة الناتجة عن بيئات مختلفة في شكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة[10]. فهي تشمل على اختيار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف، ثم بعد ذلك العمل على جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها. ومن خلال هذه المفاهيم يمكن القول بأن هناك علاقة متداخلة متصلة ومتبادلة التأثير بين المفاهيم الثلاثة حيث نبدأ المرحلة الأولى بعملية المقارنة Comparison بين أنظمة المحاسبة للدول ثم تنتقل إلى اتجاه التوافق والتناسق Harmonisation ثم يتم توليد وإنتاج مجموعة من المعايير المتفق عليها Standardization ثم بعد ذلك تأتي المرحلة الثالثة وهي التوحيد Uniformity[2]، كما يوضح الشكل علاقة مفاهيم التوافق والمعايرة والتوحيد في المحاسبة.

iSkysoft PDF Editor

الشكل رقم (1)

علاقة مفاهيم التناسق ووضع المعايير

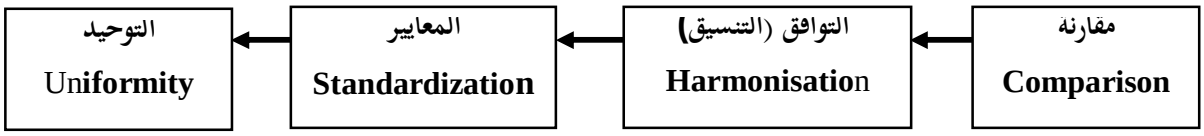

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص365.

عُرف التوافق المحاسبي بأنه "عملية تتحرك بموجبها المحاسبة من الاختلافات الاجمالية في التطبيقات باتجاه التناسق أي توجه جميع المستخدمين للمعايير المحاسبية نحو إحدى الطرق المحاسبية أو نحو عدد محدود ومتقارب من الطرق"[11].

1-2- أهم المنظمات والهيئات المؤثرة في التوافق المحاسبي الدولي

يوجد العديد من المنظمات والهيئات واللجان الدولية (العامة والخاصة) مهتمة حالياً بالتوفق المحاسبي الدولي من أجل زيادة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المعدة من طرف المؤسسة خاصة الشركات متعددة الجنسيات المنتشرة عبر مختلف دول العالم. وبعض من هذه المنظمات يهتم ويعمل على مستوى عالمي، وبعضها على المستوى إقليمي. ويمكن تناول البعض منها كما يلي:

- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)
- المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية (SEC)
- الأمم المتحدة (U N)
- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)
- المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)
- لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)

1-3- مزايا التوافق المحاسبي الدولي

من الطبيعي أن تكون هناك دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي للمحاسبة إن هذه الدوافع لابد وأنها تنبع من الفوائد والمنافع التي يتوقع أن تعود على تلك الأطراف من وراء عملية التوافق، ومن أهم مزايا التوافق المحاسبي الدولي ما يلي:

- انتقاءالحاجة إلى مجاميع متعددة من القوائم المالية للمؤسسات التي تريد إدراج أسهمها في البورصات العالمية، إذ بدلاً من إعداد قوائم مالية تتطابق مع المعايير المحلية لكل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها فالمعايير الدولية تزيل هذه الحاجة وتؤدي إلى توحيد لغة التقارير المالية على مستوى دول العالم[12]؛

- إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية الدولية، حيث إجراء المقارنات يسهل عملية تقييم الأداء للمؤسسات ومن ثم تقييم البدائل الاستثمارية، وهو بدوره يساعد على إزاحة عقبة كبيرة أمام حرية تدفق الاستثمارات الدولية. ويبدو منطقيا أن تخفيض درجة الاختلافات في الممارسات المحاسبية هو الحل لهذه المشكلة فالقوائم المالية القابلة للمقارنة سوف تشجع على التدفق الحر لرأس المال عند أقل تكلفة ممكنة إلى الأعمال الأكثر كفاءة[13]؛

- يساعد على إنجاح عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات، مثل الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية والبنك الدولي، لما يتيحه من خفض تكاليف هذه الرقابة، التي تتطلب في حالة العكس (وجود اختلافات) أعباء إضافية تتعلق أساساً بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة وبرامجها والاستعانة بمراجعين لا ينتمون لثقافة واحدة لمراجعة الفروع، ما يطرح مسألة مصداقية هذه الأعمال وتطابقها مع أهداف مراجعي المجمع[14]؛

iSkysoft PDF Editor

- إن التوافق المحاسبي الدولي يمكن أن يسهل على المؤسسات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، وذلك من خلال إعطاء المؤسسة فرصة أخرى للحصول على الأموال من خارج حدود الدولة الموجودة فيها. سواء كان في صورة رأس مال أو قروض، حيث إن أصحاب رؤوس الأموال في الداخل و الخارج يعتمدون على التقارير المالية لتحقيق أفضل فرص الاستثمار والإقراض، وسوف يفضلون المعايير الدولية، لأن المعلومات المنشورة بالتقارير المالية تكون أكثر ملاءمة وقابلة للمقارنة بالنسبة لهم، مما يشجع المستثمرين والمقترضين على الاعتماد على هذه المعلومات في تقييم فرص الاستثمار والاقتراض، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة **لهم**[15]؛

- بالنسبة لرجال المصارف والمقترضون فسوف ترتفع درجة الثقة لديهم في القوائم المالية، وكذلك المحللون الماليون فسوف يتمكنون من الحصول على تقارير مالية مفهومة يمكن أن يعتمدوا عليها كمدخلات لعمليات التحليل المالي، واستخدام المقارنات التي تعتبر إحدى الأدوات الرئيسية للمحلل المالي تكون ممكنة ومبنية على أسس أكثر موضوعية ومن ثم تزيد من درجة الثقة في نتائج التحليل المالي؛

- من المتوقع أن يساهم التوافق المحاسبي في رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث إن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني وتشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية، كما قد يسهم في رفع مستوى النظم المحاسبية بها؛

- تسهيل وتوحيد الفروع الأجنبية إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة بأنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة وتبقى مشكلة توحيد العملة فقط؛

- يؤدي التوافق إلى اختصار الزمن والتكلفة والجهود المبذولة بالنسبة للدول النامية التي لا توجد بها منظمات للمحاسبة المهنية، وتفتقر إلى معايير محاسبة ومراجعة معتمدة ومكتملة؛ كما تكون الدول النامية على دراية بالمبادئ والطرق والإجراءات المحاسبية التي تعمل في ظلها المؤسسات الدولية العاملة في بلدانها؛

- تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسيات فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها.

المحور الثاني: المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)

صدرت معايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وهي التسمية الجديدة لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) من قبل مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) في 20 أفريل 2001. وبذلك فإن التسمية القديمة معايير المحاسبة الدولية سوف تختفي من الأدب المحاسبي تدريجيا لتحل محلها التسمية الجديدة مع الإصدارات الجديدة والتعديلات المحتملة على المعايير النافذة المفعول.

2-1- الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)

إن تحقيق الانسجام في إعداد التقارير المالية في مختلف دول العالم هي الحاجة الملحة لهذا العصر لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المالية التي تنبثق عن مختلف البلدان التي تستخدم معايير المحاسبة التي كانت حتى وقت قريب مختلفة إلى حد بعيد عن بعضها البعض، لذلك ظهرت الحاجة الملحة الى تعميم مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة الدولية، أو بعبارة أخرى، تقارب عالمي حول لغة محاسبة مشتركة في العالم المالي. ويمكن التعرف على أهم المستجدات التي أدت لظهور الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية على النحو التالي:

2-1-1- التبادل التجاري

أدى النزوع إلى حرية التبادل التجاري بين دول العالم، وتحرير التجارة التدريجي من القيود الجمركية، وتزايد عدد الدول الموقعة على اتفاقية التبادل التجاري (المنظمة العالمية للتجارة) إلى اهتمام الدول والمؤسسات بتكاليف الإنتاج بهدف تحديد الأسعار،

واحترام قواعد المنافسة الشريفة، وهذا يعتمد على تبني المعايير المحاسبية الدولية فلا يجوز البيع بأقل من ثمن التكلفة بشكل عام إذا أن البيع بالخسارة يؤدي إلى تدمير نظام المنافسة العادلة، والعمل على تطبيق سياسة الإغراق لتدمير بعض المؤسسات المنافسة عن طريق إلحاق خسائر كبيرة بها مما يؤدي إلى إفلاسها وخروجها من السوق، فاعتبرت المنظمة العالمية للتجارة البيع بأقل التكلفة مخالف لقواعد التجارة الدولية، وقد عملت المعايير المحاسبية الدولية على توحيد مفهوم قياس التكلفة إما بالتكلفة أو بصافي القيمة القابلة للتحقق أيهما **أقل**[16].

2-1-2- الحاجة لمواكبة التقدم والتطور العالمي وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه

ظهرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة. فتعددت وتناقضت المعالجات لنفس الظاهرة في المؤسسة الواحدة إلى دورة أخرى (مخالفة مبدأ الثبات) وكذلك الحلول المتناقضة بين المؤسسات على المستوى الوطني (مخالفة مبدأ قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة)، ومن أمثلة الاختلاف الكبير القائم على المستوى الدولي ما **يلي**[17]:

- معالجة مشكلة الإيجار التمويلي، مرة يعتبر أصلاً وأحياناً مصروفاً دون ضوابط.
- تقويم المخزون السلعي آخر الدورة، فقد أحصت لجنة توجيه المعايير المحاسبية الدولية (ASC) وجود 15 طريقة مختلفة للتقويم تؤدي إلى أرباح مختلفة.
- وجود اختلافات كبيرة في شكل ومضمون القوائم المالية حتى في الدولة الواحدة.
- ظهرت اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية، أي الافتقار إلى لغة محاسبية تلقى قبولا وطنيا ودوليا، مثلا الاختلافات في تحديد مفهوم الأصول أو المصروفات أو الخسارة.

2-1-3- التنمية الدولية

تمثل التنمية الدولية هدفا تسعى إلى تحقيقه الشعوب وحكومات الدول المختلفة، كما تهتم المنظمات الدولية مثل المنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي بدراسة مؤشرات التنمية الاقتصادية في دول العالم وتعطي بعض المساعدات الإحصائية في هذا المجال، بهدف إعداد الحسابات القومية ضمن أسس موحدة تصلح للمقارنة بين دول العالم، كما تصلح للتجميع والتلخيص على مستوى الأقاليم أو القارات أو الدول، ولما كان النشاط الاقتصادي يمارس من قبل المؤسسات الاقتصادية حكومية أو خاصة، فلا بد من إعداد هذه الحسابات من قبل المؤسسات ضمن المفاهيم المحددة في النظام، شريطة أن تفصح في التقارير المالية على أسس القياس المستخدمة لإمكان إدخال التعديلات المناسبة عليها، وهذا ما يفترض إما الأخذ بأسس ومعايير الحسابات القومية المحددة بحسب نظام الأمم المتحدة، أو الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية مما يجعل توحيدها ممكنا وإعداد الحسابات القومية بناء عليها تكون شفافة وقابلة **للمقارنة**[18].

مما سبق يمكن النظر على أن وضع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) ضمن هذا الإطار الأوسع، فهي تمثل أداة مفيدة بشكل خاص مصممة لدعم بيئة تنظيمية دولية مستقرة وأكثر أمنا، وفي نفس الوقت تنص المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على أهداف المحاسبة والإفصاح وتسعى كذلك إلى الرفع من مستوى

2-2- الإطار المفاهيمي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

تم إصدار إطار المفاهيم* الخاص بإعداد التقارير المالية في سبتمبر 2010 حيث حل محل إطار إعداد وعرض البيانات المالية الذي تم وضعه من قبل الهيئة السابقة للمجلس. ويساعد إطار المفاهيم مجلس المعايير المحاسبة الدولية(IASB) فيما **يلي**[19]:

- تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المستقبلية ومراجعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية القائمة؛

iSkysoft PDF Editor

- زيادة التوافق بين الأنظمة والمعايير والإجراءات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير المالية بتوفير أساس لتخفيض عدد أساليب المعالجات المحاسبية البديلة التي يسمح بها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية.

بالإضافة إلى ذلك يمكن للإطار المفاهيم المساعدة في:

- تحضير البيانات المالية لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وفي التعامل مع الموضوعات التي يمكن أن تكون عنوان المعايير أو التفسيرات؛
- مساعدة مدققي الحسابات في تشكيل رأي حول ما إذا كانت التقارير المالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية؛
- مستخدمو التقارير المالية في تفسير المعلومات التي تتضمنها البيانات المالية التي أعدت بالاعتماد عل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية؛
- تزويد الأشخاص المهتمون بعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية، بمعلومات عن طريقتها في صياغة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛
- مساعدة هيئات وجمعيات ومؤسسات وضع المعايير الوطنية في تطوير المعايير الوطنية.

ويتناول إطار المفاهيم هذا ما يلي:

- هدف التقارير المالية.
- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة.
- التعريف والاعتراف والقياس للعناصر التي تبنى منها التقارير المالية.
- مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه.

2-2-1- هيئات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من مجموعة من الهيئات يمكن عرضها كما يلي:

- مجلس المراقبة
- مؤسسة لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation)
- مجلس معايير المحاسبة الدولية (مجلس الإدارة)
- لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC)
- المجلس الاستشاري (SAC)

iSkysoft PDF Editor

الشكل رقم (2)

هيكلة مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)

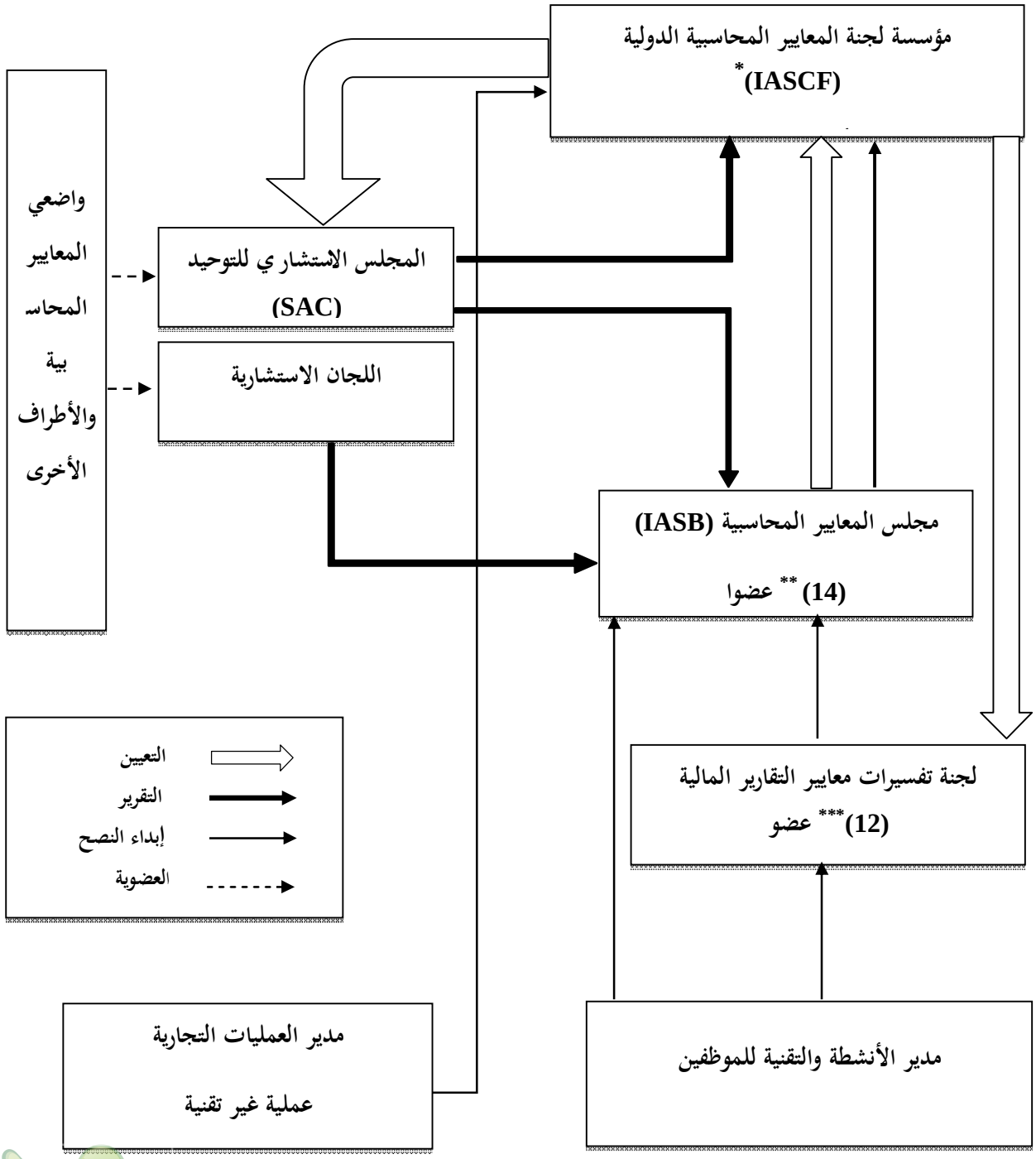

المصدر: بكطاش فتيحة، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

المحور الثالث: النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية

في ظل موجة الانفتاح على العالم في جميع الميادين، وفي ظل الزخم الذي شهدته صناعات المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، فإن الجزائر وسعيا منها لمسايرة التطورات العالمية سعت بجد نحو الارتقاء بمؤسساتها وخاصة فيما يتعلق بالجانب المحاسبي، حيث عملت على تبني نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)، بحيث يضمن

iSkysoft PDF Editor

لمؤسساتها تقديم تقارير صادقة وشفافة تعكس وضعها المالي، وكذا تسهل عملية مراقبة حساباتها من خلال توفير معلومات مفيدة وضمانات كافية لكل من المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين والمساهمين.

3-1-أسباب توجه الجزائر نحو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)

منذ تبني النصوص القانونية المتعلقة بالمخطط المحاسبي الوطني القديم (PCN) الذي تم اعتماده في ظل الاقتصاد الموجه في 29 أفريل 1975 وخلال 33 سنة من تطبيقه لم يتم عليه أي تعديل من شأنه أن يسد بعض الثغرات والنقائص مثل (التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الإيجاري، العمليات بالعملة الأجنبية...إلخ) كما لا يمكن من خلاله مواكبة العولمة المالية والاقتصادية، ولا يعرض قوائم مالية تتوافق والمقاييس العالمية تسمح لمختلف مستعمليها لا سيما الأجانب من الحصول على معلومات مالية شفافة تستغل مباشرة في اتخاذ **القرارات**[20].

ويمكن حصر أسباب توجه الجزائر نحو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأسباب داخلية وأسباب خارجية كما **يلي**[21]:

3-1-1-الأسباب الخارجية:

- يعتبر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص وذلك بعد ما تحولت مهمة الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه؛
- عند البحث عن موارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية؛
- يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية؛
- يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية، الامتثال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)؛
- يستلزم التفتح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة وموثقة وموحدة ومعدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)، وذلك لتسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي لشركات متعددة الجنسيات؛

3-1-2- الأسباب الداخلية:

- تحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى دور منظم؛
- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى والتوجه الاقتصادي الحالي للبلاد؛
- يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة؛
- أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تطغى على النظرة الاقتصادية؛
- أصبحت المؤسسات عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ الحيطة والحذر بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ الصورة الوفية بحثا على أكثر الضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس.

3-2- أهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) في الجزائر

يمكن عرض أهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) في الجزائر من خلال ما يلي :

3-2-1- التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر: إن تبني الجزائر اقتصاد السوق وما يتطلبه من مشاركة كافة الفعاليات الاقتصادية، والحاجة إلى تطوير كافة النظم الإدارية والمحاسبية في المؤسسة لا سيما أن هذه الأخيرة تسعى إلى الريادة والمنافسة على المستوى الدولي، يتطلب منها تبني وتطبيق النظم والممارسات العالمية في هذا المجال.

iSkysoft PDF Editor

3-2-2- تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله: إن التوجه نحو تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من شأنه طمأنة المستثمرين المحللين والأجنبيين، من خلال الاعتماد عليها في القياس المحاسبي واحتساب الأرباح واعتماد القوائم المالية الختامية.

3-2-3- فتح المجال للاستثمار في القطاع المالي: لقد أصبح بإمكان القطاع الخاص إنشاء بنوك ومؤسسات للتأمين وفقا للقوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها في هذا المجال (قانون النقد والقرض...)، فمثلا في الجزائر بنك الخليج، بنك البركة...إلخ، وهي غالبا ما تكون مرتبطة ببنوك ومؤسسات مالية عربية ودولية، تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو تتعامل مع مؤسسات تطبق هذه المعايير.

3-2-4- سهولة الاندماج في الاقتصاد العالمي: إن توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وما ينجر عنه من فتح مناطق التبادل الحر في الجزائر، وتوقع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، تكون للمؤسسات الجزائرية علاقات دولية مع مثيلاتها الأوروبية وغير الأوروبية تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الأمر الذي يتطلب من المؤسسات الجزائرية تطبيق هذه المعايير لرفع درجة مقروئية المعلومات المالية المنشورة في قوائمها المالية الختامية لدى المؤسسات الأجنبية نظرا لإعدادها بلغة محاسبية عالمية وموحدة.

3-2-5- إعداد القوائم المالية الختامية وفق أسس واضحة: من أهم مزايا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الجزائر هو الحصول على القوائم المالية الختامية، وفق أسس واضحة ومفهومة لدى متخذي القرارات، فالكثير من المشاكل المحاسبة المطروحة حديثا لا نجد لها حلولا في المخطط المحاسبي الوطني الصادر سنة 1975، وعليه يتم معالجتها باجتهادات شخصية من قبل المهنيين قد لا تصب في مصلحة كل مستخدمي المعلومات المحاسبية، بينما تتناول المعايير الدولية هذه المشاكل وتوضيح طريقة التعامل معها محاسبيا، كما هو الحال عند تعامل المؤسسة بقرض الإيجار.

3-2-6- تطوير بورصة الجزائر: تطور عدد مؤسسات المساهمة ونمو حجمها وسعيها لتطوير نشاطاتها في الجزائر وخارجها، يتطلب من السلطات المعنية تنشيط بورصة الأوراق المالية كبديل ثاني للتمويل الخارجي، ولا يمكن أن تعرف هذه السوق حيوية، إلا إذا كانت المؤسسات المقيدة فيها تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لضمان مستوى عالي في الإفصاح المالي والمحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمستثمرين الحاليين والمنتظرين.

3-3-متطلبات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) في الجزائر

من أجل التطبيق السليم والكفء للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)، يجب على الدولة والهيئات والجمعيات المهتمة بالمحاسبة والتدقيق وكذا الجامعات والمعاهد، أن تقوم بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات، وعليه يمكن إرجاء متطلبات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) فيما **يلي**[22]:

3-3-1- التأهيل العلمي والعملي للمحاسب: المحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لذلك لابد من تأهيله علميا وعمليا ليكون قادرا على تطبيق المعايير بشكلها الصحيح، ولتأهيل المحاسبين على ممارسة تلك المعايير بشكلها الصحيح وتطبيقها يجب:

- قد الدورات التدريبية و ورشات العمل للمحاسبين ومدققي الحسابات.
- ضمين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية والمراجعة الدولية في امتحانات المحاسبين القانونيين.
- تطوير مناهج كليات الاقتصاد والتسيير والإدارة في الجامعات الرسمية والخاصة ومعاهد التكوين المهني لكي تتضمن تدريس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للطلاب من تخصص محاسبة بشكل خاص.

3-3-2- الأنظمة والقوانين الناظمة للمحاسبة: يحتاج تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى أسس قانونية تستند إليها المؤسسات، حيث أنها ستطبق على مؤسسات المساهمة بالدرجة الأولى.

iSkysoft PDF Editor

3-3-3- دور مجلس المحاسبة وجمعيات المحاسبين: ويكون ذلك من خلال:

- اعتماد المعايير والعمل على تطبيقها ونشرها على نطاق واسع.
- إقامة الأيام الدراسية والندوات والمشاركة في المؤتمرات التي تهدف إلى تعميم ونشر وتيسير تطبيق هذه المعايير في الميدان.
- تقديم الشروحات والتفاصيل عبر نشريات مفصلة تعد لهذا الغرض.
- القيام بدراسات والأبحاث المتعلقة بمدى ملائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وصعوبات تطبيقها.

3-3-4- تطوير المؤسسات: سيتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المؤسسات، وبالتالي يجب عليها تعديل أنظمتها الداخلية ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات هذه المعايير.

3-3-5- دور الإعلام: للإعلام دور أساسي في التبليغ وإيصال المعلومة الصحيحة غير مزيفة من خلال الوسائل المتاحة لديه، حيث يتم التواصل بين جميع الأطراف المعنية مما يسهل التطبيق والانخراط في الجهود الموجهة نحو نجاح واتساع تطبيق هذه المعايير على نطاق واسع.

3-4-الإطار العام للنظام المحاسبي المالي (SCF)

في سنة 2001 وبتمويل من البنك العالمي بدأ إصلاح النظام المحاسبي الجزائري، أوكلت هذه المهمة إلى العديد من الخبراء الفرنسين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، وتحت إشراف وزارة المالية، وهو ما أدى في نهاية سنة 2004 إلى مشروع النظام المحاسبي المالي، وبعد عامين وبالضبط بتاريخ 14 ماي 2007 تم فحصه وقبوله في مجلس الوزراء ثم تمت المصادقة عليه في البرلمان وحدد تاريخ 01 جانفي 2009 كتاريخ للشروع في تطبيقه قبل أن يتم تأجيل التطبيق إلى 01 جانفي 2010.

3-4-1- مفهوم النظام المحاسبي المالي (SCF)

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، وتقدم المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة التي تكفل الجزائر الانضمام إليها، بالإضافة دخول الجزائر في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإبرام العديد من اتفاقيات التبادل التجاري العربي الحر. إضافة إلى ذلك من أجل تلبية حاجات المستخدمين المتنامية من المعلومات المحاسبية خاصة المستثمرين المحليين والأجانب.

3-4-1-1- تعريف النظام المحاسبي المالي(SCF):

- من الناحية الاقتصادية: المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"

- من الناحية القانونية: النظام المحاسبي المالي الجديد هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية المحاسبية الدولية المتفق عليها. ويهدف قانون المحاسبة الجديد إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه، ويشمل **على**[23]:

- إطار مرجعي يتطابق مع الإطار المرجعي IFRS؛
- مجال تطبيق النظام المحاسبي الجديد؛
- مفاهيم وقواعد تقييم الأصول والخصوم، والأعباء والنواتج والمعلومات الواجب إظهارها في القوائم المالية الخاصة بكل من هذه الأصناف؛

iSkysoft PDF Editor

- أشكال القوائم المالية؛
- مدونة الحسابات؛
- قواعد استعمال الحسابات؛
- النظام الواجب تطبيقه على الوحدات المصغرة.

3-4-2- الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي (SCF)

يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل ويعرف الإطار **التصوري**[24]:

3-4-2-1- مجال التطبيق: يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي، ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى من مجال التطبيق هذا القانون الأشخاص الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، وعليه تلتزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة **مالية**[25]:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

3-4-2-2- القواعد والمبادئ المحاسبية: يعتمد النظام المحاسبي المالي على جملة من القواعد والمبادئ يمكن التطرق إليها كما يلي:

أ- مستعملو القوائم المالية:

- المستثمرون
- مسيرو هيئات إدارية
- المقرضون (البنوك والمساهمين)
- إدارة الضرائب
- شركاء آخرون، زبائن، موردون، أجراء
- آخرون

ب- المبادئ المحاسبية الأساسية:

- محاسبة التعهد.
- مبدأ استقلالية الدورات
- قابلية الفهم.
- استمرارية الاستغلال.
- مبدأ الحيطة والحذر
- الدلالة.
- المصداقية.
- مبدأ الاستمرارية
- قابلية المقارنة
- التكلفة التاريخية.
- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني

كما أن الإطار التصوري للمحاسبة المالية يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو **تأويل**[26]. كما عمل النظام المحاسبي المالي على تحديد المعايير المحاسبية بدقة كما **يلي**[27]:

- قواعد تقييم وحسابات الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات؛
- محتوى الكشوف المالية وكفية عرضها.

ج- الخصائص النوعية:

- الملاءمة
- الوضوح
- القابلية للمقارنة
- المصداقية

iSkysoft PDF Editor

3-5- مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)

لمعرفة مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)، يمكن إجراء المقارنة من خلال:

3-5-1- المقارنة من خلال الإطار المفاهيمي

الإطار المفاهيمي من خلال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)، يهدف إلى التنسيق والتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي، وكيفية إعداد القوائم المالية، والخصائص النوعية التي ينبغي أن تتوفر في المعلومات المحاسبية، وكذا المعايير المحاسبية الدولية التي تهتم بكل المؤسسات العامة والخاصة، التجارية والصناعية **والخدمية**[28]، أما في النظام المحاسبي المالي فإن الإطار التصوري يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو **تأويل**[29].

مما سبق نجد أن كلا الإطارين لهما نفس الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها. غير أن الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) تم تحديثه سنة 2010 ليشمل جميع تفاصيل التقارير المالية متضمنة القوائم المالية أما الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي فهو الإطار المفاهيمي القديم للجنة معايير المحاسبة الدولية قبل عملية الهيكلة، والذي يغطي القوائم المالية فقط.

3-5-2- المقارنة من خلال أهم المبادئ المحاسبية: ستكون المقارنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2)

مقارنة أهم المبادئ المحاسبية وفق (IAS/IFRS) و (SCF)

معايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)	النظام المحاسبي المالي (SCF)
مبدأ الثبات	
حتى تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يجب أن تتميز بثبات الطرق وقواعد العرض من سنة لأخرى. ويمكن الخروج عن هذا المبدأ في حالة البحث عن معلومة أفضل لمستعملي التقارير المالية شريطة تطبيق الطرق المحاسبية على الفترات السابقة (بأثر رجعي) للالتزام بعملية المقارنة للمعلومات المالية بالإشارة إلى ذلك في الجداول الملحقة.	يقتضي إنسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات. ويبرر الإستثناء عن مبدأ الديمومة بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم. بالإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية. المادة 15 من م.ت156/08)
مبدأ استقلالية السنوات	
يتم إثبات العمليات والأحداث بالدفاتر المحاسبية للمؤسسة والتقرير عنها بالبيانات المالية للفترات التي تخصها، أي استقلالية السنوات المالية.	تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تليها، ولذلك يتم ربط حدث بالسنة المالية المقفلة إذا كانت له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية، ويكون معلوما بين هذا التاريخ وتاريخ الموافقة على حسابات هذه السنة المالية. ولا يتم إجراء أية تسويات إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية وكان لا يؤثر على وضعية الأصول و الخصوم الخاصة

iSkysoft PDF Editor

	بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات، ويجب أن تكون الأحداث المؤثرة على قرارات مستعملي الكشوف المالية موضوع إعلام في الملحق. (المادة 12و13 من م.ت156/08)
مبدأ الحيطة والحذر	
حسب المعيار (IAS37) يعتبر مبدأ الحيطة والحذر بمثابة ممارسة سلطة تقديرية للتوصل إلى تقديرات في ظروف عدم التأكد، بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الدخل (الإيرادات)، أو تفريط في تقدير قيم المطلوبات أو المصروفات، ومع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض المتعمد للموجودات والدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات والمصروفات.	أشارت المادة 14 من المرسوم 156/08 على أنه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول شكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه. ويجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.
مبدأ الأهمية النسبية	
تعتبر المعلومات هامة نسبيا إذا كان تحريفها أو حذفها يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون لهذه القوائم المالية وبالتالي هي الحد القاطع أو النقطة الفاصلة لكي تكون المعلومات نافعة ومفيدة.	لقد حددت المادة 11 من المرسوم156/08 مبدأ الأهمية النسبية وربطته بمدى تأثير المعلومات المالية على حكم مستعمليها تجاه الكيان، وبالتالي العناصر قليلة الأهمية لا تطبق عليها المعايير المحاسبية
مبدأ التكلفة التاريخية	
يعتبر أساس التكلفة التاريخية هو الأساس الأكثر شيوعا في الإستخدام من جانب المؤسسات لغرض إعداد القوائم المالية، وعادة ما يتم دمج هذا الأساس مع أسس القياس الأخرى، فمثلا يظهر المخزون عادة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وكما يمكن إظهار الأصول المالية بالقيمة العادلة.	يتم تسجيل العمليات المالية في السجلات على أساس التكلفة الفعلية لهذه العمليات وقت حدوثها، وعلى أساس قيمتها عند معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، باستثناء الأصول والخصوم البيولوجية والأدوات المالية فتقيم بقيمتها الحقيقية. (م16من م.ت 156/08)
مبدأ المطابقة بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية	
لم يرد أي نص يتطابق مع هذا المبدأ.	حسب المادة 17 من المرسوم 156/08 يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية الحالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة. ويتماشى ذلك مع ما جاء في المادة 19 من القانون 11/07 "يجب القيام بإجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني وضمان عدم المساس بالتسجيلات".
مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني	

iSkysoft PDF Editor

يعرف هذا المبدأ بتغليب الجوهر على الشكل فلكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها عن الأحداث التي تمثلها، فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وليس فقط لشكلها القانوني.	حسب هذا المبدأ تقيد العمليات وتعرض ضمن الكشوف المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني. (المادة 18 من م.ت 156/08).
مبدأ الاستمرارية	
يتم إعداد التقارير المالية على افتراض أن المؤسسة مستمرة وسوف تستمر في نشاطها في المستقبل المنظور وليس لديها نية ولا حاجة لتصفية عملياتها أو تقليص نطاقها بشكل كبير. وفي حال وجود مثل هذه النية أو الحاجة، فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة بالإضافة إلى الأساس الذي تم بموجبه إعداد التقارير المالية من قبل المؤسسة وسبب عدم اعتبار المؤسسة مستمرة.	حسب نص المادة 17 من المرسوم 156/08 تعد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب. وإذا لم يتم إعداد الكشوف المالية على هذا الأساس فإن الشكوك تكون مبررة والأساس المستند عليه في ضبطها في الملحق.
مبدأ عدم المقاصة	
يجب عدم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات أو الدخل والمصاريف ما لم تقتضي أو تجيز المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذلك. والمطلوبات وبين	حسب نص المادة 15 من القانون 11/07 لا يمكن إجراء مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء بالتتابع، أو على أساس صاف.

المصدر: مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

من خلال الجدول يتضح أن هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) حيث أن المبادئ الذي جاء بها النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد كبير مع مبادئ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أما بعض الاختلافات الناتجة عن الاختلاف في المصطلحات لأن النظام المحاسبي المالي ذا مرجعية فرانكوفونية أما المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) فالمرجعية هي مرجعية أنجلو سكسونية.

3-5-3- المقارنة من خلال القوائم المالية وطريقة عرضها: ستكون المقارنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2)

مقارنة القوائم المالية وطريقة عرضها حسب (IAS/IFRS) و (SCF)

البيان	IAS/IFRS	SCF
القوائم المالية	قائمة المركز المالي، قائمة الدخل الشامل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الملاحظات والجداول الملحقة.	الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق.
	قائمة المركز المالي: تحتفظ المؤسسة بطريقة عرض قائمة	الميزانية: تقدم الميزانية وفق جدول وتصف

iSkysoft PDF Editor

عرض القوائم المالية	المركز المالي وتصنيف البنود، بإستثناء أن هناك عرضاً أو تصنيفاً آخر سيكون أكثر ملاءمة أو يقتضي معيار دولي لإعداد التقارير المالية تغييراً في العرض. كما حددت الحد الأدنى للبنود التي يجب أن تعرض في قائمة المركز المالي، والتمييز بين العناصر المتداولة والعناصر غير متداولة استناداً لمبدأ السنوية. قائمة الدخل الشامل: يعرض مجموعة من البنود المصنفة حسب طبيعتها (بما فيها حصة الدخل الشامل الآخر للمؤسسات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يتم محاسبتها بطريقة حقوق الملكية). كما يمكن تصنيف الأعباء حسب وظيفتها لكن يتطلب معلومات إضافية حول طبيعة هذه الاعباء. بما في ذلك مصاريف الإهتلاك والإطفاء وتكاليف الموظفين. قائمة التدفقات النقدية: تعرض فيه التدفقات النقدية والتي يتم تصنيفها إلى تدفقات من الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية)، وذلك باستخدام الطريقة المباشرة أو غير المباشرة. قائمة التغيرات في حقوق الملكية: تعكس التغيرات في حقوق الملكية في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير المالية. الإيضاحات: تقدم معلومات حول أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية التي تم اختيارها، والمعلومات الغير معروضة بالقوائم المالية ولكن ضرورية لفهم أي منها، وطالما أن الأمر مجدي فتعرض المؤسسة الملاحظات بطريقة منتظمة وعمل إشارات مرجعية لكل بند في القوائم المالية.	بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم (العناصر الجارية والعناصر غير جارية). حساب النتائج: يتم فيه عرض بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة، كما حدد الحد الأدنى للمعلومات التي يتضمنها، وفي حالة حساب النتائج المدمجة فهو يتطلب معلومات اضافية. كما يتم تصنف فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظائف. جدول سيولة الخزينة: يتم عرضه بنفس طريقة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. جدول تغير الأموال الخاصة: يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. ملحق الكشوف المالية: يشمل ملحق الكشوف المالية على كل المعلومات التي تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية.

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى القوانين المنظمة للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي تبنى نفس القوائم المالية الواردة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS1) وكذا طرق عرضها، كما أن النظام المحاسبي المالي تبنى قائمتين جديدتين هما جدول سيولة الخزينةو جدول تغير الأموال الخاصة وهذا لما تكتسيه هتين القائمتين من أهمية تكمن في توفير معلومات مفيدة حول التدفقات النقدية الناشئة عن مختلف أنشطة المؤسسة (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية)، وكذا أي حركة في رؤوس الأموال في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير المالية.

3-5-4- المقارنة من خلال طرق تقييم بعض بنود القوائم المالية:

3-4-5-1- التثبيتات المعنوية: وفق النظام المحاسبي المالي فهي تدرج بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة ثم تقيم لاحقا بالتكلفة منقوصا منها الإهتلاكات المتراكمة ومجموع خسائر القيمة، أو بالقيمة الحقيقية في تاريخ إعادة التقييم منقوصا منها الإهتلاكات

المتراكمة ومجموع خسائر القيمة. وهذا يتوافق مع ما جاء به المعيار (IAS38) "الأصول غير ملموسة" غير أن المعيار تطرق بالتفصيل إلى حالات اقتناء الأصل هل الاقتناء من خلال اندماج الأعمال أو بواسطة منحة حكومية أو عن طريق عملية تبادل أصول غير ملموسة.

3-5-4-2- التثبيتات المالية: وفق المعيار (IAS39) تقيس المؤسسة عند الاعتراف المبدئي للأصل المالي بقيمته العادلة مضافاً إليها تكاليف العملية وهي تلك التكاليف المتزايدة* التي تنسب مباشرة إلى شراء الأصل أو إصداره أو التصرف به. وبعد الاعتراف المبدئي ينبغي أن تقيس المؤسسة الأصل المالي بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة. أما في النظام المحاسبي المالي وحسب الفقرة (122-3) "يدرج الأصل المالي بتكلفته التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة، والرسوم غير مستردة، ومصار يف البنك ولكن لا تندرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب"[30]. أما لاحقا فتقيم الأصول المالية بالقيمة الحقيقية بالنسبة لسندات المساهمة الفقرة (122-5)[31] ، وبالتكلفة المهتلكة بالنسبة للتوظيفات المالية الفقرة (122-6)[32]. كما أن النظام المحاسبي المالي يعتبر العقارات الموظفة أصل مادي عكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) الذي تعتبره أصل مالي بالرغم من طبيعته المادية.

مما سبق نجد أن هناك توافق في متطلبات القياس للأصول المالية وفقا للمعيار (IAS39) و (SCF)، غير أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) أعطت أهمية كبيرة للأدوات المالية تجلى ذلك في أربعة معايير محاسبية وهذا راجع لاهتمام المعايير بالأسواق المالية.

3-5-4-3- التثبيتات المادية: حسب المعيار المحاسبي (IAS16) يجب قياس بند الممتلكات والمصانع والمعدات المؤهل للإعتراف به كأصل مبدئيا على أساس التكلفة، وبعد الإعتراف تختار المؤسسة نموذج القياس إما (نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم) كسياسة محاسبية خاصة بها وتقوم بتطبيق تلك السياسة على فئة كاملة من الممتلكات والمصانع والمعدات. وهذا ما يتوافق مع النظام المحاسبي المالي غير أن النظام المحاسبي المالي لم يعالج التكاليف المباشرة للأصل مثل تكلفة منافع الموظفين (IAS19)، وكذا التكاليف المؤهلة للرسملة والمنسوبة مباشرة إلى الأصل (IAS23) "تكاليف الإقتراض".

3-5-4-4- المخزونات: وفقا للمعيار (IAS2) "المخزون" يقيم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، وتشمل تكلفة المخزون كافة تكاليف الشراء وتكاليف التحويل والتكاليف الأخرى التي تحملتها المؤسسة في سبيل جلب المخزون ووضعه في حالته ومكانه الحاليين، كما يجب تقييم المخزونات عند خروجها من المخزن بطريقة الوارد أولا الصادر أولا أو بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة. وهذه المعالجة تتوافق مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي.

3-5-4-5- الإعانات الحكومية: حسب ما جاء به المعيار (IAS20) تقيم الإعانات لحكومية بالقيمة العادلة بما فيها المنح غير النقدية ولا يعترف بها إلا إذا توفر قناعة أن المؤسسة ستلتزم بالشروط المتعلقة بها وأن الإعانات سيتم استلامها.

وهذه المعالجة تتوافق مع نص الفقرة (124-5)[32] ، من النظام المحاسبي المالي التي تناولت الإعانات الحكومية.

3-5-4-6- تكاليف التطوير: تسجل ضمن عناصر الأصول غير ملموسة فقط إذا تمكنت المؤسسة من تبيان ما **يلي**[33]:

- الجدوى الفنية لإكمال الأصل ا غير ملموسة بحيث يصبح متوفرا للاستعمال أو البيع.
- قدرة المؤسسة على استعمال أو بيع الأصل غير ملموسة.
- كيف سيولد الأصل غير ملموسة منافع اقتصادية مستقبلية محتملة، كما على المؤسسة أن تبين بوجود سوق لإنتاج الأصل غير ملموسة.
- توفر الموارد الفنية والمالية، المناسبة والموارد الأخرى لإكمال تطوير واستعمال أو بيع الأصل غير ملموسة.
- قدرتها على قياس الإنفاق على الأصل غير ملموسة أثناء تطوره بشكل موثوق به.

iSkysoft PDF Editor

وهذا يتوافق مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي حول تكاليف التطوير.

3-5-4-7- مؤونات الأعباء والخسائر: حسب المعيار (IAS37) فإن مؤونات الأعباء والخسائر والأخطار ينبغي تحديثها ومراجعتها وهذا عند القيام بعملية حساب القيمة الحالية لمؤونات الأعباء والأخطار مما يعني أن القيمة الحالية سوف ترتفع عند نهاية كل دورة **محاسبية**[34]. وهذه المعالجة تتوافق مع معالجة النظام المحاسبي المالي لمؤونات الأعباء والخسائر.

3-5-4-8- العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية: حسب النظام المحاسبي المالي يجب أن تسجل المعاملة بالعملة الأجنبية عند الاعتراف الأولي بها بالعملة الوطنية وهو المبلغ الناتج من ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية بسعر الصرف السائد بينها وبين العملة الوطنية بتاريخ المعاملة. وتسجل فروقات الصرف الناشئة بسبب تقلبات أسعار الصرف حسب الحالة في الأعباء أو في المنتوجات للسنة المالية. وهي نفس المعالجة التي جاء بها المعيار المحاسبي (IAS21) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات".

3-5-4-9- الضرائب المؤجلة: حسب المعيار المحاسبي (IAS12) يجب الاعتراف بالضريبة الجارية غير المدفوعة عن الفترة الجارية والفترات السابقة كالتزام، أما إذا كان المبلغ المدفوع عن الفترة الجارية والفترات السابقة يزيد عن المبلغ المستحق فيعترف بالزيادة كأصل. هذه المعالجة تتوافق مع ما جاء في النظام المحاسبي المالي خاصة نص الفقرة (134-2)[35].

3-5-4-10- الإيراد: وفقا للمعيار المحاسبي (IAS18) يتم تحديد الإيراد الناشئ من عملية ما عادة بالاتفاق بين المؤسسة والمشتري أو المستخدم للأصل، وتقاس العملية بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام مع الأخذ في الحسبان مبلغ الخصومات التجارية أو الكمية التي تسمح بها المؤسسة. كما وضع المعيار شروط من أجل الاعتراف بالإيرادات (بيع البضائع أو تقديم الخدمات)، وهذا المعاجلة تتوافق مع ما جاء في النظام المحاسبي المالي حول تقييم الإيرادات الناتجة عن المبيعات وتقديم الخدمات سيما الفقرة (111-3)[36].

خاتمة:

- أن فكرة التوافق المحاسبي الدولي هي وليدة النمو الكبير والملحوظ في التجارة الدولية والانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسيات، وشركات المحاسبة الدولية، وما ترتب عليه من توسيع لقاعدة مستخدمين وتنوع جنسياتهم.
- أن التوافق المحاسبي هو محاولة لجمع أنظمة المحاسبة المختلفة مع بعضها، فهي عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة الناتجة عن بيئات مختلفة.
- يوجد العديد من المنظمات والهيئات واللجان الدولية (العامة والخاصة) مهتمة حالياً بالتوفق المحاسبي الدولي منها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، الأمم المتحدة (U N)، المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية (SEC)، المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).
- يعتبر النظام المحاسبي المالي وليد عمليات الإصلاح التي انتهجتها الجزائر بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة الدولية، ولمواكبة الإصلاحات الاقتصادية بهدف الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي الذي أصبح حقيقة وواقع يجب الرؤية إليه بإيجابية ويقين.
- النظام المحاسبي المالي تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) والتزم بها إلى حد كبير. غير أن ما يمكن ملاحظته أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) هي معايير سريعة التحديث وفق المستجدات والظروف الاقتصادية على غرار النظام المحاسبي المالي. وعليه يمكن القول أنه بعد مرور سبعة سنوات من البدء في تطبيق النظام المحاسبي المالي أصبح من الضروري دراسة واقع هذا النظام والمشاكل التي تواجه تطبيقه.

iSkysoft PDF Editor

قائمة الهوامش:

[1] شعيب شنوف، **الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي حالة BP EXPLORATION LIMITED**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص 106.

[2] محمد مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص229.

[3] آيت محمد مراد، **ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010-2013**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014، ص108.

[4] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، الجزء الأول، 2008، ص121.

[5] حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص83.

[6] Rosse Skinner, Alex Milburn, **Adaptation française**, Nadi CHLALA, Jaques Fortin, Normes Comptables Analyse et concepts, 2eme Edition, Québec, CANADA, 2003, P798.

[7] منال حسين لفتة السلماني، **أهمية صياغة معايير محاسبية عربية دراسة مقارنة في ظل التوافق المحاسبي الدولي واختلاف العوامل البيئية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 18، العدد65، 2012، ص390.

[8] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص366.

[9] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص122.

[10] Obert robert, pratique des normes IAS/IFRS, paris, danord, 2008, p 91.

[11] بكطاش فتيحة، **دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص ص57.

[12] Roberts Clare, et al, **International Financial Reporting A Comparative Approach**, 3rd Edition, Published by Financial Times, Prentice Hall, 2005, p11.

[13] ياسر أحمد السيد محمد الجرف، مرجع سبق ذكره، ص13.

[14] محمد مبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص231.

[15] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص107.

[16] محمد مبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص232.

[17] حمزة العرابي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2012-2013، ص 35.

[18] أحمد محمد مخلوف، **مدى الالتزام بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية"**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014، ص56.

[19] حمزة العرابي، مرجع سبق ذكره، ص35.

[20] مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ج(أ) "إطار المفاهيم والمتطلبات"، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبيين القانونيين، عمان، الأردن، 2013، ص6.

* ليس الإطار المفاهيمي معياراً محاسبياً غير أنه لدى وضع سياسة محاسبية في غياب معيار أو تفسير معين ينطبق بشكل محدد على بند معين، يطلب من المؤسسة الرجوع إلى المفاهيم الواردة في إطار المفاهيم ودراسة قابلية مقارنتها. لكن في بعض الحالات قد ينشأ خلاف بين إطار المفاهيم ومتطلبات المعيار أو التفسير، في هذه الحالة فإن متطلبات المعيار أو التفسير تغلب على إطار المفاهيم.

* إعادة تسمية مؤسسة لجنة المعايير المحاسبة الدولية لتصبح مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفق تنقيح على الدستور سنة 2010.

** ارتفع عدد أعضاء مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) من (14)عضواً إلى ستة عشر عضواً (16) قبل شهر جوان 2012.

*** إعادة التسمية لتصبح لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتتألف الآن لجنة التفسيرات من أربعة عشر عضواً (14) ممن يملكون حق التصويت.

iSkysoft PDF Editor

[21] كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009، ص 295.

[22] مسعود درواسي، وآخرون، **مقارنة النظام المحاسبي المالي(SCF) بالمعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) (قياس وتقييم لبنود القوائم المالية)**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمراجعة 13-14 ديسمبر، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2011، ص ص 3-4.

[23] منصوري الزين، **متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) تجارب وافاق وتحديات، جامعة الوادي، الجزائر، 17-18 جانفي ،2010، ص ص 10-11.

[24] المادة 3 من القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره.

[24] كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 291.

[25] **المادة** 7 من القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره،2007

[26] المادة 2، مرجع نفسه.

[27] المادة 4، مرجع نفسه.

[28] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص30-31.

[29] المادة 7 من القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره.

[30] المادة 08 من القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره.

[31] المادة 7 من القانون 07-11، مرجع سبق ذكره، 2007.

[*] التكلفة المتزايدة: هي التكلفة التي كان من غير الممكن تحملها في حال لم تقم المؤسسة بشراء الأصل المالي أو إصداره أو التصرف به.

[32] الفقرة (122-3) من القرار 71 المؤرخ في 26 **يوليو** 2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات.

[33] الفقرة (122-5)، مرجع نفسه.

[34] مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ج (أ) "إطار المفاهيم والمتطلبات"، مرجع سبق ذكره، ص1078.

[35] الفقرة (.134-2) من القرار 71، مرجع سبق ذكره

[36] الفقرة (134-3) من القرار 71، مرجع سبق ذكره

[2] بكطاش فتيحة، **دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص ص57.

[*] إعادة تسمية مؤسسة لجنة المعايير المحاسبة الدولية لتصبح مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفق تنقيح على الدستور سنة 2010.

[**] ارتفع عدد أعضاء مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) من (14)عضواً إلى ستة عشر عضواً (16) قبل شهر جوان 2012.

[***] إعادة التسمية لتصبح لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. و تتألف الآ لجنة التفسيرات من أربعة عشر عضواً (14) ممن يملكون حق التصويت.

iSkysoft PDF Editor

دور ممارسات السلسلة اللوجستية في تحسين أداء المؤسسات

(دراسة حالة مؤسسة عمومية استشفائية)

د. لقواق عبد الرزاق

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد بوضياف، المسيلة –الجزائر-

Laghouag.abderrazak@gmail.com

الملخص:

تسعى المؤسسات الصحية إلى تقديم أفضل الخدمات لمرضاها ولتحقيق ذلك لجأت إلى الاستثمار في إدارة السلسلة اللوجستية كمدخل متكامل لتحسين الأداء. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر ممارسات السلسلة اللوجستية على أداء المؤسسة العمومية الاستشفائية بالمسيلة وتوصلت إلى أن ممارسات السلسلة اللوجستية لها دور مهوجد فعّال في تحسين أداء المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: إدارة السلسلة اللوجستية، إدارة العلاقات مع الموردين، التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية، إدارة العلاقات مع الزبائن، أداء المستشفيات.

Résumé :

L'objectif principal de chaque établissement hospitalier est de fournir un meilleur service aux patients. Afin d'atteindre cet objectif, le management de la Supply Chain est l'un des outils permettant une gestion effective des flux physiques, informationnels et financiers afin de satisfaire les patients et améliorer la performance de ces hôpitaux.

Le présent travail cherche à mesurer l'impact des pratiques SC sur la performance des établissements hospitaliers. Le model de recherche conçu a été testé empiriquement dans un établissement hospitalier publique se situant à M'sila. Les résultats montrent un impact positif des pratiques SC sur la performance des hôpitaux. Les résultats montrent aussi l'importance d'investir dans le développement et l'amélioration des pratiques SC.

Mots clés : Gestion de la Chaine Logistique, Gestion des Relations avec les Fournisseurs, la Gestion Interne de la Chaine Logistique, Gestion des Relations avec les Clients, Performance des Hôpitaux.

iSkysoft PDF Editor

مقدمة:

لقد أصبحت مسألة الصحة من الشواغل الأكثر أهمية في مجال التنمية في مختلف المجتمعات سواء تلك المتقدمة أو المتخلفة، ففي حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها فإن توفير الرعاية الصحية الجيدة تعتبر من أكبر التحديات التي يواجهها القائمون على إدارة المستشفيات والمراكز الصحية المختلفة ذلك أن هذه الخدمات لها صلة مباشرة بصحة الأفراد وحياتهم بالدرجة الأولى وبما أن المؤسسة الاستشفائية واسطة في تقديم الخدمات الصحية فهي ملاذ المرضى الذين ينشدون العافية والأصحاء الذين يطلبون الوقاية وبالتالي تصبح مسألة تقديم الخدمات هي السمة البارزة في عمل هذه المؤسسات الصحية وعليه فإنه من الضروري أن تحرص هذه الأخيرة على ضمان تدفق جميع العناصر المتدخلة في عملية تقديم الخدمة، وهنا يبرز دور إدارة السلسلة اللوجستية في المؤسسة الصحية كمدخل لتعزيز قدراتها على تحقيق التكامل التام في أنشطتها الداخلية وذلك ما سيتيح لها الوفرة والانسياب التام للمواد اللازمة للسير العادي لأنشطتها.

وتحاول هذه الدراسة التعرف على اثر ممارسات السلسلة اللوجستية على أداء المؤسسات الصحية العمومية بالجزائر والمؤسسة العمومية الاستشفائية بالمسيلة كعينة عنها. من هنا فإن إشكالية الدراسة جاءت على النحو التالي: **ما مدى مساهمة ممارسات السلسلة اللوجستية في تحسين أداء المؤسسات العمومية الاستشفائية؟**

أهداف الدراسة: نطمح من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المتعلقة بالجانبين النظري والتطبيقي اولاها الإلمام بأهم المفاهيم ذات الصلة بموضوع إدارة السلسلة اللوجستية في القطاع الصحي. إضافة الى إلقاء نظرة حقيقية عن واقع السلسلة اللوجستية في المؤسسة العمومية الاستشفائية بالمسيلة وتأثيرها على الأداء و التعرف على أراء مسؤولي المؤسسة حول تطبيق ممارسات السلسلة اللوجستية وتأثيرها على الأداء.

حدود الدراسة: بالنسبة للحدود المكانية، فقد اقتصرت الدراسة الميدانية على المؤسسة العمومية الاستشفائية بالمسيلة كعينة عن المؤسسات الصحية الجزائرية لدراسة وتقييم تأثير ممارسات السلسلة اللوجستية على أدائها. اما الحدود الزمنية، فقد تمت الدراسة في الفترة الممتدة بين شهري مارس وماي 2014.

منهج الدراسة: قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هذا الموضوع أين عالجنا محور إدارة السلسلة اللوجستية وأداء المستشفيات وتعرفنا على حقيقة تأثيره في ارض الواقع من خلال دراستنا الميدانية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بالمسيلة كعينة عن المؤسسات الصحية العمومية الجزائرية، معتمدين على الوثائق والتقارير التي تم الحصول عليها من طرف المؤسسة إلى جانب المعاينة الميدانية والمقابلات مع مسؤولين بها وكذلك الاستبيان الذي تمت صياغته لمعرفة أثر الممارسات اللوجستية على أداء المؤسسة.

الدراسات السابقة:

أولا: دراسة تركي دهمان البرازي (2012) تحت عنوان " اثر إدارة سلسلة التوريد على أداء المنظمة " دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، قُدّمت للحصول على درجة الماجستير في الإدارة، جامعة الشرق الأوسط. عالج فيها الباحث تأثير إدارة سلسلة التوريد (العلاقة مع الموردين، العلاقة مع الوسطاء والموزعين، العلاقة مع الزبائن) على أداء المنظمة (الربحية، الحصة السوقية) وتوصلت الدراسة إلى انه يوجد أثر لإدارة سلسلة التوريد على الأداء.

ثانيا: دراسة زينة مصطفى محمود حمد (2013) تحت عنوان " أثر تكامل سلسلة التوريد على الأداء التنظيمي ودور الاضطراب البيئي " دراسة تطبيقية على شركات الصناعات الغذائية بالأردن، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط. عالجت فيها الباحثة تأثير تكامل سلسلة التوريد (هيكل شبكة التوريد، العلاقة طويلة المدى الاتصالات، الفرق الوظيفية، مشاركة الموردين، تكامل الإمداد) على أداء شركات الصناعات الغذائية بالأردن، وكذلك تأثير الاضطراب البيئي

iSkysoft PDF Editor

(الاضطراب السوقي، الاضطراب التكنولوجي، شدة المنافسة) على أداء هذه الشركات. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر لتكامل سلسلة التوريد والاضطراب البيئي على الأداء.

ثالثا: دراسة Btissam MONCEF (2010) بعنوان " L'impact des pratiques de Supply Chain Management sur la performance de l'enterprise " تناولت فيها تأثير ممارسات السلسلة اللوجستية (العلاقات مع الموردين، تبادل وتقاسم المعلومات، التوجه نحو الزبون) على أداء المؤسسة (الأداء المالي وغير المالي). وتوصلت إلى انه هناك أثر لممارسات السلسلة اللوجستية على الأداء.

أولا: إدارة السلسلة اللوجستية في القطاع الصحي

أ/ **إدارة السلسلة اللوجستية:** كان أول ظهور لمصطلح اللوجستيات في المجال العسكري ومع بداية الحرب العالمية الثانية انتقل هذا المفهوم إلى الميدان الاقتصادي، فعُرّف المصطلح حسب المجلس الوطني لإدارة التوزيع المادي (Médan & gratacap, 2008, PP. 9-11) سنة 1972 بأنه " مصطلح يصف التكامل بين اثنين (أو أكثر) من الأنشطة وذلك بهدف التخطيط، التنفيذ ومراقبة التدفق الفعال للمواد الخام، النصف مصنعة والمنتجات النهائية من نقطة المنشأ إلى نقطة الاستهلاك".

كما عُرّفت العملية اللوجستية (ثابت، 2006، ص 145) بأنها تتضمن تلك الخدمات والأنشطة المادية الخاصة بتحريك السلع، وتوفير الخدمات اللازمة لدعم ذلك، وتسليم البضاعة في ظل إدارة شاملة لهذه الخدمات ككل وما يتبعها من أنشطة مختلفة".

وعُرّفت السلسلة اللوجستية بأنها شبكة من الشركاء تتفاعل معاً بهدف تقديم المنتج أو الخدمة إلى المستهلك النهائي من خلال دمج تدفق المواد الأولية إلى غاية تسليم المنتج النهائي"أمّا مصطلح إدارة السلسلة اللوجستية SCM فقد ظهر لأول مرة عام 1982م (العلي والكنعاني، 2009، ص34) وهو يشير إلى "عملية تحقق التكامل بين مجموعة من الأنشطة تبدأ من الموردين وتنتهي عند المستهلك النهائي من خلال تقديم مزيج من السلع والخدمات والمعلومات بما يحقق قيمة مضافة من وجهة نظر عملاء المؤسسة" (المصطفى والعبد، 2003، ص 125).

ب/ إدارة المستشفيات: اتخذت المستشفيات بمفهومها المعاصر أشكالا متعددة وأطلقت عليها مسميات متنوعة عبر العصور المختلفة. ومن بين التعاريف التي تناولت هذا المصطلح نذكر تعريف هيئة المستشفيات الأمريكية: "هو منشاة أو مؤسسة أو مكان يقدم ومن خلال هيئة أو كادر طبي أو مهني خدمات (أو تسهيلات) دائمة والتي تتضمن أسرة لإدخال المرضى، وخدمات طبية، وخدمات تمريضية متواصلة، تشخيصية وعلاجية للمرضى" (بواعنة، 2004، ص 143)وقد عرّف (Landry & Bealieu, 2004, p04) الوجستيك الصحي بأنه "مجموعة من الأنشطة تشمل التصميم والتخطيط وتنفيذ الشراء وإدارة المخزون وإعادة التموين للسلع والخدمات لتقديم الخدمات الطبية للمرضى". أمّا (Dallery, 2004) فقد قسم التدفقات في المستشفيات إلى ثلاثة أنواع:

- التدفقات المادية: حيث تشمل تدفقات المواد والأشخاص وتنقسم بدورها إلى مواد استهلاكية وغير استهلاكية، وكذا تدفقات الأشخاص من موظفين ومرضى.
- تدفقات المعلومات: والتي تشمل القرارات الطبية، ملفات المرضى والقرارات التنظيمية.
- التدفقات المالية: والتي تمثل مختلف التكاليف التي يتحملها المستشفى.

ثانيا: ممارسات السلسلة اللوجستية وأداء المستشفيات

أ/ **إدارة العلاقات مع الموردين:** إدارة العلاقة مع الموردين هي نهج شامل لإدارة تفاعلات المؤسسة مع الشركات التي تزودها بالمنتجات والخدمات التي تستخدمها. الهدف المباشر منها هو تبسيط وتفعيل عمليات التوريد بين المؤسسة والموردين، وبطريقة غير مباشرة تهدف إلى تحسين نوعية المعلومات، المنتوجات، والخدمات وقدرات القوة العاملة وإدارة العلاقة مع الموردين هي صورة مماثلة

iSkysoft PDF Editor

لإدارة العلاقة مع الزبائن، فتمام ًا مثلما تحتاج المؤسسة لتطوير علاقاتها مع مستهلكيها فهي تحتاج أيضا لتعزيز علاقاتها مع مورديها (Metler et Rohner, 2009, p59).

ب/ التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية: تعمل المؤسسات باختلاف أنواعها وأحجامها كنظام متكامل على التنسيق التام بين جميع أنشطتها ووظائفها الداخلية سعيا إلى تحقيق أعلى درجات أداء بأقل تكلفة ممكنة. ولعل أبرز الأنشطة التي تندرج تحت الوظيفة اللوجستية في المؤسسة الصحية هي وظيفتي النقل والتخزين حيث تكتسي هذه الأخيرة بأهميتها طابعا خاصا كونها تهتم بالموجودات والتي يعد توافرها كما ونوعا إحدى التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات وكذا النقل الذي تكمن أهميته في ضمان الانسياب التام والحركة المثلى للمواد دون إغفال أهمية اللوجستيات العكسية التي تمثل تدفق هذه المواد بالاتجاه العكسي.

ج/ إدارة العلاقات مع الزبائن: يعد الزبون العنصر الحاسم في بناء سمعة ومكانة المؤسسة . لذلك كان من الجدير بأي مؤسسة تسعى للتميز أن تولي كل اهتماماتها في كيفية بناء علاقة وطيدة ومتماسكة بينها وبين زبائنها، والذي سيمكنها من البروز ويجعل منها دوما في الريادة بين نظائرها من المؤسسات. وإدارة العلاقات مع الزبون هي جهد متكامل لتمييز، لإبقاء أو لتعزيز العلاقة مع الزبائن وتقوية هذه العلاقة بشكل مستمر، لتبادل المنفعة من كل الجوانب وإضافة قيمة لهم. وكذلك هي إستراتيجية شاملة وعملية متكاملة بين المنظمة والمستفيدين بوجه عام، والزبائن على وجه الخصوص تقوم على أساس التحاور والتشاور والثقة المتبادلة بينهم من أجل الاحتفاظ بالزبائن وتحقيق قيمة لهم. من هنا يتضح أن العلاقة بين المؤسسة والزبون تتعدى حدود إيصال السلعة أو الخدمة لتكون علاقة ارتباط متبادل قائم على المصالح والاهتمامات المشتركة (الطائي، ص ص 197-198).

د/ أداء المستشفيات: حسب (Clémence et Hervé, 2007) فان الأداء الصحي يتعلق بتقديم العناية الصحية لكل المرضى، بأعلى مستوى من الإنسانية، بأحسن الأسعار وبتقديم أحسن جودة للخدمات مع مواكبة المستجدات المعرفية الصحية. اما (Nobre, 2000) فقد وجد ان قيادة أداء المستشفيات تتطلب ادراج مؤشرات تسمح بالتعاون الداخلي (coordination interne) الذي يسمح بالتحكم في مختلف مسارات العمل التي تشرك مختلف الفاعلين و مختلف اقسام المستشفيات حتى يتم توفير أحسن الخدمات في ظل الموازنة المالية المخصصة لذلك مع تحقيق المرونة مع التغيرات الطارئة في المستشفيات.

في نفس السياق، قدمت منظمة الصحة العالمية، في اطار مشروع PATH[1] ، مجموعة تتكون من ستة (06) ابعاد أساسية لاداء المستشفيات وهي: الفعالية، الكفاءة، توجهات الموارد البشرية، المرونة في التسيير، الامن، الالتفاف حول المريض (Chamagne et al, 2005).

حسب (Bonvoisin, 2011, Blanc et al, 2007) فان أداء المستشفيات لابد ان يتم تناوله في إطار مقاربة شاملة، فهو يتعلق اولا بالفعالية السوسيو-اقتصادية (هل الخدمات المقدمة تستجيب لاحتياجات الصحة؟ هل يتم تقديم هذه الخدمات بما يتوافق مع معايير الجودة المحددة؟)، وكذلك بالكفاءة (هل تقديم الخدمات الصحية يقدم بأقل التكاليف الممكنة؟)، وكذلك جودة الخدمة (معدل اتاحة الرعاية الصحية، فترات الانتظار للمريض..).

نلاحظ مما سبق ان أداء المستشفيات يرتبط بثلاثة مفاهيم أساسية هي الكفاءة، الفعالية والمرونة مع التغيرات.

ثالثا: منهجية للدراسة

في هذه النقطة سنتناول أولا:

أ/ نموذج الدراسة: وضع ممارسات السلسلة اللوجستية متغيراً مستقلاً ، وأداء المستشفى متغيراً تابعاً ، وبغرض تحديد اثر المتغير المستقل في المتغير التابع فقد تم صياغة نموذج الدراسة على النحو التالي:

[1] The Performance Assessment Tool for Quality Improvement in Hospital

iSkysoft PDF Editor

الشكل (01): نموذج الدراسة

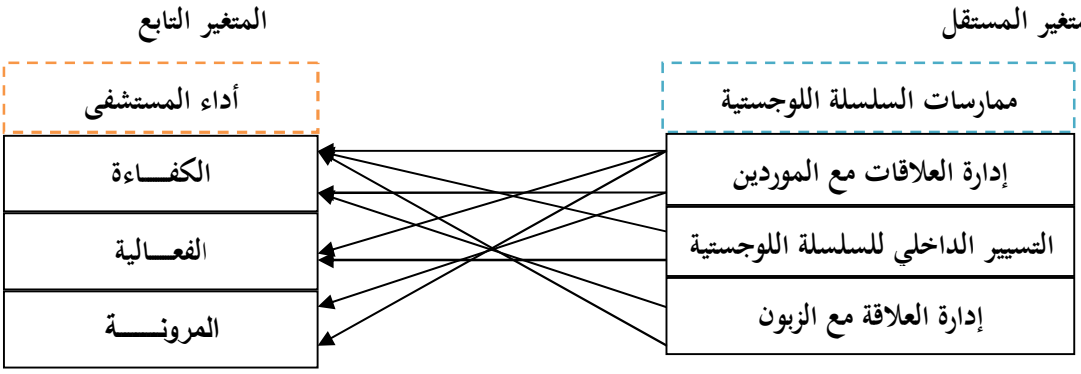

ب/ مجتمع وعينة الدراسة: تم اختيار المؤسسة العمومية الاستشفائية بولاية المسيلة لإجراء دراسة اثر تطبيق ممارسات السلسلة اللوجستية، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها عشوائيا مكونة من عمال إداريين وموظفين بالمؤسسة، حيث وزعت (25) استمارة استبيان تم استرجاع (21) منها، وبعد فحصها تم استبعاد (03) منها غير صالحة لعملية التحليل الإحصائي.

ج/ أداة الدراسة: تمثلت أداة الدراسة في الاستبيان الذي تضمن ست محاور أساسية بـ34 فقرة (انظر الملحق).

د/ صدق الأداة: لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار Chronbach Alpha للاتساق الداخلي وقد بلغت درجة اعتمادية الاستبيان (94%) بعد أن تم إقصاء الأسئلة التي أثّرت على قيمة معامل Alpha.

رابعا: التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

أ/ خصائص أفراد العينة: تم طرح مجموعة من التساؤلات في الجزء الأول من الاستبيان والتي تعبر عن خصائص أفراد العينة حيث تبين منها أن اغلب الأفراد كانوا من مصلحة الصيدلية بنسبة 38.3 % ثم نسبة 16.7% من المديرية الفرعية للمالية والوسائل ثم مصلحة طب الأطفال بنسبة 11.1% ثم أقسام أخرى بنسبة متساوية 5.6 % من إجمالي المستجوبين. وظهر أيضا أن سن أفراد العينة اغلبهم يتراوح بين 26 – 35 سنة أي يمثلون نسبة 66.7% ثم فئة 35- 50 سنة بنسبة 33.3%. أما فيما يخص سنوات الخبرة في المؤسسة فإن نسبة 44% لديهم سنوات خبرة من 5 إلى 10 سنوات و 33.3% لديهم خبرة اقل من 5 سنوات أما الباقي فخبرتهم تفوق 50 سنة. 16.7%من أفراد العينة كانوا ينتمون إلى الإدارة العليا، أما المركز الوظيفي لأفراد العينة فان 72.2% منهم موظفين إداريين و27.8% رؤساء أقسام. 50 %من أفراد عينة الدراسة لديه أكثر من 5سنوات عمل بالمنصب و27.8 % مدة عملهم ما بين 2 إلى 5 سنوات أما نسبة 22.2% منهم فمدة عملهم بالمنصب اقل من سنة.

ب/ ممارسات السلسلة اللوجستية وأداء المستشفيات: بعد استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على محاور الاستبيان المتعلقة بممارسات السلسلة اللوجستية SRM, ISCM, CRM وأداء المستشفى (الكفاءة، الفعالية، المرونة) اتضح أن اتجاهات العينة ايجابية نحو كل الفقرات وذلك أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين 2.69 – 3.45 وهو يشير عموماً إلى المستوى المتوسط.

خامسا: عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

بالنسبة لفرضيات البحث، فيمكن تفصيلها كما هو مبين في الجدول التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى H01
لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الموردين، التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية، إدارة العلاقات مع الزبائن) في تحسين أداء المستشفى (الكفاءة، الفعالية، المرونة) عند مستوى دلالة 0.05.

iSkysoft PDF Editor

الفرضية الرئيسية الثانية H02
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الموردين، التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية، إدارة العلاقات مع الزبائن) في تحسين أداء المستشفى (الكفاءة) عند مستوى دلالة 0.05.
الفرضية الفرعية Ho2-1: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الموردين) في تحسين أداء المستشفى (الكفاءة) عند مستوى دلالة 0.05.
الفرضية الفرعية Ho2-2 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية) في تحسين أداء المستشفى (الكفاءة) عند مستوى دلالة 0.05.
الفرضية الفرعية Ho2-3: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الزبائن) في تحسين أداء المستشفى (الكفاءة) عند مستوى دلالة 0.05.
الفرضية الرئيسية الثالثة H03
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الموردين، التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية، إدارة العلاقات مع الزبائن) في تحسين أداء المستشفى (الفعالية) عند مستوى دلالة 0.05.
الفرضية الفرعية Ho3-1 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الموردين) في تحسين أداء المستشفى (الفعالية) عند مستوى دلالة 0.05.
الفرضية الفرعية الثانية Ho3-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية) في تحسين أداء المستشفى (الفعالية) عند مستوى دلالة 0.05.
الفرضية الفرعية الثالثة Ho3-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الزبائن) في تحسين أداء المستشفى (الفعالية) عند مستوى دلالة 0.05.
الفرضية الرئيسية الرابعة H04
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الموردين، التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية، إدارة العلاقات مع الزبائن) في تحسين أداء المستشفى(المرونة) عند مستوى 0.05.
الفرضية الفرعية الأولى H04-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الموردين) في تحسين أداء المستشفى (المرونة) عند مستوى دلالة 0.05.
الفرضية الفرعية الثانية H04-2: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية) في تحسين أداء المستشفى (المرونة) عند مستوى دلالة 0.05.
الفرضية الفرعية الثالثة H04-3: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الزبائن) في تحسين أداء المستشفى (المرونة) عند مستوى دلالة 0.05.

- **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى** H01 **:** لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الموردين، التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية، إدارة العلاقات مع الزبائن) في تحسين أداء المستشفى(الكفاءة، الفعالية، المرونة) عند مستوى دلالة 0.05.

iSkysoft PDF Editor

وبمراجعة النتائج نجد أن المتغير المستقل (ممارسات السلسلة اللوجستية) لديه علاقة قوية مع المتغير التابع (الأداء) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0.91) ومعامل التحديد أيضا عالي حيث بلغت قيمته (R^2=0.83) وهذا يشير إلى أن التباين في ممارسات السلسلة اللوجستية يفسر ما نسبته 83 % من التغيرات الحاصلة في الأداء فيما يعزى الباقي إلى عوامل أخرى، وهذا يعني أن 83% من المتغير التابع جاء من المتغير المستقل. وأيضا نلاحظ أن قيمة F المحسوبة (83.23) فيما بلغت قيمتها الجدولية (3.18) وبمقارنة القيمتين نجد أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة Ha1 التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الموردين، التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية إدارة العلاقات مع الزبائن) على أداء المؤسسة العمومية الاستشفائية بالمسيلة (الكفاءة، المرونة، الفعالية) وهذا ما تؤكده قيمة Sig البالغة (0.000) حيث أنها اقل من (0.05).

- **اختبار الفرضية الرئيسية الثانية H02 :** لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الموردين، التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية، إدارة العلاقات مع الزبائن) في تحسين أداء المستشفى(الكفاءة) عند مستوى دلالة 0.05.

و تبين النتائج أن المتغير المستقل (ممارسات السلسلة اللوجستية) توجد لديه علاقة قوية مع المتغير التابع (الكفاءة) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0.80) ومعامل التحديد أيضا عالي حيث بلغت قيمته (R^2=0.65) وهذا يشير إلى أن التباين في ممارسات السلسلة اللوجستية يفسر ما نسبته 65% من التغيرات الحاصلة في الكفاءة فيما يعزا الباقي إلى عوامل أخرى، وهذا يعني أن 65% من المتغير التابع جاء من المتغير المستقل.

وأيضا نلاحظ أن قيمة F المحسوبة (30.07) فيما بلغت قيمتها الجدولية (3.18) وبمقارنة القيمتين نجد أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة Ha2 التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الموردين، التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية إدارة العلاقات مع الزبائن) على الكفاءة بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بالمسيلة وهذا ما تؤكده قيمة Sig البالغة (0.000) حيث أنها اقل من (0.05).

وتندرج تحت هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية:

الفرضية الفرعية الأولى H02-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الموردين) في تحسين أداء المستشفى (الكفاءة) عند مستوى دلالة 0.05.

تبين النتائج أن المتغير المستقل (إدارة العلاقات مع الموردين) توجد لديه علاقة قوية مع المتغير التابع (الكفاءة) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0.63) ومعامل التحديد بلغت قيمته (R^2=0.40) وهذا يشير إلى أن التباين في إدارة العلاقات مع الموردين يفسر ما نسبته 40 % من التغيرات الحاصلة في الكفاءة فيما يعزا الباقي إلى عوامل أخرى، وهذا يعني أن 40% من المتغير التابع جاء من المتغير المستقل. وأيضا نلاحظ أن قيمة F المحسوبة (10.67) فيما بلغت قيمتها الجدولية (3.18) وبمقارنة القيمتين نجد أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة Ha2-1 التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لإدارة العلاقات مع الموردين على الكفاءة بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بالمسيلة وهذا ما تؤكده قيمة Sig البالغة (0.005) حيث أنها اقل من (0.05).

الفرضية الفرعية الثانية H02-2 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية) في تحسين أداء المستشفى (الكفاءة) عند مستوى دلالة 0.05.

iSkysoft PDF Editor

تبين النتائج أن المتغير المستقل (التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية) توجد لديه علاقة قوية مع المتغير التابع (الكفاءة) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0.68) ومعامل التحديد بلغت قيمته (R^2=0.47) وهذا يشير إلى أن التباين في التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية يفسر ما نسبته 47% من التغيرات الحاصلة في الكفاءة فيما يعزا الباقي إلى عوامل أخرى، وهذا يعني أن 47% من المتغير التابع جاء من المتغير المستقل. وأيضا نلاحظ أن قيمة F المحسوبة (14.39) فيما بلغت قيمتها الجدولية (3.18) وبمقارنة القيمتين نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة Ha2-2 التي تنص على انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للتسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية على الكفاءة بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بالمسيلة وهذا ما تؤكده قيمة Sig البالغة (0.002) حيث أنها اقل من (0.05).

الفرضية الفرعية الثالثة H02-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الزبائن) في تحسين أداء المستشفى (الكفاءة) عند مستوى دلالة 0.05.

تبين النتائج أن المتغير المستقل (إدارة العلاقات مع الزبائن) توجد لديه علاقة قوية مع المتغير التابع (الكفاءة) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0.80) ومعامل التحديد بلغت قيمته (R^2=0.65) وهذا يشير إلى أن التباين في إدارة العلاقات مع الزبائن يفسر ما نسبته 65% من التغيرات الحاصلة في الكفاءة فيما يعزا الباقي إلى عوامل أخرى، وهذا يعني أن 65% من المتغير التابع جاء من المتغير المستقل. وأيضا نلاحظ أن قيمة F المحسوبة (30.27) فيما بلغت قيمتها الجدولية (3.18) وبمقارنة القيمتين نجد أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة Ha2-3 التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لإدارة العلاقات مع الزبائن على الكفاءة بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بالمسيلة وهذا ما تؤكده قيمة Sig البالغة (0.000) حيث أنها اقل من (0.05).

باعتبار ان مختلف فرضيات الدراسة تم اختبارها على نفس السياق، فيمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الفرضية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	قيمة Sig اقل (0.05)	النتيجة
H01	0.91	0.83	83.23	3.18	0.000	رفض الفرضية العدمية
H02	0.80	0.65	30.07	3.18	0.000	رفض الفرضية العدمية
H02-1	0.63	0.40	10.67	3.18	0.005	رفض الفرضية العدمية
H02-2	0.68	0.47	14.39	3.18	0.002	رفض الفرضية العدمية
H02-3	0.80	0.65	30.27	3.18	0.000	رفض الفرضية العدمية
H03	0.85	0.72	42.80	3.18	0.000	رفض الفرضية العدمية
H03-1	0.64	0.41	11.15	3.18	0.004	رفض الفرضية العدمية
H03-2	0.74	0.54	19.47	3.18	0.000	رفض الفرضية العدمية
H03-3	0.85	0.73	44.49	3.18	0.000	رفض الفرضية العدمية
H04	0.79	0.63	27.57	3.18	0.000	رفض الفرضية العدمية
H04-1	0.57	0.33	8.01	3.18	0.012	رفض الفرضية العدمية
H04-2	0.74	0.55	19.56	3.18	0.000	رفض الفرضية العدمية
H04-3	0.76	0.59	23.16	3.18	0.000	رفض الفرضية العدمية

iSkysoft PDF Editor

الخاتمة:

خلصت الدراسة الى ان مستوى إدارة العلاقات مع الموردين، التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية وإدارة العلاقات مع الزبائن في المؤسسة العمومية الاستشفائية بالمسيلة من وجهة نظر عينة الدراسة كان على العموم متوسطا.كما توصلت الدراسة كذلك إلى أن هناك أثر لممارسات السلسلة اللوجستية (إدارة العلاقات مع الموردين، التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية، إدارة العلاقات مع الزبائن) في تحسين أداء المستشفى (الكفاءة، الفعالية، المرونة).

من خلال ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات والتي تعزز دور وتأثير ممارسات السلسة اللوجستية في تحسين الأداء بالمؤسسة محل الدراسة: (1) أن تحرص المؤسسة على تدفق المعلومات بالاتجاهين بينها وبين المورد. (2) أن تعمل على إقامة وتوطيد علاقات التعاون والعمل المشترك القائم على تنسيق الأنشطة المشتركة بينهما. (3) أن تسعى إلى تأصيل أسس للحل المشترك للمشكلات بينها وبين المورد. (4) أن تُفعّل عمل أجهزتها الداخلية للتحكم في التكاليف. (5) أن توفر مبادئ للعمل المشترك بين أقسامها الداخلية ضماناً لتماسك وترابط الجهات الفاعلة. (6) أن تسعى إلى المحافظة على علاقتها بزبائنها من خلال التفاعل مع احتياجاتهم وتطوير الخدمات المقدمة لهم وبالأسعار التي تناسبهم. (7) أن تحرص على متابعة ملاحظاتهم حول الخدمة حتى بعد تلقيها.

iSkysoft PDF Editor

الهوامش والمراجع

1. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، عدد 7، 2009-2010.
2. ثابت عبد الرحمان إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
3. عبد الستار محمد العلي، إدارة سلاسل التوريد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
4. عبد المهدي بواعنة، إدارة الخدمات والمؤسسات الصحية "مفاهيم، نظريات، أساسيات في الإدارة الصحية" دار حامد، عمان، 2004.
5. نهال فريد المصطفى، جلال العبد، إدارة اللوجستيات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
6. يوسف حجيم سلطان الطائي، إدارة علاقات الزبون، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

7. Blanc P., Denechère A., Verdier A., Duhamel G, Ministère de la Santé et des Solidarités (2007). Rapport sur les agences régionales d'hospitalisation et le pilotage des dépenses hospitalières.
8. Bonvoisin, Frédéric. Evaluation de la performance des blocs opératoires: du modèle aux indicateurs. Diss. Université de Valenciennes et du Hainaut-Cambresis, 2011.
9. Champagne F., Guisset A.L., Veillard J., Trabut I. (2005). The Performance Assessment Tools for Quality Improvement in Hospitals, PATH project. Université de Montréal, Canada.
10. Dallery Yves, Les méthodes de la logistique industrielle au service de la santé: apport et limitation, Ingénierie de la santé, Ecole centrale, Paris, 2004.
11. Marty, Clémence, and Hervé Merlin. "Mesurer la performance des hôpitaux publics en France." Fondements Méthodologiques, proposition d'un modèle d'évaluation, Enjeux (2007).
12. Nobre, Thierry. "Quels tableaux de bord de pilotage pour l'hôpital?." 21ÈME CONGRES DE L'AFC. 2000.
13. Pierr Médan Anne gratacap, logistique et Supply Chain Management, DUNOD, Paris, 2008.
14. Sylvain Landry et Martin Beaulieu, L'étude internationale des meilleures pratiques de logistique hospitalière, CR 00-05, Ecole des hautes Etudes Commerciales, Montréal QUEBEC, Avril,2000.
15. Taher Hassan, Logistique hospitalière : organisation de la chaîne logistique pharmaceutique aval et optimisation des flux de consommables et des matériels à usage unique, thèse de Doctorat, Université Claude Bernard – LYON 1, 2006.
16. Tobias Mettler and Peter Rohner, supplier relationship management: A case study in the context of health care, journal of theoretical and applied electronic commerce research, vol 04, issue3, 2009.

iSkysoft PDF Editor

الملاحق:

استمارة الاستبيان

المتغير المستقل: ممارسات السلسلة اللوجستية

الرجاء الإجابة على كل عبارة من العبارات التالية بوضع علامة (X) في المربع الممثل لرأيكم:

الرقم	العبارة	موافق جدا	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جدا
	المحور الأول: إدارة العلاقة مع المورد					
1	يتم التنسيق الملائم للأنشطة المشتركة بين المؤسسة والمورد					
2	يتم تطوير علاقات تعاون وعمل مشترك مع المورد					
3	تعمل المؤسسة على الحل المشترك للمشكلات مع المورد					
4	تتدفق المعلومات بالاتجاهين بين المؤسسة والمورد بدرجة عالية					
	المحور الثاني: التسيير الداخلي للسلسلة اللوجستية					
5	تستخدم المؤسسة نظام معلومات لتخطيط عمليات التخزين					
6	تتم عملية التخزين في أماكن قريبة من جهات الاستخدام لتفادي الانتظار					
7	تتحكم المؤسسة بشكل جيد في مختلف التكاليف					
8	توجد مبادئ عمل مشترك بالأقسام الداخلية للمستشفى توفر تماسك وترابط الجهات الفاعلة					
9	تهتم المؤسسة بسلامة وسائل المناولة لضمان وصول احتياجات الأقسام من المواد					
	المحور الثالث: إدارة العلاقة مع الزبون					
10	يقوم موظفو المؤسسة بالتفاعل مع احتياجات المرضى وتطوير الخدمات المقدمة لهم					
11	يتم معالجة اقتراحات وشكاوي المرضى بفعالية					
12	تعمل المؤسسة على زيادة أعداد المستفيدين من خدماتها					
13	تسعى المؤسسة لتقديم خدماتها الصحية بأسعار مناسبة					
14	تتابع المؤسسة ملاحظات مرضاها حول جودة الخدمة بعد تلقيها					

القسم الثالث: (المتغير التابع) أداء المستشفى

الرقم	العبارة	موافق جدا	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جدا
	المحور الأول: الكفاءة					
15	تستخدم المؤسسة وسائل تكنولوجية حديثة لقليل وقت تقديم الخدمة					
16	يتم توزيع الطاقم الطبي حسب التخصصات في أقسام المستشفى					
17	يتم معالجة عدد معتبر من المرضى					
18	الأجهزة الطبية تستغل بطريقة مثلى من خلال إجراءات العلاج المعتمدة					
	المحور الثاني: الفعالية					
19	يتم تسجيل تحسن ملحوظ في الحالة الصحية للوافدين على المستشفى					
20	يسجل المستشفى انخفاض في معدلات الوفيات للحالات الاستعجالية					

iSkysoft PDF Editor

21	يحقق المستشفى بصورة فعالة رعاية صحية نفسية وجسمية للمواطنين					
22	تتحقق نتائج نشاطات المستشفى(نسبة الشفاء، تخفيف الآلام....الخ) وفق الخطط والبرامج المسطرة لها					
23	يحقق المستشفى هدف المسؤولية الاجتماعية بنشر ثقافة صحية بين الناس					
المحور الثالث: المرونة						
24	للمؤسسة القدرة على التكيف مع أي مستجدات تطرأ على البيئة المحيطة بها					
25	المؤسسة لديها استجابة سريعة لاحتياجات المرضى، سواء المادية، النفسية أو الاجتماعية					
26	إمكانية الاستفادة من خدمات المؤسسة من حيث قرب المؤسسة من المرضى، أوقات العمل، فترات الانتظار، المداومة....إلخ					
27	هناك تخطيط للوظائف يضمن تسيير للمسار المهني بطريقة مثلى وتحديد كفاءات العمال بالمستشفى					

iSkysoft PDF Editor

Le cadre conceptuel de la transition économique Algérienne
The conceptuel framework of economic transition In Algeria

Kerrouche Sihem :
Doctorante
Université de Mascara,
s_kerrouche@outlook.fr

Amarni Abir :
Doctorante
Université de Mascara
abir_oran@hotmail.fr

Hachmaoui Kamel :
Docteure
Université de Mascara
k_hachmaoui@hotmail.com

Résumé

En général, l'Algérie a appuyé sa politique économique sur un système de planification centrale. La transition économique en Algérie a vécue un déséquilibre depuis la deuxième guerre mondiale. Le passage d'une économie de rente a une économie de production.

L'enjeu majeur des réformes entreprises réside bien évidemment dans la finalité à créer les conditions d'une croissance économique saine et durable, d'une insertion maîtrisée dans le marché régional et mondial, et l'élimination de toutes les distorsions inhérentes au rôle de l'Etat dans l'économie nationale.

Notre travail est pour but de démontrer théoriquement le déroulement des événements économiques en Algérie depuis la crise économique Algérienne passons par l'indépendance jusqu'au nos jours, on ajoute les différents réformes économiques adopter par les économistes algériens.

Mot clés : La transition économique, la crise économique Algérienne, les réformes économiques algériennes.

Abstract

In general, Algeria has supported its economic policy on a central planning system. The economic transition in Algeria has experienced an imbalance since the Second World War.

The major stake of the reforms undertaken obviously lies in the aim of creating the conditions for sound and sustainable economic growth, a controlled integration into the regional and global market, and the elimination of all the distortions inherent in the role of the state in the national economy.

The aim of present paper is to demonstrate theoretically the unfolding of economic events in Algeria since the Algerian economic crisis go through independence until today, we add the various economic reforms adopted by Algerian economists.

Key words: The economic transition, the Algerian economic crisis, the Algerian economic reforms.

iSkysoft PDF Editor

I. Introduction :

La plus part des pays du monde se sont éloignés du socialisme à planification centralisée pour adopter une forme d '«économie de marché». Cela constitue un phénomène aux répercussions fondamental. Ce changement systémique est à l'œuvre dans les anciens pays dits socialistes, c'est ce qu'on appelle la transition économique. Cette transition n'est pas la première occasion d'un changement systémique de grande ampleur (Sapir, 1993).

L'objectif de notre article n'est pas d'en évaluer les conséquences économiques, sociales, et politiques mais plutôt comprendre le cadre théorique de la transition économique pour pouvoir la projeter sur le cas algérien. A partie de cette réflexion nous pouvons poser la question suivantes :

Quels sont les fondements théoriques de la transition économique en Algérie ?

Afin de répondre à cette question nous avons d'abord commencé par une vue générale sur la transition économique ainsi que les différents modèle adopté par les pays notamment l'Europe de l'est et la chine pour enfin arriver à déterminer le cadre théorique de la transition économique dans le contexte algérien.

II. La transition économique

1. Généralités sur la transition économique

La transition économique renvois aux changements systémiques et la transformation d'une économie planifiée à une économie de marché (Edgar, 1994). L'ensemble de ces transformations structurelles visent à développer des institutions fondées sur le marché, cette situation peut être considérée comme la libéralisation économique où les prix sont fixés par les forces du marché plutôt que par une organisation centrale de planification. En plus de ces obstacles au commerce sont supprimés, il y a une pression pour privatiser les entreprises et les ressources appartenant à l'Etat, les entreprises publiques et collectives sont restructurés en tant qu'entreprises, et un secteur financier est créé pour faciliter la stabilisation macroéconomique et la circulation des capitaux privés (Edgar, 1994). En effet, la transition tire son origine de la chute du mur de Berlin (novembre 1989) à la dissolution de l'URSS (décembre 1991).

Le processus a été adopté plus tard par la Chine, dans l'ex- Union soviétique et dans les pays de l'Est de l'Europe et dans certains pays du tiers monde, et des travaux détaillés ont été entrepris sur ses effets économiques et sociaux. Ce processus est caractérisé par par le changement et la création d'institutions, en particulier d'entreprises privées ; les changements dans le rôle de l'État, de ce fait, la création d'institutions gouvernementales fondamentalement différentes et la promotion des entreprises privées, des marchés et des institutions financières indépendantes. La mise en place d'un processus de transition nécessite, en fait, des indicateurs comme suit :

- Libéralisation : Processus permettant de déterminer la plupart des prix sur des marchés libres et d'abaisser les barrières commerciales qui avaient coupé le contact avec la structure des prix des économies de marché mondiales.
- Stabilisation macroéconomique : maîtriser l'inflation et l'abaisser avec le temps, après l'éclatement initial de l'inflation élevée qui résulte de la libéralisation et de la libération de la demande accumulée. Ce processus nécessite une discipline sur le budget du

iSkysoft PDF Editor

gouvernement et la croissance de l'argent et du crédit (c'est-à-dire la discipline dans la politique budgétaire et monétaire) et les progrès vers une balance des paiements durable (Aristovnik, 2006).

- Restructuration et privatisation : créer un secteur financier viable et réformer les entreprises de ces économies pour les rendre capables de produire des biens qui pourraient être vendus sur des marchés libres et de transférer leur propriété dans des mains privées.
- Réformes juridiques et institutionnelles - redéfinir le rôle de l'État dans ces économies, instaurer l'état de droit et mettre en place des politiques de la concurrence appropriées.

Selon le Fonds monétaire international, la transition au sens large implique:

- la libéralisation de l'activité économique, des prix et des opérations de marché, ainsi que la réaffectation des ressources à leur utilisation la plus efficace;
- développer des instruments indirects orientés vers le marché pour la stabilisation macroéconomique;
- réaliser une gestion efficace de l'entreprise et une efficacité économique, généralement par la privatisation;
- imposer des contraintes budgétaires strictes, qui incitent à améliorer l'efficacité;
- établir un cadre institutionnel et juridique pour garantir les droits de propriété, la primauté du droit et la transparence des règles d'entrée sur le marché (Havrylyshyn et Wolf , 1999).

2. La transition économique en pratique

2.1. Le modèle de l'Europe de l'est

L'élément en commun du modèle de l'Europe de l'Est est le rôle central de la propriété privée dans une structure monétaire et fiscale appropriée. La stratégie de transition est centrée sur le développement des institutions fondamentales du capitalisme. Ceux-ci comprennent des droits de propriété bien définis, avec un système juridique correspondant, un code commercial, des lois sur les contrats et les faillites, etc.

Un système de récompense qui fait du propriétaire le véritable prestataire résiduel est considéré comme essentiel pour éviter les manœuvres frauduleuses dans tout le système.

Le modèle de l'Europe de l'Est se concentre nettement sur la privatisation des entreprises anciennement socialistes. Comme nous le savons, il existe différentes stratégies de privatisation, mais l'objectif sous-jacent est toujours d'introduire des droits de propriété bien définis dans un contexte de concurrence sur le marché. Tout compromis avec des institutions viciées comme les coopératives de producteurs, la gestion des travailleurs, les partenariats public-privé, les entreprises semi-privées ou semi-coopératives, etc. est considéré avec hostilité. Les faibles droits de propriété et les structures de rétribution mal assorties associées à de telles institutions mal définies sont réputées entraîner les mêmes mauvais résultats (pour plusieurs des mêmes raisons) que les économies anciennement socialistes tentent d'échapper.

Le modèle de l'Europe de l'Est suit bien les préceptes de la théorie économique contemporaine, en particulier les principes de l'école des droits de propriété.

Iskysoft PDF Editor

2.2. Le modèle chinois

C'est en 1992, lors du 14e Congrès du PCC, que le terme d'économie de marché est utilisé pour la première fois par Deng Xiaoping. Depuis, deux décennies de réformes ont traduit la volonté politique de la Chine de sortir de l'économie planifiée qui n'apportait pas une croissance suffisante pour développer le pays. Devenir une économie de marché permettait l'émergence de l'économie mais réclamait aussi une transition et ouverture sur l'extérieur.

En effet, la force motrice de du modèle chinois est la TVE (township-village enterprise) qui sont des entreprises publiques orientées vers le marché relevant des gouvernements locaux basés dans les Cantons et les villages de la République populaire de Chine. Les TVE ont augmenté de plus de 25% par an depuis la réforme de 1978. Elles sont maintenant le deuxième secteur le plus important de l'économie nationale (après le secteur d'État), représentant plus de 40% de la production industrielle totale (Weitzman, 1993).

Si les TVE doivent être forcées dans une classification traditionnelle, elles ressemblent plus à des coopératives qu'autre chose. Mais selon les normes occidentales traditionnelles, les TVE sont des coopératives particulièrement vaguement définies. Légalement, la TVE appartient collectivement à toutes les personnes de la communauté où elle se trouve (Weitzman, 1993).

Dans ce contexte, propriétaires individuels est inexistante ainsi que le droits sur les actifs appropriés de l'entreprise. Il est absurde de parler de vente ou de transfert d'actions TVE, car elles n'existent pas. Les structures de récompense sont extrêmement vagues et informelles.

III. La transition économique algérienne

Avant de parler de la transition économique Algériennes et ses enseignements, il faut d'abord comprendre la crise économique vécue par l'Algérie depuis des années à nos jours, ses causes et ses conséquences, puis on passe aux développement économique Algérien depuis l'indépendance jusqu'à maintenant, puis en doit parler des réformes économiques menées par les autorités et les économistes Algériens.

1. La crise économique Algérienne

L'Algérie continue d'attirer l'attention des économistes. Alors qu'elle fait habituellement, de leur part, l'objet d'études générales, voici qu'un jeune auteur, R. Dumoulin, désireux d'en préciser les structures démographiques, sociales et économiques, préfère se limiter au cadre d'un département, celui de Bône, qui a été détaché de celui de Constantine dès 1955 (**R. Dumoulin, 1960).**

L'idée conductrice, soulignée par le titre du livre, est que la situation de n'est pas tout à fait celle des autres pays sous-développés, que son économie pas uniquement une « économie Coloniale », mais que toute sa structure est asymétrique — l'asymétrie se définissant « par une triple série de décalages dans les composantes sociologiques, économiques et démographiques qui, se répercutant de proche en proche, aboutissent à la généralisation de niveaux de vie anormalement un revenu global relativement élevé » (**J. Despois, 1962).**

iSkysoft PDF Editor

J. Guillot dans leurs cinq articles qui, réunissent en un livre **(J. Guillot, 1960)** forme un ensemble sur l'évolution de l'économie Algérienne depuis la seconde guerre mondiale. Le premier traite du problème de l'amélioration des niveaux de vie des populations musulmanes et des efforts qui ont été faits pour accroître la production, depuis les Travaux de la Commission des réformes musulmanes de 1943-1944, avec la politique du paysannat et la création des Secteurs d'amélioration rurale (S.A.R.). Le second retrace l'histoire de l'industrialisation depuis l'époque antérieure à 1939. Suit un long compte rendu critique du livre de R. Gendarme sur l'économie de l'Algérie **(J. Depois, 1962)**. Dans la quatrième étude intitulée Réformes économiques et plans en Algérie, l'auteur critique fortement les perspectives décennales de développement économique de l'Algérie de mars 1958, parce qu'elles font presque toujours abstraction de la dualité des secteurs et des structures économiques ; il plaide pour des investissements prioritaires et massifs dans le secteur rural traditionnel. Enfin le cinquième article est consacré au Plan de Constantine (1959-1963) et au bilan de l'année 1959. Ils sont d'abord exposés en détail; le retour à la distinction des deux économies est approuvé; vient ensuite une longue discussion critique où l'auteur regrette, une fois encore, que l'effort maximum n'ait pas d'abord porté sur l'amélioration du sort des ruraux les plus pauvres. Il y a à cela, on le sait, des raisons de rendement **(J. Depois, 1962).**

Durant les années 80, l'économie algérienne souffre d'une extrême fragilité, due à sa grande dépendance vis-à-vis des recettes d'exportation. Au plan monétaire et financier, un grand déséquilibre est perceptible à travers les mécanismes de financement de l'investissement qui relèvent d'une économie d'endettement. Cet aspect de déséquilibre, surement le plus important, a été quelque peu masqué par le gonflement des recettes pétrolières durant les premières années de la décennie. Mais en 1985, la chute brutale du prix du pétrole, à laquelle s'ajoute celle du dollar, non anticipées par le gouvernement, lequel continuera longtemps à escompter un redressement des cours, exerce un choc sur l'économie **(Seddiki fadila, 2013)**. Les exportations baissent de 55,5% à valeur entre 1984 et 1987 **(Aissaoui, 2001).**

A la suite, et sous le coup de mesures d'austérité, les importations diminuent également de 54% rapidement, toute l'économie est paralysée. Les importations, en effet, sont vitales, tant pour le secteur industriel que pour assurer l'approvisionnement en biens alimentaires de base, médicaments et autres biens de première nécessité. Sous la menace d'une explosion sociale, le pays doit s'endetter pour maintenir les importations des biens dits « stratégiques ». Ainsi, le système économique mis en place au prix de couteux programmes d'investissements s'avère rigide peu résistant aux chocs externes auxquels il est particulièrement exposé, du fait de sa dépendance vis-à-vis du commerce extérieur (importations et exportations).

Le choc pétrolier de 1986, qui prive l'Etat de la moitié des recettes des hydrocarbures fut un élément révélateur de la crise économique avec comme référence :

- Une croissance démographique au-delà de la croissance économique ;
- L'Etat finançait les importations de biens de consommation au détriment des investissements ;
- L'Etat a du recourir à l'endettement pour couvrir le déficit budgétaire, alors la pauvreté s'aggrave, en plus de la propagation de la corruption qui n'épargne aucun secteur.
-

iSkysoft PDF Editor

Le tableau suivant représente la balance fiscale et monétaire en pourcentage durant la période 1985 au 1988.

Tableau 01 : Représentant la balance fiscale et monétaire en (%)

	1985	1986	1987	1988
Recettes Trésor/PIB	36.8	30.6	28.4	26.7
Dt. Fiscalité pétrolière	15.9	7.1	6.3	6.9
Dépenses – Trésor/PIB	46.4	42.3	35.6	39.4
Dépenses Courantes	18.2	21.1	20.1	21.8
Investissements Publics	15.3	13.8	11.7	12.4
Prêts nets aux EP	7.8	5.8	4.9	5.9
Autres	5.1	1.6	-1.1	-0.7
Solde du Trésor/PIB	9.6	11.7	7.2	12.7
M2/PIB	76	75	79	84
Inflation IPC	10.5	12.3	7.5	5.9

Source : Construit à partir des données de la Banque Mondiale, Mémorandum économique, 1993

On observe que 1986 est l'année de la rupture, les secteurs les plus touchés sont ceux qui utilisent, en grande quantité, les importations, comme le prouve le tableau suivant :

Tableau 02 : Représentant la croissance du PIB en (%) (1985-1990)

	1985	1986	1987	1988	1989	1990
Agriculture	23.8	-1.9	17.3	-8.9	18.4	-9.3
Hydrocarbures	5.7	1.2	7.1	-1.9	8	4.3
Industrie	3.5	5.2	-0.8	-1.4	-4.4	0.6
B.T.P	-0.5	0.3	-9.2	-8.3	1.5	-1
Services	5.1	-4.6	-3.5	1.4	3.1	-5
Administrations Publiques	7.2	5.5	4.2	3.7	3.4	3.5
PIB	5.6	-0.2	-0.7	-1.9	4.9	-1.3
PIB hors hydrocarbures, Administration et Agriculture	2.8	-2	-7.2	-1.8	1	-2.8
PIB par Habitant	2.3	-3	-3.5	-4.5	2.3	-3.8

Source : construit à partir des données de la banque mondiale, mémorandum économique 1993.

iSkysoft PDF Editor

On voit que l'économie algérienne est essoufflée et souffre de profondes distorsions, alors que l'eau du service de la dette se resserre un peu plus chaque année.

Selon un rapport du FMI, important déficit budgétaire, PIB en baisse et perspectives peu rassurantes. Les indicateurs macroéconomiques de l'Algérie démontrent que le pays ne sortira pas du sombre tunnel de la crise avant 2018 au moins. C'est ce qui ressort su rapport sur les perspectives de croissance dans la région Moyen Orient-Afrique du Nord-Afghanistan-Pakistan (MOANAP), établi par le Fonds monétaire international (FMI). Selon ce document, le produit intérieur brut (PIB) de l'Algérie devra baisser pour s'établir à 166 milliards de dollars en 2016, contre 172,3 mds USD en 2015. Mais en 2017, le PIB nominal de l'Algérie devrait rebondir à 173,9 mds USD. Les prévisions du FMI n'augurent pas d'une bonne santé financière du pays. Car sur le plan budgétaire, l'Algérie aura besoin de 87,6 dollars/baril pour atteindre son équilibre budgétaire, contre 109,8 dollars/baril en 2015. Un prix difficile à atteindre dans la situation actuelle ou le baril du pétrole est descendu en dessous de la barre des 40 dollars. De plus, ajoute le rapport, le déficit budgétaire d'élèvera a 15% du PIB en 2016 (contre 15,9% en 2015) et se réduira à 11,8% en 2017. (**Samir Rabah, 2016)**.

2. Les réformes économiques et financières en Algérie

Après vingt sept ans d'économie administrée, l'Algérie a connu d'importantes modifications sur les plans économique et politique et a opté pour l'économie de marché et a entamé des réformes économiques avec l'appui du FMI **(F.SEDDIKI, 2013)**

A la veille des réformes économiques entamées en 1988, la situation du secteur financier algérien était caractérisée par :

- **La prédominance du financement intermède :** le crédit constituait le mode principal de financement de l'activité productive. L'épargne, drainée par ces institutions financières, s'orientait exclusivement vers le financement des entreprises publiques ;
- **L'importance de l'activité de transformation :** les ressources collectées par les banques étaient constituées, en grande partie, par des ressources à vue d'où l'importance, à cette époque, de l'activité de transformation avec toutes ses conséquences.
- **Une gestion administrative des taux d'intérêts :** les tarifs appliqués par les banques, aux cours de cette étape, étaient déterminés centralement et fixés, d'autorité, à un niveau artificiellement bas.
- **Le financement des investissements internes :** se faisait principalement au moyen de la fiscalité pétrolière et par la création monétaire, ce qui a généré une hausse de la masse monétaire et donc aggravation de l'inflation.
- **Le rôle monétaire et financier important du Trésor Public :** le trésor public était le principal acteur de secteur financier. Le trésor public algérien exerçait un rôle monétaire et financier très important. la majeure partie de l'épargne collectée, par cette institution, servait principalement à financier les investissements à long terme des entreprises publiques. **(B.AMMOUR, C.BOUZAR, 2007)**

iSkysoft PDF Editor

2.1.Le lancement du processus de réformes structurelles de l'économie en Algérie :

Face à la crise, l'Algérie s'est engagée depuis 1988, dans un vaste chantier de réformes afin de rétablir les grands équilibres au sein d'une économie administrée marquée par sa particularité disproportionnelle basée en majeur partie sur les produits tirés de la rente des hydrocarbures et leurs dérivés, et de regagner une économie de marché.

Après les émeutes d'octobre 1988, l'avènement en 1989 du gouvernement « réformateur » est alors le point de départ de la mise en œuvre d'un projet global de **réformes économiques** appuyées par un processus d'ouverture politique. L'élaboration de ce programme, qui vise explicitement à rétablir les lois du marché dans le fonctionnement de l'économie et en particulier à restaurer la contrainte financière sur les banques et les entreprises publiques, avait commencé dès 1986, mais les conditions politiques de sa mise en œuvre n'apparaissent qu'en 1989, à un moment ou la situation économique et sociale était devenue très défavorable. Il faut dire qu'avec le temps cette contrainte, évitée et contournée par les principaux agents économiques, s'était reportée sur les paiements extérieurs sur lesquels elle pesait presque exclusivement. Devenue l'une des principales préoccupations du gouvernement à la fin des années 90, la dette extérieure n'est pourtant pas la seule raison qui a poussé les décideurs à engager des réformes. En réalité, c'est tout le fonctionnement de l'économie qu'il s'agit de revoir. Les réformateurs, qui attribuent les dysfonctionnements à des distorsions dans l'allocation des ressources et à la segmentation de l'économie entre secteur public et secteur privé, n'ont pour autant nullement l'intention de démanteler le secteur public, largement dépendante de l'exportation d'hydrocarbures, ou l'Etat contrôle le commerce extérieur et flux financiers avec l'étranger, ou la monnaie est inconvertible, le projet se donne pour priorité l'assainissement de la gestion des entreprises publiques, afin de les rendre performantes et compétitives sur le marché national, régional et international. **(F.TALAHITE, 2010)**

2.2.Les réformes du secteur financier en Algérie :

Les réformes entreprises visaient essentiellement à favoriser le libre jeu du marché. En effet, devant la complexité grandissante de l'économie, le système financier ne pouvait plus demeurer un simple circuit d'acheminement des fonds collectés vers, principalement, les entreprises publiques. Au contraire, le secteur financier devrait être capable de jouer un rôle dans la mobilisation et l'affectation des ressources. **(F.SEDDIKI, 2013)**

C'est dans le cadre de cette nouvelle orientation que plusieurs actions ont été lancées :

- la redéfinition des relations banques _ entreprises ;
- une meilleure mobilisation des ressources ;
- le désengagement progressif du Trésor Public de la sphère économique ;
- limiter le réescompte ;
- réactiver les instruments de la politique monétaire ;
- autoriser le Trésor Public à opérer sur le marché monétaire ;
- Déspécialiser les banques et passer à la notion de « Banque universelle ».

iSkysoft PDF Editor

3. **Les objectifs économiques :**

- Maitre fin à des abus administratifs dans le secteur financier, c'est-à-dire les banques et les établissements financiers n'auront plus à financer des projets de développement sans respect des règles de gestion prudentes ;
- Cette loi ouvre la profession bancaire aux capitaux privés, nationaux et étrangers.

4. **Les objectifs monétaires et financiers :**

- Participer à l'assainissement macro-financier de l'économie nationale ;
- Réhabilité la banque centrale dans ses prérogatives réelles en matière de politique monétaire, de crédit et des changes et créer les conditions d'une véritable gestion conjoncturelle de la monnaie ;
- Organiser la profession bancaire et favoriser la créativité du système bancaire ;
- La mise en œuvre de la réglementation prudentielle et la création d'une centrale des risques ;
- La mise en place de nouveaux instruments de régulation ;
- La dynamisation du marché monétaire et le développement d'un marché financier ;
- Créer un cadre adéquat pour encourager et favoriser les mouvements de capitaux de et vers l'Algérie.

IV. Conclusion

Les grands traits des transformations financières sont représentés par le phénomène de globalisation financière qui a pour but de création d'un marché unique, ainsi que les réformes économiques, en générale, et les réformes du système financier en particulier, lancées en Algérie depuis l'année 1986, ne sont venues que comme une exigence pour rétablir les équilibres macroéconomiques et macro-financiers, après l'échec du système planifié et administré adopté par les pouvoirs publics juste après l'indépendance.

L'objectif des réformes financières à été précisément **la transition de l'économie** de système mis en place dit « d'économie d'endettement ».

Les économistes conseillent, en conclusion, de renouer avec le débat sur les échanges extérieurs et la relation de notre pays avec le monde ; de même suggère-t-ils de rétablir le primat de la politique commerciale extérieure de l'Algérie et sortir de la fixation « maladive »

sur le prix « compatible » avec le financement de notre économie. « C'est à l'économie algérienne de s'adapter aux réalités du monde et pas l'inverse ».

Références

Ammour.B, Bouzar.C, (15-17 novembre 2007), le financement des économies des pays riverains de la Méditerranée : les grands axes de la mutation financière en Algérie, 11éme rencontre Euro-méditerranéenne, Nice.

Aristovnik, **Aleksander** (2006). « Les déterminants et l'excès des déficits des comptes courants en Europe de l'Est et dans l'ex-Union soviétique ». William Davidson Institute, Université du Michigan.

iSkysoft PDF Editor

Feige, **Edgar L**. (1994). "La transition vers une économie de marché en Russie: droits de propriété, privatisation de masse et stabilisation", Dans Alexander, Gregory S, Skąpska, Grażyna. Une quatrième voie ? La privatisation, la propriété et l'émergence d'une nouvelle économie de marché. Routledge . pp. 57-78. ISBN 978-0-415-90697-5.

Havrylyshyn, Oleh; Wolf, Thomas. Déterminants de la croissance dans les pays en transition, revue Finances & Développement, juin 1999, volume 36, numéro 2, par le Fonds monétaire international.

J.Depois, (mars, avirl 1962), problèmes de l'économie Algérienne : annales de géographie, 71^{e} année, N$_{o}$ 384, p 179.

J.Guillot, (1960), le développement économique de l'Algérie (cahier de l'institut de science écon. Appliqué, supll, N$_{o}$ 108, Paris.

Jacques Sapir (1993) : « LES ENSEIGNEMENTS D'UNE TRANSITION », Cahiers Internationaux de Sociologie, NOUVELLE SÉRIE, Vol. 95, LES SOCIÉTÉS POST-TOTALITAIRES: Tome I: Paradoxes de la transition (Juillet-Décembre 1993), pp. 289-331

Martin L. Weitzman (1993) : « Economic transition Can theory help? », European Economic Rewew 37 (1993) 549-555.

R.Dumoulin, (1960), la structure asymétrique de l'économie algérienne d'après une analyse

Samir Rabah, (26 avril 2016), selon un rapport du FMI: la crise économique risque de durer en Algérie, Journal: l'Est republication.

Seddiki Fadila, (2013), l'économie algérienee : économie d'endettement ou économie de marché financier ?, mémoire de magister, université de mouloud mammeri, tizi ouzou.

Tlahite.F, (2010), Réformes et transformations économiques en Algérie, rapport en vue de

iSkysoft PDF Editor

Démarche Marketing des Ressources Humaines
Levier actionné pour attirer et fidéliser les talents

AMARI Salah Eddine Sofiane
Maître de conférences « A »
Ecole Normale Polytechnique d'Oran
E-mail: amarisofiane@hotmail.com

MOKHEFI Amine
Maître de conférences « A »
Université de Mostaganem
E-mail: mokhefiamine@]yahoo.fr

Résumé

Les mutations du marché de l'emploi ces dernières années ont poussé les entreprises à adopter une nouvelle démarche afin d'attirer les meilleurs talents, voire de les conserver.

Cette démarche d'attirer et de conserver les meilleurs talent nous renvoie directement à ce que les spécialistes appellent le *Marketing des Ressources Humaines*[1].

L'objectif de cet article est d'amener une réflexion sur les possibilités d'appropriation d'outils marketing en Gestion des Ressources Humaines.

Le but spécifique poursuivi est de définir le marketing en RH, d'élucider ses enjeux pour l'entreprise, et enfin la manière avec laquelle la stratégie marketing RH est élaborée.

Mots clés: GRH – Marketing - Marketing en RH.

الملخص

التحولات العميقة في سوق العمل في السنوات الأخيرة دفعت بالمؤسسات إلى استعمال أساليب جديدة بهدف الحصول و الحفاظ على أفضل الكفاءات، هذه الأساليب و التقنيات تقودنا إلى ما يصطلح عليه الأخصائيون ب: "التسويق في الموارد البشرية".

الهدف من هذه المقالة هو تسليط الضوء على إمكانية استخدام الأدوات التسويقية في تسيير الموارد البشرية.

الهدف الخاص المنشود الوصول اليه هو معرفة مفهوم التسويق في الموارد البشرية، فوائده بالنسبة للمؤسسة، و في الاخير معرفة الطريقة التي نستعملها لوضع استراتيجية للتسويق في الموارد البشرية

الكلمات المفتاحية: تسيير الموارد البشرية - التسويق - التسويق في الموارد البشرية.

iSkysoft PDF Editor

Introduction

De nos jours, les firmes se livrent à une concurrence de plus en plus forte pour attirer et conserver les salariés les plus compétents. (Gaddam, 2008).

Plusieurs raisons expliquent ce phénomène, à savoir :

- Les évolutions techniques et technologiques, économiques (concurrence…) ;
- La guerre des talents ;
- Les mutations socio-démographiques avec le départ à la retraite des baby-boomers.

Cette démarche qui est appelée le marketing en Ressources Humaines ne consiste pas seulement à attirer et à conserver les meilleurs talents, mais aussi de créer une image employeur.

A ses début le marketing n'était utilisée que pour quelques produits de consommation avants de s'étendre à d'autres domaines.

En effet, dès qu'il y'a un échange marchand, ou non marchand le marketing est applicable (Kotler et Levy, 1969). Ce qui laisse entendre que le marketing peut être adopté par d'autres services, voire fonctions au sein de l'entreprise. (Mathieu et Roehrich, 2003)

Cette évolution a conduit à une sorte d'élargissement du concept de marketing, ainsi ce dernier peut être définie comme un ***« ensemble des méthodes et des moyens dont dispose une organisation pour promouvoir, dans les publics auquel elle s'intéresse, des comportements favorables a la réalisation de ses propres objectifs »*** (Lendredie et Lindon, 2003, P 10)

Nous constatons que dans cette définition, nous ne parlons pas de consommateurs d'une manière explicite, mais de public, ce qui inclut les consommateurs et les salariés à la fois. Ce qui veut dire que la fonction marketing n'est plus centrée exclusivement sur les consommateurs, mais aussi sur les clients « marketing interne ». (Levionnois, 1987)

Tandis que dans le marketing, le marché est composé de l'ensemble des acheteurs d'un produit ou d'un service au service de la Gestion des Ressources Humaines (GRH). Ceci dit que le marché est composé de l'ensemble des consommateurs d'une politique sociale. (Igalens, 1991)

La question qui se pose dans ce contexte est la suivante :

Est-il possible de transposer les outils du marketing avec succès en GRH ?

Au centre des problématiques qu'engendre une telle question se trouve celle de se demander est-ce le marketing RH consiste en un croisement entre la GRH et le marketing ? Quels sont les objectifs assignés par le marketing en RH ? De quelle manière la stratégie marketing en RH est formulée par l'entreprise ?

Afin d'apporter des éléments de réponses à ces questionnements nous avons scindé ce travail en trois parties :

iSkysoft PDF Editor

D'abord, les raisons derrières l'émergence du marketing en RH, définition des concepts opératoires et les outils de cette pratique, expliciter les objectifs recherchés, et le profil des entreprises ayant recours à cette démarche. Ensuite, nous verrons comment la stratégie RH est élaborée par l'entreprise. Enfin, la manière avec laquelle nous créons une marque employeur.

Le but de cet article est d'amener une réflexion sur les possibilités d'appropriation d'outils marketing en Gestion des Ressources Humaines, et ce d'après la littérature managériale existante sur ce sujet. L'objectif spécifique poursuivi est de vérifier si les démarches marketing peuvent êtres transposées à la gestion des ressources humaines. L'hypothèse tirée d'une approche hypothético-déductive postule que les outils marketing peuvent être utilisés avec succès en gestion des ressources humaines au sein de toutes les entreprises.

1- Le recours à une démarche marketing en RH

On peut considérer le marketing des RH comme l'effort fourni par l'entreprise afin de s'adapter avec son environnement. (Liger, 2007)

Cependant, cet intérêt pour fidéliser les salariés n'est pas une nouveauté car des chercheurs tels que Homans (1958) ; March et Simon (1958) se sont déjà intéressés depuis longtemps, mais les discours se sont accentués dès les années 1990 pour plusieurs raisons, à savoir :

- Il est moins coûteux pour l'entreprise de conserver des salariés valables et rentables que d'en recruter des nouveaux ;
- La rareté de certaines compétences sur le marché et qui ne veulent pas travailler (c'est-à-dire ces personnes compétentes) au sein de n'importe quelle entreprise ;
- L'évolution de la relation au travail, qui se traduit par des salariés plus exigeants qui ne sont plus attirés par les salaires, mais par des possibilités de développement personnel ;
- Le souci de l'entreprise de se démarquer des autres entreprises pour attirer les futurs talents et de conserver les meilleurs salariés ;
- Un salarié fidèle est plus rentable qu'un salarié occasionnel ;
- Cette pratique offre une certaine stabilité pour l'entreprise…

1-1-Définition du marketing en Rh

Le concept de marketing en RH a été développé au début des années 1980. Il peut être défini comme ***« une nouvelle approche de la relation salarié/entreprise qui consiste à considérer les collaborateurs(…) comme des clients au sens le plus noble. Il s'agit d'appliquer la logique et les techniques du marketing et de la communication pour :***

- ***Attirer les candidats ;***
- ***Les recruter et les bien intégrer ;***
- ***Fidéliser les collaborateurs impliquées »*** (Liger, 2004, P9)

1-2-L'objectif du marketing en Rh

L'objectif du marketing en Rh est :

iSkysoft PDF Editor

- De développer une relation durable et individualisée avec les salariés ;
- De rendre l'entreprise attractive ;
- De créer une marque employeur ;
- Créer un échange bénéfique entre les salariés et l'entreprise ;
- De permettre à l'entreprise d'attirer les meilleurs talents et de conserver ses meilleures compétences.

En bref, le marketing en RH est une démarche qui cherche à offrir aux deux parties (entreprise et salariés) des gains sans que l'autre ne soit perdant, c'est-à-dire de créer une stratégie gagnant/gagnant par l'étude des besoins de chaque salarié. (Colle et Merle, 2007)

A noter que ce marketing des Rh n'est pas fait pour les PME, mais plutôt pour les grandes firmes qui cherchent à attirer des profils rares impossibles de trouver dans les circuits habituels de recrutement.

Les PME n'ont ni la notoriété, ni la capacité financière pour proposer des salaires conséquents. A propose de ce sujet Guy Cristian PDG fondateur de BIOCORDIS FRANCE[2] estime que sa firme propose une convivialité et de bonnes conditions de travail dans le but de fidéliser les salariés, ***« Aussi, nous exerçons la politique de la « porte ouverte », c'est-à-dire que tout collaborateur peut parler au dirigeant des problèmes qu'il rencontre dans son travail, sans en demander au préalable l'autorisation à son manager. Cela évite les non-dits et les rancœurs qui peuvent exister au sein de l'entreprise »*** (Guy Cristian, 2010)[3]

2- La stratégie marketing en RH

La stratégie marketing en RH est un processus qui se déroule sur plusieurs étapes, à savoir :

2-1- Le diagnostic préliminaire

C'est la première étape à faire et qui consiste à chercher à détecter les dysfonctionnements qui se trouvent en interne, ce qui pourra permettre à la firme d'avoir une idée sur le climat social qui règne à l'intérieur, qui sera à l'origine de la continuité ou du départ des salariés, et de s'interroger sur les attentes vis-à-vis de la firme.

En même temps, la firme devra recenser d'une part les facteurs qui motivent les salariés pour servir de base à un environnement fidélisant, et d'autre part les facteurs qui démotivent les salariés pour les prendre en considération afin d'éviter une baisse dans la productivité.

2-2- Segmentation et ciblage Rh

Une fois le diagnostic terminé, l'entreprise procède à une stratégie de différenciation de son offre RH en réalisant une étude de marché et en ayant recours à une segmentation judicieuse et pertinente de l'ensemble des employés.

Cette segmentation est en train de devenir une obligation pour chaque firme désireuse de se procurer les meilleurs talents. (Derouiche, 2009). ***« Segmenter en GRH consiste d'abord à élaborer des catégories de salariés dont des modes de gestion seront différents sur la base de critères plus ou moins objectifs »*** (Dietrich et Pigeyre, 2005, P2). Ce qui nécessite deux types d'études de marché : une étude interne et l'autre externe.

iSkysoft PDF Editor

L'étude interne aura pour objectif d'avoir une idée sur les besoins et les attentes des salariés, tandis que l'étude externe aura comme but d'attirer les meilleurs talents et bâtir une image employeur.

Ce genre d'études fait appel à des techniques sociologiques et psychologiques permettant de comprendre les comportements collectifs et individuels (ce qui constitue une source d'information importante pour le marketing en RH).

En marketing la segmentation consiste à décomposer le marché en un certain sous ensemble, aussi homogène que possible, dans le but d'adopter une politique marketing à chacun d'entre eux ou à certain.

En marketing des RH, elle permet au DRH de dégager des groupes homogènes afin d'appliquer un plan marketing adopté aux attentes.

Plusieurs typologies peuvent êtres utilisées, chaque entreprise choisie celle qui lui convient le mieux.

Une fois la segmentation terminée, l'entreprise cible en concentrant toute son énergie sur les segments qui lui sont favorable, autrement dit les talents qu'elle cherche à les attirer, conserver et fidéliser via des actions RH appropriées.

Il est important de mieux connaître les grandes spécificités de chaque segment afin de bien faire vivre et travailler l'entreprise ainsi, que de tirer le meilleur parti de la diversité des comportements. A noter, que la segmentation facilitée par le ciblage qui permet de satisfaire chaque segment.

Ces deux techniques qui sont la segmentation et le ciblage permettent à l'entreprise de concevoir une formule stratégique combinant les quatre variables marketing appliquées au management des salariés pour avoir un marketing mix RH.

2-3- Le marketing mix RH

Une fois arrivé à ce stade, l'entreprise devra prendre des décisions sur l'offre RH.

2-3-1- Elaborer une offre RH adaptée et évolutive

Pour la fonction RH, il s'agit à ce stade de définir son positionnement RH et son offre de prestation compte tenu des attentes de ses clients.

L'offre RH constitue le premier pilier du marketing mix et sa qualité dépend essentiellement de sa capacité à satisfaire les clients ciblés.

Adopter un marketing en RH ne veut pas dire que l'entreprise doit fidéliser tous les salariés de la même manière, ou d'empêcher tout les salariés de partir à n'importe quel prix. L'entreprise doit mettre en œuvre une satisfaction individualisée et une fidélisation personnalisée par le biais d'une politique de différenciation de l'offre Rh à chaque salarié.

Cependant, l'offre RH doit rester le près possible des attentes spécifiques des différentes cibles et doit être perçue autant que telle.

iskysoft PDF Editor

2-3-2- Le prix d'une prestation RH

Pour déterminer un prix, on prend généralement des critères comme la demande, le coût et la concurrence. Lorsqu'il s'agit d'une relation d'échange, c'est le client qui paye le prix, mais en marketing RH c'est l'entreprise qui paye le prix, du moment que c'est elle le demandeur de prestations de travail.

En marketing des RH la notion de prix fait impliquer :

- Le vendeur ou le développeur (la DRH) ;
- Le payeur (généralement la direction) ;
- L'utilisateur (l'employé actuel ou potentiel).

Le prix d'une prestation diffère selon le positionnement de celle-ci (exemple : pour une prestation sur mesure correspond un prix d'écrémage, ce qui veut dire élevé).

Par rapport à la concurrence, la DRH veiller à préserver un meilleur rapport qualité/prix pour ses prestations. L'analyse de prix dans une démarche marketing en RH est importante et pourrait donner plus de pouvoir à la fonction RH, comme elle peut aussi orienter vers d'autres choix plus judicieux financièrement sans toute fois pénaliser la qualité du service rendu.

2-3-3- La distribution de l'offre RH

Tel un produit qui passe par un ou plusieurs intermédiaires pour arriver au consommateur final, la fonction RH afin de diffuser ses prestations doit passer par un réseau de distribution composé d'intermédiaires internes et externes.

Il ne suffit pas de bâtir une offre répondant aux attentes de la cible, mais il faut être capable de la mettre à disposition de cette dernière au bon endroit afin de lui permettre d'en prendre connaissance, la tester et la comprendre, l'utiliser et donner un retour d'information sur celle-ci afin de l'améliorer éventuellement.

Plusieurs facteurs doivent êtres prisent en compte dans le choix d'un circuit de distribution (la nature et le positionnement RH, sa complexité, la fréquence d'utilisation…).

2-3-4- La communication

Cette dernière joue un rôle important dans la promotion de l'offre RH et dans le développement de la marque employeur. La DRH doit piloter son image plutôt que de la subir.

Il faut se faire connaître et reconnaître les prestations offertes et à construire et développer une image positive de la fonction RH.

Les actions de promotion et de communication à privilégier doivent être compatible avec la nature et positionnement de la prestation RH et adaptées à la cible visée.

Cependant, afin que le message ait un impact réel sur l'utilisation de la prestation RH, il doit être claire, en phase avec la réalité de l'entreprise et compréhensible par la cible.

iSkysoft PDF Editor

3- Construire la marque employeur

Il s'agit d'une démarche qui offre à la firme la possibilité d'être attractif et distinctif à la fois par rapport à ses concurrents. De cette manière la firme pourra attirer les meilleurs candidats et garder l'élite de ses salariés. (Kapoor, 2010). Elle se définit comme ***« l'ensemble des avantages fonctionnels, économiques et psychologiques inhérent à l'emploi et avec lesquels l'entreprise, à titre d'employer est identifiée »*** (Ambler et Barrow, 1996, cité par Podlunsek, 2009, P 13). En effet, une forte marque employeur pourra permettre à la firme d'attirer les futurs talents, de réduire le turn-over, de renforcer l'engagement des salariés et de réduire le coût de recrutement. (Berthon et al, 2005 ; Mandhanya et Saha, 2010)

La gestion des carrières doit trouver des techniques innovantes en effet, il s'agit de trouver de nouvelles méthodes dans la manière de gérer les carrières pour mieux impliquer les salariés afin de bien impliquer les salariés et les fidéliser. (Colle et Merle, 2007). La fidélisation des salariés est un sujet qui se trouve dans le centre de plusieurs recherches en GRH (Moulins, 1998 ; Peretti, 1999 ; Paille, 2004 ;…), car la relation d'emploi s'est fragilisée en raison du contexte économique et social (comme nous l'avons déjà vu plus haut).La fidélisation des salariés est une démarche qui est inspirée du Marketing, et précisément de la théorie de l'échange social, qui peut être transposée à la GRH et en particulier à l'emploi, du moment où la firme cherche à construire une sorte de relation durable avec certains salariés, la poussant ainsi à améliorer sa politique de communication, de rémunération…en bref, en visant le bien être des salariés. (Perreti, 2005b)

La fidélisation des salariés représente un enjeux important pour la firme car cette dernière si elle n'arrive pas à garder ses salariés, elle sera obligée de supporter certains coûts comme les coûts de recrutement, de formation…(Martory et Crozet, 2001). Ce qui veut dire que la firme qui est en mesure de garder ses meilleurs éléments économisera et pourra investir dans le développement des compétences par le biais de la formation. (Chaminade, 2003). De leurs parts, (Dion et al, 2001) trouvent que pour la firme, garder un salarié coûte moins cher que d'en recruter un nouveau.

Elle se définit comme***« la relation de confiance qui unit le salarié à son organisation et qui s'exprime par sa résistance à l'adoption d'un comportement opportuniste face à une offre d'emploi externe »*** (Dutot, 2004, P 12), ou comme étant ***« un état qui traduit l'attachement et la loyauté du salarié à l'entreprise. Dans la littérature, elle traduit une relation affective à l'organisation »*** (Galois et Lacroux, 2012, P 53). Dans ce contexte un salarié fidèle est une personne qui possède ***« une ancienneté significative dans l'entreprise, une très faible propension à rechercher et à examiner les offres d'emploi externes, et d'une façon générale un sentiment d'appartenance fort »*** (Peretti, 2005b, P 110). Plus le salarié est attaché à la firme, moins il pense à la quitter. (Meyer et Allen, 1997). Cependant, la firme ne peux pas fidéliser tous les salariés, mais seulement ceux dont elle aura besoin de leurs compétences dans le futur. (Guilbert et Henda, 2008)

Pour attirer et fidéliser les salariés, la firme a le choix entre les outils classiques ou bien les outils modernes.

iSkysoft PDF Editor

3-1- Les outils classiques

Dans ce cadre nous pouvons identifier deux critères, qui sont la rémunération et les avantages sociaux, qui sont considérés comme des facteurs importants de l'attraction, de motivation et de la fidélisation des salariés. (Gurrero, 2004)

Cependant, certains auteurs estiment que la rémunération à elle seule est insuffisante pour assurer la fidélité des salariés à long terme (Mermet, 2013), il faut que la firme s'intéresse aux perspective d'évolution et de gestion de formation (Schermerhon et Chappell, 2008). Ce qui veut dire qu'en plus de la rémunération, la firme devra accorder une attention à la gestion des carrières et à la question de perfectionnement.

3-2- Les outils modernes

Dans ce travail, nous allons donner plus d'importance aux outils modernes, compte tenu de leur importance. La littérature qui traite ce sujet est abondante, mais nous avons choisi de nous limiter à quatre facteurs, à savoir (la satisfaction, l'implication, la motivation et la GRH à la carte)

A-La satisfaction : la satisfaction peut être définie comme ce que reçoit l'individu et ce qu'il estime être en droit de recevoir. (Locke, 1969)

Il existe un lien fort entre la satisfaction et la fidélisation des salariés (Paille, 2004). En effet, la satisfaction engendre la fidélité, du moment qu'un salarié n'éprouve nullement le besoin de partir. ***« Le concept est intéressant, quelle que soit sa définition. Il met l'accent sur ce que la personne investit dans son travail ou son organisation »*** (Neveu et Thévenet, 2002, P 1). En effet, pour (March et Simon, 1958) qui s'appuient sur des recherches antérieures, la raison principale qui pousse le salarié à quitter la firme est l'insatisfaction, ***« plus grande est pour un individu sa satisfaction à l'égard du travail, plus faible sera l'attraction ressentie d'un changement »*** (March et Simon, 1958, P 93)

Il existe cinq facteurs qui sont à l'origine de la satisfaction chez les salariés, les empêchant de quitter leurs firmes, à savoir : (Price, 1977, cité par Barthélemy, 2009)

1- Une bonne rémunération par rapport à ce que les autres firmes proposent ;
2- Une bonne intégration par rapport à ce font que les autres firmes;
3- Une communication efficace (instrumentale ou formelle) ;
4- La décentralisation du pouvoir.
5- La motivation

B- La motivation : les firmes qui cherchent à fidéliser leurs salariés doivent prêter une attention particulière à leurs motivations, en la renforçant. La motivation au travail est considérée comme ***« les forces internes et externes favorisant le déclenchement, l'intensité et la persistance des comportements »*** (Vallend et Thill, 1993, cité par Louche, 2007, P 109)

***C- L'implication* :** l'intérêt des chercheurs pour cette notion remonte au début de la deuxième moitié du 20 siècle par des chercheurs tels que (Kelman, 1958 ; Etzioni, 1961…). Plusieurs études réalisées sur l'implication ont montré qu'il existe une relation négative entre l'implication des salariés et l'intention de départ (Neveu, 1996 ; Chang, 1999). En effet, une implication organisationnelle veut dire des salariés fidèles à leurs firmes (Porter et al, 1974). (Sources reprises de Barthélemy, 2009 ; Neveu, 1991 et Vernhet, 2012)

PDF Editor

La notion d'implication organisationnelle se définit*« comme un ensemble de prédisposition mentales ou en état psychologique (sentiment et/ou croyances) concernant la relation d'un employé dans l'organisation »* (Allen et Meyer, 1996, P 252)

Riketta et Van Dick (2005) recensent trois facteurs caractérisant l'implication organisationnelle :

1- L'identification (adhésion aux buts et valeurs) ;
2- L'engagement (volonté d'agir dans le sens de ces buts et valeurs) ;
3- La loyauté (désir de rester).

Dans le but de créer ce sentiment d'implication organisationnel la firme devra s'efforcer pour créer une sorte d'autonomie dans le poste occupé par le salarié (Mathieu et Zajac, 1990), ainsi que de créer un sentiment de confort (Gellatly, 1995). (Amadieu, 2004)

D'après la figure n° 1, la motivation déclenche un mouvement, dirigé et orienté par l'implication, ce qui au final va donner une satisfaction ; cette dernière sera à son tour à l'origine de la motivation. (Paillé, 2003, cité par Guilbert et Henda, 2008)

Figure 1:
Le lien entre motivation, implication, engagement, attachement, satisfaction au travail

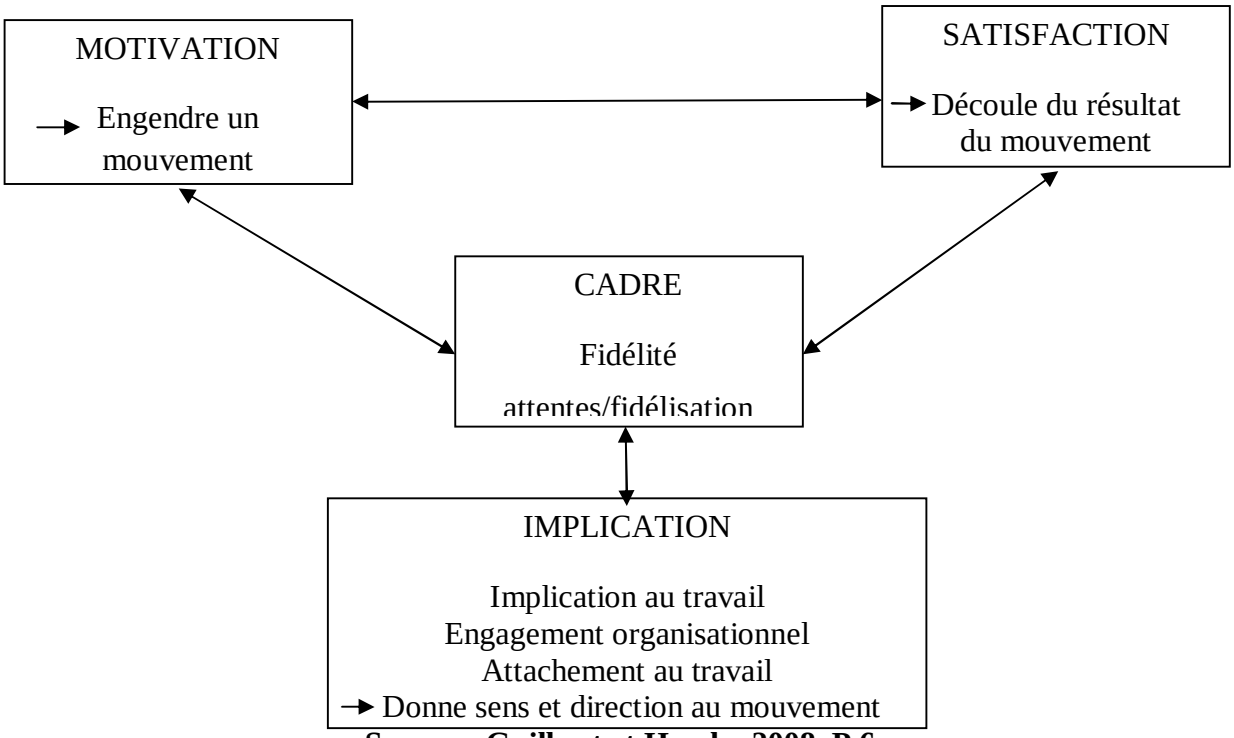

Source : Guilbert et Henda, 2008, P 6

D- ***La GRH à la carte*** : parmi les autres techniques et démarches utilisées, nous pouvons trouver ce que les auteurs appellent *« la GRH à la carte »*, qui est une nouvelle pratique en GRH et qui s'inscrit dans le cadre du marketing des ressources humaines.

La GRH à la carte est une démarche qui permet à la firme de fidéliser ses salariés. (Barringer et Malkavitch, 1998 ; Colle, 2006…). Cette démarche cherche à concilier les objectifs organisationnels avec les souhaits et les désirs personnels, tout en cherchant à

iSkysoft PDF Editor

personnaliser les services RH pour répondre aux attentes singulières de chaque salarié. (Colle, 2006)

La GRH à la carte se définit comme ***« un mode de gestion personnalisé selon lequel l'organisation se rapproche du projet et des besoins personnels de chaque salarié en lui offrant divers espaces de choix dans son emploi »*** (Colle, 2006, P 11). Ces espaces de choix peuvent êtres la formation, l'aménagement du temps de travail et de carrières (Cerdine et al, 2005) en offrant divers choix de RH aux salariés. Cette pratique en GRH nous renvoie au besoin d'autonomie, qui est une nécessité et un besoin à la fois pour le salarié afin qu'il aura l'impression d'être le responsable de ses choix. (Deci et Vansteenkiste, 2004)

Par ailleurs, la GRH à la carte est différente du principe d'individualisation en GRH, du moment où cette dernière, autrement dit, l'individualisation se base sur une appréciation individuelle de chaque salarié pour prendre des décisions concernant la rémunération, la formation…(Savigny, 2006), tandis que la GRH à la carte s'intéresse à la spécificité de chaque salarié dans le cadre d'une approche relationnelle des RH par l'amélioration des liens sociaux entre le salarié d'une part et la firme d'autre part. (Colle, 2006)

Conclusion

Le besoin croissant des entreprises en matière de compétences a contraint ces dernières à adopter des démarches et des techniques pour attirer les talents potentiels (étudiants) ou réels (ceux des concurrents), en même temps de retenir leurs propres salariés, du moins les meilleurs.

Pour ce faire, les entreprises font recours au marketing en RH, qui est une nouvelle approche en GRH qui s'approprie les démarches et les outils marketing.

Cependant, le marketing en RH n'est un simple croisement entre la GRH et le marketing, mais il revêt d'une dimension stratégique, qui renvoie à la manière d'attirer, de motiver, d'impliquer et de conserver les meilleurs talents. Et ceci on adoptant des démarches pour être à l'écoute des salariés afin de satisfaire leurs exigences par des démarches RH appropriées.

Par ailleurs, cette démarche vise aussi à bâtir une marque employeur positive qui permet à l'entreprise de se distinguer par rapport à ses concurrents lui permettant de devenir attractive.

Références

[1] Appelé encore le Marketing en Ressources Humaines.
[2] PME de 40 salariés spécialisée dans la vente, la maintenance et l'étalonnage de matériel médical et paramédical
[3] Propos recueilli sur le lien suivant : http://marque-employeur.blogspot.com/2010/04/le-marketing-rh-vu-par-un-patron-de-pme.html. Le 04/08/2015

Bibliographie

- Ambler T., Barrow S. (1996). «The employer Brand», Pan'Agra Working Paper No. 96-902.

iSkysoft PDF Editor

- Bouchikhi H., Kimberly J. R. (1999). « L'entreprise à la carte : un nouveau paradigme de gestion pour le XXIe siècle », Revue Internationale de Gestion, vol. 24, n°3, p.114-121.
- Cerdin J.-L, Colle R., Peretti J.-M. (2004). « La mesure des attentes des salariés vis- à-vis de l'entreprise à la carte : vers une typologie », Actes du 15e Congrès de l'AGRH, Montréal, Canada.
- Chaminad, B. (2010). Attirer et fidéliser, créer votre marque employeur, Edition Afnor, France.
- Colle R. (2006), L'influence de la GRH à la carte sur la fidélité des salariés : le rôle du sentiment d'auto-détermination, Thèse de doctorat, CEROG – IAE d'Aix-en-Provence
- Colle, R. et Merle, A. (2007). L'appropriation des outils marketing de fidélisation en GRH : le cas d'une taxinomie des stratégies de personnalisation, 18e Congrès de l'AGRH, Université de Fribourg, Fribourg, Switzerland.
- Deci, E. L., Ryan, R. M. (1985), Intrinsic motivation and self-determination in human behavior. New York: Plenum.
- Deci, E. L., Ryan, R. M. (2000), The "what" and "why" of goal pursuits: Human needs and the self-determination of behavior. Psychological Inquiry, 11, 227-268
- Derouiche H. (2009). « transport et énergie : marque employeur, l'art d'associer technique marketing aux méthodes de recrutement », marketing-professionnel.fr
- Dietrich A., Pigeyre F. (2005), La Gestion des ressources humaines, La Découverte, Edition la Découverte, Paris, 126 p.
- Gaddam S. (2008). Modeling Employer Branding Communication: The Softer Aspect of HR Marketing Management. ICFAI Journal of Soft Skills, vol. 2, n°1, p. 45-55.
- Hannon P. (1996). «A literacy strategy for Sheffield. Sheffield» in Sheffield Strategic Education Forum.
- Guilbert, L., Henda, S. (2008), « Les attentes des cadres en matière de fidélisation au travail », Colloque AIPTLF, Québec (Canada), Août 2008.
- Igalens J. (1991), Audit des ressources humaines, Éditions liaisons.
- Kapoor, V. (2010). Employer Branding: A Study of Its Relevance in India. IUP Journal of Brand Management, vol. 7, n°1/2, p. 51-75.
- Kotler P et Levy SJ. (1969). Broadening the concept of marketing, Journal of Marketing, 33 (January), 10-15.
- Levionnois M. (1987). Marketing interne et management des hommes, Editions d'Organisation.
- Lievens, F. (2007). Employer branding in the Belgian Army: The importance of instrumental and symbolic beliefs for potential applicants, actual applicants, and military employees. Human Resource Management, vol. 46, n°1, p. 51-69.
- Liger, P. (2007). Le marketing des RH, Attirer, motiver et fidéliser les salariés, Edition Dunod.
- Liger, P. (2004). Le marketing des ressources humaines : attirer, intégrer et fidéliser les salariés, Edition Dunod.

iSkysoft PDF Editor

- Mandhanya, Y. et Shah, M. (2010) « Employer branding - A tool for talent management ». Global Management Review, vol. 4, n°2, 2010.
- Mathieu J.P et Roehrich G. (2003). « Les représentations et tendances du marketing au travers de ses définitions », Actes du 3e Congrès « Tendances du Marketing en Europe », Venise, novembre.
- Meyer J P, Allen N J and Smith C (1993), « Commitment to Organizations and Occupations: Extension and Test of a Three-component Conceptualization », Journal of Applied Psychology, Vol. 78, pp. 538-551.
- Peretti J-M. (2005b), Ressources humaines et gestion des personnes, Edition Vuibert, Paris, 220 p.

iSkysoft PDF Editor

Invitation for the publication

The review editorial board calls all researchers in various grades to provide their Economic researches, work papers in order to public them in the first and the second number, according to the rules of publication underlines below.

About the review

The review is an international specialized academic monitored, we are interested with the publication of theoretical and applied research and studies related to the fields of economics, trade and management sciences which have never published before, and are treated on a scientific manner.

This review aims to contribute in the development of Economic knowledge, by publishing original scientific research, scientific reports in Finance, Trade and Management.

The view

We will do our best to make this review on the top between international scientific accredited publications in the field of Economics, Trade and Management sciences.

Contact us

Ray Magazine editor in chief of Economic Studies

Institute of Economic and commercial sciences, management - University Center Tissemsilt

Phone: (+213) 046.57.31.86

(+213) 0673874260

E-mail: revue.shoaa@gmail.com

iSkysoft PDF Editor

Terms and conditions

First: Publishing Rules

All researches must be in Arabic, French or English according to the following conditions:

- The research to be submitted must be original, in the area of Economics and not published or provided to any other journal or institution or included in national or international scientific workshops or conferences.
- The author must admit in written on his behalf that he/she did not publish the article in another journal or has been accepted to be published in an scientific review.
- The research must not be less than 10 pages and not exceeded 25 pages overall including appendices and references;
- The first Page must include the full title of the article, the researcher name, academic grade , name of the institution of the author and e-mail, two summaries (with the inclusion of keywords) for the article, one in the article's language, and the other in a second language of your choice.
- For articles written in Arabic they must be in "Traditional Arabic" font size 14, and for articles written in English or French they must be in "Times New Roman" font size 12, spacing between lines "Simple";
- Margins must be written in a list at the end of the article with reference to the figures in the course of research;
- Page's margins are as follows: Top 2, down 2, the right of 2.5, left 2.5.
- Articles which do not respect the publication rules will not be considered, and the review administration may not notify researchers for this.
- Articles submitted in the review does not returned to their owners, whether published or not;
- Review administration has the right to amend the form of article submitted if necessary without a change in its content.

Secondly: Research conduct

iSkysoft PDF Editor

- All articles must be sent to the correspondence e-mail of the review revue.shoaa@gmail.com

- All articles will be returned to the editorial board for validation, if considers the article will be sent to the scientific jury after the suitability of the rules of publishing.

- Researches and studies submitted for publication are sent to two arbitrators, at least.

- Arbitration result are considered final, and in the case of accepting the search with the amendment, the writer has to complete the required corrections within 15 days from the date of announcement of the result of the arbitration.

Third: Languages Publishing

Arabic, English, and French.

iSkysoft PDF Editor